منشورات اختلاف - 13 -

الريف : بين القصر، جيش التحرير وحزب الاستقلال



محمد سلام أمزيان

مصطفى أعراب

(طبعة ثانية مزيدة ومنقحة)



منشورات اختلاف

الريف : بين القصر، جيش التحرير وحزب الاستقلال

مصطفى أعراب

منشورات اختلاف - 13 -



(جثمان محمد سلام أمزيان في آيت بوخالف، مسقط رأسه)

الثمن: 36 درهما

مطبعة كوثر
Imprimerie Kawthar
Tél. : 037 73 36 35

منشورات اختلاف - 13 -



الريف : بين القصر، جيش التحرير وحزب الاستقلال



محمد سلام أمزيان

مصطفى أعراب

(طبعة ثانية مزيدة ومنقحة)

منشورات اختلاف

الريف : بين القصر، جيش التحرير وحزب الاستقلال

مصطفى أعراب

منشورات اختلاف - 13 -



(جثمان محمد سلام أمزيان في آيت بوخالف، مسقط رأسه)

الثمن: 36 درهما

مطبعة كوثر
Imprimerie Kawthar
Tél. : 037 73 36 35

صدر لمصطفى اعراب:

– الإسلام السياسي، ترجمة، (بالإشتراك)،1998، أمبريال، الرباط،

– ماهو المجتمع المدني؟، ترجمة وتأليف، (بالإشتراك)، 1999،أمبريال، الرباط،

الإسلاميون وأمريكا: تحالف ضد أروبا، ترجمة، 2001، مطبعة فضالة، المحمدية

– عدة مقالات في جرائد ومجلات مغربية (أنوال،الإتحاد الإشتراكي، اختلاف...)

– يهيء أطروحة جامعية (دكتوراه) بجامعة الدراسات الإنسية باوتريخت بهولندة حول موضوع: "الفلسفة الفرنسية ومسالة المعنى"

– صحفي بهولندة

***

العنوان: الريف بين القصر، جيش التحرير وحزب الاستقلال

المؤلف: مصطفى أعراب

الطبعة الثانية: 2002

رقم الإيداع القانوني: 2002/0918

الناشر: منشورات "اختلاف" –ص،ب: 4407 – الصخيرات - 12050 - المغرب – (editikhtilaf@yahoo.fr)

مطبعة: كوثر

توزيع: سوشبريس

تقديم

إن الإضفاء القسري للمشروعية على التعامل الأحادي مع تنوع صيغ تطور التاريخ السياسي المغربي المعاصر، يجعل العديد من الفضاءات تسقط من دائرة الوجود نهائياً. ما ينتج عن هذا التعامل الخارج عن نطاق لغة العصر هو تأسيس ما يسميه الفيلسوف الإغريقي أفلوطين في سياق آخر بميتافيزيقا الميتافيزيقا، أي إجترار خطابات انطلاقاً عن خطاب أولي تم التسليم به والاغتباط به حتى التعصب رغم أنه غير مؤسس. والإكثار من مداعبة لعبة إبعاد الدال (الخطاب) عن أي مدلول (الواقع) يعني شيئاً واحداً هو التفنن في إنتاج القول المرح (بالنسبة لذويه). كما ينتج عن هذا تكريس النظرة العمودية لمصير الشعب عوض النظرة الأفقية : إدخال الخطاب في الغيبيات عوض الانخراط في ما وصل إليه العقل السياسي الديموقراطي من تطوير لأساليب التسيير والتدبير.

ما يؤسف له في هذه الحالة هو أن النسيج السياسي المغربي الذي تأسس بعد الاستقلال سرعان ما أُدخِل دائرة القداسة واعتقل الواقع كله باسم القدسية والتكفير. على الرغم من أن الأمر يتعلق بسلوكات سياسية لنخبة سياسية أخطأت وأصابت، فقد أصبحت هذه السلوكيات مع مرور الوقت أرضيةً لثوابت معيارية كافرٌ من انتهكها. والمعيار الرئيسي في هذه الحالة هو آلية الإجماع الشبيه بالإجماع الفقهي العقيم في معظم الحالات. على غرار النخب الدينية،

تتفق النخب السياسية المغربية على تنميط صورة واحدة للعمق التاريخي ونحتها بالتالي لتصير أثراً تاريخياً يتحتم على الجميع " التلذذ " بمشاهدته دون أي تساؤل عن كينونته ولا عن مصداقية وجوده. في معظم الحالات، يتم تبرير هذا القفز الأنطولوجي (التعالي بلغة الفلاسفة) باستعمال الدين ومشيئة الله مثلما كان يفعل الخليفة الراشدي عثمان بن عفان مع معارضيه: أرادني الله أن أكون ما أنا عليه ومن لم يرض عني فقد عصى الله ورسوله. في معظم الحالات يُقدم صانعوا القرارات السياسية في البلاد باعتبارهم مؤمنين بالله أولاً ومخلصين للوطن ثانياً. والصفة الثانية تربط مباشرة بالصفة الأولى وإذا اكتمل التركيب صعب التحليل: صعوبة التشكيك في إخلاص المؤمن. بمعنى آخر، يكفي أن يكون المرء مؤمناً ليعفي نفسه من الحديث عن مسؤولياته ذات الطابع الجماعي. والحال هذه، ليس ضرورياً أن يكون الحديث عن مسؤوليات نخبتنا السياسية في الماضي والحاضر سلبياً أو تخريبياً، كل ما في الأمر هو أن يكون هذا الحديث / التحليل مشروعاً ليتعزز كتقليد يعزز بدوره مؤسسة النقد الجادة.

دخلنا في هذا الكتاب مغامرة التنقيب والنبش في البنية الغامضة للفعل السياسي المغربي خلال السنوات الأولى لما بعد الاستقلال. لم نكن واثقين من الزاد (النصوص) الذي توفر لدينا لكن سرعان ما اكتشفناه منيعاً وكافياً لجلب شهية غيرنا. كانت فرضية العمل بالنسبة لنا هي أنه خلال هذه السنوات الأولى من الاستقلال تم تجذير القول والممارسة السياسية المغربية بعد أن كانت الحماية الفرنسية قد انتزعتها من النظم التقليدية. وما ميز هذه الفترة هي ظاهرة الغموض والسباق من أجل احتلال المواقع و امتلاك النفوذ والسلطة السياسية بعد أن " تخلى " عنها الفرنسيون في جو سجنته عقلية " أنا ومن بعدي الطوفان " التي انبنت بدورهاعلى مبدأ الاحتراس من الآخر بل النزوع نحو احتوائه أو إقصائه. التقية! .. والأخلاق المزدوجة في نهاية المطاف: مرض الممارسة السياسية . طبعاً، تعرَف السياسة أحياناً بفن الخدعة والمناورة، لكن

حينما تصبح الخدعة والمناورة جوهراً وهدفاً فينبغي أن ندرك أن أخلاقنا السياسية ينبغي تشريحها ومعالجتها مما تعانيه من مفارقات أفقدتها المصداقية إلى أبعد الحدود. نعتقد أحياناً أننا نفتقر إلى النظريات والتأطير الأيديولوجي الذي تستند إليه الممارسة السياسية وهذا صحيح، لكن تجارب الشعوب الأخرى أثبتت أن تقعيد الممارسة السياسية لا يتطلب النظريات فقط وإنما أيضاً أخلاقاً سياسية تكون هي الضامن لما يتم شرعنته سياسياً أو حتى قانونياً. كيف يمكن تشييد الأخلاق الضامنة؟

وإن كنا لا ندعي (لسنا دعاة) أننا نملك جواباً عن هذا الإشكال الذي ما تزال الإنسانية كلها منشغلة به فذلك لا يمنعنا من القول أن أهم مدخل للتأسيسي هو استبدال مظاهر القهر والاستبداد الرمزي بالحرية وتحرير الخيال المبدع للمواطن.

لا يمكن لثقافة القهر أن تنتج إلاّ مواطنين مقهورين ينقصهم الإحساس بالشخصية الجماعية – مأزق اجتماعي كبير. وإذا كانت البلدان الغربية قد طورت النزعة الفردانية التي تقود بالضرورة إلى تأصيل أصالة الفرد، فإن ما يتطور لدينا باستمرارهو الأنانية التي تخدم بدورها ثقافة الحيرة، الريبة وعدم الثقة في النفس. رمزيتنا الثقافية مليئة على سبيل الذكربأمثال شعبية هي كلها منتوج لعنصر الاستبداد والقهر الرمزي : "المغربي فحال الكمون، إذا ما حكتيه ما يطلق الريحة "!! ولماذا يكون الإنسان المغربي كذلك في عصر " العولمة" (مصطلح يدخل ضمن أوهام الأمركة) وزمن التأسيس للحريات العامة؟

لماذا تم إحضار الريف فقط في قراءة ما تأسس في أواسط الخمسينات من إثباتات وإقصاءات سياسية؟

كانت وراء اختيارنا هذا خلفيات مختلفة يأتي في مقدمتها كون الريف شكل بعد الاستقلال أرضية حسم فيها "المتصارعون" صراعاتهم الساسية وغنم فيها الأنصار غنائمهم. يشترك الريف في هذه الخاصية مع الجنوب لكننا اخترنا

الريف مجالاً للبحث لعدم توفرنا على ما يسمح باقتحام فضاء الجنوب. كان لابد للريف أن يتحول إلى قوة مغناطيسية تجلب إليها القوى الخارجية، فاحتد الصراع آنذاك بين الدخيل والأصلي. ما نتج عن هذا العنصر العلائقي الشاذ نوعاً ما هو تفريغ المعادلات وتحولها فيما بعد إلى معادلة واحدة وقع حولها إجماع فتقديس.

لم تكن لدينا في الطبعة الأولى أية رغبة في تقديم الكتاب ولا في وضع خاتمة له (وهل هناك خاتمة لمثل هذا السجال) ولا حتى التعريف بمؤلفه. قصدنا من وراء هذا الاختيار جعل السؤال والتساؤل عن ماضينا الحاضر في حاضرنا السياسي غفلاً من الإسم عساه يؤسس مشروعيته بذاته وبدون توجيه مسبق. ليس موضوع الكتاب هو الريف أو حزب الاستقلال أو جيش التحرير بل إن موضوعه هو راهنية الفعل السياسي ببلادنا. ليس هدف الكتاب هو "إشعال نار الريف من جديد" بل هو محاولة لإخماد النيران التي تزيد من حيث لا ندري في "تاجيج" نار العلاقات والروابط السياسية، الاقتصادية، الثقافية والاجتماعية بين المواطنين.

إن معرفة الجيوب الرخوة في ماضينا القريب ستساهم في تنصيب سياسة الاعتراف التي عززتها البلدان الديموقراطية ذات الهوية الواضحة. وكيف تتأسس الهوية المغربية إن لم يكن هناك تشريح كافي لكل عناصرها ومكوناتها: من السياسة حتى الأخلاق مروراً بالعمق الثقافي الذي يعتبر هو الواجهة الواضحة للأمم والشعوب؟

كيف تتعزز ثقافة الاعتراف إذا ما أضفينا صبغة القداسة على أفعال لا تدخل نهائياً في نطاق المقدس؟ لماذا لا تقدس الثقافة الديموقراطية (الفعلية) عوض تقديس اللغة الفارغة القاتلة لأي مشروع مجتمعي تحكمه الثوابت الديموقراطية عوض الثوابت الأنانية والنرجيسية؟

لماذا الاستمرار في الطمس والتظليل في الوقت الذي تدعونا فيه ظرفيتنا

المحلية والظرفية العالمية لدخول لعبة الديموقراطية الفعلية وليس البلاغية.

لماذا توظيف اللغة الشعرية حينما يتعلق الأمر بالسياسة؟ لماذا الإكثار من منطق الإلحاح المستفز للمواطن؟

كانت الدولة المغربية بعد الاستقلال قد حملت شعار الإدماج الوطني وكان الشعار مبنياً كما حاولنا تبيانه في الكتاب على عقلية سياسية كلها مناورات. لم يتحقق من الشعار إلا الشعار نفسه وظلت البلاد غير مندمجة لا على المستوى الاقتصادي ولا الاجتماعي ولا الثقافي.... بعد شعار الإدماج الوطني أتت شعارات كان آخرها شعار المصالحة بين الدولة والشمال بعد أن اكتشفت لغة التداول أن هذا الشمال كان مغضوباً عليه. التفنن في ترديد مفاهيم (مترجمة عن اللغات الأجنبية) تفتقر إلى أي بعد معرفي محلي.

وإذا كان شعار الإدماج الوطني الذي رفعه "كبارنا" في الخمسينات لم يتحقق فماذا يمكن فهمه الآن من شعار "المصالحة" وبالتالي، هل حسمنا في الشعار الأول حتى نمر إلى الثاني؟ أم أن الأمر يتعلق بلغة الاستهلاك؟

إذا كان شعار الإدماج لم يتحقق فلذلك أسبابه وعلله حسب قانون الحياة، فما هي إذن؟ وما هي عواقب عدم تحقق شعار الإدماج؟ لا أتساءل عن العواقب الاقتصادية (الواضحة) بل عن ما ظهر على المستوى السوسيوثقافي من انكسارات وشروخ مهولة.

المعادلة المرحة السائدة:

- قَبْلِيات وخلفيات = ثوابت
- ثوابت = إغلاق باب الاجتهاد
- إغلاق باب الاجتهاد = كارثة.

المعادلة الإشكالية البديلة:

- تفكيك القَبْليات = تقويم الثوابت.
- تقويم الثوابت= حوار مجتمعي.

- حوار مجتمعي= ديموقراطية.
- ديموقراطية= أنسنة الإنسان المغربي.

إن الإشكال الكبير الذي ينبغي أن يستفزنا هو ذاك الذي يتم الحديث عنه في الحياة اليومية ويتم التغاضي عنه كلما تعلق الأمر بـ" الموقف الجدي: المصداقية والمرجعية الديموقراطية. كم هي جميلة خطابات الماضي والحاضر السياسي حينما يقصد منها الاستهلاك، وكم هو حجم السذاجة والغرور حينما لا يتم التساؤل عن مصداقيتها لدى المستهلكين؟ ولن تكون هذه المصداقية إلا حينما " يتطابق " الخطاب مع الواقع الفعلي وتتحق المشاركة الجماعية في إنتاج الخطاب. ثم إن المشاركة الجماعية نفسها لن تكون ممكنة إلا إذا كان هناك اعتراف جماعي بالمصلحة الجماعية. ويصل بنا المشوار في النهاية إلى محطة الديموقراطية الفعلية التي وصلت إليها الشعوب المتقدمة.

الفصل الأول
ريف القرن التاسع عشر:
من الاستقلال القبلي إلى الوطن

1- ريف القبلية:

يعتبر الريف المغربي من المناطق التي كانت، إضافة إلى الجنوب، تنتمي إلى المجال الجيوسياسي الذي كان معروفاً في السابق بـ" بلاد السيبة " أو الفوضى في مقابل "بلاد المخزن" التي كانت تعني بلاد النظام والانضباط. وسيتحول هذا التقسيم مع المستعمر الفرنسي في القرن العشرين إلى المغرب النافع والمغرب غير النافع. وإذا كان هذا التقسيم يختلف عن سابقه من حيث الأهداف فإنه يلتقي معه من حيث التحديد الجغرافي على الأقل. وقد يسود الاعتقاد أن مغرب ما قبل الحماية كان موزعاً بين أهل الحضر (النظام والانضباط) وأهل البدو (التمرد والعصيان)، لكن هذا ليس صحيحاً لأن الدراسات السوسيولوجية والأنتروبولوجية التي أنجزت في هذا الصدد أثبتت وجود ثنائيات جيوسياسية أخرى تلغي أي تحديد أحادي. فـ" دايفيد

مونتمغري هارط" الذي درس بما فيه الكفاية منطقة الريف يتحدث مثلاً عن ثلاثة براديغمات: عرب/بربر، قبيلة/مدينة وأخيراً مخزن/سيبة. بالنسبة للمحور الأول يعتبر ظاهرة إثنية عادية على الرغم مما تضمنته من أشكال الرفض والرفض المضاد بين العنصر العربي والعنصر البربري في المغرب. أن يكون المغرب مكوناً من العرب والبربر معاً، فإن هذا أمر معطى وليس فيه ما يدعو لتحويله إلى إشكالية مع أنه للأسف أصبح كذلك، وأن يعرف المغرب ظاهرة الفوارق بين المدينة والبادية فإن هذا أمر قد يحتاج للتغيير فعلاً، وأن يكون المغرب قد عرف بلاد الفوضى وبلاد النظام، أي المخزن والسيبة، فهذا أمر يخفي ألغازاً سياسية كثيرة ماتزال تؤثر من بعيد على حاضرنا السياسي والاقتصادي كما يثقل سيكولوجية الشعب بشكل سلبي جداً.

بالنسبة لبلاد السيبة كانت "منظمة" (نتحفظ على كلمة منظمة لأننا لم نوضح بعد بطلان تهمة فوضوية مناطق السيبة) على شكل قبائل مستقلة عن بعضها البعض ومرتبطة بعضها بالبعض في حالات محددة سيتم التطرق إليها لاحقاً. لنبدأ إذن بتعريف مفهوم القبيلة.

يحدد قاموس "لاروس" الفرنسي مفهوم "القبيلة" باعتبارها: "تجمع عائلات منسجمة على المستوى اللسني، السياسي، الاجتماعي والثقافي. ويعتبرها البعض خلية إثنية ويعتبرها البعض الآخر معادلة للإثنية". يتعلق الأمر إذن بوحدة اجتماعية تحكمها بنية علاقات منسجمة وتخضع لآليات اجتماعية مضبوطة. إلا أن هذه الآليات توحي أحيانا بكونها غير قارة وغير ثابتة كما كان الشأن في ريف القرن التاسع عشر وما قبله، خصوصا وأنها لم تدون في مواثيق أو دساتير يحتكم إليها وإنما كانت عبارة عن إجراءات عرفية. يقدم "إيفان بريتشارد" (E.E.E.vans-Pritchard) تحديدا لمفهوم القبيلة على الشكل التالي: "كل شريحة من القبيلة، من أصغرها إلى أكبرها، كان لها شيخ أو شيوخ. يعتبر النظام القبلي (وهو نوعي من حيث بنياته الفرعية أينما

كان) نظاما للتعارض المتكافئ بين القبائل والشرائح القبلية من أصغر الأجزاء إلى أكبرها ولا يمكن أن تكون في القبيلة سلطة انفرادية واحدة. كانت السلطة موزعة على جميع مراكز البنية القبلية وكانت الزعامة السياسية محصورة فقط في الحالات التي تتصرف فيها الجماعة أو شريحة منها بشكل جماعي مشترك. وهذا لا يحدث إلا في حالة الحرب أو في حالة التعاقد مع سلطة أجنبية التي تعترف بالقبيلة كوحدة إدارية. لا يمكن إطلاقا أن تكون هناك سلطة في يد شيخ دوار أو قبيلة واحد. حينما يكون المبدأ الأساسي للبنية القبلية هو التعارض بين شرائحها، وفي مثل هذا النظام التجزيئي لا وجود لدولة أو حكومة كما نفهمهما اليوم. ثم إن القانونين الجنائي والمدني لا وجود لهما إلا في صيغتهما البدائية. خلاصة القول، يمكن تحديد الوضعية الفعلية للشيخ باعتبارها شبكة وبنية علاقات قرابة ونسب معقدة."(1)

نحن هنا بصدد تعريف أنتروبولوجي لمفهوم القبيلة وإذا ما طبقناه على قبائل الريف المغربي فسنصطدم مباشرة بموقف المؤرخين الذين يرفضون كل الرفض أطروحة الاستقلال التام لقبائل الريف عن المخزن.

نلاحظ في النص السابق أن ظاهرة تمركز السلطة في يد شخص واحد يسمى بالشيخ كانت منعدمة، سواء تعلق الأمر بشيخ المدشر أو القبيلة. هناك من يذهب إلى حد القول أن التنظيم القبلي في الريف كان يحمل في طياته آليات التنظيم الإجتماعي الديموقراطي الذي أجهض ولم يتمكن بالتالي من التطور. ويعتمد أصحاب هذا الموقف على فرضية مفادها أن الشيخ كان ينتخب كل سنة بطريقة ديموقراطية بعيدة عن التعسف والاستبداد. لكن هذا الموقف يبدو مبالغاً فيه بعض الشيء لأنه لا يأخذ في الحسبان ظاهرة المنافسة بين

1- أورده دا يد هارط في: Arabs and Berbers, from tribrtot nation

كبار المدشر أو القبيلة كما لا يأخذ بعين الاعتبار التناقضات العشائرية والعائلية التي ظلت سائدة إلى بداية القرن العشرين وخفت بعض الشيء في عهد عبد الكريم الخطابي. لا نميل إلى الاعتقاد بوجود "الديموقراطية" –التي يتحدث عنها أصحاب الموقف المشار إليه– لدى القبائل الريفية في زمن التناحرات العشائرية والعائلية. وإذا أخذنا القبيلة الريفية في شموليتها فسيضعف اعتقادنا أكثر في وجود مقدمات للديموقراطية الحديثة في الريف بحيث أن القبائل كان يتزعمها شيوخ وليس شيخا واحدا، كما أن الشيوخ لا يجمعهم أي شيء تقريبا، إلا في حالات خاصة جدا مثل الحرب أو التعاقد مع قبيلة أجنبية أخرى. كما أن شيوخ القبيلة لم يكن اختيارهم يتم بناء على كفاءاتهم السياسية أو قدراتهم على التسيير والتدبير، وإنما بناء على قوتهم وجاههم الاقتصادي. كانت عملية الاستيلاء على أراضي الأهالي فنا يتقنه البعض ويجهل تقنياته البعض الآخر. لم يكن الاستيلاء قسراً أو بالقوة وإنما يبدأ بالرهن أو البيع......

لم تكن المشيخة وراثية كما هو الأمر في الأنظمة الملكية وإنما كانت تكتسب بطرق قانونية لكنها غير عادلة، كما أن القانون ليس هو العدالة في أغلب الحالات.

كان أمغار (شيخ) الفخذ أو القبيلة يتقن فن تجريد الأهالي من أراضيهم، لكنه يظل مرتبطاً بهم لأنه يُشغلهم مقابل الخمس، أو حسب الاتفاق المبرم، في تلك الأراضي التي أخذها منهم "قانونياً". ما يمتاز به هؤلاء الشيوخ عن أعيان النظام الاقطاعي مثلاً هو أنهم كانوا يتعاملون مع الأهالي ليس كعبيد أو أقنان وإنما كشركاء من نوع خاص. كان من اللازم أن يحافظ الشيوخ على أهاليهم لأنه بدونهم لن يتمكنوا من استغلال "أراضيهم". لم يكن للقبيلة شيخ واحد وإنما كان هناك عدة شيوخ يعقدون أحياناً مجالس خاصة للحسم في بعض القضايا التي تهم القبيلة بشكل عام أو للفصل في النزاعات الخاصة او

العامة.

في حوار أجريته في نهاية غشت 1999 لصالح مؤسسة البرامج الهولندية (NPS) مع الباحث الأمريكي "دايفيد هارت" قال لي «أن التنظيم القبلي في الريف لم يكن "ديموقراطياً" كما يحاول البعض أن يوهم بذلك، بل كان نظاماً سياسياً قبلياً مبنياً على السلطة الإقطاعية. خلافاً لقبائل الأطلس التي كانت تعرف ضرباً خاصاً من الانتخابات، لم تكن قبائل الريف تنتخب شيوخها»(نص الحوار عند المؤلف). كان شيخ القبيلة أو الفخذ يحاول إذا وصل إلى السلطة أن يظل فيها إلى أن يموت. أما عن علاقة الريف بأكمله بالدولة المركزية آنذاك فلم تكن علاقة ولاء وتبعية بالشكل الذي يقدمه لنا الأستاذ جرمان عياش، لكن هذا لا يسمح لنا بالقول أن الريف كان مستقلاً في الماضي عن بقية المغرب وبقية العالم كله. إن حصرنا أنفسنا في القرن التاسع عشر فقط سنجد أن المغرب بأكمله أصبح بين عشية وضحاها فريسة للأطماع الأروبية التي ستنتهي باستعمار مباشر دام نصف قرن تقريباً. فهل ظل الريف في خضم التحركات الديبلوماسية للغرب وللسلاطين المغاربة معزولا مكتفياً بذاته وغير مكترث بغيره أم أنه شارك وأخذ موقعه في تعقيدات الظرفية السياسية والعسكرية آنذاك؟

يقول "جرمان عياش": «وبدون الرجوع هنا مرة أخرى إلى مصطلح « بلاد المخزن» و«بلاد السيبة» الذي تنكره وثائق الدولة، ولا إلى الطبيعة الحقيقية للفوارق التي يعبر عنها، لنقل مع ذلك، فيما يخص حالة الريفيين فقط، أنهم كانوا في مجموعهم رعايا مستقيمين للدولة المغربية، على الأقل حتى السنوات الأولى من القرن العشرين»[2]. بودنا أن نسجل هنا ملاحظتين: أولهما أن الأستاذ "جرمان عياش" يبدو وكأنه يعضد موقفه هذا بكون

2 – جرمان عياش. دراسات في تاريخ المغرب. ص 204

وثائق الدولة المغربية تنكر نهائياً مفهومي "بلاد المخزن" و "بلاد السيبة". والسؤال الذي يطرح في هذه الحالة هو: كيف يمكن الاعتماد على وثائق الدولة وحدها وهي رسمية مائة في المائة؟ أما الملاحظة الثانية فهي كون الأستاذ عياش يؤكد أن الريفيين كانوا رعايا مستقيمين. قد يحمل هذا الأمر قسطاً وافراً من الصحة التاريخية لأن الريف لم يكن معزولاً كما قلنا ولم يكن يشكل - خصوصاً بعد سقوط مملكة النكور على يد يوسف بن تاشفين في بداية القرن الحادي عشر - كياناً سياسياً مستقلاً بذاته، لكن هذا لا يعني أنه كان تابعاً للسلطة المركزية: الولاء الروحي الديني للسلطان شيء والتبعية السياسية الاقتصادية شيء آخر. ويضيف "جرمان عياش" في سياق آخر أن عددا كبيرا من الأقاليم والولايات في الممالك الأوروبية نفسها احتفظت باستقلال خاص مع أنها كانت مندمجة ضمن الكل. هذا صحيح وينطبق على الريف و الجنوب المغربيين أيضاً، لكن الدولة المركزية في المغرب لم تكن أولاً قوية بالشكل الذي يسمح لها بالتواجد القوي في الريف وفي الجنوب، وثانياً لم يكن لديها ما تقدمه لهذه المناطق مقابل ما تريده منها: الجبايات. يقول "دايفيد هارت" - الذي يعترف له جرمان عياش بسعة معارفه حول الريف- أن الريفيين لم يكونوا ضد السلطة المركزية لكنهم كانوا يفضلون دائما أن تبقى بعيدة عنهم. لا يختلف "دايفيد هارت" كثيراً في موقفه هذا عن جرمان عياش بخصوص ثنائية «السيبة» و«المخزن» لأنه لا فرق بين أن نقول أن الريف حافظ على بنيته التنظيمية الداخلية لكنه كان تابعاً روحياً وجغرافياً للمخزن (جرمان عياش) وأن نقول أن الريف لم يكن ضد المخزن لكنه كان يشعر بالراحة أكثر كلما ظل المخزن بعيداً عنه (دايفيد هارت). يتميز موقف هارط فقط بكونه موقفاً مجرداً من أي ولاء كان، الشيئ الذي يجعله قادراً على تحليل كل الحيثيات كما هي وليس كما يراد لها أن تكون.

وفي كل الأحوال يتضح أن ثنائية "السيبة/المخزن" غير مجدية من الناحية

المنهجية لفهم البنيات التنظيمية للريف القبلي لأنه سواء كان هذا الريف يقع داخل الفضاء السياسي للمخزن أو خارجه فإنه ظل غائباً منذ سقوط مملكة النكور على يد يوسف بن تاشفين، ظل غائباً عن المذكرة السياسية للسلطة المركزية باستثناء كونه مصدراً للجبايات. ظل الريف غائباً - أي انعدم التأثير السياسي الذي كان لديه من قبل- إلى حدود مشارف القرن العشرين حيث سيتم الزج بالمنطقة في النزاعات الدولية آنذاك وتصبح بوابة تغري المستعمر الذي كان يتربص بالمغرب كله. وستشهد منطقة الريف في نهاية العقد الأخير من القرن التاسع عشر أحداثاً أخذت بعداً دولياً اختزلت كلها في "أزمة الرهائن الأوروبيين". وستنتهي الأزمة بدخول الريف القبلي في عهد جديد: عهد فقدان الاستقلال الذاتي الذي كانت تتمتع به قبائله في الماضي.

2 - بوشتى البغدادي: أول صدام بين المخزن والريف القبلي.

يتفق "جرمان عياش" و "داديفيد" هارت على ملاحظة هامة في هذا السياق وهي أنه «على الرغم من وقوعه بمحاذاة بحر يعد من أكثر بحار العالم رواجاً، فإن الريف، طريق المغرب المسدودة، كان يعيش منعزلاً عن العالم»[3]، وأنه مع بوشتى البغدادي «سينتزع لأول مرة في تاريخه الحديث من "زاويته" الثقافية "المفقودة"»[4]. لقد تميزت منطقة الريف الأوسط (قبيلة بقيوة على وجه التحديد) بحركة تجارية نشيطة عبر البوابات الشاطئية خصوصاً بعد احتلال تطوان سنة 1860 واحتداد رغبة الدول الأوروبية في السيطرة على المغرب لاستغلال ثرواته أولاً و للاستفادة من موقعه الجغرافي الهام ثانياً.

4 - دايفد هارط. مقاله في، Abdelkrim et la republique du Rif. P36

3 - نفس المرجع. ص 209

يمكن الاستناد في هذه النقطة على الباحثين "جرمان عياش" و "دايفيد هارت"، غير أن هذا لا يعني الأخذ بما يقولانه حرفيا. ويبقى الأمر في الحقيقة من مهام المؤرخين أن يعيدوا التحقيق السليم في هويتنا التاديخية التي أدخلت في ورطة أنطولوجية من خلال الإكثار من الخطاب الميتافيزيقي الغير مهيكل.

يقول جرمان عياش: «كيف كان بإمكان الريفيين أن يفهموا بوجه آخر المجرى الحقيقي للأحداث بعد 1860؟ ففي هذه السنة بالضبط، كانوا قد أبقوا العدو الإسباني محاصراً في مليلية وراء الأسوار، كما فعل أجدادهم منذ ثلاثة قرون. فإذا بالسلطان نفسه يلزمهم، بعد استتباب السلم، بالتخلي للعدو عن جزء من أراضيهم التي هي عبارة عن حقول، ومساكن ومسجاد. وكما لاحظ ذلك شاهد عيان إسباني: "فقد كان أمراً جد مقلق بالنسبة للقبائل أن ترى جيوش السلطان، وعلى رأسها أميرا، تقدم لفرض إرادة أمة أجنبية عليهم. إنه لمشهد لم يسبق له نظير في هذه المملكة"»[5]. لنسجل هذا الأمر ولنسجل أيضاً -دائماً مع ج. عياش- أن جيوش السلطان عادت إلى الريف في تسعينات القرن التاسع عشر أربع مرات لقمع المواطنين بسبب نزاعاتهم مع الإسبان. يعني هذا أن أهل الريف الذين سيتحولون وفقاً لمنطق الواقع المفروض إلى قراصنة يتقنون فن مواجهة العدو بالحيل والاحتيال نظراً لقوته العسكرية ونظراً لضعفهم الاقتصادي، هم منذ البداية ضحايا القوتين، القوة الاستعمارية والقوة المخزنية. يقال أن قراصنة قبيلة "بقيوة" (وأية قرصنة هذه؟) كانوا يعتدون على السفن الأوروبية المارة عبر الشواطئ المغربية. ويقال أيضاً أن السلطان سيرسل "بوشتى البغدادي" لتأديب قبيلة "بقيوة" بعد تنامي الشكاوي الأوروبية لدى السلطان "مولاي عبد العزيز". وكان قراصنة "بقيوة" هم من كانوا يبحثون عن المراكب والسفن الأوربية وليس الأوروبيون هم الذين كانوا ينقلون

5 – جرمان عياش. المرجع السابق. ص 208

السلع المهربة من "مَلَقَا" و "جبل طارق" لبيعها على الشواطئ الريفية، شواطئ الحسيمة على وجه التحديد. يقول "جرمان عياش" وهو يجيب عن سؤال لم نطرحه بعد: «وقد أثار هذا الوضع قلق السلطان، الذي وجه نداءات ملحة ومتكررة إلى الحكومات الرئيسية المعنية لتكف عن تغطية المهربين الذين ينتمون إلى كل منها. لكن دون جدوى. وكانت العمليات تتم في الغالب في الحسيمة»[6]. سنطرح الآن السؤال: ماهو السبب الحقيقي الذي دفع بالسلطان عبد العزيز لإرسال "بوشتى البغدادي" إلى قبائل الريف؟ هل هي الشكاوي الأوربية حقاً أم هي الحاجة إلى الجبايات فقط؟ أم هو الخوف على العرش بسبب ما كان يتسرب عبر المنافذ الشاطئية الريفية من أسلحة وسلع تجعل اقتصاد المنطقة. يتفوق على الاقتصاد المخزني بأكمله؟... أسئلة كثيرة ستبقى عالقة ما لم يتوفر الإطار السليم لإعادة كتابة التاريخ. كيفما كان الحال، فقد بدا الأمر في البداية وكأنه تأديب لقبيلة خرجت عن طاعة السلطان وأساءت الى البلد بسبب قرصنتها ضد السفن الأجنبية. في مقال له نشرته مجلة "حوليات الريف" يقول عبد الرحمن الطيبي: «بدأ المخزن منذ شهر يناير من سنة 1898 يستعد لتأديب القبيلة وإجبارها على الطاعة، وذلك بعد أن استنفذ جميع الوسائل لإنهاء هذه النازلة».[7] استنفذ المخزن جميع الوسائل في الضغط على "بقيوة" من أجل التنازل عن حقوقهم وليس لانصافهم ضد المعتدين. في بداية مقاله يقول عبد الرحمن الطيبي أن " ما قامت به "بقيوة" في بداية القرن الماضي لم يكن نشاطا قرصنياً بالمفهوم الأوروبي، بل كان رد فعل طبيعي عما تعرض له بعض أهالي القبيلة المتعاملين مع الإسبان من تقتيل ونهب لأموالهم. كل هذا أدى إلى الأخذ بالثأر حسب الوسائل التي تسنح بها الفرصة لتصفية

6 – نفس المرجع. ص 209

7 – حوليات الريف. العدد الثاني. ص 67

الحسابات". إذا كان الأمر بهذا الشكل فلا يمكن الادعاء نهائياً بأن المخزن استنفذ جميع الوسائل السلمية مع "بقيوة" ومن ثم ما ذا كان يعني المخزن بالنسبة لـ"بقيوة" وغيرها من القبائل في الوقت الذي كانت تتعرض فيه لاعتداءات أجنبية والمخزن لم يتدخل جدياً لحماية الرعايا؟ إن الاعتماد على الوثائق المخزنية وحدها في محاولة فهم ما حدث لا يمكن أن يكون إلا إجحافاً في حق التاريخ لأن وثائق المخزن تُدوّن كما نعرف أنشطة المخزن ولا تُدوّن الوقائع كما هي.

كان إرسال بوشتى البغدادي إلى "بقيوة" لتأديبها، بعد أن هزمت "بوثمنت" (مولاي عبد السلام الأمراني) وجنوده، أمرا يتجاوز التأديب. كانت هناك رغبة في الانتقام أولاً والإخضاع ثانياً. لم يكن فقط الخروج عن طاعة السلطان أو إيقاف الولاء له هو ما حرك المخزن آنذاك لـ"تأديب" بقيوة. وما يدل على صحة هذا القول هو المكر الذي تعامل به البغدادي نفسه مع "بقيوة" أثناء التفاوض حول تقديم الطاعة التي لم يسبق أن طلبت منهم حتى يخرجوا عنها. سنعتمد هنا على كتاب "المنهال في كفاح أبطال الشمال" للعربي اللوه. يقول: "وهنا لا بد من الإشارة إلى أن ابن البغدادي قد توجس خوفاً من أن يصاب من رجال "بقيوة" بمثل النكسة والهزيمة التي كبدوها نظيره السابق "بوثمنت"، فلذلك نزع إلى الأسلوب المعتاد في ذلك العهد لدى رجال الدولة، وهو المكر، والخداع والغدر، متى استعصى عليهم الأمر، وتوقعوا العجز عن القضاء على أي ثائر متمرد، مثل المنهاج الذي سلكوه للقبض على الريسوني كما تقدم، على أن قصة القبض على ولد البشير امسعود ليست بغريبة على القراء، فهي أشهر من أن تعرف، ذلك أن السلطان مولاي الحسن الأول، احتياطاً منه وحذراً من استفحال أمره، قد تصدى بنفسه لقمع ثورته، ولكن بعد معارك قاسية، كان الفوز والانتصار فيها لولد البشير، فلم يسع صاحب الجلالة إلا أن ينتهج طريق المكر والخداع والغدر (...) أما بوشتى البغدادي فإنه احتياطاً من أن يصاب

بنكسة هزيمة في هجومه على أهل "بقيوة"، قد رسم لجيشه خطة فريدة من نوعها للمكر والغدر والفتك بأولئك الذين حضروا إلى المحلة لتجديد الولاء والطاعة لصاحب الجلالة، حيث أعلمهم بأنه حين يؤذن المؤذن لصلاة المغرب، وتقام الصلاة، ويدخل القوم في صفوف الصلاة فإنه يجب أن يكونوا على حذر واستعداد، حيث ستعطى لهم علامة بالنفخ في البوق وعند انطلاق صوت البوق، يجب أن يبادروا إلى الفتك والبطش بهم بكل ما يمكن من السرعة"[8].

نستنتج من هذا النص أمرين، الأول منهما هو أن البغدادي لم يكن خائفاً من "بقيوة" كما يقول العربي اللوه لأنه كان قد اتفق مع شيوخ "بقيوة" مسبقاً على تقديم الطاعة والولاء للسلطان وهذا يجعل الفتك بهم بالشكل الذي ذكره اللوه غير طبيعي نهائياً. والأمر الثاني هو أن المخزن كان مصراً على "إبادة" أهل "بقيوة" بدون تمييز بين المشارك في عمليات القرصنة وبين البريء. ما يعزز موقفنا هذا هو أنه بعد عملية أجدير التي ذهب ضحيتها عشرات الزعماء والمقاتلين قام جيش البغدادي بالهجوم على قبيلة "بقيوة" ولم يراع المخزن نهائياً أنه يهجم على نساء وشيوخ وأطفال لا دخل لهم في حساباته السياسية والاستراتيجية. ومورست أثناء الهجوم أبشع أشكال الاضطهاد والإذلال من اغتصابات وقتل الأطفال والمسنين...الخ. وإذا سبق أن استعملنا هناك كلمة "إبادة" فنحن واعون بتبعاتها المعجمية والدلالية لأن الأمر كان يتعلق فعلاً بإبادة نسبية: قتل، طرد وتنكيل. وماتزال الذاكرة الجماعية لأهل بقيوة تشعر بالذل إلى حدود الساعة بعد أن كانت تشعر بالسيادة والكرامة، وما تزال تحتفظ بهذه الأحداث وتعبر عنها بجملة واحدة "رعام ميك تشّن إبقوين"، أي: "عام هلاك بقيوة". وما يفسر الحقد الذي كان المخزن يكنه لهذه القبيلة هو أن أسرى عملية أجدير تم نقلهم إلى السجون في الصويرة وظلوا

8 – العربي اللوه. منهال أبطال الشمال. ص 59-60

هناك إلى أن تدخلت البلدان الأوروبيـة منها فـرنسا للإفراج عنهـم (حوالي 400 رجل) بعد أن كان قد مات الكثير منهم.

تعتـبر قـضيـة بوشتى البـغدادي و"تاديب" "بقـيوة" من أشـهر نماذج العلاقات الصدامية بين المخزن ومنطقة الريف في التاريخ الحديث: عوض الدفاع عن قبيلة لجأت في نهاية المطاف إلى التصدي للمعتدي بنفسها وبالتالي حماية الشواطئ المغربية، تم القضاء عليها بأكملها. عوض أن يحسم المخزن مشاكله مع البلدان الأوروبية سيمـا فرنسا التي يقال أنها كانت تبـعث بقنصلها بالمغرب إلى قبيلة "بقيوة" ليحرضها ضد الإسبان، أقدم على حرق القبيلة كلها.

كانت هذه إشارة قصيرة جدا إلى بعض الوقائع التنظيمية والأمنية لريف ما قبل الحـماية اعتـمدناها بغيـة الانتقال لتـقديم بعض الأفكار حـول ريف القرن العشرين، ريف عهد الاستقلال. سيلاحظ القارئ عدم الانسجام بين أسلوب الفقرة التي تعرضت للتنظيم السياسي الاجتماعي للريف وبين الفقرة التي تكلمنا فيها عما سميناه بالصدام الأول بين الريف والمخزن : قبيلة بقيوة وبوشتى البغدادي. لا يتعلق الأمر بالتاريخ لفترة معينة وإنما فقط بأفكار تمهيدية.

الفصل الثاني

القصر، حزب الاستقلال وجيش التحرير

من 1956 إلى 1959

1- حزب الاستقلال ومحمد الخامس في مرحلة ما قبل الاستقلال:

إن محاولة فهم النظام السياسي المغربي الذي نضجت معالمه بعد سنـة 1960 تقـتضـي في نظرنا العـودة إلى أواسط الخمـسينات وبالضـبط إلى الفترة المتـدة ما بين عودة محمد الخامس من المنـفى في نوفمبر سنة 1955 وسنة 1960. عـرف الحقل السـياسي المغـدبي خـلال هذه الفتـرة صراعـات وتداعيـات كانت هي الأساس الذي الذي مـا يزال يؤثر من بعيد على حـاضرنا السياسي. عاد محمد الخامس من المنفى سنة 1955 في الوقت الذي كان فيه المغرب يفـتقر إلى تمثـيلية رمزيـة قـوية مع أن حزب الاسـتقـلال كان في إمكانه أن يصبـح كـذلك. لم يكن هناك مَن في وسـعه أن يحظى بثقة الشـعب على الرغم مـن أن علال الفـاسي كان قـد ظـهـر كزعـيـم مغربي

ذيع صيته على المستوى الدولي. لم يكن بوسع حزب الاستقلال أن يلعب هذا الدور التمثيلي خصوصاً وأنه كان قد بدأ يضعف منذ أن نفي محمد الخامس[1] سنة 1953 ، كما أن توجهاته السياسية كانت توتاليتارية. لقد كان محمد الخامس هو الحكَم والعرّاب في نفس الوقت، سواء بالنسبة لحكومة الحماية أو بالنسبة لقادة حزب الاستقلا ل في بداية ظهورهم وعند توليهم كلياً أو جزئياً شؤون الحكومة بعد تسوية الاستقلال . حينما نفي السلطان في غشت سنة 1953 ساد " الفراغ " وأصبح المغرب يفتقر إلى ممثل رسمي فكان المطلب الرئيسي لحزب الاستقلال (الحزب الأقوى) هو عودة الملك إلى عرشه وليس إقامة نظام سياسي جديد في البلاد. لقد تعامل زعماء حزب الاستقلال بذكاء خارق مع قضية نفي السلطان ، إذ أنهم استفادوا من التأييد الشعبي لهم مثلما استفاد السلطان نفسه من ذلك . استفادوا من التأييد الشعبي لأنهم ظهروا كوطنيين يدافعون عن سلطان قاوم رغبة الفرنسيين. حينما تحول محمد الخامس "فجأة" من سلطان "لا حول ولا قوة له" إلى زعيم وطني ، سياسي وديني، أصبح كل من يدافع عنه يحظى بالتأييد والثقة الشعبية. و نقول أن الحزب كسب الكثير من عملية النفي هذه لأنه تمكن مؤقتاً من الاستيلاء على العالم الحضري وقطع الطريق بالتالي على حزب الشورى والاستقلال (الحسن الوزاني) ثم على حزب الأحرار. أما أحزاب المنطقة الخليفية ، سيما "حزب الوحدة والإصلاح" ، فلم تكن شريكة في اللعبة السياسية نهائيا ويدل على هذا الأمر كون حزب الإصلاح لعبد الخالق الطريس انصهر وذاب في حزب الاستقلال مباشرة بعد الاستقلال كما ذابت الأحزاب الأخرى . لم يفكر حزب الاستقلال أبداً في خلق بديل سياسي عن النظام الملكي ، وإذا ما عدنا إلى وثيقة الاستقلال التي صاغها سنة 1944 فإننا سنكتشف أنه لم يكن يطالب سوى بالاستقلال (ومن مقتضيات المنطق التاريخي أنه كان يتوجب عليه

حلّ نفسه بمجرد أن "حقق" ما كان يحلم به) وبإرجاع الشرعية للسلطان محمد الخامس. تقول الوثيقة :

«نعتبر أن المغرب دولة ذات سيادة ....

نعتبر أن نظام الحماية نظامٌ هدفه إدخال بعض الإصلاحات الإدارية على المغرب دون «المساس بالسيادة الوطنية ...»

(.....)

بناء على هذا فإن الحزب يطالب بما يلي :

استقلال الوحدة الترابية بقيادة جلالة الملك محمد بن يوسف نصره الله.

ترشيح جلالة الملك لعقد مفاوضات مع الدول المعنية حول الاعتراف وحماية هذا الاستقلال...»(1).

هذا الموقف المبدئي الذي أخذه الحزب إزاء الملكية تغيّر تدريجياً خلال السنين الأولى للاستقلال لأنه اتضح فيما بعد أن الحزب لم يكن "كريماً" إلى هذه الدرجة ، بمعنى أنه لم يكن يدافع عن محمد الخامس وعن " الاستقلال " مجاناً وبدون مقابل. لكن الفرصة كانت لا تعوض، وحزب الاستقلال حاول أن يجد لنفسه دوراً رئيسياً في السياسة المغربية في وقت كان قد فاته فيه الأوان. يلاحظ وليام زارتمان هنا قائلاً : «لقد قضت الحركة الوطنية على كل فرصة تسمح لها أن تكون هي مصدر شرعية النظام السياسي حينما اختارت أن تناضل ليس ضد الزعامة الرمزية للسلطان وإنما جانبها، هذا فضلاً عن الأصول التقليدية للحركة نفسها »(2). لنقل هنا أن هذه الملاحظة التي يسجلها "زارتمان" في غاية الأهمية ولكنها لا تمثل الحقيقة كلها بحيث أن حزب الاستقلال لم يكن

1 - أورده كلود بالازولي في Parti de l'istiqlal. documents (1944-1946) 1946-Paris

2 - Man, state,society in the contemprary Maghreb. W.Zartman. p. 249

يدافع عن الملك مجاناً كما أشرنا وإنما كانت لديه نوايا غير معلنة. كان الحزب يمارس التقية في ظروف سياسية معقدة لأنه في الوقت الذي كانت فيه البلدان التي تسعى إلى بناء الديموقراطية تمارس كل شيء في واضحة النهار وتسمح قواعد ها ومبادئها مسبقاً بترتيب السيرورة، كانت اللعبة السياسية في المغرب، وهي شرقية في أكثر من مستوى، سرية ومغلقة للغاية. في إطار هذا الغموض نفسه، يجب ألاّ ننسى أن عقلية حزب الاستقلال كانت عقلية المهادنة منذ البداية ولم تكن أبداً عقلية تضع أمامها استراتيجية التغيير. صحيح أن هذه العقلية تغيرت مع الجيل الجديد في الحزب والمنحدر من أصول البورجوازية الصغرى مثل عبد الرحيم بوعبيد، المهدي بن بركة، عبد الله إبراهيم وغيرهم، لكنها ظلت هي ذاتها في العمق بشكل مختلف. منذ سنة 1944 لم يفكر الحزب أبداً في أخذ ما سُلِبَ بالقوة، بالقوة المماثلة؛ لم يواجه فرنسا عسكرياً وإنما فضل انتظار "الفرص"، وأتت الفرصة بالنسبة للاستقلاليين مع الظروف التي نتجت عن الحرب العالمية الثانية والانتصارات التي حققها الحلفاء دون أن ننسى عمل جيش التحرير وحركة المقاومة. كان الحزب في تلك الأثناء ما يزال فتياً وتسلّم المبادرة من الحزب الوطني، الذي كان بدوره قد أخذ مكان كتلة العمل المغربية التي كان قد خلقها علال الفاسي رحمه الله سنة 1934. يعرف "الجميع" من دارسي التاريخ المغربي المعاصر أن حزب الاستقلال فضّل خيار التفاوض والحوار مع الاستعمار الفرنسي ورتّب الأمور مع فرنسا (ولم يفكر نهائياً في المنطقة التي كانت تحت الحماية الاسبانية حسب ما تؤكده الوثائق التاريخية) ويعلم "الجميع" ممن كانوا يعملون خارج إطار حزب الاستقلال أن هذا الأخير حاول عرقلة عمل المقاومة وجيش التحرير، لكنه استعمل المعارك البطولية التي كانت قد انطلقت من البوادي والمدن للضغط على فرنسا من أجل قبول بعض الشروط. كانت معارك المقاومة

وجيش التحرير تخدم ضمنياً مصالح حزب الاستقلال و السلطان في نفس الوقت. استفاد السلطان من انفجار الصراع بين حزب الاستقلال وقادة المقاومة وجيش التحرير..

في الواقع وفي أطار مقتضيات الأدبيات السياسية لحزب الاستقلالل لم يكن زعماؤه معنيين مباشرة بعمليات المقاومة وجيش التحرير، بل إن عمل المقاومة وجيش التحرير لم يبدأ إلا حينما اتضح عدم جدوى الأسلوب السياسي المتبع من طرف حزب الاستقال على وجه الخصوص. يلاحظ دوغلاس أشفورد و يقول في هذا الشأن: «هذه الفترة من تاريخ الحركة الوطنية هامة جداً، إذ تأسست فيها منظمتان قامتا كشخصيتين منفصلتين عن حزب الاستقلال وهما حركة المقاومة والنقابات العمالية (...) ولم يأت خريف 1955حتى كان جيش التحرير قد تطور إلى حد يجعله يشن هجومات على جيوش الاحتلال الفرنسي»[3]. في واقع الأمر، يمكن أن نفهم بسهولة أن هاتين الحركتين اللتين اختارتا المواجهة بدل المهادنة ظهرتا كرد فعل على عقلية حزب الاستقلال، عقلية التملق السياسي إزاء فرنسا. صحيح أن حزب الاستقلال استيقظ بعد نفي محمد الخامس (بل كان النفي بمثابة منبه للاستيقاظ كما قلنا سابقاً)، لكنه مع ذلك بقي بعيداً عن المقاومة وجيش التحرير باستثناء بعض الخدمات المدنية التي كان بعض أفراده يقدمونها للمجاهدين. وبما أنه كان لابد لفرنسا أن تجد المحاور الرئيسي من الجانب المغربي، فقد وجدته في زعماء حزب الاستقلال الذين عانوا هم أيضا من المنفى والاعتقال بسبب دفاعهم عن السلطان المنفي. لقد أدركت فرنسا مع مرور الأيام أن "سمّ" علال الفاسي ورفاقه غير قاتل، لذلك جذبتهم إلى مائدة المفاوضات حتى لا تستفحل الأمور وتنسحب بالتالي بدون أي قيد ولا شرط. وكانت

3 – دوغلاس أشفورد. التطورات السياسية في المملكة المغربية. الطبعة العربية. ص 101

أكبر غلطة ارتكبها حزب الاستقلال هي أنه قبل الاستقلال الذي عرضته فرنسا. بالتأكيد كان لا بد للسلطان أن يعود، لكن عودته شيء والاستقلال شيء آخر. يكفي أن نعلم كيف تشكل الوفد المغربي المشارك في إيكس ليبان لندرك المقاصد الكمينة لفرنسا والجانب المغربي على حد سواء. ما يدعو للاستغراب بشكل جدي هو مشاركة الباشا الكلاوي كمفاوض في الوقت الذي كان انحاز علانية لفرنسا في السابق. كيف يشارك حزب الاستقلال في مفاوضات جنباً إلى جنب مع الباشا الكلاوي الذي عرف أنه عميل لفرنسا وتآمر ضد السلطان؟ ماذا يعني أن تعين فرنسا الباشا الكلاوي والمدني بن حيون للمشاركة في مفاوضات أدت إلي ما اعتبر فيما بعد بالاستقلال؟

إن المثير في الأمر كله هو تذبذب حزب الاستقلال بين أسلوب التفاوض مع الاستعمار الفرنسي وتبنى العمليات العسكرية للمقاومة وجيش التحرير. وهذا يدل على أمر واحد وهو أن حزب الاستقلال لم تكن لديه شرعية على أرض الواقع مع أنه كان يعتبر أكبر قوة سياسية في البلاد والملك بعده أو قبله حسب أدبيات الحزب نفسه. ولا ننسى أن حزب الاستقلال كان مُشَكّلاً من الحضَر، من بورجوازية المدن، المقربين من القصر ومن البورجوازية الصغرى الناشئة وهذا كان كافيا ليتصور نفسه زعيماً لكل كبيرة وصغيرة في البلاد. ومن عساهم يكونون زعماء جيش التحرير هؤلاء حتى لا يخضعوا لإرادة ورغبة الحزب؟ من هذا المنطلق، سعى الحزب دائماً إلى احتواء عمل المقاومة وجيش التحرير. يقول سيدون دافدسون (S.Davidson) في هذا الموضوع: «واضح أن حزب الاستقلال كان لديه طموح القيام بدور تنسيق العمليات الأولى لجيش التحرير المغربي التي بدأت في الشمال مع التصدي الجزائري في وهران من أجل إشراك المغرب في حرب تحرير الجزائر والعكس أيضاً»[4]. كان حزب

David Seddon. Moroccan Peasants, ed. Dawson. p. 170 – 4

الاستقلال على ما يبدو من الداسات التاريخية التي أنجزت في الموضوع حزباً لم ينضج أبداً ولو أنه كان امتداداً لتجربة سياسية طويلة بدأت سنة 1934 مع كتلة العمل المغربية كما قلنا سابقاً. يسجل روبيرت ريزيت في هذا الشأن ما يلي: «إلى حدود سنة 1939 كان هذا الحزب مرتبطاً بالبنية التحتية في المغرب ولم يكن يسعى لتركيب مؤسسات خاصة. ابتداء من سنة 1944 بدأ يتموضع وأصبح واقعاً مستقلاً وحزباً سياسياً حقيقياً. هل يمكن القول أن حزب الاستقلال أصبح حزباً ناضجاً أمام الميكانيزامات المعقدة و الدقيقة؟ بالتأكيد لا، غير أن مجهودات في هذا الاتجاه بدأت منذ سنة 1937»[5]. كان الحزب يشكو عدم النضج فكيف له أن يشكل بديلاً سياسياً أو أن يساهم بشكل فعال في إعطاء المشروعية للنظام السياسي، لما كان يعتبره استقلالاً؟ ويجب ألاّ ننسى أن الحزب في أصله كان حزب النبلاء والمثقفين من البورجوازية الفاسية على وجه الخصوص. ثم إن قيام حزب الاستقلال كما يلاحظ جون واتربوري يعود أساساً إلى اللحظة التي شعرت فيها البورجوازية المغربية بمنافسة نظيرتها الفرنسية. هذا يعني أن روابطه مع الشعب المغربي كانت في البداية ضعيفة للغاية وحينما فكّر في الاقتراب منه، كان ذلك من أجل تكوين مجموعة محدودة جداً تكويناً سياسياً. حتى على مستوى تمويل الأنشطة السياسية للحزب كانت الأموال تأتي من عائلات بورجوازية مثل عائلة السبتي والغزاوي وهي عائلات بورجوازية تجارية أصبحت مهددة في مصالحها الاقتصادية بشكل مباشر. لكن بما أن حزب الاستقلال كان هو الحزب الوحيد – تقريباً– والقوي من حيث البنيات التحتية بفضل التمويلات المتوفرة، جعل الجماهير التي كانت تبحث عن الزعامة تلتحق به. يقول "ريزيت" أن الحزب اكتشف فيما بعد أن الجماهير التي

291 Robert Rezet. les partis politiques Marocains.Paris1955. P. – 5

التحقت به كان من الصعب ضبطها ومراقبتها. إن أول تغيير فرضته القاعدة الجديدة للحزب هو أنها كانت تدفع بالقادة شيئاً فشيئاً إلى الدخول في المواجهة والصدام مع المحتل [6]. أما التغيير الثاني الذي أحدثه التحاق الجماهير بالحزب فهو استبدال الطريقة التقليدية في جمع الأموال بطريقة جديدة هي التبرع الشعبي، وهذا أكسب الحزب ثروة مالية كانت تقدر في ذلك الوقت بـ15 مليار فرنك فرنسي[7].

إن إشارتنا لحجم الأموال التي كانت في خزينة الحزب في بداية الخمسينات، ليست من باب التساؤل عن ثروة الحزب بشكل عام وإنما نشير إلى ذلك لكي نبين أن ذلك الرصيد المالي كان يكسب الحزب الثقة ويعزز بُناه التحتية من مكاتب جهوية وإعلام وطني وجهوي...الخ، كما كان يجعله يشعر بنوع من التعالي والترفع إزاء الأحزاب الأخرى سيما حزب حسن الوزاني. كان حزب الاستقلال توتاليتارياً، كما يقول "ريزيت"، توتاليتارياً لكونه كان يقطع مع المؤسسات الدينية والاجتماعية التي كانت آنذاك ويفرض رؤاه فرضاً قسرياً. غير أن هذه التوتاليتارية لم تكن شاملة ولم تشمل المستوى السياسي إلاّ في حدود معينة: الاصطدام مع أية مبادرة حزبية جديدة. بالنسبة للنظام السياسي القائم آنذاك، أي النظام الملكي وعلى رأسه السلطان محمد الخامس، فلم يفكر حزب الاستقلال أبداً في منافسته. كان الحزب إصلاحياً في توجهه العام ويريد «تشكيل نظام ديموقراطي شبيه بنظام الحكم في بلدان الشرق الإسلامية»[8]. وما كان يقصده الحزب بالإصلاح نجده واضحاً في رسالة بعث بها

6 - ص. 292.
7 - ص 303
8 - وارد لدى Jacque Robert.La monarchie MArocaine. P 81

لمحمد الخامس سنة 1944 حيث يقول أن الإصلاح غير ممكن طالما يوجد هناك « اقتسام للسيادة بين المغرب وفرنسا»[9]. هذا الولاء التام الذي كان يبديه الحزب للسلطان محمد الخامس كان له موقف معاكس في حزب الشورى والاستقلال الذي ظهر سنتان فقط بعد تأسيس حزب الاستقلال. لم يُظهر حزب الشورى عداءً ما للسلطان ولكنه مع ذلك لم يكن ملكياً في اختياراته السياسية لأنه كان «يخشى أن يكون النظام المستقبلي في المغرب ملكية رجعية مدعومة من طرف حزب وحيد هو حزب الاستقلال»[10].

لم تكن عودة محمد الخامس نتيجة تحركات حزب الاستقلال، بل كانت ضرورة فرنسية بعدما أدرك الفرنسيون أن نفي الملك "العاق" كان خطأ كبيراً يليه خطأ آخر هو تنصيب بن عرفة سلطاناً جديداً. أدرك الفرنسيون أن طريقة انتقامهم من السلطان محمد الخامس لم تكن طريقة سليمة ولم تكن تندرج ضمن "الصحيح سياسياً". يسجل جاك روبير ملاحظة مهمة جداً إذ يقول: "أية حالة خطيرة تتواجد فيها فرنسا!"

خلعت سلطاناً كانت تعتبره غير مطيع ووجدت نفسها أمام عجوز بالغ في الطاعة ولا جدوى منه.

لكن عودة محمد بن يوسف التي بدت بسرعة كحل وحيد، لم تكن واردة لأنه كان ينبغي أن تكون ضد مجموع المستعمرة الفرنسية والمؤامرة القوية للزعماء التقليديين»[11]. كان الفرنسيون منشغلون جداً بتصحيح الخطأ الذي ارتكبوه ومن ضمن الحلول التي تم التوصل إليها آنذاك هو خلق مجلس وصاية العرش. وفي 17 أكتوبر خلق الفرنسيون –بمباركة حزب

9 - ص 32
10 - ص 162
11 - Jacque Robert. op.cit p 85

الاستقلال- مجلس العرش، فيما كانت ترتيبات إعادة محمد الخامس تتم على قدم وساق. بعد حوالي أسبوعين أقيل المجلس من وظائفه وعاد محمد الخامس في نوفمبر 1955. عاد بطلاً ورمزاً للوحدة الوطنية، غير أن عودته كانت لحظة حاسمة جداً كما كانت بداية لصراعات مختلفة الأبعاد والأطراف. كان طبيعيا جداً أن تظهر هذه الصراعات لأن ما كان يجمع بين الأطراف كلها قد انتهى ولم يعد هناك ما يوحدهم. وافق الجميع على الحل الذي اقترحته فرنسا: الرحيل من أجل البقاء، يعني الاستقلال الشكلي. سترحل فرنسا علناً لكنها ستبقى سراً كما اتضح ذلك جلياً فيما بعد. كان الطرف الوحيد الذي عارض هذا الحل هو جيش التحرير في الشمال والجنوب، غير أن الذي كان موقفه واضحاً أكثر هو البطل الذي لم يقبل المفاوضات ولا المساومات، بطل التحرير محمد بن عبد الكريم الخطابي الذي أصدر بياناً في القاهرة يتهم فيه موقعي وثيقة الاستقلال بالخيانة. إن كنا نشير إلى جيش التحرير كطرف فضل التحرير عن استقلال المفاوضات، فذلك لا يعني أننا نعترف لجيش التحرير بوعي سياسي كان يسمح له برؤية الأمور على عكس ما كان يراه رواد الحركة الوطنية. كان كبار جيش التحرير مرتبطين سياسياً بحركة التحرر العربية بزعامة جمال عبد الناصر. كان هذا الارتباط بالنسبة لكبار جيش التحرير بمثابة التزام سياسي يجمع كل المغاربيين. معظم ضباط جيش التحرير كانوا قد تخرجوا من المدارس العسكرية في كل من سوريا والعراق وكانت الخطة قد درست في إطار لجنة تحرير المغرب العرب في القاهرة. انطلاق جيش التحرير في أكتوبر 1955 ضغط على الموقف الفرنسي وجعله يعجل أكثر بالمفاوضات. والغريب في الأمر هو أن حزب الاستقلال قد استعمل كثيراً ورقة الدفاع على السلطان محمد الخامس حتى في الوقت الذي

كان فيه يؤسس لجاناً تاديبية تهتم بمتابعة المناضلين الذين يشتبه في أن لهم نشاطات إرهابية كما يسجل ذلك جون واتربوري.(12)

1 - حزب الاستقلال ومحمد الخامس في مرحلة ما بعد الاستقلال:

عاد محمد الخامس في نوفمبر سنة 1955 وكانت المعارك ما تزال مستمرة في الشمال الشرقي للمملكة. كان هناك، إلى جانب اختيار التفاوض مع فرنسا من أجل الانسحاب السلمي من المغرب، اختيار آخر تلهمه من بعيد لجنة تحرير المغرب العربي بزعامة محمد بن عبد الكريم الخطابي بالقاهرة، اختيار إجبار فرنسا على الرحيل من شمال إفريقيا كله. الإجبار هنا بمعناه العسكري، والخطة التي كانت مرسومة آنذاك هي العمل على تجنب الحلول الانفرادية. غير أن التونسيين كانوا هم السباقين لخرق الاتفاق، تبعهم المغاربة آنذاك. بالنسبة لزعماء جيش التحرير في الشمال والجنوب المغربيين فقد كانوا مشبعين بروح الكفاح المسلح من أجل تحرير البلاد كلها. ولهذا لما عاد محمد الخامس كان لا بد أن يجد وضعية سياسية وعسكرية خارجة عن كل سيطرة. من القاهرة، حاول علال الفاسي أن يوهم الرأي العام المغربي أن له - كزعيم وطني - سيطرة على جيش التحرير وبإمكانه أن يأمر بوقف الكفاح أو مواصلته. في القاهرة صرّح بما يلي: «سيوقف جيش التحرير الجزائري والمغربي

12 - جون واتربوري. الملكية والنخبة السياسية في المغرب. دار الوحدة. ص 55

القتال حينما تتحول مسؤولية حماية أمن الدولة إلى حكومة مغربية»[13]. لم يكن جيش التحرير تحت سيطرة حزب الاستقلال كما لم تكن حركة المقاومة تحت المراقبة الفعلية للحزب مع أن الحزب حاول أن يفهم الملك محمد الخامس أنه لولاه (الحزب) لما عاد إلى العرش. سنعود هنا مرة ثانية إلى جون واتربوري الذي يقول: " وبخلاف حزب الاستقلال لقد ساهم جيش التحرير كثيراً من أجل عودة محمد الخامس من منفاه "[14] يتكلم علال الفاسي في النص الذي أوردناه قبل قليل فقط على مسؤولية أمن الدولة وليس على تحرير البلاد، لذلك بقي تصريحه بدون أي جدوى لأن زعماء جيش التحرير لم يأخذوا به بحكم أنه موقف لا يتحدث عن التحرير. حتى في الوقت الذي كانت فيه حكومة البكاي (صديق القصر منذ البداية) تتفاوض مع فرنسا، كان جيش التحرير يوسع عملياته العسكرية أكثر فأكثر ويحقق انتصارات تلو الأخرى. ما كان للفرنسيين إلاّ أن يعجلوا بالتسوية مع المطالبين بالاستقلال من المغاربة حتى لا يتم التنسيق المنظم و المحكم بين المغاربة والجزائريين خصوصاً وأن جيش التحرير المغربي كان متمركزاً على الحدود المتاخمة للجزائر. أدركت فرنسا أنه من الصعب فتح جبهتين للحرب (الجزائر والمغرب) واختارت التركيز فقط على الجزائر التي كانت تعتبرها إقليماً فرنسياً. في هذه الظروف سيلعب حزب الاستقلال دوراً مهماً في دعم الملك من أجل بسط نفوذه على البلاد وإحكام سيطرته على جيش التحرير الذي لم يكن تحت سيطرة أي طرف من الأطراف. في أواسط يوليوز من سنة 1956 زار الملك محمد الخامس منطقة الريف ومعه زعماء حزب الاستقلال الذين تورّطوا مباشرة في الحوار مع زعماء

13 – انظر David Seddon ص. 170

14 – جون واتربوري. ص 55

الجيش. نستعمل هنا كلمة "التورط" لأن زعماء حزب الاستقلال بدأوا العملية بنوع من الاستخفاف وراحوا يشرحون لزعماء جيش التحرير أموراً سياسية معقدة وكأن زعماء جيش التحرير كانوا غير ناضجين ليفهموا مجريات الأحداث حتى وإن كانوا لا يمارسون السياسة الحزبية. يقول دايفيد سيدون: «الآن، يزور زعماء حزب الاستقلال الريف من أجل الاتصال بزعماء المقاومة ليقنعوهم بوقف الحرب، غير أن حديث زعماء الحزب سبب في التباس كبير في أوساط المقاتلين من القبائل الذين كانوا ينتظرون القتال من أجل تحرير شمال إفريقيا كله ولم يفهموا تعقيدات الأحزاب السياسية»[15]. لقد غامر أقطاب حزب الاستقلال على ما يبدو حينما أظهروا موقفهم علانية فيما بقي الملك محتفظاً بهيبته كزعيم يسعى لإقرار السلم من أجل الجميع. كان موقف حزب الاستقلال بالنسبة لزعماء جيش التحرير خيانة لاستراتيجية التحرير الشامل وهذا ما يفسر تنامي العداء بينهم وبين الحزب. لم تكن هناك علاقة ما بين الطرفين كما قلنا سابقاً مع أن حزب الاستقلال كان يحاول دائماً أن يسجل نشاطات المقاومة وجيش التحرير لحسابه الخاص.

حينما أصبح الاستقلال أمراً واقعاً بالنسبة للشعب المغربي كله، راح حزب الاستقلال يستعمل خطابات التوحيد والوحدة الوطنية ثم القضاء على كل أشكال العنصرية. غير أن هذا كان مجرد شعارات وخطابات هدفها مسح الذنوب المتمثلة في خيانة استراتيجية التحرير التي يؤاخذها عليه كبار جيش التحريروبالتالي عدم الوقوف بجانب المقاومة بشكل فعال. لقد كانت تصرفات زعماء الحزب سواء على المستوى المحلي أو الوطني تدلّ على أن الحزب لا يعمل فعلاً من أجل التوحيد ولا من

15 – دايفيد سيدون. ص 171.

أجل القضاء على العنصرية داخل الشعب المغربي؛ ما كان يريده الحزب من وراء خطاباته هو فقط الحكم والسلطة لا غير. كان الحزب مقتنعاً بالحل السلمي للقضية المغربية وعبر الحل السلمي يمكنه الوصول إلى السلطة أو المشاركة في الحكم مع محمد الخامس. ما يثير الغرابة أكثر هو أن الحزب نفسه كان يضم في أحشائه وطنيون كانوا قد يئسوا تماماً من العمل السياسي الغقيم، لكنه مع ذلك لم يتعامل نهائياً مع هذا التطور الحاصل في السياق المغربي.في هذا الشأن يسجل أشفورد ما يلي: " وكان زعماء حزب الاستقلال على العموم يدركون أن في داخل خلايا الحزب تياراً ينادي بالعمل المباشر، غير أن الزعماء رفضوا أن يقفوا بجانب مثل هذه السياسة (.....) وكان حزب الاستقلال ما يزال يأمل بإمكان الوصول إلى تسوية مع فرنسا." (16) . وإذا كان أشفورد يسجل عدم وقوف الحزب بجانب زعماء المقاومة في الدار البيضاء وغيرها فإن جون واتربوري يذهب أبعد من هذا ويقول أن الحزب حاول عرقلة عمل المقاومة.يضيف أشفورد في هذا السياق ما يلي : " لقد عاشت المقاومة والحزب في سلام جنباً إلى جنب حتى آخر 1956 عندما اتضح أن جيش التحرير لم يرحب بتدخل جماعة سياسية في شؤونه، وهو لم يرض عن النتائج المترتبة على دعمه للحكومة. " (17) كان الحزب مقتنعاً أنه هو الحزب الوحيد الذي تحق له قيادة البلاد مع أن الأمور كانت على العكس. وقد وقع الحزب نفسه ضحية هذه النرجيسية خصوصاً حينما التجأ إلى العنف ضد من اعتقد أنهم كانوا يحاولون زرع الانشقاق والمساس بأمن الدولة. .يحكي عبد الله الوكَوتي في مذكراته قصة أحد المعتقلين في سجن وجدة يدعى ميمون كموس. سنورد هنا القصة لطرافتها: «ولهذا الأخير قصة عجيبة وقعت أثناء زيارة الأستاذ علال الفاسي إلى إقليم وجدة

16 – اشفورد. ص 205

17 – اشفورد ص. 227

وملخص هذه الحكاية أن الأخ ميمون كان من المعتقلين أثناء زيارة الأستاذ وفي صباح يوم أُخرج من معتقله وهو في حالة من التشويه الجسمي، نتيجة لآثار التعذيب، ثم كبل من يديه وراء ظهره ووضع في سيارة جيب وربط بالسلاسل مع كرسي السيارة في المؤخرة وذهب به إلى العمالة، وأخرج من السيارة وأدخل العمالة ، وسط الحشود البشرية التي كانت مصطفة على قارعتي الطريق ، جاءت لتوديع الزعيم، وأجلس هناك في بهو العمالة على كرسي ، وإذا بالزعيم يخرج مع عمرو احميدو من مكتبه، مع البطانة ويتجهون نحو الأخ ميمون كموس، ويقفون على رأسه هنيهة ويمعنو ن فيه النظر، ثم يذهبون إلى السيارات الواقفة في الشارع وسط كوكبة من الدراجات النارية التي كان من المألوف أن ترافق الزعيم أثناء تنقلاته أيام كان العمال كلهم تابعين للحزب .ركبوا السيارات، ركب الزعيم سيارته مع العامل وكانت سيارة جيب وضعت وراء سيارة الزعيم لإثارة الانتباه في الوقت الذي يكون فيه الجمهور يركز نظره نحو سيارة الزعيم ، يلفت نظره هذا المنظر الغريب، فيتساءلون وكان المسيرون الحزبيون الذين انبثوا وسط الجماهير ، على علم ليعطوا درساً لهم في الموضوع وليقولوا لهم أنها مجازاة للمتمردين على الحزب.

تحرك الموكب وتحركت – جيب – وراءه ، ويقول الأخ ميمون كموس وبدل أن تسدد الأنظار نحو الزعيم كانت مسددة نحوي، ومررنا من تلك الحشود التي كانت مكتظة بشوارع وجدة، ووقع نفس الشيء حين وصلنا بني درار، ثم أحفير ثم الر ادة ، وأخيراً وصلنا أبركان ، وفي أبركان المحط النهائي للزيارة، دار الموكب في الشارع الكبير ثم وقف أمام ساحة الدائرة ليقدم للزعيم التمر والحليب وتعطى التعليمات لسيارة جيب بأن تواصل جولتها في الشارع الكبير مرتين ، وبعدها ارجعت إلى المعتقل ومن هنا

يقول الأخ ميمون كموس كنت أنا الزعيم، كانت أنظار الجمهور متجهة نحوي»[18] لا تحتاج هذه الشهادة إلى تعليق لأنها توضح بنفسها مدى الحقد الذي كان يكنه الاستقلاليون لكل من كان خارج دائرتهم. أوردنا هذه الحكاية لطرافتها ولا نريد الخوض في ما نسب لميليشيات حزب الاستقلال من جرائم ضد أعضاء المقاومة وباقي الأحزاب الآخرى مثل حزب الشورى والاستقلال.

كان حزب الاستقلال يسيطر على العالم الحضري كله تقريباً غير أنه لم يصل إلى العالم القروي وبقيت البوادي خارجة عن سيطرته، والدارس لتاريخ المغرب الحديث يعرف جيداً أن البوادي كانت هي التي تملك قدرة الفعل، سواء في مواجهة الاعتداءات الخارجية أو في مواجهة الظلم الداخلي. لهذا فحزب الاستقلال لم يكن له أتباع في البوادي ما دام لم يفكر أبداً في استعمال اسلوب العنف ضد الاستعمار. يقول دايفيد سيدون: «لم يكن قادراً (يقصد الحزب) على ممارسة تأثيره على البوادي حيث ظلت أغلبية الجماهير غير مسيسة وتساند بل تساهم في تيار المقاومة بالبوادي»[19].

ما حدث بعد إيكس ليبان هو أن العالم الحضري حصل على الاستقلال بمعزل عن العالم القروي وبحكم الحلف القوي الذي كان في البداية بين الملك وحزب الاستقلال ما كان على العالم القروي سوى أن يخضع للأمر الواقع ويقبل الاستقلال. من غرائب الأمور أيضاً هو أن حزب الاستقلال هو الذي أصبح بطلاً إلى جانب محمد الخامس وأصبح أولئك الذين كانوا في الجبال بعيدين عن أولادهم «متمردين» ينبغي معاقبتهم. يقول روم لاندو وهو

18 - عبد الله الوكوتي. ذكريات مقاوم. ص 355

19 - David Seddon. ص 172

صديق الملك محمد الخامس: «وكانت الأعمدة الرئيسية التي استند إليها نصر عام 1955، هي الملك نفسه وحزب الاستقلال (....) بالنسبة للأحزاب الأخرى فلم يكن لها قيمة أو شأن. والرجال الذين شهروا السلاح ما بين 1953 و1955 وخاضوا القتال الفعلي، سواء بانتمائهم إلى جماعات المقاومة أو النقابات و الذين أسهموا في أعمال أخرى وقضوا الأشهر والسنوات في السجون والمعتقلات كانوا جميعاً يعترفون بقيادة حزب الاستقلال دون أن يتطلب ذلك منهم أن يكونوا أعضاء في الحزب»[20]. تبدو لنا هذه الملاحظة في غير محلها لأن حزب الاستقلال لم يكن مقبولاً من عند الجميع كما يقول لاندو. وعلى العكس، تؤكد الدراسات التي تناولت هذه الحقبة من تاريخ المغرب أن المعارضة التي تلقاها حزب الاستقلال كانت أقوى من التأييد. ما أنقذ الحزب هو الرعاية التي خصه بها السلطان محمد الخامس في البداية. يقول Stuart schaar أن السلطان كان في البداية يرعى حزب الاستقلال وكانت لديه نوايا لتقويته جزاءً على ولائه، غير أنه (الملك) تراجع عن هذه الخطة بعد انقلاب لحبيب بورقيبة على الباي التونسي سنة 1956. بعد هذا الانقلاب اختار الملك أن يشجع التعددية الحزبية وأن « يخلق لعبة يضرب بها الزعماء واحداً بالآخر»[21]. هذه الملاحظة يسجلها أيضاً دايفيد سيدون بالقول أنه إلى حدود 1955 كان الملك إلى جانب حزب الاستقلال بشكل مطلق[22] وإلى حدود 1956 كان الملك وحزب الاستقلال ينسقان سياستهما كما قلنا سابقاً. تقول صحيفة l'action في عدد 19 مارس 1956: «وافية لوعودها، تحتفظ الدولة المغربية الفتية بالوعد الذي قدمته ضمنياً. بعد حصولها على الاعتراف الكامل باستقلالها وبكل خصائصه، تستعمل كل النفوذ من

20 - روم لاندو. مراكش بعد الاستقلال. ص 35

21 - Stuart Schaar في Man, state and Society..... مرجع سابق. ص 230

22 - David Seddon. ص 173

أجل الوصول إلى إقرار سلم شامل في كل التراب الوطني في الأيام المقبلة. منذ عدة أسابيع، بدأ مبعوثو الملك وحزب الاستقلال يتوافدون على الريف. هذه الاتصالات التي هيأها عامل كل من وجدة وتازة، كان هدفها في البداية هو تعيين المحاورين المناسبين. كانت هذه المهمة محفوفة بالمخاطر وانتهت نهاية مأساوية بالنسبة لبعض المبعوثين. تم الاتفاق على هوية المحاورين وبمجرد أن تم التوقيع على الاعلان المشترك في باريز، أقدم الممثلون المنتدبون على إفهام القبائل المتمردة وبالقوة أن المعارك لا مبرر لها الآن وما على القبائل إلاّ أن تلتف حول الملك والحكومة». يتضح جلياً من خلال هذا النص ومن النصوص الأخرى التي أوردناها أن علاقة حزب الاستقلال بالملك كانت في البداية علاقة تحالف قوي و هذا أمر أصبح من المسلمات لمن تتبع الوضع بدقة أو لمن يقرأ التاريخ المعاصر من منطلقات مختلفة عما هو معتاد.

عملياً، بدأ هذا التحالف في التصدع مباشرة بعد أن شكل الملك محمد الخامس أول حكومة ووضع على رأسها صديقه التاريخي السّي مبارك البكاي الذي سبق له أن واجه الكلاوي دفاعاً عن الملك (والغريب هو أن الكلاوي وبن حيون شاركا في مفاوضات الاستقلال وعودة الملك كما أسلفنا). يقول Claude Palaz: «نعرف المشكلتين الكبيرتين اللتين أصبح حزب الاستقلال يواجههما غداة رحيل الفرنسيين: منافسة الملك في إدارة شؤون البلاد، هذا في الوقت الذي كان فيه الملك يفعل كل شيء من أجل محاصرة تأثير الحزب وقمعه نهائياً إذا أمكن ذلك. المشكلة الثانية هي الحفاظ على الوحدة في الوقت الذي بدأ الانشقاق في صفوفه يظهر بين بورجوازية تساند النظام القائم وبين جناح يساري نفذ صبره من أجل تغيير البنى التي كان يراها

متجاوزة وأيضاً من أجل بناء الاشتراكية».[23] لقد ظل حزب الاستقلال يضمر رغبة مدفونة منذ قيامه وهي أن ينفرد بالحكم بينما السيادة تبقى للملك. كان الحزب يحاول إدخال نظام الملكية الدستورية التي تقنن سلطات الملك وهذا سيسمح له بالمشاركة في الحكم بجانب السلطان محمد الخامس. في مذكراتها تروي فاطمة أوفقير أن المهدي بن بركة زار الجنرال أوفقير في بيته مباشرة قبل دخول محمد الخامس من المنفى وتحدثا في كثير من الأمور من ضمنها رغبة المهدي في تأخير دخول السلطان حتى تتم صياغة دستور يحدد دور الملك في التمثيلية الرمزية فقط[24]. لكن ما حدث بعد الاستقلال كان يعاكس رغبة الحزب واستراتيجيته لأن الملك عاد إلى العرش معززاً أكثر من السابق. عاد بطلاً لا ينازعه أحد لا في الحكم ولا في السيادة. يقول أشفورد: «وبمقتضى الاتفاق الفرنسي المغربي منح الملك سلطات " سيادة" كاملة ولم يحدث أي تغيير في هذه القاعدة القانونية من حيث سلطانه خلال السنوات الثلاثة التي نحن بصددها»[25]. لقد عاد الملك بالمزيد من الصلاحيات بل عاد قوياً كما قلنا سابقاً، الشيء الذي لم يكن في حسبان الاستقلاليين الذين كانوا يعتقدون أن بإمكانهم إقناع (وفي نيتهم إجبار) الملك على الاعتراف لهم بدور يناسب حجمهم. غير أن ما حدث كان عكس ذلك: حكومة مشتركة تضم فقط تسعة أعضاء من حزب الاستقلال والبقية من حزب الشورى والاستقلال وحزب الأحرار، أما رئاسة الحكومة فكانت في يد السي مبارك البكاي. كان محمد الخامس يريد – بعد أن أدرك نوايا حزب

23- Fatima Oufkir, Les jardins du roi. Michel Lafon, p, 51

24- Polazoli. المرجع السابق. ص 135

25- د. أشفورد. المرجع السابق. ص 163

الاستقلال - عدم خلق قوة سياسية قد تتحول في أي وقت إلى تهديد مباشر، لهذا عمل بجد على تكسير شوكة حزب الاستقلال وهو الحزب الذي كان قوياً من الناحية اللوجيستيكية على الأقل . يقول "كلود بالازولي" وهو يتحدث عن الخطاب الذي ألقاه محمد الخامس في السابع من دجمبر 1955: «لكنه (الخطاب) يخفي في الواقع لبساً ما: بالنسبة للسلطان تبقى الحكومة الائتلافية "بأكبر قدر من التمثيلية" التي شكلها، هي وسيلة للوقاية من أطماع حزب الاستقلال في الزعامة»[26]. كانت حكومة البكاي (من 7 دجنبر 1955 إلى 27 أكتوبر 1956) تضم فقط تسعة أعضاء من حزب الاستقلال، ومنذ اللحظة التي اتضحت فيها مرامي السلطان إزاء حزب الاستقلال بدأ هذا الأخير يشعر بالضيق إلى درجة أن أحد الزعماء الاستقلاليين صرح لجريدة العمل التونسية بما يلي: «في الواقع إن حزبنا هو الذي خلق أسطورة الملك الشهيد المنفي، غير أن هذه الشعبية أصبحت الآن حقيقة سياسية تمتلك وجوداً قائماً في حد ذاته ولا يملك حزب الاستقلال حيالهِ الوسائل -كما لا يملك الرغبة- لمعارضته»[27] . فعلاً لم تكن هناك رغبة معلنة على معارضة الملك، مع أن الجناح اليساري داخل الحزب بقيادة المهدي بن بركة، عبد الله إبراهيم وعبد الرحمن بوعبيد، كان يضمر مثل هذه المعارضة التي احتدت أكثر حينما وضع الملك وزارتي الأمن والدفاع تحت وصايته المباشرة. لم تمر سنة واحدة على حكومة البكاي حتى كان حزب الاستقلال متفقاً داخلياً على عدم المشاركة بذلك الشكل وفي شهر شتمبر سنة 1956 كان هذا الموقف ناضجاً ما فيه الكفاية لأن الحزب « كان قد أعلن في اجتماع المجلس الوطني (البرلمان) يوم 19 غشت

26 - Polazoli. المرجع السابق. ص. 63

27 - أشفورد. المرجع السابق. 164/165

عن انسحاب الوزراء الاستقلاليين من حكومة البكاي»[28]. كان السي مبارك البكاي قد فشل فشلاً تاماً في فرض سيطرته على باقي الوزراء ولم يتمكن من محاصرة الخلافات التي كانت بين وزراء حزب الاستقلال ووزراء حزب الشورى . لم يكن البكّاي فعلاً رئيساً للحكومة، يستطيع أن يتخذ القرارات في وقتها. تقول L'action في هذا الشأن: «لم ينجح السي البكاي في فرض نفسه أمام السلطان . كان بالنسبة للملك الذي كان رئيساً فعلياً للحكومة ويتحمل مسؤوليتها ، كان البكاي بمثابة وزير جديد. الملك هو الذي يحكم إذن»[29]. في الشهور الأولى من حكومة البكاي كثف حزب الاستقلال وهو واعٍ بمرامي السلطان محمد الخامس، خطابات التنديد بالمؤامرات ضده، مؤامرات يدبرها أصحاب مشروع تنحية الحزب من الساحة السياسية وكان يشير بأصبع الاتهام إلى قوى رجعية زرعت في البلاد كما كان يشير أيضاً إلى جيش التحرير وبعض الضباط في القوات الملكية المسلحة التي كانت في طور التأسيس. لم يكن الحزب قادراً على اتهام الملك مباشرة مع أنه كان يدرك أن من يصنع القرارات السياسية في المغرب هو السلطان محمد الخامس ولا أحد غيره. لكن الوضعية التي آلت إليها حكومة البكاي لم تكن في صالح السلطان نفسه لأن الدولة كانت ما تزال ضعيفة ومؤسسات الحكم كانت بدورها ما تزال هشة ، لهذا لم يكن في صالحه أن يترك الأمور على ما هي عليه. أدرك السلطان أسباب غضب حزب الاستقلال بقدر إدراكه أن الاستقلاليين كانوا قادرين على إثارة المشاكل نظراً للعلاقات الدولية التي كانوا قد بنوها حينما كان المغرب بدون ممثل شرعي . مرت

28 - L'action عدد شتمبر 1956

29 - نفس المرجع.

سنة على عودة الملك ومعالم النظام السياسي المغربي لم تتحدد بعد، مرت سنة كاملة و«نحن ما نزال بعيدين عن نظام الملكية الدستورية المعلن عليها في خطاب العرش لـ 20 نوفمبر» تقول صحيفة L'action [30]. مرت سنة والمغرب لم يتخطّ بعد أزمة الحكم لأنه ظلّ «يتبع نظاماً في التنظيم يكاد يكون مماثلاً للتنظيم المركزي في عهد الحماية الفرنسية السابق. فإن أسماء قليلة قد غيرت ونقلت بعض الوظائف من وزارة إلى أخرى، غير أن البناء الحكومي لم يتغير تغيراً جوهرياً. وتوقف الإشراف الاستعماري ووضع جميع التنظيم في يد الملك»[31]. هذه الوضعية يفسرها أمر واحد هو تخوف كل طرف من الأطراف الفاعلة في الحقل السياسي المغربي آنذاك من الطرف الآخر؛ وكانت موازين القوى غير متكافئة في حقيقة الأمر: كان محمد الخامس يخاف على سلطته وكان حزب الاستقلال يطمح إلى شيء مما يملكه السلطان. بين الطرفين كان حزب الشورى والاستقلال كقوة سياسية لا يستهان بها وكان جيش التحرير كقوة عسكرية لا تقهر إلاّ بالحيلة (وهذا ما حدث فعلاً). يقول A.Coram: «كانت هناك بعد الاستقلال ثلاثة عوامل في الحقل السياسي: الملك، حزب الاستقلال والحركة البربرية. استغل محمد الخامس والحسن الثاني من بعده هذه الوضعية لصالحهما من خلال خلق العداء بين الطرفين وثم خلق الانشقاق داخل كل طرف. خلافاً لتوقعات المراقبين الأجانب كان حزب الاستقلال (والاتحاد الوطني للقوات الشعبية أيضا) هو الخاسر الأكبر»[32]. إذا رجعنا إلى الخطاب الملكي الذي وجهه السلطان محمد الخامس في السابع دجنبر سنة 1955 سندرك كيف

30 – L'action عدد 26 نوفمبر 1956

31 – اشفورد. المرجع السابق. ص 124

32 – Ernest Gellner / Charles Micaud. Arabs and Berbers, from tribe to nation in North Africa. Dychworth. p 269

عمّق السلطان الشروخ بين حزب الاستقلال وحزب الشورى مثلاً. لقد قضى السلطان منذ البداية على أطماع حزب الاستقلال في الزعامة بمفرده وكان فطناً للغاية في طريقة تشكيل الحكومة الأولى إذ لم يجعلها كلها في يد حزب الاستقلال. و لو فعل ذلك لثارت الأطراف الأخرى. قال الملك في خطاب له: «لقد عملنا على استشارة ممثلي مختلف الأوساط والاتجاهات، المنظمات السياسية والنقابية وسمعنا وجهة نظرها حول الفترة الأخيرة التي يشهدها المغرب»[33]. من هذا المنطلق كانت حكومة البكاي «حكومة فرضتها ظروف مصطنعة خلقتها مفاوضات إيكس ليبان»[34] في نظر حزب الاستقلال الذي راهن جناحه اليساري على الحكم انطلاقاً من قناعته في ضرورة مركزة السلطة في يد حزب واحد.

أمام الوضع الجديد اضطر السلطان لتشكيل حكومة ثانية في 27 أكتوبر سنة 1957، حكومة ظلّ على رأسها السي مبارك البكاي لكن معظم وزرائها كانوا من حزب الاستقلال. غير أن الحزب ظلّ مع ذلك غير راضٍ عن الوضعية الجديدة لأن العناصر غير الاستقلالية التي كانت معه في الحكومة كانت تعرقل برنامجه حسب تعبير الحزب نفسه. لكن في حقيقة الأمر، كان الحزب ما يزال يحتج ضمنياً على احتفاظ الملك بجميع السلط، التشريعية والتنفيذية على وجه التحديد. يسجل هنا أشفورد ملاحظة هامة جداً حينما يقول أن الحزب « ربما كان قلقاً بخصوص المسؤولية التي سيتحملها الحزب أمام أعين الشعب عندما تكون إدارة الحكومة تحت الإشراف المباشر للملك»[35]. كانت الحيطة والحذر متبادلة بين الملك وحزب الاستقلال، فالأول اتخذ احتياطاً حينما وضع بين حكومة

33 – انظر Polazoli ص 135

34 – نفس المرجع.

35 – أشفورد. ص 165

البكاي الثانية (معظم وزرائها من حزب الاستقلال) وبينه مجلساً سمي بمجلس التاج. والحال هذه، ظلت العلاقات متوترة بين القصر وحزب الاستقلال ومما كان يزيد من هذا التوتر هو أن البلاد كانت تمر بأزمة اقتصادية خانقة. مع مطلع سنة 57 كانت المشكلة الاقتصادية حاضرة في كل النقاشات مع أنها كانت غائبة في البداية نظراً لهيمنة التعقيدات السياسية . في فبراير من نفس السنة قدم الاستاذ عبد الرحيم بوعبيد، وزير الاقتصاد آنذاك، عرضاً شاملاً عن الوضعية الاقتصادية أمام مجلس النواب ورد فيها: «من واجبي ألاّ أخفي عنكم أية صعوبة من صعوبات مهمتنا، لكن من واجبي أيضاً أن أقول لكم أنه ليست هناك صعوبات لن نجد لها الحل»[36]. أول الصعاب على مايبدو هي أن العجز المالي في تلك السنة كان قد وصل 16 مليار فرنك فرنسي. كان الاقتصاد المغربي ضعيفا للغاية والتناقضات السياسية لم تنته بعد كما أن الاضطرابات في الشمال والجنوب كانت ما تزال قائمة . في هذه الظروف انفرد حزب الاستقلال بالحكومة تقريباً. ألا يصح إذن أن نقول مع أشفورد أن الملك كان « يحتمي بالحزب ليباعد بينه وبين الاختلافات والفشل. غير أن الحزب الحاكم لم يكن لديه وسيط بينه وبين الشعب»[37]. إذا كان هذا الافتراض صحيحاً فيمكننا القول أن الملك محمد الخامس قد نجح فعلاً في القضاء على أطماع الحزب وجعله شيئاً فشيئاً عدواً للشعب بعد أن كان "ممثلا" له. من بين ما يدل على تورط الحزب في المسؤولية، كونه كان يلجأ للعنف لإسكات الأصوات التي تفضح الوضع القائم، وقد حدث هذا مع الأسبوعية Démocratie الناطقة باسم حزب الشورى حيث منع حزب

36 – L'action عدد 4 فبراير 1957

37 – أشفورد. ص 165

الاستقلال عدد 10 مارس 57 فقط لأنه نشر تقريراً مفصلاً عن المجاعة في أحياء الدار البيضاء. كان التقرير يتهم مباشرة الحكومة المنسجمة لحزب الاستقلال ويتهمها بالعجز عن حل المشاكل وإخفاء الحقيقة عن الملك. ثمة إجماع شبه شامل على أن كاتب التقرير لم يكن موضوعياً ولا نزيهاً في ما كتبه ، لكن مع ذلك لم يكن هناك ما يبرر سياسة الحظر خصوصاً وأنها لم تكن موجهة ضد صحف حزب الشورى فقط وإنما كانت تطال الصحف الفرنسية مثل carrefour و L'aurore.

كانت حكومة البكاي الثانية تواجه كما قلنا صعوبات اقتصادية نوعية غير أن الاستقلاليين عرفوا كيف يتخطون بعض الصعاب. ففي شهر أبريل 1957 «وقع أحمد بلفريج، وزير الشؤون الخارجية، مع السفير الأمريكي كافينديش كانون اتفاقية حول مساعدة أمريكا للمغرب على المستوى التقني و الاقتصادي. كما أن الـ20 مليون دولار التي اعترف بها كمساعدة، تم صرفها لشراء مواد التجهيز والاستهلاك، ستباع للمغرب مقابل عملة مغربية سيتم صرفها لتمويل مشاريع التجهيز التي يحتاج إليها المغرب»[38]. هذا مثال واحد لتحركات أحمد بلفريج الذي كان يشهد له بالاستقامة والمرونة. لكن مجهودات الاستقلاليين كانت ضد التيار ولم تسفر عن أي شيء، إذ لم تمض على الحكومة الاستقلالية سوى سبعة أشهر تقريباً حتى كان ملتمس سحب الثقة من الحكومة بين يدي السلطان محمد الخامس .

في شهر أبريل قدمت المعارضة الممثلة في حزب الشورى، حزب الأحرار، حزب الوحدة وحزب الحركة الشعبية، ملتمساً تقول فيه إن «المغاربة لا يتمتعون كلهم بالحريات الديموقراطية الأساسية التي لا يتناسب غيابها مع

38 – L'action عدد 15 أبريل 1957

الاستقلال»[39]. كان هذا الملتمس قد سبقته ممارسات قمعية نفذتها الحكومة الاستقلالية، إذ أنها قبل أن تمنع الحركة الشعبية كانت قد منعت حركة نقابية مضادة للاتحاد المغربي للشغل كما منعت صحف حزب الشورى من الصدور. بالنسبة لحزب الاستقلال كان يعتبر احتجاجات المعارضة بمثابة نشاط تخريبي موجه أساساً ضد الحزب والوحدة الوطنية. في 13 أبريل من نفس السنة أصدر الحزب بياناً شديد اللهجة يقول: «إن العاملين الواعين أو غير الواعين والذين وضعتهم الظروف في مواقع رئيسية في الحياة الوطنية ، ذهبوا إلى حد تهيئ، أثناء اجتماعات سرية وبتواطئ مع عدّي أوبيهي، تحالف رجعي ضد هؤلاء الذين نظموا وقادوا كفاح جيش التحرير» (انظر أرشيف الحزب). الغريب في الأمر هو أن رئاسة الحكومة أصدرت بلاغاً تصادق فيه على ملتمس المعارضة، وهذا أدى بوزراء حزب الاستقلال إلى تقديم الاستقالة الجماعية متهمين رئيس الحكومة "سي مبارك البكاي" بالتواطئ مع بعض موظفي السلطة ضد سياسة الحكومة التي يرأسها هو نفسه.

في نفس الشهر وفي الوقت الذي كان فيه الحديث ما يزال يدور حول إمكانية إدخال بعض الإصلاحات على الحكومة فاجأ السلطان الرأي العام حينما أعلن أثناء توصله برسالة استقالة الاستقلاليين، عن حل حكومة البكاي الثانية. هكذا بدأت قوة حزب الاستقلال تضعف شيئاً فشيئاً وبعد أن تبخرت أوهامه في إقناع الملك أو "إجباره" على التخلي له على جزء من الحكم، فكّر في التقرب من جديد من الطرف الذي اعتبره بعد الاستقلال طرفاً تخريبياً، وهذا الطرف هو جيش التحرير. يتضح تقرب الحزب من بقايا جيش التحرير من خلال تبنيه نفس الخيارات التي ظل

39- L'action عدد 21 أبريل 1958

جيش التحرير يدافع عنها إلى غاية 1957 خصوصاً في الجنوب المغربي. من تلك المطالب، تحرير المناطق التي ما تزال محتلة، دعم الشعب الجزائري، تحقيق وحدة المغرب العربي وبناء نظام سياسي ديموقراطي واجتماعي.

إلى حدود أواخر شهر أبريل 1957 كانت الأزمة الحكومية ما تزال قائمة وفي الوقت الذي كان فيه حزب الاستقلال يطالب بحكومة يديرها هو لوحده دون مشاركة الشوريين ولا الأحرار، كان محمد الخامس ما يزال يفكر في أساليب تشجيع التعددية الحزبية وما يزال يفكر في جعل الحكومة مشتركة بين القوى السياسية القديمة منها والجديدة. كان السلطان حائراً من أمره على ما يبدو لأنه كان عليه أن يرضي الجميع مع الاحتفاظ بدوره كاملاً، دور الحكم الذي يفصل بين الأطراف المتنازعة. كان عليه أن يتخذ قراراته في جو متوتر على جميع الأصعدة: أزمة حزب الاستقلال، تنامي المعارضة المنظمة، تنامي السخط على حزب الاستقلال (ألا يمكن القول أن الملك نجح في جعل حزب الاستقلال في فم الأسد ؟) ، غليان الريف الأوسط والشرقي، تمرد القواد في الأطلس الخ....

3 – حكومة بلافريج: حزب الاستقلال ضد نفسه.

لقد كانت حكومة بلافريج (21 ماي – دجمبر 1958) مصحوبة بسلسلة من الاضطرابات أهمها الصدام المستمر والمعلن عنه بين حزب الاستقلال وحزب الشورى، الصدام الضمني والغيرالمعلن عنه مع الملك ، معضلة جيش التحرير، سخط الجماهير الشعبية، قضية عباس المسعدي في الشمال الشرقي...الخ. مع انتهاء حكومة البكاي الثانية، كانت قد مرت سنتان عن استقلال المغرب والنظام السياسي لم يكن قد تشكل بعد ولم تتحدد معالمه بما فيه الكفاية. الحقيقة الوحيدة التي أفرزتها السنتان الأوليتان هي

أنه بقدر ما تضعف قوة حزب الاستقلال، بقدر ما تتعزز مواقع السلطان ويصبح هو أب الأمة شعباً وتنظيمات سياسية. استمر السلطان في سياسة الدفع بحزب الاستقلال نحو الواجهة ليتحمل المسؤولية المباشرة في كل ما يحدث من توترات سياسية واجتماعية، أما حزب الاستقلال فقد استمر في معانقة وهم تنفيذ برنامجه الإصلاحي بمجرد انفراده بالحكومة. أعلن الحزب في شهر أبريل سنة 1958 أنه رهن إشارة صاحب الجلالة «من أجل تكوين حكومة منسجمة قادرة على تحقيق الأهداف الوطنية»[40]. في نفس السياق أكد الحزب أنه لن يدخل للمرة الثالثة في حكومة مشتركة لأن التجربتين الأوليتين أكدتا العجز وعدم الانسجام. لم يكن واضحاً ما كان يقصده الحزب بالانسجام في الوقت الذي كان يرفض فيه مسبقاً كل الأحزاب السياسية الأخرى ويعتبرها رجعية وخائنة. نجازف بالقول أن انتهازية الحزب كانت تصل به إلى حدّ قبول هذه الأحزاب حينما يكون الأمر في صالحه ويرفضها عندما يصبح العكس. نشير هنا على سبيل الذكر إلى أن المهدي بن بركة كان قد قدم في شهر أبريل من نفس السنة عرضاً انتقد فيه المعارضة بحدة واتهمها في ماضيها، و«حلل أسباب الأزمة بالقول أن حزبه لم يقبل وجود ما يسمى بالأحزاب إلاّ لكي نضمن نجاح المفاوضات»[41]. ما يحير في هذا الأمر هو أن المهدي الشاب في أفكاره والتقدمي في استراتيجيته ينزع صفة الديموقراطية عمّن يشاء ويعطيها لمن يشاء، وهكذا كان حزب الشورى والاستقلال حزباً لا ديموقراطياً في نظره. لسنا ندري في الحقيقة عما إذا كان المهدي وحزب الاستقلال معه يعتبران طرفاً ما في المغرب ديموقراطياً أم أنهم كانوا يرون

40- L'action عدد 28 أبريل 1958

41- نفس المرجع.

ميلاد ووفاة الديموقراطية مرهونة فقط بحزب الاستقلال. على كل حال، لقد نجح الاستقلاليون في إقصاء أحزاب المعارضة من حكومة ماي 1958 والتي كان على رأسها أحمد بلافريج. كانت حكومة بلافريج تصحيحاً لحكومتي البكاي بالنسبة للملك الذي كان يتواجد أمام ثلاثة خيارات كما عبرت على ذلك L'action:

« حكومة استقلالية منسجمة.

حكومة وحدة وطنية.

حكومة بدون حزب الاستقلال.

الصيغة الأولى كانت تبدو هي السليمة منذ البداية وكانت، بالنسبة للكثير، هي الملائمة للظرف الراهن وللمصلحة الوطنية. حزب الاستقلال باعتباره هو الحزب المجهز والأكثر توفراً على الوسائل الضرورية للبناء الداخلي، كان من الطبيعي أن تتم دعوته إلى إدارة شؤون المغرب الجديد تحت الإشراف السامي للملك – الذي يعرف الناس والمشاكل»[42]. فعلاً، كان حزب الاستقلال هو الوحيد القادر على الدخول في هذه المغامرة نظراً لأطماعه اللامحدودة. لا يمكن بطبيعة الحال اتهام قادة الحزب بقصور إدراكهم لتعقيدات الوضع السياسي في ذلك الوقت. غير أننا إن لم نعتبرهم كذلك فكيف نفسر قبولهم الدخول في المغامرة وحظوظ الخروج منها بسلام كانت ضعيفة للغاية إن لم تكن منعدمة. لا تفسير لذلك سوى أن حزب الاستقلال كانت له أطماع في السيطرة على البلاد عملياً حتى لا تبقى للملك سوى السيادة أما الحكم فسيتحول إلى حزب الاستقلال بحكم تحكمه في جميع مستويات الحياة السياسية، الاجتماعية والاقتصادية كما كان يعتقد أقطاب الحزب. وافق الملك على وضع الحكومة في يد حزب

42- نفس المرجع

الاستقلال وعين أحمد بلافريج رئيساً لها. لكن -وكل الدلائل تشير إلى ذلك- لم يكن حزب الاستقلال في الحكومة سوى "**تمثيلية**" بالنسبة للسلطان محمد الخامس ولا يمكن له تنفيذ مشاريعه بدون موافقة الملك. لم يكن الملك يثق في حزب الاستقلال، لذلك كان يدفعه بذكاء نحو الهلاك و كان يحتاط منه وفي إطار الاحتياط احتفظ الملك محمد الخامس بوزارتي الأمن والدفاع ووضع هذه الأخيرة في يد ولي العهد آنذاك (وتحته مباشرة الوزير أحمد اليزيد)، أما وزارة الأمن فوضعها في يد محمد الغزاوي وهو ليس من حزب الاستقلال. لا يمكن للحزب إذن أن يعضد قراراته السياسية بأية قوة يستند إليها ما دامت أجهزة الأمن والجيش بعيدة عنه. ظلّ الرجل الذي لا يرفع الصوت كما سمّته l'action -أحمد بلافريج- على رأس حكومة ولدت معطوبة وأصابها الصدأ منذ البداية. وقد أثار استمرار الملك في الاحتفاظ بأهم الحقائب الوزارية غضب الجناح اليساري لحزب الاستقلال على الرغم من أن هذا الجناح اليساري نفسه كان لا يفوت فرصة للتأكيد على كونه خادماً مطيعاً لصاحب الجلالة. كان الجناح اليساري المنحدر من أصول بورجوازية صغرى يضم كل من المهدي بن بركة (الزعيم) مع أنه لم يلتحق باليسار إلا في فترة لاحقة، عبد الله إبراهيم الذي رفض المشاركة في الحكومة، وعبد الرحيم بوعبيد الذي كان وزيراً للاقتصاد ثم المحجوب بن الصديق الذي كان أميناً عاماً للاتحاد المغربي للشغل وإلى حدّ ما الفقيه البصري الذي ارتبط إسمه بحركة المقاومة أكثر منه بحزب الاستقلال. بالنسبة للاتجاه اليميني أو التقليدي فقد كان يمثله علال الفاسي (الزعيم)، أحمد بلافريج، والأخوان اليزيد والحاج عمر عبد الجليل. كان اليسار غير قادر على الجهر بأسباب غضبه والتجأ إلى اتهام الاتجاه اليميني بتبني أساليب محافظة وتقليدية في العمل. أما الاتجاه اليميني فقد عرف كيف يستعمل العامل الديني ضد الاتجاه اليساري متهماً إياه بتبني الشيوعية، ومن كان سيقبل

بالفكر الشيوعي بالمغرب: الملك أم المؤسسات السياسية والاجتماعية التقليدية؟

فتح باب الصراع على مصراعيه لكن هذه المرة ليس خارج حزب الاستقلال، أي بينه وبين طرف آخر، وإنما كان صراع حزب الاستقلال ضد نفسه. لا نتوفر على وثائق تشير بالضبط إلى أسباب الخلاف لأن السياسة المغربية تتسم بالغموض والالتباس منذ البداية، لكن مع ذلك هناك من الوثائق ما يشير إلى نقطة واحدة: الجيش. يقول أشفورد أنه أثناء الأزمة الحكومية في أيار (ماي) 1958 طالب المجلس الوزاري، الذي يسيطر عليه حزب الاستقلال بسلطات مالية أوسع على الجيش، وطالب بالمساهمة بقسط أوفر في مشاريع الجيش الملكي ذات «الطابع الوطني والاجتماعي. ولم تشر اللائحة الملكية التي تألفت بمقتضاها الحكومة الجديدة إشارة مباشرة إلى الجيش أو الشرطة، ولكنها وعدت بإصدار قانون (ظهير) يحدد سلطات كل وزير. ومهما يكن من أمر، فإن بلافريج في خطاب قبول تشكيل الوزارة تناول الجيش بشيء من البحث المطول. فطالب بدمج أوثق للقوى المسلحة في المناطق الشمالية والجنوبية من المغرب، وبإقصاء الأجانب من الجيش وبإصدار نصوص إدارية جديدة، وبالإكثار من استخدام الجيش في المشاريع الاجتماعية. غير أن انشقاق بن بركة بعد أسبوع، وإعلانه عدم رضى الحزب، بصورة أشد مما فعل بلافريج، جعله يقارن الحالة في الجيش الملكي بالشذوذ القائم في إدارة الشرطة. إن نشوب الخلاف العلني بين العناصر الأكثر راديكالية في حزب الاستقلال، وكذلك الثورات القبلية في خريف 1958، قد أجلت الحسم في هذه المشكلة»[43]. في واقع الأمر، لا يساعدنا هذا النص كثيراً على فهم الأسباب الحقيقية للخلاف بين الاستقلاليين إلا أنه يشير لنقطة الجيش التي قلنا أنها كانت هي قطب جميع الخلافات ضمنياً.

43 - أشفورد. ص. 234

احتد الصراع بين أقطاب حزب الاستقلال في الثلاثة أشهر الأولى، غير أن الأستاذ عبد الرحيم بوعبيد قام بمجهود جبّار لتقريب وجهات النظر وأسفر هذا المجهود عن تعديل حكومي سمح بالتحاق وزراء من الاتجاه اليساري. كان من ضمن الذين التحقوا، المهدي بن بركة الذي كان رئيساً للمجلس الاستشاري (البرلمان) واقترح أيضاً وزيراً للتربية الوطنية، أما عبد الله ابراهيم فقد أصبح وزيراً للشغل. إضافة إلى هذا، أعيد إدريس المحمدي إلى منصبه السابق كوزير للداخلية. هدأت الأزمة بعض الوقت لتستيقظ من جديد في دجمبر من نفس السنة ، أي بعد ستة أشهر من تأسيس حكومة بلافريج. كان السبب المبشار هذه المرة (ولا نتحدث عن الأسباب المباشرة) هو رفض أحمد بلافريج تأييد فكرة علال الفاسي بتأسيس « الوزراة الكبرى»..

كان هذا الرفض ضربة مزدوجة ألحقت الضرر بعلال الفاسي (أصبح كلام الزعيم لا يساوي شيئاً) وبالحزب في نفس الوقت .

" هل يمكن تجنب الأزمة »؟ تتساءل "France observateur" في عنوان لمقال يعود إلى 11 دجنبر سنة 1958. تقول الصحيفة أنه بعد ستة أشهر كانت حكومة بلافريج ما تزال مهددة، ليس من طرف المعارضة وإنما مهددة من الداخل. كان بوعبيد الذي اشتغل لمدة سنتين كوزير للشؤون الاقتصادية قد قدم استقالته للملك في العاشر من نوفمبر وكان قد عرض عليه منصب وزير الداخلية غير أنه رفضه. بعد الاستقالة بدت معالم الأزمة واضحة جداً وكان لابد أن يختار بلافريج بين أمرين، إما أن يقدم الاستقالة وإما أن يحصل على رضى الجناح اليساري في الحزب. أصعب الاختيارين كان هذا الأخير. في 26 نوفمبر 1958 كتبت لوموند تقول: «إن الأزمة الحكومية التي بدأت مع انسحاب عبد الرحيم بوعبيد من

الحكومة، لم تأخذ شكلها بعد. هل تتجه الأمور نحو الإصلاح أم نحو الاستقالة الجماعية؟». كلما احتدت الأزمة الحكومية، إلاّ واحتد الصراع بين الجناحين داخل حزب الاستقلال. وحتى حينما تدخل علال الفاسي من أجل التقريب بين الطرفين، باءت محاولته بالفشل وهذا حسب لوموند في عدد 30 نوفمبر/فاتح دجمبر 1958 يعني بداية الانشقاق. كان محمد الخامس -الذي كان يهمه الاحتفاظ بالجناح اليساري معطوباً داخل الحزب- هو الذي كلف علال الفاسي بهذه المهمة، أو على الأقل ضمان انسحابه من الحزب بأقل خسارة. ما لا يفهم في هذه اللعبة هو كيف سيستجيب الجناح اليساري لمساعي علال الفاسي وهو مكلف من طرف الملك الذي يحتج يسار الاستقلال على كونه يهيمن على كل السلط. أشرنا سابقاً إلى أن هذا اليسار نفسه لم يجهر أبداً بمعارضته للملك، لكن هناك ما يدل على ذلك بشكل واضح. تقول إحدى الجرائد الأجنبية: «إن الأزمة الحكومية التي بدأت في المغرب في الآونة الأخيرة والتي حاول أن يتوسط فيها علال الفاسي زعيم حزب الاستقلال دون أن يحقق شيئاً، سببها هو استقالة عبد الرحيم بوعبيد وزير الشؤون الاقتصادية. وسبب هذه الاستقالة هو تعيين مسعود الشيكَر وزيراً للداخلية في حكومة أحمد بلافريج . ويعود اعتراض بوعبيد، رجل الاقتصاد المغربي المرموق والمنتمي للجناح اليساري في حزب الاستقلال، على الشيكَر، لكون هذا الأخير كان مديرا للديوان الملكي ويمثل القصر في هذه المواقع الحكومية المهمة»[44]. وتضيف الجريدة في نفس العدد أن الجناح اليساري لحزب الاستقلال كان هو الخصم الأكبر للسلطان الذي تعلم من تجربة "فيصل العراق" الذي لم يكن يستخف أبدا بالتيارات التي كانت تتقاسم الحقل السياسي. أما يزال في الأمر غموض؟ أليست الأمور اليوم

44 - NRC-Handelsblad عدد 2 دجمبر 1958 (جريدة هولندية)

كما كانت في الخمسينات؟ ألا تعترض المعارضة على السياسة الملكية المطلقة وتغازلها في نفس الوقت؟ وما الفرق بين نهاية الخمسينات حيث استعمل السلطان محمد الخامس الأحزاب السياسية لمواجهة الصعوبات الداخلية ونهاية التسعينات حيث كان الملك الحسن الثاني يوظف الأحزاب السياسية لتأكيد تصوره للديموقراطية؟ يقول "زارتمان" في هذا السياق: «كان الأب يمارس نوعاً من التعددية البرلمانية دون أن يكون هناك دستور على الورق ولا برلمان منتخب ؛ الإبن لديه برلمان بدون حكم دستوري دائم ولا تقليد برلماني»[45]. يفيدنا هذا النص قليلاً في مقارنة الوضعية الراهنة (نهاية تسعينات القرن العشرين) بالوضعية التي عرفها المغرب في الخمسينات، و يضيف لنا "زارتمان" أن الملك محمد الخامس كان يشجع التعددية الحزبية مع إسنادها المسؤولية واتخاذ القرارات الحكومية، أما الملك الحسن الثاني فقد ظل يشجع التعددية مع إبعادها من المسؤولية والمعارضة على حدّ سواء.

اتجه حزب الاستقلال، بمساعدة السلطان محمد الخامس، نحو الانشقاق لأنه كان مؤهلاً لذلك في كل لحظة. كان الحزب يضم فآت مختلفة ولم يكن حزباً منسجماً من حيث بنايته الداخلية ومن حيث استراتيجياته السياسية. ما جمع الحزب في نشأته التأسيسية هو ضرورة إخراج المستعمر من البلد وبمجرد أن "تحقق" هذا الهدف المشترك، تشظت وحدة الحزب. يقول J.J.Regnier: «إذا كان الحزب ما يزال منسجماً فإن قواعده الاجتماعية لم تكن كذلك أبداً»[46]. كان الحزب يضم فآت مختلفة جداً لم يكن بينها أي قاسم مشترك سوى مسألة المطالبة بالاستقلال كما قلنا. وإذا أضفنا إلى هذا العامل عاملاً آخر تمثل في الاصطدام بوضعية الصفر التي عرفها المغرب بعد

45- W.Zartman مرجع سابق 257

46- J.J.Regnier, Introduction a la l'Arique contemporaine..CNRS 1975. p.342

"الاستقلال"، فسندرك أن الحزب لم يكن مهيئاً أبداً لقيادة البلاد. يسجل J.J.Regnier ملاحظة أخرى في غاية الأهمية ويقول: «لا يمكن أن يكون هناك رمزان للوحدة الوطنية والاستقلال. لم تكن هناك في البداية مواجهة لأن الطرفان كانا في حاجة لبعضهما البعض.[47]. كان لأحد الطرفين أن يموت والموت للأضعف والأضعف هو حزب الاستقلال حسب منطق الأشياء لأن مصدر الشرعية السياسية كان هو الملك، ولم يوجد حزب الاستقلال إلاّ ليخدم الملك نفسه، ألم يكسب شعبيته فقط إلا عن طريق الإلحاح على أنه يدافع عن الملك، وإن كان الأمر كذلك فما دوره الآن وقد عاد الملك ليدير شؤونه بنفسه؟ ألم يكن أقطاب ومثقفو الحزب يدركون هذا الأمر؟ أم أنهم كانوا قد بالغوا في الطموح؟

4- حزب الاستقلال: التصدع.

قد نتجرأ على مقارنة حزب الاستقلال المغربي بجبهة التحرير الجزائرية وحزب الدستور الجديد التونسي مع أن المقارنة تبدو شبه عبثية أحياناً. حتى وإن سمحنا لأنفسنا بمثل هذه المقارنة فإننا سنصطدم بواقع آخر هو أن نهاية حزب الاستقلال كانت أسرع من بنائه، على عكس الدستور الجديد التونسي وجبهة التحرير الجزائرية. لماذا؟ الجواب الدقيق صعب للغاية لكن التحليل ممكن. يقول "زارتمان" أن ما حصل هو أن المغرب لديه مصدر بديل لإضفاء الشرعية على السلطة وهذا المصدر هو الملك الذي لم يكن رهينة لحزب معين كما أنه كان «يعارض حصر سلطة الخصم في أي تنظيم سياسي وكان يشجع خلق الظروف التي يمكن أن تشكل فيها

47- ص 344

التعددية التنظيمية»[48]. لقد ضيع حزب الاستقلال فرصة تاريخية لأنه لم يحسن استعمال ظروف الاستقلال ولما فاته الأوان، ظل يتعايش ويتكيف مع الأوضاع السياسية المتقلبة باستمرار. لما وصلت الأمور حدّ الانفجار السابق لأوانه، كان السلطان محمد الخامس ما يزال في حاجة الى الاستقلاليين وطلب من علال الفاسي أن يتدخل للتقريب بين الجناحين. حاول علال الفاسي كما قلنا أن يجمع الخصوم ولكن الأوضاع الداخلية كانت قد وصلت إلى حالة سيئة للغاية. سقطت حكومة بلافريج بعد أن احتد الخلاف حول منصب وزير الداخلية الذي كان يشغله آنذاك مسعود الشيكَر وكان الاستقلاليون يطالبون بإرجاع ادريس المحمدي. كانت هذه النقطة هي التي فجرت الصراع الذي كان قائماً، لكن النهاية الحقيقية لحكومة بلافريج كانت في أواسط شهر دجمبر 1958 حينما حاول علال الفاسي تشكيل حكومة موسعة يرأسها هو نفسه. تقول جريدة لوموند: «في الواقع، أدت محاولة علال الفاسي وبشكل غير متوقع إلى تصلب المواقف. كانت المحاولة على وشك الانتهاء يوم الخميس وكان الزعيم قد شكل حكومته وأبلغ الملك في نفس اليوم على الواحدة بعد الزوال. وفي المساء، لم تحصل هذه الحكومة على موافقة الملك».[49] الغريب في هذا الحدث هو أن أحمد بلافريج نفسه وهو من جناح علال الفاسي، رفض مشروع علال الفاسي. تقول صحيفة "فرانس أوبسير اتور": «في مساء يوم الثلاثاء 16 دجنبر كانت الأزمة المغربية في يومها الثاني والعشرين. بعد رفض أحمد بلافريج تزكية «الحكومة الكبرى» التي حاول علال الفاسي أن يشكلها. كان

48- W.Zartman ص. 249

49- Le Monde عدد 3 نوفمبر 1958

هذا الرفض ضربة للزعيم الاستقلالي»[50].

بعد فشل علال الفاسي، فكّر محمد الخامس في أن يختار هو بنفسه حكومة جديدة لكنه كان في حيرة من أمره خصوصاً وأن حزب الاستقلال أصبح مشتتاً ويعيش تمزقات داخلية، ثم إن حزب الشورى والاستقلال لم يكن في مستوى المهام الحكومية نظراً لضعفه الاجتماعي. كانت هناك في البداية بعض الأسماء المرشحة مثل الزغاري، بّا حنيني وأنكاي. كانت المفاجأة الأولى في 12 دجمبر حينما اختار الملك ادريس المحمدي لتشكيل الحكومة. المفاجأة الثانية كانت في السادس عشر من نفس الشهر حينما اختار الملك أحد زعماء اليسار الاستقلالي لتشكيل الحكومة، و يتعلق الأمر بعبد الله إبراهيم الذي ألحق كل العناصر اليسارية بالحكومة. وكان ذلك آخر امتحان لحزب الاستقلال المريض. لم يمر شهر واحد حتى كان المهدي بن بركة قد أعلن عن حزب جديد. في الخامس والعشرين من يناير 1959 أعلن المهدي ورفاقه الآخرون عن تأسيس «الجامعة الاستقلالية» التي تطورت فيما بعد وأصبحت هي الاتحاد الوطني للقوات الشعبية الذي لم يبق منه الآن سوى زعيمه التاريخي، عبد الله ابراهيم، أما البقية فقد تحولت إلى الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية الذي لايزال يجدد التعاقد مع المؤسسة الملكية ويكيفها حسب الظروف. والغريب في الأمر هو أن اليسار يعلن عن الحزب الجديد وهو ما يزال في الحكومة، بل إن هذه الأخيرة كانت في يد اليسار الاستقلالي بعد أن فشلت سابقتها التي كانت في يد اليمين الاستقلالي. لماذا انشق الحزب إذن وقد نال ما كان يسعى إليه: في البداية "حكم" اليمين وفيما بعد "حكم" اليسار. لماذا اضطر المهدي بن بركة ورفاقه إلى الانفصال في الوقت الذي كانت فيه الحكومة

50- France observateur عدد 81 دجنبر 1958

في يدهم؟

إن الجواب على هذا السؤال يتطلب تحليلاً دقيقاً و سنشير فقط إلى كون المهدي بن بركة (اليسار) كان مهددا بالطرد من اللجنة التنفيذية في أواخر سنة 57 لأن علاقته كانت جد سيئة مع أتباع أحمد بلافريج (من اليمين) في اللجنة التنفيذية للحزب. كان هذا سبباً واحداً وليس علة العلل، ولن نهتم بعلة العلل هذه وإلاّ اضطررنا للعودة إلى ظروف ظهور حزب الاستقلال نفسه. ما يصعب فهمه هو السؤال التالي: ماذا كان يريد اليسار الاستقلالي؟ قلنا سابقاً أن حزب الاستقلال كان ينافس الملك محمد الخامس وكنّا نقصد بحزب الاستقلال ما تشكل فيما بعد كيسار الحزب. كل المواقف والسلوكات السياسية التي تحققت منذ نوفمبر 1955 إلى سنة 1960 كانت تدل على وجود منافسة بين الملك وحزب الاستقلال. والعديد من الدراسات التي تناولت هذه الفترة يؤكد هذا الأمر، لنذكر على سبيل المثال مقالاً لرقية المصدق تقول فيه: «إن المرحلة الانتقالية ما بين 16 نوفمبر 1955 و ثاني مارس 1956، كانت تحتضن تنافس قوتين اكتسبتا الشرعية الشعبية أثناء التحرير الوطني: الملكية وحزب الاستقلال. الأولى كانت تسعى للاحتفاظ بالسلطة والثاني كان مترددا في مطالبته بالمشاركة في الحكم».(51) فترة الصراع هذه حسمت لصالح الملك ابتداء من حكومة بلافريج وتعززت الملكية مع حكومة عبد الله إبراهيم (24 دجنبر 1958 إلى 23 ماي 1959). كان حزب الاستقلال هو الخاسر الأكبر والملك محمد الخامس هو الرابح الأكبر. حتى الجناح اليساري الذي نقول أنه كان ينافس الملك سراً ويمارس التقية في مواقفه السياسية، كان يؤكد في كل حين ولاءه للملك. بعد أن أعلن المهدي بن بركة على تأسيس كونفدرالية الاستقلال، بعث للملك ببرقية يؤكد له

51 – رقية المصدق. في W. Zartman, The political economy ofMorocco.P 60

فيها ولاءه وولاء رفاقه. كان المهدي -تقول "فرانس أوبسرفاتور" - «قلقاً بسبب الاتهامات الموجهة إليهم على أنهم ملحدون ومعادون للملكية. في الوقت الراهن يبدو أن أطر التجمع الجديد كلهم مناضلون نقابيون»(52). مع نهاية حكومة عبد الله ابراهيم بدأ العهد الجديد بالنسبة لحزب الاستقلال، عهد استرجاع الحزب وحدته وانسجامه بعد أن كان الأوان قد فات. لقد ظلّ الاستقلال اليميني موحداً لكنه بقي حزباً معطوباً ليس قادرا على التصرف إلا في مجال جد ضيق. بالنسبة للاستقلال اليساري، أي الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، لم يختلف كثيراً عن الاستقلال اليميني مع أنه اشتهر بسمعة المواجهة والمعارضة. ومن عجائب الأمور أن الاستقلال اليميني والاستقلال اليساري عادا لتنسيق نشاطهما بعد أن أصبحت الملكية المغربية أقوى مما كانت عليه. مع مرّ الأيام تحول حزب الاستقلال، يمينه ويساره، إلى المعارضة. ومن عجائب الأمور أيضاً أن حزب الاستقلال "منحت" له فرصة المشاركة في الحكومة في عهد محمد الخامس ولم يعرف كيف يستفيد من ظروف الاستقلال، أما في عهد الملك الحسن الثاني فقد ظل الحزب، بشقيه (حزب الاستقلال والاتحاد الوطني/الاشتراكي للقوات الشعبية) يعيش على الأمل، أمل المشاركة في الحكومة. ظل الحزب في "المعارضة" إلى حد الآن، تارة ينفخ في النار وتارة يطفئها على حد تعبير "زاكية داوود" و"ابراهيم أوشلح" في مقال لهما تحت عنوان «المغرب مستعد للتناوب» (لوموند ديبلوماتيك عدد يونيو 1997).

52 – France Observateur عدد 4 فبراير 1959

الفصل الثالث

الريف: موضوع المناورات السياسية

إن ما حدث في ريف الاستقلال من أحداث دامية لم يكن طبيعياً إذا ما وضعناه في سياق المعارك السياسية التي تلت استقلال إيكس ليبان. ليس هناك ما يفسر البطش الذي عوملت به المنطقة سوى الحسابات السياسية المبنية على عنصر المنافسة على السلطة. ثم إن هاجس المؤامرة وعقلية الدسائس التي ما تزال تؤطر الممارسة السياسية المغربية خلقت جواً تحكمه المناورات التي فضحت ظاهرة التقية التي ميزت موقف معظم الفاعلين السياسيين الذين اختاروا لنفسهم إسم " الحركة الوطنية ". هناك ما يكفي من الدلائل التي ترفع الستائر عن الستراتيجيات الخفية لكبار الحقل السياسي في الخمسينيات. والريف لم يكن وحده ضحية الحسابات السياسية لقادة الحركة الوطنية، بل هناك الجنوب المغربي الذي ترك فيه جيش التحرير يقاتل لوحده القوات الفرنسية والاسبانية فيما كانت الرباط مزدهرة بالمضاربات السياسية التي أجهضت ما كان المغرب يستبطنه من إمكانيات البناء الديموقراطي. انتفاض وطنيي آيت باعمران في

الجنوب ضد القوات الاسبانية عومل بالتجاهل التام من طرف الحكام على الرغم من أهل آيت باعمران التمسوا الدعم والمساندة من طرف الزعماء في أكثر من مناسبة.(*) ما أدت إليه المضاربات السياسية في الرباط هو إهمال الجماهير واعتبارها موضوعا للاستقطاب السياسي وورقة ضغط يستعملها كل من تمكن من الوصول إليها. كما أن ما أنتجته ظروف "التأسيس" السياسي لما بعد تسوية الاستقلال هو القهر والاظطهاد، هو تحويل أراضي الشعب التي كانت في يد المعمرين إلى يد " معمرين " محليين، هو استهجان وتدجين الذات المغربية، هو تكريس تقليد صنع الخطاب السياسي الفارغ من أي بعد معرفي ...الخ

لنبدأ هذا الفصل بطرح أسئلة نتمنى من المعنيين بالأمر الإجابة عنها إذا ما أخطأنا نحن في التحليل. هل فكّر "كبار" حزب الاستقلال وغيرهم، ولو لهنيهة واحدة، في خصوصيات الشمال الاسباني؟ أم أنهم تفاوضوا مع فرنسا وتركوا هذا الشمال لقدره الخاص حينما كان في حاجة إلى تعامل حكيم؟ أين كانت نباهة "زعمائنا" حينما فرضوا الإدارة والعملة الفرنسيتين -مثلاً- على الشمال وهو لا علاقة له لا بفرنسا ولا بالعملة الفرنسية؟ هل كانت هناك مفاوضات مع إسبانيا حول كيفية الانسحاب وشروطه؟ هل كان هناك تفكير ما في وضع اللغة الاسبانية التي كان يتعامل بها أهل الشمال من تطوان إلى وجدة؟ هل تم التفكير في جماهير الفلاحين الذين كانوا يشتغلون في الجزائر؟ هل كان مشروع الاندماج الوطني مبنياً على رؤية وطنية تحكمها مصلحة البلاد أم أنه كان محكوماً بعقلية الاستعلاء والاستخفاف التي ما تزال تميز معظم السياسيين إلى حدود الآن؟

وجدت في الشمال، بالتأكيد، أحزاب سياسية أشهرها وأكبرها هو

(*) محمد بنسعيد آيت ايدير، صفحات من ملحمة جيش التحرير بالجنوب المغربي. المنشورات المواطنة، ص66

حزب الإصلاح الوطني لعبد الخالق الطريس، لكن هذه الأحزاب انقرضت مباشرة بعد الاستقلال. وحتى وإن قدر لها أن استمرت فما كان لها أن تؤثر لأن مجالها كان محدوداً كما أن تقليد التحزب كان ضعيفاً في الشمال ولم تكن الأحزاب نشيطة في هذه المنطقة كما كانت في "المنطقة الفرنسية". لم يساهم المستعمر الإسباني في ظهور وتكريس الانتظام الحزبي بشكل فعال كما كان الشأن مع الفرنسيّن في المنطقة الواقعة تحت نفوذهم. كان هذا سبباً من الأسباب التي جعلت حزب الإصلاح الوطني وهو أكبر وأقوى أحزاب المنطقة الخليفية يضعف إلى درجة اضطراره للذوبان في حزب الاستقلال. نتحدث هنا عن الشمال الغربي (تطوان على وجه التحديد)، أما الشمال الأوسط والشرقي فلم تكن فيه أحزاب نهائياً. كانت المنطقة الوسطى والشرقية ميداناً للمعارك المسلحة ولم تكن أرضاً للعمل السياسي. بالنسبة للشمال الغربي فقد تخلى عن السلاح منذ سقوط أحمد الريسوني أمام محمد بن عبد الكريم الخطابي.

لم يكن الشمال المغربي يعني شيئاً بالنسبة للسياسة المغربية لكن الوضعية تغيرت رأساً على عقب مع قيام جيش التحرير في أكتوبر سنة 1955، إذ أصبح يعني بالنسبة لحزب الاستقلال والسلطان محمد الخامس نفسه وسيلة ضغط على المستعمر الفرنسي من أجل فرض أقل الشروط مقابل "انسحابه". وبعد الاستقلال، أصبح الشمال الأوسط والشرقي يعني الخطر والرهان في نفس الوقت بالنسبة للسلطان، كما كان يعني الخصم العنيد بالنسبة لحزب الاستقلال وروافده بحكم احتضان المنطقة لجيش التحرير الذي ترجع بوادر انتظامه إلى سنة 1953 . لم يكن من باب الصدفة أن ينشأ جيش التحرير في الريف الشرقي على الحدود المغربية الجزائرية، بل كانت نشأته خطة مدروسة ألهمها البطل القائد محمد بن عبد الكريم الخطابي مع بقية الزعماء المحليين والوطنيين على مستوى المغرب

العربي. وقد سبق أن أشرنا أنه حتى في الوقت الذي كان فيه الوزراء المغاربة بقيادة مبارك البكاي، صديق الملك، يتفاوضون مع فرنسا حول شروطها للانسحاب من المغرب والاعتراف بـ"الاستقلال"، كان جيش التحرير ما يزال يواصل معاركه ضد المستعمر الفرنسي الذي كان يخاف أكثر من التنسيق بين المغاربة والجزائريين: كان من اللازم التخلص من أحد الطرفين، الجزائر أو المغرب. مع الأسف انحصر تجسد هذه الفكرة في الجانب المغربي، مضحياً في ذلك بالاتفاقيات التي كانت قد أبرمت في إطار لجنة تحرير المغرب العربي التي كان مقرها بالقاهرة برئاسة محمد بن عبد الكريم الخطابي، الذي مات وفي قلبه الحسرة عن الموقف المتخاذل الذي اتخذه "المغاربة". كان يجب عليهم -في نظره- أن يتصرفوا بطريقة أخرى نظراً لشعورهم القومي. انطلاق عمليات جيش التحرير في أكتوبر جعل فرنسا تحسم الوضع بالتركيز فقط على الجزائر.

أول ما فكّر فيه الملك محمد الخامس حينما التحق بالعرش بعد المنفى هو عدم الاصطدام مع جيش التحرير وإنما التقرب منه وتبنيه حتى لا يتحول إلى قوة لا تقهر. أما قادة حزب الاستقلال فقد سلك تفكيرهم منحى آخر هو إرغام جيش التحرير على الخضوع إما بالتحايل أو بالعنف أحياناً. في أواخر سنة 1956 وجه محمد الخامس نداء لقادة جيش التحرير من أجل التخلي عن السلاح لأنه لا جدوى من ذلك الآن وقد رحلت فرنسا. بعد النداء، كلف السلطان محمد الخامس الضابط السابق في الجيش الفرنسي السيد المحجوبي أحرضان بالتنقل إلى الشمال ليتوسط بينه وبين زعماء جيش التحرير .وقد أظهر السلطان حنكة ومهارة سياسية هائلة لأنه لجأ إلى قوة العقل بديلاً عن قوة العنف التي لجأ إليها زعماء حزب الاستقلال. كان السلطان يعقد اجتماعات عادية مع زعماء جيش التحرير في حين بقي حزب الاستقلال يصطدم مع من كانوا قد سحبوا الثقة من! الحزب حينما كان

محمد الخامس في المنفى. كان الملك يعقد جلسات مع بعض قادة جيش التحرير في غياب زعماء حزب الاستقلال وهذا أمر كاف للخروج ببعض الاستنتاجات التي قد تعزز ما نذهب إليه في هذا الكتاب بخصوص علاقة الملك محمد الخامس بحزب الاستقلال. والمثير في هذه الفترة هو أن الملك كان قد بدأ مفاوضاته مع زعماء جيش التحرير في شهر مارس من سنة 1956، وبعد ثلاثة أشهر فقط قتل عباس المسعدي في فاس على يد الحجاج وهو بدوره من جيش التحرير. كان عباس قائد جيش التحرير في الشمال واغتياله شكل من الناحية السياسية هزة كبيرة في نسيج العلاقات السياسية في الفترة التي تلت مفاوضات إيكس ليبان. يقال أن الحجاج قام بقتل عباس بإيعاز من المهدي بن بركة. قد تتكاثر هنا الأسئلة لكننا سنجمعها في سؤالين: لماذا يأمر المهدي بقتل عباس وقد كان الإثنان على علاقة طيبة بالملك؟ بلغة أخرى: ما عساه أن يكون الخلاف بين الطرفين وقد كانا على العهد معا؟ يقال أن عباس كان لا يريد الخضوع لحزب الاستقلال، لكن ماذا يعني هذا الكلام ونحن نعرف أن حزب الاستقلال كان في البداية حليفاً مخلصاً للملك. ألم يزر أقطاب حزب الاستقلال مع مبعوثي الملك الريف من أجل إقناع جيش التحرير بإيقاف المعارك؟ كيف يكون عباس المسعدي عدواً لحزب الاستقلال وأهم رموز الحزب كانت وفية للسلطان الذي كان يتفاوض مع قادة جيش التحرير؟ ثم، إذا كان المهدي بن بركة هو الذي أمر بقتل عباس فلماذا، وقد ثبت ذلك حسب ما تؤكده الروايات لحد الآن، لماذا لم يُحاسب هو ومنفذ العملية، الحجاج الذي قضى حياته في أمان؟ هذه كلها أسئلة قد تضاف إليها أسئلة أخرى بغية فك هذا اللغز. يجب أن نضيف شيئا آخر وهو أن زعماء حزب الاستقلال كانوا في البداية مبالغين في الطاعة للملك لأنهم كانوا ينتظرون المكافأة دون اللجوء إلى مواجهة فاشلة مسبقاً وقد كان المهدي بن بركة مثلاً هو صاحب فكرة تعيين ولي العهد كما كان وراء فرض لحسن اليوسي وزيراً

للداخلية في حكومة مبارك البكاي رغماً عن يسار الحزب الذي لم يلتحق به المهدي نفسه إلا في غضون سنة 1958. لقد عاد محمد الخامس بطلاً كما قلنا سابقاً، لهذا لم يكن في مقدور حزب الاستقلال أن يدخل منذ البداية في المواجهة. أمام هذا الوضع، اضطر بعض الزعماء لإظهار المجاملة وكتمان الغضب والبعض الآخر قَبِلَ الأمر الواقع ولم يكن يسعى إلاّ لكسب رضى الملك. الطرف الأول يمثله يسار الاستقلال أما الطرف الثاني فيمثله يمينه.

يقول مراسل L'ACTION Marocaine:

«قال لي أحد قادة حزب الاستقلال مؤخراً: إن استشاراتنا الحكومية لا تصل أبداً إلى قرار ما. إذ أن السلطان هو نفسه الذي، حينما يرأس مجلس الوزراء، يوجه النقاشات نحو خلاصاتها: بدونه لا يتقرر أي شيء»[1]. كان الملك هو الذي يحكم وبشكل مطلق، لهذا كان في إمكانه أن يحرك بعض العناصر التي لم تكن تنتمي لحزب الاستقلال مثل اليوسي، البكاي، أحرضان، الخطيب وغيرهم، من أجل الإكثار من خصوم حزب الاستقلال حتى يظهر للجميع أن هذا الحزب لا يمكن له أن يمثل الشعب المغربي وبالتالي يقوده. لنعد إلى الريف!

كان الريف المغربي قد انسجم بعض الشيء مع المعمرين الإسبان منذ انتهاء ثورة عبد الكريم الخطابي لأن علاقته ببقية المغرب كانت علاقة ضعيفة تاريخياً. وتعزز هذا التباعد أكثر على المستوى السيكولوجي حينما لم تتلق ثورة عبد الكريم الخطابي أي دعم من بقية المناطق المغربية باستثناء بعض المحاولات الفردية لوطنيين من بعض المناطق المغربية. وحينما تحول هذا الريف ضد الاستعمار الفرنسي واستقبل الوطنيين المغاربة الوافدين من المنطقة الفرنسية، أصبح خطراً ليس فقط على الفرنسيين وإنما

1- L'action 19 mai 1956

أيضاً على حكام العهد الجديد الذين أسقطوا بعض الأرقام من تشكيلاتهم الحسابية. وقد أدرك البعض منهم (بوعبيد مثلاً ، المهدي بن بركة ، عبد الله إبراهيم وغيرهم) خطأ تقديراتهم التي كان لها تأثير كبير جداً على الفعل السياسي منذ الاستقلال الذي قبله البعض واستنكره البعض الآخر.

حينما قتل عباس الذي كان شخصية وطنية من الصعب تجاوزها تفاقمت الأمور في الريف واحتد الصراع بين زعماء جيش التحرير وأقطاب حزب الاستقلال . هنا نعود إلى السؤال الذي سبق أن طرحناه: من قتل عباس؟ إن المعلومات الثابتة لحد الآن في أذهان الناس هي أن المهدي بن بركة هو الذي أمر بقتل عباس لكننا نميل إلى الشك في مدى صحة هذه المعلومات . يقول A.Coram: «لقد أخذت الوضعية منحىً مأساوياً حينما اغتيل عباس ، زعيم أمازيغي لجيش التحرير وصديق شخصي لأحرضان والخطيب، في يونيو 1956. الإشاعة التي كانت آنذاك هي أنه قتل على يد زعيم إحدى فرق جيش التحرير بإيعاز من المهدي بن بركة»[2]. لم يقدم لنا أي بحث أو دراسة خصصت لهذا الموضوع ولو مؤشراً واحداً يدل على أن المهدي هو فعلاً من قتل عباس . كل ما هنالك هو مجموعة من التخمينات والتأويلات لأحداث سابقة كحدث اعتقال عباس للمهدي ليلة واحدة ثم طرده له من منطقة الريف إلى فاس بعد أن منعه من زيارة مواقع جيش التحرير. يذكر A.Coram هذا الحادث في الهامش الثالث من مقاله الذي أشرنا إليه سابقاً. لكن هل هذا كاف لكي نقول أن المهدي هو الذي قتل عباس أم أن السياق كان أكبر من ذلك؟ حتى وإن كان المهدي هو الذي قتل عباس فعلاً، فإننا نؤكد على أن الظروف كانت غامضة جداً وليس المهدي هو المسؤول الوحيد على هذا الحادث. سنضيف هنا تساؤلاً آخر: ماذا كان

2 – A.Coram وارد في Arabs and Berbers from Tribes to Nation in North Africa ص 271

هدف المهدي بن بركة من زيارة مواقع جيش التحرير وهو الذي كان في البداية كما أسلفنا من الحلفاء الأقوياء للملك، كيف يخضع جيش التحرير(عباس المسعدي) لمحمد الخامس ولا يخضع لخادمه وهو المهدي في هذه الحالة؟ قد يكون تكون في هذا السؤال الأخير نسبة وافرة من السذاجة خصوصاً إن عرفنا أن المسألة لم تكن تتعلق بمن يخضع للملك ومن لا يخضع له. يتحدث حسين برادة في مذراته عن الجواب الذي قدمه المهدي بن بركة لعباس حينما طلب هذا الأخير المساعدة منهم أثناء المقاومة: " أنتم ثوريون ونحن سياسيون ولا مجال للتعاون بيننا" . حينما انقلبت الآية وزار المهدي الريف واجهه عباس بالمثل: " نحن ثوريون وأنتم سياسيون، فماذا جئت تفعل هنا؟ " (انظر "جيش التحرير المغربي: مجلس القيادة" إعداد وتقديم محمد خليدي وحميد خباش. منشورات إفريقيا).

معادلة بسيطة لكنها تلخص جوهر الخلاف بين الرجلين.

مرّت حادثة مقتل عباس بسلام مؤقتا وما كان للمسألة أن تعود لو لم تكن هناك مناورات سياسية كان قطباها الرئيسيان هما الملك محمد الخامس من جهة وحزب الاستقلال من جهة أخرى. يستمر A.Coram قائلا: «لقد أكد هذا الاغتيال إحكام استيلاء الملكية على الحكم بشكل مطلق»[3]. بعد مقتل عباس ثار جيش التحرير من جديد، لكن هذه المرة تحت قيادة المحجوبي أحرضان، في يوليوز 1956. ومرة أخرى ، من قتل عباس ولماذا ؟ نورد هنا تحليلاً للمعطي منجب جاء فيه: «عباس المسعدي هو أحد الزعماء المرموقين لجيش التحرير . كان واحداً من المشاركين في لقاء مدريد الذي قرر، سنة 1954، مواصلة الكفاح المسلح حتى يتحرر المغرب العربي كله. بعد

3 – المرجع السابق.

نداء الملك، كان عباس مستعداً للالتحاق مع جنوده بالقوات الملكية المسلحة. والحالة هذه، كان عباس تحت ضغط «الزعماء» المقربين من المهدي بن بركة ومن ضمنهم المدعو الحجاج. باختصار، اغتيل عباس في 14 يونيو في ظروف غامضة بفاس. لكن من السهل التنبؤ بأنه قتل بسبب "خيانته" لروح مدريد»(4). سنقول أيضاً أن هذا تأويل خاص لم يعتمد على تحليل دقيق للآليات الضمنية التي كانت تحكم العلاقات السياسية التي سادت الفترة. لكن مع ذلك فإن المعطي منجب لا يترك التحليل عند هذا الحد بل يقدم إضافات أخرى تساعد على الفهم. يضيف قائلا: «في الوقت الذي تجاهلت فيه صحافة حزب الاستقلال هذا الحدث الخطير والذي قد تكون له عواقب خطيرة على الوحدة وهدوء البلاد، يحضر ولي العهد شخصيا في جنازة عباس واعتبره "بطل الاستقلال والملكية المغربية" ويتبنى محمد الخامس ابن الزعيم المقتول. لم يكن اغتيال المسعدي إذن سوى حقبة جديدة في الصراع السري الذي كان يقابل راديكاليي حزب الاستقلال وولي العهد الحسن الذي كان رئيساً للقوات الملكية المسلحة»(5). يتجرأ هنا المعطي على إضافة عناصر مهمة جدا للقيام بتحليل مغاير، تحليل لا يرضى باجترار ما قيل في مئات الوثائق والصحف. كان مقتل عباس إذن بداية النهاية بالنسبة لبقايا جيش التحرير الذي كان قد كثرت حوله الإشاعات (مثل القول أنه كان واقعاً تحت نفوذ جبهة التحرير الجزائرية أو الناصرية المصرية). يقول كمال الدين مراد: «بعد اغتيال عباس أصبح جيش التحرير في الريف عاجزاً وأدمجت بعض أجزائه الفعالة في ما نسميه بالقوات الملكية المسلحة»(6). إذا كان

4 – المعطي منجب: La monarchie marocaine et la lutte pour le pouvoir p. 41

5- المرجع السابق

6 – كمال الدين مراد: Le Maroc a la recherche d'une revolution perdue. Sindbad.p 60

عباس بهذه الأهمية الكبيرة بالنسبة لجيش التحرير فيمكننا أن نتصور أهمية اغتياله ولا يمكننا أن نكتفي بالقول أن اغتياله كان فقط نتيجة خلاف له مع المهدي بن بركة. مع هذا كله، لم يصل الوقت بعد لكي نقول أن المهدي بن بركة بريء من مقتل عباس، كل ما يمكن قوله† مؤقتاً، هو أن عباس مات في ظروف غامضة. يقول المعطي منجب في النص السابق ومن باب التخمين أن عباس قتل بسبب «خيانته» لروح اتفاقية مدريد التي نصت على ضرورة الاستمرار في الكفاح إلى غاية تحرير بلدان شمال إفريقيا كلها. هذا يعني أن عباس كان قد وافق، في إطار الجلسات السرية التي كانت تتم مع محمد الخامس، على الالتحاق بالقوات الملكية المسلحة. نفترض هذا الأمر انطلاقاً من تخمين/تحليل المعطي منجب، لكن هناك آراء/شهادات أخرى تبطل افتراضنا. يقول الدكتور الخطيب ما يلي: «ويشاع أنه وقع بعد ذلك اجتماع بالرباط بين مسؤولين كبار في المقاومة السرية ومسيرين من حزب الاستقلال، كان من بينهم المهدي بن بركة، وقرروا إلقاء القبض على عباس المسعدي بتهمة أنه كان يستعد للثورة على الأوضاع»(7). نلاحظ هنا تناقضاً كبيراً بين شهادة الدكتور الخطيب وما يذهب إليه المعطي منجب.

إذا كان عباس قد خان فعلاً روح اتفاقية مدريد، فهذا يعني أنه كان قد وافق على الاستقلال الذي صادقت عليه فرنسا والمهدي بن بركة نفسه كان من كبار مهندسي الاستقلال، فمن هو الخائن هنا لروح مدريد؟ إذا كان عباس -حسب ما نقله الدكتور الخطيب مستعملاً كلمة «يشاع»- كان يستعد فعلاً للثورة على الأوضاع فسيكون سؤالنا كالتالي: كيف سيستعد عباس للثورة على الأوضاع وهو يعرف أن هذه الأوضاع واقعة تحت حكم محمد الخامس الذي كان قد بدأ مشاوراته مع زعماء جيش التحرير من أجل الانضمام

7- عبد الكريم الخطيب. مسار حياة. ص 60

للقوات المسلحة الملكية؟ قد يكون في هذا التساؤل نوع من الجهل لمجريات الأمور لأن الروايات الشفوية تؤكد ضداً على كل ما تم الترويج له أن عباس لم يكن على علاقة طيبة مع القصر وكانت لديه شروطه الخاصة للانضمام إلى القوات النظامية. لا توجد هناك وثيقة واحدة تدل على أن عباس المسعدي كان يصارع الحكم في المغرب المستقل، لكن ما لدينا من معلومات شفوية يجعلنا لا نتحمس لرأي المعطي منجب ولا لشهادة الدكتور الخطيب. من منظور تحليلي مقارن بين العناصر التاريخية، نميل أكثر لرأي كمال الدين الذي يقول أن نهاية عباس المسعدي كانت تعني نهاية جيش التحرير، و السؤال ينبع هنا من جديد: من كانت له المصلحة في نهاية جيش التحرير؟ يقال أن عباس كان في طريقه للتفاوض مع السلطان محمد الخامس حينما قتل على يد الحجاج، والتفاوض كان سيتم على إمكانيات التحاق عباس بالقوات الملكية المسلحة. قد نستنتج من هذا أن عباس لم يخن اتفاقية مدريد التي تنص على ضرورة الاستمرار في الكفاح المسلح من أجل التحرير الشامل، وإنما على العكس، كان متمسكاً باتفاقية مدريد والدليل على ذلك، هو أنه إلى غاية اغتياله لم يكن قد اتفق بعد على التحاقه بالقوات الملكية المسلحة. يقال أن عباس كان قد منع زعماء حزب الاستقلال من الدخول إلى منطقة الريف حتى لا يكون لديهم فيها أي تأثير سياسي. قد يكون في هذا القول شيء كبير من الصحة والصواب ولكننا مع ذلك ما نزال بعيدين على الاستقرار على هذا الرأي الواحد وذلك لسبب بسيط هو أن أقطاب حزب الاستقلال كانوا يزورون الريف منذ 1956 مع مبعوثي السلطان محمد الخامس وذلك من أجل إقناع زعماء جيش التحرير بضرورة التخلي عن استعمال السلاح، فكيف يكون المهدي بن بركة قد قتل عباس لأنه خان الأمانة؟ يقول د.أشفورد: «ولقد كشف القناع عن الخلاف باغتيال عباس المسعدي، الذي كان قد نزل فاس للمفاوضة مع الأمير بخصوص دمج جنوده

في الجيش الملكي. ولقد قتلته عصابة من جيش التحرير، بزعامة منشق هو حجاج الذي كان يفضل استمرار الثورة»[8]. أولاً، كيف يحدث أن يتصادف اغتيال عباس بسفره إلى فاس من أجل "التفاوض مع الأمير" حول دمج الجنود؟ ثانياً، كيف يقتل عباس على يد الحجاج الذي كان يفضل استمرار الثورة بإيعاز من المهدي الذي كان لا يفضل أن تستمر الثورة؟ قد نفترض أن المهدي بن بركة كان يودّ استعمال سلطة وقوة عباس لصالحه من أجل الضغط على الملك، لكن، هل كان المهدي فعلاً ينافس الملك في البداية؟ ثم إن نحن أخذنا بشهادة الدكتور الخطيب التي يقول فيها أن المهدي بن بركة ورفاقه قتلوا عباس لأنه كان يستعد للثورة على الأوضاع، فلن نفسر شيئا لأنه لو ثار عباس فعلاً عن الأوضاع، لكان ذلك مضراً، ليس بحزب الاستقلال وإنما بمحمد الخامس وصديقه مبارك البكاي الذي كان على رأس الحكومة. وإذا كان الأمر كذلك فلماذا يظطر حزب الاستقلال لتصفية عباس إذن؟

يقول A.Coram: «لقد ميز هذا الاغتيال وصول الملكية للسلطة السياسية المطلقة. كان جيش التحرير قد تخلى عن السلاح استجابة لمحمد الخامس في يوليوز 1956 بعد شهر من التمرد الذي خربت فاس أثناءه. لقد عاد الهدوء بفضل المحجوبي أحرضان الذي ساهم في تأسيس جيش التحرير من خلال اقتنائه الأسلحة من زملائه السابقين في الجيش الفرنسي والذي كان في ذلك الوقت يلعب دور الوسيط السري بين زعماء جيش التحرير والقصر»[9]. ما سنتساءل عنه هنا هو كيف يتحول هذا الصديق السري للقصر من شخصية فعالة ونشيطة من أجل تقريب جيش

8 – دوغلاس أشفورد. التطورات السياسية في المملكة المغربية. الطبعة العربية. ص 226

9 – A.Coram المرجع السابق.

التحرير من محمد الخامس إلى محرض (مع الدكتور الخطيب) على القلاقل التي بدأت مع مطلع سنة 1958 حينما حاول نقل جثة عباس من فاس إلى أجدير؟ وما الذي جعله لا يأخذ هذه الجثة في حينها وقد كان قادرا على ذلك بحكم علاقته مع القصر؟ لماذا انتظر أحرضان والخطيب إلى غاية سنة 1958، أي بعد ما يزيد على سنة ونصف؟ عن هذا السؤال الأخير يجيب الدكتور الخطيب في مذكراته بالقول أن أول نشاط للحركة الشعبية التي كانوا قد أسسوها سنة 1957، كان هو نقل جثث أبطال جيش التحرير من جبال الريف إلى مقبرة الشهداء الجماعية. قد نصدق قول الدكتور الخطيب، لكن هذا لا يمنعنا من تقديم الملاحظة التالية: لماذا لم تثر عمليات نقل جثث الشهداء الآخرين (إن كانت فعلاً قد تمت) سخط المواطنين بالشكل الذي أثارته عملية نقل جثة عباس؟

لنعد إلى أشفورد قبل أن نستقر على أي رأي فيما يخص مقتل عباس المسعدي الذي نعتبره أهم محطة في تاريخ الريف قبل أحداث خريف الريف 1958. يقول: «ولقد أدى موته إلى إطراد في تفسخ الجيش، وقد بدأ الجيش، لعدم توفر قيادة موجهة في منطقة فاس، يقوم بحركات الهجوم على المدينة القديمة في تلك المنطقة. ولقد أصدر الملك في الحال تعازيه بسبب اغتيال عباس، واستدعى قادة جيش التحرير في الرباط»[10]. عن هذه النقطة الأخيرة، أي استدعاء الملك لقادة جيش التحرير إلى الرباط، هناك في المنطقة من يتذكر (مات رحمه الله قبل صدور هذه الطبعة) أنهم ذهبوا إلى الرباط في أزيد من مئاتي نفر مسلحين كلهم بالبندقيات وحينما وصلوا إلى سلا، انتزعت منهم البندقيات بالحيلة ثم اقتيدوا إلى الرباط ليلقي عليهم

10 – دوغلاس اشفورد. المرجع السابق.

الملك خطاب التهدئة. يستمر "أشفورد" في القول: « أما جنازة عباس فقد سار فيها الأمير ومحمد الغزاوي، بينما شكلت لجنة جديدة للاتصال بزعامة جيش التحرير وبوصول التعزيزات الفرنسية إلى منطقة فم الحسن في ولاية أجدير تمت آخر دفعة كبيرة هادفة لدمج جيش التحرير في الجيش الملكي النظامي، وكان ذلك تحت الإشراف الشخصي للملك »[11] وكان اندماج جيش التحرير في الجيش الملكي النظامي كان مرهوناً بوفاة القائد عباس المسعدي؟ وأين الحجاج الذي قيل أنه كان يفضل استمرار الثورة؟ ونستخلص مما سبق أن المهدي بن بركة ليس هو المسؤول الوحيد عن مقتل عباس، بل إن المهدي ما هو إلا شريك واحد في عملية متعددة الأطراف والأبعاد.

الشمال الشرقي: المؤامرة

كان الشمال المغربي خلال السنوات الممتدة بين 1956 و1960 يعاني من الفقر والمآسي، الشيء الذي دفع بآلاف المواطنين إلى التنقل إما لأقصى الشمال الغربي (طنجة) وإما إلى الجزائر. وعوض أن يأتي الاستقلال الذي ناضلت الجماهير من أجله بانفراج ما في الوضعية، أتى ليعمق الأزمة أكثر. يقول David seddon: «كان الاستقلال يعني، من ضمن ما يعنيه، غلق الحدود مع الجزائر وتقنين هجرة العمال. بعد رحيل الإسبان وبعد سنتين من الجفاف، كانت العاصفة في الريف الأوسط والشرقي حيث كان الاقتصاد مرهوناً إلى حد بعيد بعائدات الهجرة إلى الجزائر»[12] يواصل دافيد سيدون في نفس السياق ويقول أن المنطقة الممتدة بين تطوان والناضور كانت ما

11 – المرجع السابق

12 – David Seddon. Moroccan pesants 1870-1970 p176

تزال تخضع لنفوذ أعضاء جيش التحرير الذين رفضوا الانضمام إلى الجيش النظامي في أواخر سنة 1956. في حوار أجرته معه جريدة " الصحافة " المصرية بخصوص ما كان يحدث بالمغرب صرح عبد الكريم الخطابي بما يلي : « إن مراكش اليوم مسرح للاظطراب وعدم الاستقرار... وإذا لم تحل الأزمة القائمة فإن الأمور قد تتطور إلى ثورة عامة تستقطب كل البلاد (...) بعض تلك الأسباب داخلي وبعضها خارجي. فالأسباب المتعلقة بسياسة الدولة الداخلية هي :

1- سياسة الظلم والاستبداد ضد الشعب.

2 - المحسوبية والرشوة واستغلال الحكم للمصالح الشخصية.

3- الحالة الاقتصادية المرتبكة.

4- التعصب الحزبي الأعمى الذي يسيطر على بعض المسؤولين في حزب الاستقلال وهو الحزب الحاكم.

5- المعتقلين الذين يملأون معتقلات مراكش بدون سبب إلا معارضتهم للحكم القائم.

6- سيطرة الشركات ورؤوس الأموال الأجنبية على اقتصاد البلاد وعلى سياستها (.....)

« و كان الريف كما هو دوماً سباقاً لإعلان تذمره فانطلق الشعب هناك يعلن عن سخطه الكامل على الأوضاع القا'مة» (**)كان من المفروض على الحكم في المغرب المستقل أن يحاول منذ البداية القضاء على الفروقات التي كانت بين المنطقتين الفرنسية والإسبانية سابقاً، خصوصاً وأن المنطقة الإسبانية لم تتطور نهائياً نظراً لوعورة تضاريسها الجغرافية المختلفة تماماً عن

(**) جريدة " الصحافة" عدد 1958-12-3

المنطقة الفرنسية . عوض أن يراعي الحكم الجديد خصوصيات المنطقة، راح يفرض الوحدة السياسية، الثقافية والاجتماعية قسراً، بل وأيضاً الوحدة الضريبية في الوقت الذي كان فيه المواطنون يتنافسون فيما بينهم من أجل البقاء على قيد الحياة. تحت شعار الإدماج الوطني الذي تحكمت فيه الآهواء السياسية الغير مستقرة، فرضت سياسة أدت إلى التفكك عوض الإدماج. هل من المنطقي ومن المعقول أن يفرض الحكم آنذاك (ولسنا من الذين يحصرون الحكم فقط في شخص السلطان أو فقط في حزب الاستقلال) اللغة الفرنسية كلغة الإدارة وفي سنة 1958 الفرنك الفرنسي مكان البسّيطَة الإسبانية؟ وأية علاقة للشمال بفرنسا والفرنكفونية ؟ ألم يتولد عن هذه الخطيئة (ولا نقول الخطأ) إلا المزيد من التفقير والتهميش والإقصاء الذي يحلو للمسؤلين عنه بالأمس أن يحذروا منه اليوم؟ يقول روم لاندو: «لم تفكر الرباط في إغاثة الشمال إلاّ بعد انتفاضة 1958/1959»[13] وأية إغاثة تلك، إذا كان هذا الشمال نفسه ما يزال إلى اليوم يعيش في إطار ما يعرف بالاقتصاد غير المهيكل، ويقتات من خير وكرم البلدان الأروبية التي تستضيف مهاجري المنطقة؟ كانت إغاثة الشمال قد أعلنت مع بداية الاستقلال وأعيد إعلانها مباشرة بعد احداث خريف 1958 لكنها لم تتم أبداً في السنوات التي تلت ذلك، اللهم بعض المساعدات الهزيلة التي كانت تقدمها أمريكا . لهذا كان الفقر يزيد يوماً بعد يوم في الوقت الذي كانت فيه الأطراف السياسية المغربية تتنافس من أجل السيطرة على المنطقة نظراً لقوتها (جيش التحرير) ولموقعها (الجزائر التي كانت ما تزال تغلي وتذيق المحتل الفرنسي هزائم كبيرة: ألم يكن غلق الحدود مع الجزائر نتيجة التخوف من استمرار تاثير جيش التحرير الجزائري على كبار جيش التحرير المغربي

13 - روم لاندو . مراكش بعد الاستقلال.

وقد كان الاثنان على عهد طرد الاستعمار علناً وليس سراً؟). لقد اعترف السلطان محمد الخامس نفسه حينما زار المنطقة سنة 1956 لتدشين سد مشرع حمادي، بمشاكل الريف وضرورة التدخل من أجل حلها. لكن، على الرغم من أن معضلة الشباب على وجه الخصوص كانت واضحة فإن معظم الدراسات (أقصد الدراسات التي خرجت عن سنة الأحزاب السياسية وكفرت طبقاً لآليات الفكر الديني) التي تناولت هذه الفترة والأحداث التي عرفتها المنطقة تربط مباشرة بين ما كانت تعج به البلاد من مناورات سياسية وبين السخط الذي نتجت عنه حركات عصيان وتمرد وسخط اعتبرها الحكام بدعاً وشذوذاً تجوز معاقبتها (أشد عقاب في حالة الريف الأوسط). .

تعود أصول حركة المناورات السياسية التي كانت مشتركة بين السلطان محمد الخامس، حزب الاستقلال، الشورى والاستقلال، قادة جيش التحرير، القواد...الخ، إلى مقتل عباس المسعدي. لكن لا ينبغي أن نفهم أن مقتل زعيم جيش التحرير في الشمال كان هو علة العلل وإنما هو نتيجة مأساوية لعقلية الدسائس والمكر التي أصبحت من مميزات الثقافة السياسية ببلادنا. اغتيال عباس المسعدي الذي لم ينعم لا بالإنصاف ولا بالحقيقة (شأنه شأن آلاف الآخرين) كان بمثابة عاصفة سبقها جو مضطرب للغاية. وإذا كانت عملية الاغتيال التي ستغير مجريات الأحداث فيما بعد قد مرت في هدوء محكم كالعديد من السيناريوهات السابقة واللاحقة، فإن «إحياءه» كان بمثابة غنيمة استفاد منها بعض الأنصار الذين لم يذكروا إسمه ولو مرة واحدة في مشوارهم السياسي الطويل. نقصد هنا على وجه التحديد الدكتور الخطيب والمحجوبي أحرضان اللذان سينبشون قبر عباس لإعادة دفنه في مقبرة الشهداء من جديد. حينما حاول الدكتور الخطيب وأحرضان نقل جثة عباس المسعدي من فاس إلى مقبرة الشهداء بأجْدِير في كزناية، قامت القيامة التي كان من المفروض أن تتم وقت اغتيال عباس وليس بعده. يقول دافيد سيدون: «وقع أول حدث في

الريف الأوسط في أكتوبر 1958 حينما وقعت مواجهات بين أعضاء الحركة الشعبية والسلطات المحلية (بما فيهم أعضاء بارزين في حزب الاستقلال) أثناء عملية نقل جثة زعيم لجيش التحرير. بعد ذلك تم اعتقال ثلاثة زعماء للحركة الشعبية»[14] أول ملاحظة نسجلها هو أن هذا النص يخلط بين المواقع، إذ أن هذه الأحداث وقعت في الريف الشرقي وليس في الريف الأوسط .، وفي الواقع لسنا ندري إن كان هذا الحادث هو بداية « الفتنة» المفتعلة خصوصاً وأن ميليشيات حزب الاستقلال كانت قبل ذلك التاريخ نشيطة في معاقبة " الخارجين عن الطاعة". يقول "أشفورد": «وقد وقع أول حادث في أجْدِير عندما قرر زعماء الحركة الشعبية أن ينقلوا جثة السيد عباس، قائد جيش التحرير الذي قتل غدرا، إلى قبر تذكاري في جبال كزناية، الواقعة إلى الشمال من فاس»[15]. كانت هذه هي " البداية" إذن ويقال أنها تطورت فيما بعد لتطال باقي مناطق الريف، من تطوان إلى وجدة. تقول "فرانس أوبسير اتور" (عدد 3 يناير1959): «لقد تطورت الحركة السياسية التي بدأها منذ شهور زعماء الحركة الشعبية، العامل السابق للرباط السيد أحرضان والدكتور الخطيب. حينما اعتقل أحرضان والخطيب، حمل عشرات من أتباعهم السلاح ووضعت أقاليم الريف تحت الإدارة العسكرية»[16]. هذه ثلاثة شهادات عن وضع لا علاقة له بالحركة الشعبية بل إنها حُشرت فيه حشراً وسُجلت في سجل أنصار التحرر من سلطة حزب الاستقلال الذي أخطأ في تقدير الأوضاع وفي تقدير نفسه على وجه الخصوص. يقول عبد الله الوكوتي (أحد كبار الحركة الشعبية): «وعندما

14 - David Seddon المرجع السابق ص. 178

15 - اشفورد. ص 272

16 - France Observateur 3 يناير 1959.

كان يقترب شهر أكتوبر 1958 الذي تحل فيه ذكرى اندلاع ثورة 1955 ثورة جيش التحرير، فكرنا في إقامة هذه الذكرى في إحدى معاقلها واستقر رأينا على أن تقام في أجْدِير، بقبيلة اكزناية، وبالمناسبة قررنا كذلك نقل جثمان محمد بن عبد الله الاسم الحقيقي – والإسم الحركي لعباس لمساعدي من محل دفنه الأول بعين القادوس يوم اغتيل بعين عايشة شمال فاس بنحو ستين كيلومترا–بنقله منها إلى أجدير لدفنه مع بقية الشهداء»[17] يستمر الوكوتي قائلا أنهم كانوا قد طلبوا رخصة نقل جثة عباس، لكن مسعود الشيكر الذي كان وزيراً للداخلية رفض الترخيص لهم بذلك. وما يدعو للتساؤل هو أن مسعود الشيكر الذي كان من اللجنة التنفيذية لحزب الاستقلال كان أيضاً من المقربين من القصر، كما أن أحرضان والدكتور الخطيب كانا أيضاً مقربين من القصر ولقد أشرنا سلفاً إلى أن أحرضان كان وسيطاً سرياً بين القصر وزعماء جيش التحرير في الشمال الشرقي بالخصوص. إذا كان الأمر كذلك، فكيف ترفض حكومة بلافريج وهي من يمين حزب الاستقلال الحليف الأكبر للقصر (أقصد اليمين) نقل جثة زعيم أشادَ ولي العهد ببطولاته لما اغتيل، وتبنى السلطان محمد الخامس ابنه؟ هل يعقل أن تغامر القوات الملكية المسلحة بالدخول إلى المنطقة، فقط لأن جثة عباس والآخرين كانت ستنقل إلى أجدير أم أن تدخل القوات النظامية كان مخططا له من قبل وما كانت قصة نقل جثة عباس المسعدي إلاّ مناورة سياسية وذريعة للدخول إلى المنطقة من جهة وللقضاء نهائيا على يسار حزب الاستقلال المتمثل في المهدي ورفاقه من جهة أخرى؟. وقد رأينا سابقاً أن اغتيال عباس كان بداية إحكام السلطان محمد الخامس قبضته على جميع أنحاء المملكة باستثناء المعتصمين في الجبال والذين كانوا يحتجون

17 – عبد الله الوكوتي. ذكريات مقاوم. ص 335

على السياسة الجديدة التي أتى بها الاستعمار، أضف لهم من انتقل إلى الجنوب ليترك لمصيره مع الفدنسيين والإسبان. وقد نجازف بالقول، بناءً على ما لدينا من معطيات، أن أحرضان والخطيب لم تكن لديهما صلة كبرى بهؤلاء المعتصمين في الجبال: فهل يعقل أن يعود أحرضان إلى تحريك عناصر جيش التحرير بعد أن كان في أواخر 1956 يسعى ليل نهار لتقريب العناصر المهمة في هذا الجيش من محمد الخامس حتى يلحقوا جنودهم بالقوات الملكية المسلحة؟ ضد من كان يعمل احرضان ؟ ضد حزب الاستقلال! ألم يبايع حزب الاستقلال الملك محمد الخامس؟ أم الأمر يتعلق بالتقية المستديمة (رذيلة)..

إن عملية نقل جثة عباس تحمل ألغازاً كثيرة لا نجد لها أثراً في مذكرات كبار زعماء تلك الفترة، لا في مذكرات الصنهاجي ولا الوكّوتي ولا الخطيب ولا غيرهم. يقول الوكوتي: «في هذا الجو المؤثر تنهال علينا قوات الأمن من الجيش قادمة من تازة، تحت قيادة العقيد علوش، ورئاسة المفتش العام لوزارة الداخلية السيد الصقلي، وممثل عامل الإقليم السيد يحيى بن تومرت، وفور وصول هذه القوات تقدم العقيد علوش الريفي وتكلم مع الجماهير –بالأمازيغية– قائلاً: لقد بعثت لأضربكم لكنني أخوكم وأطلب منكم أن تدفنوا شهداءكم بسرعة وبسلام، وإذا أبيتم وأرغمتموني على إطلاق النار، فإن أول رصاصة أخرجها أضعها في جسدي لأضع حداً لحياتي لأنني لا أتحمل أن يسجل علي التاريخ أنني ضربت مواطنين عزلا كانوا يدفنون شهداءهم»[18] يتعلق الأمر هنا بنية مسبقة للضرب من طرف القوات الملكية المسلحة التي كانت قد بدأت تستقر في منطقة تاونات وتازة، لكن المعضلة هي أن هذه القوات كانت تضم إلى جانب الضباط الذين كانوا في الجيش الفرنسي مثل المذبوح وأوفقير وغيرهم كثير،

18 – نفس المرجع. ص 337

عناصر مهمة من جيش التحرير سابقاً. ما حدث هو أن عناصر جيش التحرير الملحقة بالقوات النظامية كانت تتلقى أوامر المواجهة لكن روابطها مع المنطقة ومع " الخصم " الجديد كانت تقلقها وتعيقها، وكان هذا حال القائد علوش الريفي الذي يتحدث عنه الوكوتي. أما من كانوا مع الجيش الفرنسي مثل أوفقير الذي قاد فيالق القوات النظامية من وجدة فقد سحقوا ثوار الريف الأوسط بدون رحمة (ما يزال الوعي الجماعي للمنطقة يحتفظ بذكريات أليمة ينبغي تحريرها من وطأة الكبت الناتج عن التخو.. والتدجي... والإغرا...والتوسيف). ما نريد أن نستنتجه هنا هو أن نية ضرب المنطقة كانت قائمة بنقل جثة عباس أو بدونه. ولا ننسى أن السياسة المغربية كانت آنذاك مليئة بالمناورات السياسية التي لم يفهمها كبار الساسة سوى السلطان محمد الخامس والمقربين إليه وخصومه أيضاً: ألم يصنف عدّي أوبيهي، عن قصد، عميلاً في خطة فرنسية تستهدف إثارة رجال القبائل في أواخر عام 1956؟ ومن كان يقول أن لحسن اليوسي، وهو الخادم المطيع للسلطان، قد يتجرأ على التآمر مع الفرنسيين؟ لكن السؤال المطروح هو لماذا كان الفرنسيون يتآمرون مع اليوسي وضد من كانوا يريدون استعماله ما دام أن فرنسا هي التي وافقت على عودة السلطان وكانت ما تزال تتشاور مع المغاربة حول مصالحها ومصالح رعاياها الذين بقوا في المغرب؟ ما قد نستنتجه من باب الافتراض وليس الحسم هو أنه إذا كان عدي أوبيهي والحسن اليوسي قد استعملتهما فرنسا لإثارة القلاقل في البوادي بالجنوب، فلن يكون ذلك إلاّ ضد يسار حزب الاستقلال الذي كان قد بدأ يزعجها. وإذا كان عدي أوبيهي والحسن اليوسي فعلاً قد تم استعمالهما في الجنوب فما الذي يمنعنا أن نفترض أن هناك من تم استعماله لضرب الشمال الذي كان يتواجد به رجال جيش التحرير معتصمين في الجبال وكان اعتصامهم هو المعضلة الكبرى بالنسبة للقصر

وحزب الاستقلال على حد سواء؟. يقول الوكوتي: «المشكل الكبير الذي كان يقض مضاجعنا هو مشكل المعتصمين بالجبال، الذين كان يطلق عليهم إسم المتمردين والذي وجد الانتهازيون في هذا الاسم الثغرة التي يتسربون منها إلى صفوف هؤلاء المعتصمين ليحدثوا البلبلة بينهم وليجدوا لأنفسهم مكاناً يقربهم إلى نيل مطامعهم فكنت أتلقى بين الحين والآخر رسلاً من الإخوان في الجبال»[19]. يتحدث هنا الوكوتي عن معتصمي حركة مسعود أقجوج في اكزناية ومعتصمين آخرين في جبال جرادة وبني يزناسن، بن الميلودي في والماس وموحا أوحدو في بني واراين. لكن علينا ألاّ ننسى أن المنطقة الممتدة بين الناضور والحسيمة (أضف إليهما تازة، تاونات، بركان ووجدة) كانت تضم محاربين في جيش التحرير كانوا ما يزالون يحتفظون بسلاحهم ومستعدين للدفاع من جديد على هذه المنطقة التي كان لها الدور الفعال في طرد المستعمر الفرنسي. وحينما نهض أبناء المنطقة للمطالبة بحقهم في الاستفادة مما ضحوا من أجله، بدأت المنطقة تغرق في العمليات الإرهابية التي ميّعت كل شيء. تقول مجلة "لوبسير اتور دو موايان أوريون": «في جبال الريف وفي بني يزناسن سجلت عشرات الهجومات على مكاتب ممثلي حزب الاستقلال»[20]. كانت موجة الإرهاب والعنف غير محصورة في الريف † بل و أيضاً في العديد من المناطق المغربية مثل الدار البيضاء التي انفجرت فيها قنبلة بالقرب من المقر العام لحزب الاستقلال، في الخميسات انفجرت قنبلة جرحت العديد من الأشخاص مات منهم ثلاثة متأثرين بجروحهم، في الرباط حاول "الإرهابيون" مراراً حرق مكتب الحزب كما انفجرت قنبلتين في بركان...الخ. كانت هناك موجة

19 - نفس المرجع. ص 350

20 - L'observateur du moyen orient 28 novembre 59

عارمة ضد حزب الاستقلال، لكن هذه الموجة خدمت في المناطق التي كان فيها الحزب قوياً، الشيء الذي جعل مدبري هذه الحركات ينعطفون نحو الريف الشرقي بالخصوص، أما الريف الأوسط والغربي -إلى حدود تطوان- فلم تكن لهم أية صلة به كما يؤكد ذلك الدكتور الخطيب.

لكن، من كان وراء هذا الاضطراب الموجه ضد حزب الاستقلال في الوقت الذي كان فيه غارقاً في سذاجته وكبريائه الهش؟

تقول "لوبسير اتور دو موايان أوريون": «إذا كانت الحركة الشعبية تسعى (وزعماؤها الإثنى عشر، سيما الدكتور الخطيب والمجوبي أحرضان، سيمتثلون أمام محكمة فاس يوم 24 نوفمبر) إلى خلق انشقاق بين القصر وحزب الاستقلال ومن ثم تعميق الأزمة السياسية الحالية، فإنها قد فشلت على ما يبدو في ذلك»[21]. ما الذي كان يريده أحرضان والخطيب وهما اللذان لم يكونا سياسيين نهائياً بل عسكريين ولم تكن لديهما مصالح سياسية يتنافسان عليها مع حزب الاستقلال؟ لماذا كان يحاول أحرضان ورفيقه الخطيب إقناع المواطنين في الريف الشرقي على وجه الخصوص بأن حزب الاستقلال يحاول تجاوز الملك في الوقت الذي كان فيه هذا الحزب يشرف على تسيير الحكومة مع الملك وليس ضده؟ يتهم حزب الاستقلال بالتآمر ضد الملك في الوقت الذي كان يشيد فيه عبد الرحيم بوعبيد بالدكتور الخطيب وقال أنه وطني كبير لكن مع الأسف ورّط نفسه مع عناصر غير واعية. كان بوعبيد يشير بأصبع الاتهام في ندوة صحفية عقدها يوم الإربعاء 22 أكتوبر 1958، إلى تدخل قوى أجنبية لخلق الاضطراب مثل إسبانيا. ثم يذكّر الصحفيين وهو يتحدث ضمناً عن حركة بن الميلودي في ولماس وأقجوج في بني يزناسن، وحركة عدي أوبيهي ولحسن اليوسي في

21 - نفس المرجع.

الجنوب والتي كانت فرنسا وراءها حسب ما اتضح من أقوال أوبيهي نفسه في المحكمة. ومن هي هذه القوى التي يتحدث عنها الاستاذ بوعبيد، هل هي فرنسا؟ إسبانيا؟ مصر عبد الناصر؟ أم أن المغاربة كانوا مغرمين بتحميل الآخر مسؤولية أخطائهم؟ فعلاً كانت هناك إشاعات تدل على أن الخطيب وأحرضان كانا يحاولان الحصول على الدعم من الإسبان إلا أنهما لم يحصلا عليه على ما يبدو. تقول مجلة "لوبسير اتور دو موايان أوريون": «بناء على مصادر إسبانية في تطوان، يقال أن زعماء الحركة الشعبية، الخطيب وأحرضان، حاولوا بدون جدوى الحصول على رضى فرانكو وحكومة مدريد في شهر شتنبر الماضي حتى يتمكنوا من طلب السلاح فيما بعد. في تلك الظروف حافظت إسبانيا على الحياد التام»[22]. إن صحة هذه المعلومات تعزز الرأي الذي سجلناه سابقاً في سياق نقل جثة عباس المسعدي من فاس إلى أجْدِير. كان أحرضان والدكتور الخطيب يخططان من قبل لخلق التوتر والاضطراب ولم تكن عملية نقل جثة عباس إلا ذريعة. ثم إذا افترضنا صحة النص المشار إليه فينبغي أن نعيد طرح السؤال: ضد من كان يريد الخطيب وأحرضان استعمال السلاح وهما يعرفان أن السلطان لن يسمح بوصول الصراعات الداخلية بين أطراف المصلحة إلى الاقتتال العسكري بين أطراف هو محتاج إليها؟ ما لا يفهم أكثر هو كيف يطلب الخطيب وأحرضان السلاح من إسبانيا وقد كانا في حماية محمد الخامس؟ لنعد إلى التقارير الصحفية لتلك المرحلة لصياغة المزيد من الأسئلة المتضمن بعضها أجوبة استنباطية.

تقول "لوبسير اتور": «في الثالث من دجمبر، في الوقت الذي كانت فيه الإذاعة الوطنية تعلن أن الملك "يملك كل المعلومات التي كان يحتاج

22 - نفس المرجع. ص 21 نوفمبر 1958.

إليها" ليضع الحد للأزمة، بدأ تحقيق آخر في قضية "الحركة الشعبية" علمنا أن محاكمة الدكتور الخطيب وستة أعضاء آخرين في الحركة -اعتقلوا على إثر اضطرابات الريف الأولى- والتي كانت ستفتح في الرابع والعشرين من نوفمبر ثم أجلت فيما بعد، قد تم تأجيلها من جديد. وتم الإفراج، حسب بعض المعلومات الرائجة في ولاية الرباط، عن الخطيب وأحرضان اللذان كانا بالأمس صديقين للملك، بأمر من الملك نفسه. لقد حول الخطيب اهتمام الصحفيين إلى الأزمة الحكومية المستمرة، مستفيداً من الضمانات الجديدة التي يقدمها ميثاق الحريات العامة الذي تم الإعلان عليه مؤخراً. ونظم الخطيب ندوة صحفية في إحدى أكبر فنادق المدينة.

كانت هناك مفاجأة جديدة تنتظر الصحفيين: سي البكاي، رئيس الحكومة سابقاً، كان يصطحب الخطيب وأحرضان. كان الخطيب هو الذي دعا الصحفيين، لكن أحرضان هو الذي تفضل بشرح مواقفهم»[23]. نستمر في نفس الصفحة حيث يشيد أحرضان بدور الملك بنفس الشكل الذي كان قد قام به بوعبيد ، المهدي بن بركة، علال الفاسي وغيرهم. ما يثير الغرابة هو أن نسمع أحرضان يحرض المواطنين ضد حزب الاستقلال لأن هذا الأخير "يتقاسم" الحكم مع الملك الذي ينبغي أن يمارس هو وحده الحكم بدون أية شراكة. إذا كان زعماء حزب الحركة الشعبية يدافعون من أجل إحكام الملك لسلطته على الجميع (وقد بدأ ذلك يتعزز مباشرة بعد الاستقلال) فماذا كانوا يريدون لأنفسهم؟

لقد استعمل الخطيب وأحرضان ذكاءهما وأخذا يستعملان لغة جماهير الريف التي لم تكن تعرف من الحركة الشعبية سوى الإسم. كانا يكرران في كل مناسبة أن الشعب المغربي لم يحارب الاستعمار ليقع في استعمار جديد

23 – نفس المرجع. ص 12 دجمبر 1958.

ويقصدان بذلك حكم حزب الاستقلال. حتى السلطان محمد الخامس الذي اعتبره الحاج التهامي الكلاوي سنة 1950 « سلطاناً لحزب الاستقلال»، انزعج لأطماع الحزب. راح أحرضان يطالب بتمثيلية للريف في حكومة بلافريج كما أنه راح يطالب بعودة عبد الكريم الخطابي. هذه اللغة كان يتكلم بها قادة انتفاضة الريف الأوسط والتي تبرأ منها الخطيب في مذكراته. والواقع، لم يات الخطيب وأحرضان للمطالبة بالتمثيلية للريف في الحكومة ولا لكي يطالبا بعودة عبد الكريم الخطابي الذي حاول الزعماء المغاربة -باستثناء حسن الوزاني، الذي كانت تربطه به علاقات من طراز خاص- محاصرته بسبب موقفه من الاستقلال الذي رأى فيه الخداع والمكر (انظر الملحق). كان مطلب عودة عبد الكريم الخطابي لا يتبناه إلا ثوار الريف الأوسط والشرقي بحكم الجوار مع الجزائر وتأثيرات جبهة التحرير الجزائرية. وبما أن الأحداث كانت تتوالى بشكل لا ينتبه فيه الواحد للآخر، فقد عمل زعماء الحركة، التي كانت ولادتها غير طبيعية على جميع المستويات، على استعمال مثل هذه المطالب ليكسبوا عطف وثقة الناس ويحولوها إلى قوة قاهرة في وجه حزب الاستقلال. وهذا ما حدث فعلاً إذ أن الشعارات التي رفعت آنذاك كانت كالتالي: «يحيى الملك، تحيى الحركة الشعبية، يسقط حزب الاستقلال». قد نتفهم من طبيعة الحال لماذا رفع الأهالي مثل هذه الشعارات لكننا لا نصدق أنها كانت شعارات واعية خصوصاً وأن البعض من السكان كان يرفع أحياناً علم جبهة التحرير الجزائرية إلى جانب الراية المغربية، والبعض الآخر كان ينادي بجيش التحرير. فعلى ماذا يدل هذا إن لم يكن يدل عن المناورات التي لم يفهمها السكان ولم يكن في استطاعتهم أن يفهموها أبداً. يحدث هذا في الوقت الذي كان الكولونيل بن الميلودي قد بدأ حركته في خروبة بالقرب من ولماس وموحا أو حدو في قبيلة بني واراين. ولم تخل هذه الفترة من العمليات الإرهابية مثل النهب والاعتداء

على المواطنين، وعلى الرغم من أن الظروف كانت مهيأة لذلك فإننا نميل إلى القول الذي يذهب إلى أن هذه العمليات الإرهابية كانت وراءها قوى خفية تريد خلط الأوراق حتى يختلط الإرهابي بالمواطن الذي يطالب بحقوقه السياسية والمدنية، وإذا ما حدث الخلط فسيصبح ضرب المنطقة مشروعاً باسم الأمن، حماية النظام العام وردع المؤامرات. ما حدث هو أن القوات الملكية المسلحة تحركت مباشرة نحو والماس لسحق حركة بن الميلودي وموحا أوحدو في بني واراين. ويجب ألا ننسى أن بن الميلودي وموحا أوحدو كانا صديقين لأحرضان والجميع كان يحارب حزب الاستقلال حسب ما توحي به أرشيفات المرحلة.. والسؤال هو ليس لماذا يحاربون حزب الاستقلال وإنما ماذا كان دور محمد الخامس وهو الذي استعمل الخطيب وأحرضان من أجل تأزيم حزب الاستقلال حتى ينفظ -وللمرة الأخيرة- أنفاسه الأخيرة. يقول كمال الدين مراد: «قرر القصر استغلال السخط الريفي وراوغ بذكاء ثم عقد اتصالات مع نبلاء الريف عبر وساطة لحسن اليوسي نفسه وخصوصاً أحرضان والدكتور الخطيب، مؤسسي الحركة الشعبية»[24]. لم تكن علاقة القصر بأحرضان والخطيب فقط علاقة ظرفية قدم فيها الواحد للآخر خدمات اقتضتها الظرفية السياسية، وإنما كانت علاقة استراتيجية بالنسبة لكلا الطرفين. يقول A.Coram: «إن الحركة الشعبية، أو على الأقل المجموعة التي ظلت مع أحرضان والدكتور الخطيب، كانت حركة ملكية بلا هوادة»[25]. كان واضحاً أن الملك كان يخلق أنصاراً هم في نفس الوقت أعداء لحزب الاستقلال. يقول "زارتمان": «في الوقت الذي كان فيه يعترف ويشجع الأحزاب الموالية له،

---

24 - كمال الدين مراد. المرجع السابق. ص. 66

25 - A.Coram ص 275

كان الملك يطور أيضاً أساليب تعزيز مصادر دعمه وإضعاف - دون محاولة التدمير في الوقت الراهن - سند الأحزاب كلما حاولت أن تتقوى»[26]. وتقول مجلة "لوبسير اتور دو موايان أوريون" التي كانت تتبع الوضعية عن قرب: «لقد نظر الملك محمد الخامس إلى هذه الحركة بعين الرضى مثلها مثل جميع القوى السياسية المضادة»[27] والمقصود هنا بالقوى المضادة، القوى السياسية التي كانت رادعة لحزب الاستقلال. يقول دايفيد سيدون: «هناك شك كبير في أن اضطرابات الشمال الشرقي كانت عادية مع أنه ليس هناك أدنى شك أن العداء لحزب الاستقلال والحكومة، كان مصحوبا بشعور الولاء الحقيقي للملك وأن الحركة الشعبية (التي كانت قوية في الجبال) حزباً ملكياً وفياً»[28]. ليس هناك شك أن الحركة الشعبية كانت مولوداً غير شرعي في تلك الفترة لأنها لم تخلق في ظروف عادية وإنما في ظروف الصراع بين الملك وحزب الاستقلال. وكانت النتيجة الأولى لميلاد الحركة الشعبية وانخراطها منذ البداية في الصراع السياسي، هي زج المنطقة الشمالية في وضع خاص، استغلته مختلف المؤسسات السياسية التي كانت قائمة آنذاك لتجعل من أهل هذه المنطقة متمردين، انفصاليين، منشقين، مضادين للنظام، فوضويين...الخ إننا نشك في أن يكون أحرضان أو الخطيب قد تسائلا يوماً عن أحوال هذه المنطقة التي كانا يدعيان أنهما يدافعان عنها. إننا نشك أيضاً في أن يكون أحرضان أو الخطيب قد زارا يوماً هذه المنطقة التي جعلاها منطلقاً لصراعهما مع حزب الاستقلال مستعملين في ذلك العناصر المهمة في جيش

26- W.Zartman. in.Man, State, and Society in the contemporary Maghreb.

27- L'observateur du moyen orient 5 decembre 1958.

28- David Seddon المرجع السابق ص. 179

التحرير والتي كانت ساخطة على حزب علال الفاسي والمهدي بن بركة اللذان كانا ينزعان نحو السيطرة وتعزيز تقليد الحزب الواحد. قد نستخلص بناء على كل ما ذكرناه أن أحداث الريف الشرقي التي بدأت في أكتوبر 1958 مع محاولة نقل جثة عباس المسعدي لم تكن سوى تخريجة في إطار تصفية الحسابات والتنافس على السلطة، وما يثير الانتباه هو أن المتنافسين كان لهم عدو واحد هو جيش التحرير الذي تمكن طرف من كسب ثقته فيما خسرها الطرف الآخر نهائيا بسبب غطرسته وسذاجته. أما زعماء الحركة الشعبية الذين لا يمكن أن نعتبرهم طرفاً قائماً بذاته، فلم يكونوا سوى جسراً نحو هذه المنطقة المجاورة للجزائر المشتعلة. وبمجرد أن تم القضاء على جيش التحرير، أصبحت المنطقة لا تساوي شيئاً ولم تعد تشكل أي رهان آخر.

الشمال الأوسط: الثورة

هناك خلط كبير حول ما حدث في الريف ما بين بداية سنة 1958 ونهايتها. تكلمنا لحد الآن فقط عمّا حدث في الريف الشرقي الذي كان ضحية المناورات و المؤامرات السياسية التي كانت بين الأحزاب السياسية والقصر. ما حدث في الشمال الأوسط كان من طراز آخر وتختلف أسبابه تماماً عما حدث في الشرق. لم تتحدث الألسن في تلك الفترة عن محاولات انفصال المغرب الشرقي، لأن الجميع كان يدري ما يحدث هناك، لكن لمّا نهض أهل الشمال الأوسط للمطالبة بحقوقهم أصبحوا منشقين وانفصاليين. ما يبعث أكثر على الأسف هو أن مثل هذه الاتهامات المغرضة التي ما تزال تعيش بشكل أو بآخر حتى في أذهان النخبة السياسية الحالية، صدرت، ليس فقط عن الزعماء السياسيين في ذلك الوقت فقط،

وإنما أيضاً عن بعض الدارسين الذين خانتهم الأمانة العلمية وراحوا يبنون حقائق تاريخية بناء على ما يقال وليس بناء على ما حدث. قليل هم الصحفيون (أولهم هو الأمريكي Stanley Carnov الذي قضى مع الثوار في الجبال عشرة أيام وأنجز تقريرين، الأول لفائدة مجلة "التايمز" البريطانية والثاني لفائدة المخابرات الأمريكية حسب ما ذكره لنا محمد سلام أمزيان، قائد الحركة نفسه قبل وفاته) الذين انتقلوا إلى عين المكان لينجزوا تقاريرهم بناء على ما يعاينونه وليس بناء على ما تقوله الإذاعة الوطنية أو ما يقال في أوساط حزب الاستقلال الذي كان غارقاً في نزوعه نحو السلطة عوض أن ينتبه لأحوال المواطنين الذين يشكون من الفقر والظلم. يقول "كلود بالازولي" «إن ثورة الريف التي اندلعت في ظل حكومة بلافريج في أكتوبر 1958 والتي كانت موجهة ضد حزب الاستقلال، أخذت شيئاً فشيئاً اتجاهاً انفصالياً، الشيء الذي دفع بالسلطات أن تتدخل بصرامة وتضع لها حدا في بداية 1959»[29]. لسنا ندري كيف وصل الباحث إلى هذا الإقرار مع أن الوثيقة الوحيدة التي تشهد على برنامج الثوار آنذاك، هي وثيقة المطالب الثمانية عشرة التي قدمها زعيم الثوار محمد الحاج سلام لمحمد الخامس. لا يوجد فيها دليل واحد يدل على أن ثوار المنطقة الشمالية من المغرب كانوا ينزعون نحو الانفصال. كل ما هنالك هو أن أبناء هذه المنطقة الذين كانوا قد انسجموا كثيراً مع الإسبان بحكم العلاقة التاريخية (مُنْقذي سبتة ومليلية ثم الجزر الجعفرية) وجدوا أنفسهم أمام "استعمار" جديد (كما كانوا يسمونه) هو الاستعمار الفاسي، أي استعمار أهل فاس بقيادة عائلة علال الفاسي التي كانت علاقتها بالمنطقة من أسوء العلاقات. كان الإسبان قد أصبحوا، ليس مستعمرين،

29- Claud Polazoli, le Maroc politique de l'independance a 1973.

بل "أبناء" المنطقة كما أسلفنا، يتنقلون فيها بدون صعوبات. ثم إنه لم تحدث أية مواجهات بين الإسبان وأهل الشمال منذ نفي محمد بن عبد الكريم الخطابي الذي أصبح بعد سنة 1955 خصماً بالنسبة لزعماء الاستقلال. يقول Octave Marias: «كان العالم الأمازيغي بعد الاستقلال منقسماً أكثر مما كان عليه سنة 1912. في الشمال، كان الريف خارج الحدود الجديدة، وكان له نظامه الاقتصادي الخاص. منذ نهاية ثورة عبد الكريم كان الحضور الاسباني هناك مقبولاً بشكل أوسع بعد أن أوقف نشاطاته الاستعمارية»[30]. يسجل المعطي منجب هذه الملاحظة بقوله: «لم يتأثر الشمال الإسباني، مقارنة مع المنطقة الفرنسية ،بالتدخلات الثقافية والاقتصادية للمستعمر. يعود هذا إلى ضعف الدولة الاستعمارية نفسها. ولكن أيضاً، على عكس النزعة الأبوية الخانقة والظالمة لفرنسا "الديموقراطية"، كانت إسبانيا تنفذ "ليبرالية" مدهشة وتظهر روحاً متفهمة واسعة إزاء «محمييّها» من المغاربة»[31]. كان هناك فعلاً تعايش فريد من نوعه بين الإسبان والأهالي، والروايات الشفوية التي مازالت تحكى عن الإسبان غالباً ما تقدم عنهم شهادات إيجابية بعد نفي عبد الكريم.. كان هناك في المنطقة الشمالية آلاف الموظفين في الإدارة الإسبانية، وكان هناك جنود في الجيش الإسباني وبالنسبة للعمال فقد كان هناك متنفس واحد هو الهجرة إلى الجزائر بالخصوص، مع أن المنطقة كانت تضم بعض المعامل مثل الصلب في جبل أوكسان بالناضور والذي أجهض لأسباب كثيرة بعد الاستقلال. بعد رحيل الاستعمار الإسباني، أغلقت الحدود مع الجزائر في اطار الاحتياطات التي كان الزعماء الوطنيون

30 - Octave Marias, in. Arabs and Berbers, op cit.

31 - المعطي منجب. ص 127

يعتقدون أنها ضرورية لحماية "الاستقلال" من الثورة الجزائرية ومن سياسة محمد بن عبد الكريم الخطابي الذي كان يفضح في كل فرصة مناورات صانعي الاستقلال المغربي. لا بأس أن نذكر هنا بقولة لعبد الكريم الخطابي وردت في وثيقة تعود إلى نهاية 1955 وأعادت "جون أفريك" نشرها: «لقد قام حزب الإستقلال والحكام بخداع المغاربة، وأغرقوا البلاد في الفوضى وتآمروا مع فرنسا»[32]. قد يكون هذا الموقف قد أثر فعلاً على المنطقة من خلال مجموعة من الوطنيين ضمن النخبة الشمالية أمثال حدّو أقشيش الذي اختطفه حزب الاستقلال ولم يظهر له أثر منذ ذلك الوقت، فقط لأنه كان على ارتباط بمحمد عبد الكريم الخطابي. كان أقشيش من الشماليين القلائل الذين درسوا العسكرية في الشرق و عاد إلى الريف بعد سنة 1956، لكن بمجرد أن اتضحت علاقته مع عبد الكريم الخطابي، اختطفه الاستقلاليون ليضيفوا بذلك جريمة أخرى في حق أهل المنطقة والشعب المغربي كله. قبل وفاته بقليل حكى لنا محمد الحاج سلام كيف اختطف أقشيش من بيت والدته وهذه الأخيرة تحاول مساعدته لتسلق الجدار حتى يتمكن من الهروب . وأقشيس لم يكن هو الوحيد من طبيعة الحال (انظر بعض التفاصيل في الملحق "محمد سلام أمزيان في جلسات آخر العمر")

كان هناك وعي الاستمرار في الثورة حتى يتحرر شمال إفريقيا كله وكان عبد الكريم الخطابي يتابع من القاهرة ومن خلال بعض قادة جيش التحرير ما كان يجري في الشمال على وجه الخصوص. وينبغي ألا نغفل أن الشمال كان ملجأً لوطنيين لا ينتمون للمنطقة بتاتاً وإنما اتخذوها منطلقاً للعمل. أما عن علاقة عبد الكريم الخطابي الذي يتجنب معظم "الزعماء" ذكره بجيش التحرير فيكفي أن نعرف أنه فضل منذ البداية مواصلة الكفاح على

32 - Jeune Afrique 3/3/63

التفاوض مع فرنسا أو إسبانيا. في أواخر سنة 1958 أذاعت " صوت العرب" المصرية بياناً(*) لعبد الكريم موجه للمجاهدين في كل من المغرب، الجرائر وتونس، يحثهم فيه على مواصلة الكفاح وعدم السقوط في مؤامرات الفرنسيين ومن معهم. وليس هذا البيان الإذاعي هو الوحيد من نوعه بل كانت هناك بيانات ونداءات اخترنا منها ذلك الذي نشرته سنة 1956 جريدة " كفاح المغرب العربي" التي كان يصدرها أنصار جيش التحرير في سوريا (انظر الملحق). أما عن الأحداث التي عرفها الشمال في خريف فمازال هناك جدال كبير عن علاقة عبد الكريم بها على الرغم من وجود مؤشرات قوية سنذكر البعض منها. يقول فتحي الذيب (وهو مسؤول الاستخبارات المصرية) في هذا الإطار: «كانت قد وصلتنا معلومات في نفس الأسبوع من ملحقنا العسكري بالرباط تؤكد سلامة اتجاهات ثورة الريف وتزايد شعبية الأمير عبد الكريم الخطابي وشقيقه محمد في مراكش بصفة عامة ومنطقة الريف بصفة خاصة وعن وجود ارتباط وثيق بين الأمير الخطابي وثوار الريف وأن قيام الثورة راجع إلى فقدان السلطان لجزء كبير من هيبته ونفوذه لتقاعسه في تحقيق أماني الشعب في الداخل والخارج. وأن حزب الاستقلال هو الآن في موقف مترد بعد تفككه إلى عدة جبهات تتصارع للاستئثار بالسلطة، الأمر الذي زاد من نقمة الشعب المراكشي كله»[33]. إذا كان الأمر بهذا الشكل فإننا لا نفهم لماذا كانت الإذاعة الوطنية تعلن باستمرار في شهر دجمبر أن الثوار (كانت الإذاعة تستعمل كلمة "المتمردين") لا علاقة لهم مع عبد الكريم الخطابي. ولعل إبعاد إسم عبد الكريم عن هذه الأحداث كان

(*) قدم مقطع من البيان خلال ندوة " عبد الكريم الخطابي، شخصية القرن" التي نظمتها مجموعة من الشباب المغاربة بالتنسيق مع جامعة لايدن الهولنديين في نوفمبر 2001

33 – فتحي الديب. جمال عبد الناصر والثورة الجزائرية.

يعني بالنسبة لحكام العهد الجديد نزع صفة الشرعية عن مطالب أهل الشمال لتيسير عملية " التأديب" بدعوى الخروج عن القانون وزعزعة الأمن العام. وعلى الرغم من أن لجنة تقصي الحقائق التي بعث بها السلطان إلى المنطقة أكدت في تقاريرها ضرورة التدخل السريع من أجل إنقاذ المنطقة من الفقر والحيف، فإن حكومة عبد الله إبراهيم وافقت في نهاية المطاف على التدخل العسكري وقد تكون العلاقة الغير مباشرة لعبد الكريم الخطابي بما كان يحدث من العوامل التي عجلت بالتدخل العسكري الذي سجل على حساب حكومة عبد الله إبراهيم تقول إحدى المؤلفات الهولندية: «كان من مهام حكومة عبد الله إبراهيم الجديدة، والتي تشكلت بعد حكومة بلفريج في دجمبر 1958 أعضاء من يسار حزب الاستقلال، قمع هذا التمرد. أخيراً وضع الجيش، مختفياً وبإذن حكومة عبد الله إبراهيم " التقدمية"، النهاية الدامية لانتفاضة الريف. كان على حكومة إبراهيم، شاءت أو أبت، أن تقبل سحق انتفاضة الريف»[34]. يشير هذا النص إلى كون موافقة حكومة عبد الله إبراهيم أو عدم موافقتها لم يكن يعني أي شيئ، لكن مع ذلك قبلت وضع ما حدث من قمع في سجلها الخاص. بالنسبة لعبد الكريم الخطابي فيمكن أن نقول أنه فعلاً كان على علاقة – غير مباشرة– على علاقة بالثوار و يقال أن أحد أبنائه (رشيد) كان من ضمن الواضعين –إلى جانب محمد سلام أمزيان وصديق شراط– للبرنامج الذي قدّم للملك محمد الخامس. وقد تضمن ذلك الملف مطلبا " غريباً" نوعاً ما وهو مطلب عودة عبد الكريم الخطابي. كيف يطالب الثوار بعودة عبد الكريم الخطابي وهو الذي اختار البقاء في المنفى احتجاجاً على الأسلوب الذي اختاره كبار القرار السياسي بالبلاد؟

34- De wording en verwording van de staat Marokko، دار النشر حوار بروطرام. ص 159

من خلال قراءتنا للملف الذي قدم للملك نستنتج أن كان زعماء الثوار وعي سياسي واضح، ولم يكن الأمر يتعلق فقط برد فعل عشوائي. صحيح كان الأمر كذلك في البداية، بداية خريف 1958، لكن بمجرد أن التحقت العناصر القيادية التي أشرنا إليها بالمنطقة، تغيرت الأمور كثيرا. كان هناك تاطير سريع جداً للتحركات التي كانت قد بدأت، وأصبح المواطنون يتحدثون بلغة العصيان والإضراب العام عوض لغة العنف والالتحاق بالجبال كما يحلو للبعض أن يسجل عن هذه التجربة التي شكلت منعطفاً خطيرا في السياسة المغربية وكانت ذات وقع خطير على منطقة الشمال (الريف على وجه التحديد). هناك من يؤاخذ الحركة على ضبابيتها ويتهمها بغياب الرؤية السياسية الواضحة. يقول المعطي منجب: «كان المتمردون يفتقرون إلى استراتيجية سياسية وأهدافهم كانت غامضة وغير محددة بوضوح. لم تكن لديهم أية شخصية سياسية معروفة. غير أن شعارهم يدلنا على من كانوا يتعاطفون معه «لتسقط الحكومة، يحيى الملك»، «بن يوسف ملكنا وعبد الكريم زعيمنا»[35]. ثمة تناقض كبير في هذا التحليل الذي يقوم به منجب ليخلص إلى القول أن الثوار لم تكن لديهم استراتيجية سياسية واضحة. ينطلق في التحليل من حضور شعار «يحيى الملك، تسقط الحكومة»، «محمد الخامس ملكنا وعبد الكريم زعيمنا». هذا الشعار شعار سياسي بالأساس وإذا كان أهل الشمال قد رفعه آنذاك فهذا يعني أنهم كانوا واضحين فيما يريدونه. غير أننا لا نميل إلى القول الذي يذهب إلى أن هذا الشعار كان فعلاً شعار الثوار في الشمال الأوسط والغربي، لأنه أولاً، غير موجود في أية وثيقة تنسب لقيادة الثوار، ولأنه ثانياً كان شعاراً واحداً من

35- المعطي منجب. ص 130

الشعارات الكثيرة التي كانت تكتب على إشارات المرور الموجودة على الطرق وأيضا على جدران المقاهي، فهل من المعقول أن ننسبها إلى الثوار وننطلق منها في التحليل لنقول أنهم كانوا يتعاطفون مع هذه الجهة أو تلك؟ هناك دراسة واحدة -حسب ما توفر لدينا من وثائق على الأقل- تشير بوضوح لبرنامج الثوار وهي الدراسة التي خصصها دايفيد هارت لقبيلة آيت ورياغل وسنتعرض لها لاحقاً. كانت ترفع أيضاً أعلام جبهة التحرير الجزائرية كما قلنا سابقاً، فهل نقول أن الثوار كانوا يتحركون تحت قيادة جبهة التحرير؟ ربما، لكن لم يكن هناك مشروع سياسي كبير يهدف إلى الانفصال والاستقلال كما يروج البعض، كل ما هناك هو أن الأهالي كانوا يطالبون بالعدالة والديموقراطية فقط عوض أن تستمر الإدارة المحلية في القيام بما يحلو لها. كانت هذه الإدارة المحلية تنسب من طبيعة الحال إلى حزب الاستقلال لكننا نشاطر المعطي منجب رأيه القائل أن الإدارة المحلية كانت تخضع لتاثير قوى خفية خارجة عن حزب الاستقلال وكان هدفها هو تعميق سخط ونقمة المواطنين وتركيزها على حزب الاستقلال. من هنا لا نستغرب تماماً أن تكون هناك شعارات مثل «يسقط حزب الاستقلال، تسقط الحكومة» و«محمد الخامس ملكنا وعبد الكريم زعيمنا». لا يمكن أن يكون هذا الشعار فعلاً شعاراً لثوار الشمال إذا أخذنا بعين الاعتبار مستواهم السياسي، إذ أن من يرفع مثل هذا الشعار يعرف تماماً أبعاده ولم تكن هذه حالة ثوار الشمال. أما قيادتهم فليس هناك ما يدل على أنها هي فعلاً صانعة الشعار، بالعكس، كانت هذه القيادة تؤطر الأهالي على التزام الهدوء والمطالبة بحقوقهم في إطار ما كانت تسمح به الظروف وليس العكس. كان زعيم الثوار، محمد سلام أمزيان يلح دائماً أنه لم يكن يفكر أبداً في الثورة بذلك الشكل، وكان يدري تماماً أن أي مواجهة مع الحكومة والحكم في ذلك الوقت كان يعني

الانتحار. لكن كان هناك من كانت له المصلحة في هذه المواجهة وعمل على خلقها بشتى الوسائل. من كان يريد الحرب الأهلية؟ تتساءل "فرانس أوبسير اتور" في العدد 3 من يناير 1959، تجيب الصحيفة بالإشارة إلى دور لحسن اليوسي الذي كانت قيادة ثوار الريف تدرك بالضبط خباياه وما يضمره والمهمة التي أسندت له في السر. كان لحسن اليوسي كما هو معروف، مقرباً من القصر وكان هو أول وزير للداخلية يثق فيه الملك - وباقتراح المهدي بن بركة- وفجاة تحول إلى متمرد قيل أنه تآمر مع الفرنسيين واستعمل عدي أوبيهي الذي كثرت على قضيته التأويلات ولم تستقر بعد. اعترف هذا عدي أوبيهي في قاعة المحكمة بأنه لم يتصرف إلا بأمر من وزير الداخلية لحسن اليوسي. كان هذا الأخير قد بدأ منذ غشت 1956 في تنظيم حركات تمرد في الأطلس المتوسط وفي الريف وحينما انفضحت مؤامراته المحاكة ضد حزب الاستقلال أجبر على الاستقالة ورحل من الرباط بشكل لا يخلو من التواطئ كما تقول "فرانس أوبسير اتور"، لقد التحق بمسقط رأسه جنوب فاس ليجمع هناك أتباعه ويوزع عليهم السلاح الذي حصل عليه من عند الفرنسيين دون أن يزعجه أحد. فهل هذا أمر عادي؟. سُجِنَ عدي أوبيهي وحكم عليه بالإعدام، وظل اليوسي طليقاً منذ نهاية 1956 إلى أن انتقل إلى الريف في نهاية 1958 ليعتبر نفسه هناك قائداً للثوار مع أنه كان قد قدم إلى المنطقة فقط ليخلق ذرائع تسمح للقوات النظامية بالتدخل. تقول جريدة لوموند: «هذا هو الرجل الذي انتقل في نهاية الأسبوع الماضي بشكل مفاجئ من القاعات الرسمية للقصر الملكي بالرباط، إلى جبل بويبلان حيث كان الأهالي يسيطرون من بعيد على الأحياء القديمة لفاس. من هنا كان اليوسي يذكر أن أهل الجبل ينزلون

باستمرار، السلاح في اليد، نحو المدينة.[36] في هذه الأثناء كان الملك محمد الخامس قد بعث بلجنة رسمية لتقصي الحقائق في المنطقة، لكن هذه اللجنة تجاهلت وسكتت تماماً في تقريرها النهائي عن نشاطات زعماء الحركة الشعبية مثل الخطيب وأحرضان اللذان لم يكونا أقل تواطؤاً مع الفرنسيين وغيرهم ضد حزب الاستقلال. اكتفت اللجنة بالتركيز على تردي الوضعية الاقتصادية في الشمال وأن ثورة الشمال الأوسط والغربي لا علاقة لها بأحداث الشمال الشرقي التي كان وراءها أشخاص استغلوا ظروف المنطقة ووظفوها لأغراضهم الشخصية[37]. كان بعض قادة حزب الاستقلال يدركون بالضبط صعوبات الاندماج الوطني وبالتالي تكسير الحدود الاقتصادية والثقافية بين المغرب الإسباني والمغرب الفرنسي، كان بوعبيد قد وضع برنامجاً للاصلاح الاقتصادي باعتباره نائباً لرئيس الحكومة (حكومة بلافريج) لكن برنامجه لم يحظ باهتمام أية جهة كانت، الشيء الذي دفع به لتقديم الاستقالة كوزير للإقتصاد. استقال بوعبيد وحمل المسؤولية لرجال الإدارة المحلية الذين كانوا مقربين كلهم من القصر. كانت الإدارة المحلية تخلق الصعاب لحزب الاستقلال وتشجع الأهالي ضمنياً على حمل السلاح' في وجه هذا الحزب الذي لم يحسن التعامل لا مع ظروف الاستقلال ولا مع ظروف ما بعد الاستقلال. لقد اختلطت الأوراق كثيراً في الشمال في نهاية سنة 1958. تقول "فرانس أوبسيرفاتور": «إننا أمام أزمة خطيرة. الوضعية الاقتصادية للريفيين جد سيئة والمنطقة الاسبانية سابقاً تعاني من صعوبات اندماج لم

36- Le Monde, 9 janvier 195

37- France Observateur, 3 janvier 1959

تكن مهيأة له . لكن يبقى أن الغضب الاجتماعي في الريف لم يكن إلاّ فرصة»[38]. كانت الوضعية في الريف المغربي فرصة استفاد منها الجميع إلا الريف نفسه الذي ما زال لحد الآن يعيش آثار تلك الفترة.

قد يتضح الآن غرض الخطيب، أحرضان، اليوسي وغيرهم في الشمال الشرقي. نعرف أن الأمر لم يكن يتجاوز مؤامرة سمتها بعض الصحف آنذاك بـ"مؤامرة القواد" الذين كانت تسخرهم أيادي خفية في إطار تصفية الحسابات وفي إطار الصراع الممتد من سنة 1956 إلى سنة 1959. بالنسبة للشمال الأوسط لم تكن الأمور كذلك ولم يكن الأمر يتعلق سوى باضطراب مغرض وذي أطماع غير معروفة. والدليل على ذلك هو أن قيادة الثورة كانت قد اختارت أسلوب الحوار وكانت تبعث بلجنة تمثيلية لمحمد الخامس واستقبل الملك هذه اللجنة ووعدها بحل المشاكل في أقرب الآجال. لكن التدخل لمعالجة الأوضاع لم يتم إلى حد الساعة رغم الوعود التي أتت في أعقاب الثورة. حتى التقارير التي أعدتها لجنة اليزيدي لم يهتم بها أحد، وهي تقارير تؤكد كلها معاناة هذه المنطقة. عدم الاستجابة في الوقت المناسب لا يمكن أن يفهم من طبيعة الحال إلاّ في تلك الظروف التي كانت تمر بها البلاد. كان مّيس نرحاج سلام (ولد الحاج سلام) يدرك أن الخطر آت لكنه لم يتمكن من إبعاده لأن قوى خفية كانت تلعب بالمنطقة وفقاً لمصالحها الذاتية. أكثر من هذا، كان مّيس نرحاج سلام قد أخبره الصحفي الأمريكي الذي قضى معهم عشرة أيام في الجبال بوجود نوايا مسبقة لضرب المنطقة. ما كان أمام ثوار الشمال الأوسط سوى أن يستمروا أو يدخلوا لبيوتهم ، وفي كلا

38 – نفس المرجع.

الحالتين كانوا سيتعرضون للضرب حتى وإن أشرقت الشمس كعادتها. لم تكن الوضعية تستدعي في البداية استعمال العنف لأن الثوار أنفسهم كانوا يطالبون بالحوار مع الملك باعتباره حاكم البلاد وهو الفاصل بينهم وبين الإدارة المحلية التي يقال عن خطأ أنها كانت إدارة حزب الاستقلال. لقد صرّح مّيس نرحاج سلام لمجلة "الإكسبريس" بما يلي: «إن الملك يدرك تماماً ما نريده» ويقول أشفورد في نفس السياق تقريباً: «وحيث اصطدمت العلاقات التقليدية مع حاجات الأمة الجديدة، كان الملك دائماً قادراً على فرض حل دونما استعمال للقوة»[39]. السؤال هو التالي: لماذا لم يتم استعمال العنف في الشمال الشرقي ضد الخطيب وأحرضان واليوسي الذين يعتبرون اليوم قادة "أحداث" الريف، مثلما استعمل في الشمال الأوسط والغربي؟ لماذا تمكن اليوسي الذي يقال أنه هو "قائد" الثورة، من مغادرة آيت يوسي في ناحية فاس إلى الشمال الأوسط والغربي ومنه إلى مالغا دون أية صعوبات وسمح له بالعودة إلى المغرب سنة 1962 فيما صدر حكم الإعدام على مّيس نرحاج سلام الذي طورد بالكلاب البوليسية في جبال الريف؟ ما السرّ في هذا؟ -إنها أسئلة لا تتطلب الإجابة الفورية وإنما هي أسئلة للتحليل "بناء" على ما قدمناه وما سنقدمه من معطيات. ربما لن تكون لنا الرغبة في أن نفهم لماذا تحركت القوات النظامية لضرب الشمال في الوقت الذي كان فيه الثوار، حسب قصاصات الجرائد ووكالات الأنباء الدولية آنذاك، يرفعون شعار "يحيى الملك". وهذا يؤكد لنا شيئاً أشرنا إليه باستمرار ونحن نتناول وضعية الريف في خريف 1958: لا علاقة لما حدث في الشمال الشرقي وثورة العدالة والديموقراطية

L'expresse, 1 janvier 1959 - 39

التي اندلعت في الريف الأوسط . والمؤسف في هذا كله هو أن التقارير الصحفية التي بنيت عليها الأبحاث والدراسات كانت سطحية للغاية، فتراها تتحدث تارة عن اليوسي زعيماً للثوار وتارة أخرى عن الخطيب وأحرضان، وأحيانا عن زعماء وهميين غير موجودين نهائياً. في إطار اختلاط الأوراق يقول دايفيد سيدون نقلاً عن دوغلاس أشفورد: «إن الاضطراب القبلي في نهاية 1958 يعود إلى ضعف الإدارة القروية وإلى قيام الحركة الشعبية»[40]. في هذا النص شقان، الأول صائب وهو أن من ضمن أسباب الاضطراب ضعف الإدارة المحلية، أما الشق الثاني فغير صائب نهائياً لأن الحركة الشعبية لم تكن سوى أداة استعملت ثم انتهى دورها. والدليل على ما نقوله هو أن الحركة الشعبية لا وجود لها اليوم في المنطقة الشمالية نهائيا . لو كانت المنطقة هي التي أفرزت الحركة الشعبية ، ولو كانت الحركة الشعبيية فعلاً تعبيراً فعلياً على مطامح المنطقة التي تلاعبت بها الأيادي ، لكان لها وجود ما في المنطقة. والأمر لا يحتاج نهائياً إلى إقامة الدليل وإتيان الحجة على أن الخطيب ، اليوسي ، أحرضان (الذي أصبح -ويا لسخافة الأقدار- وزيراً للدفاع بعد نهاية حكومة عبد الله ابراهيم) لا علاقة لهم بولد الحاج سلام ورفاقه في إقليم الحسيمة ، الخطيب نفسه يقول بوضوح :« خلال تواجدنا بالسجن ، اندلعت حركات تمردية مسلحة في بعض جبال المغرب كجبال بني واراين والأطلس المتوسط ، وعصيان مدني في قبيلة اكزناية، ومناوشات وقلاقل في مدينة الدار البيضاء. وعند حلول عيد الاستقلال يوم 18 نوفمبر ، أعلن جلالة الملك محمد الخامس في خطاب العرش عن ظهير الحريات العامة الذي ناضلنا من أجله فأطلق

40 – أشفورد . المرجع السابق. ص 271

سراحنا دون محاكمة ، ولا زلنا إلى الآن ننتظرها، (يضحك)، وبعد ذلك رجع الهدوء إلى جميع المناطق ما عدا منطقة الريف، خاصة قبيلة بني ورياغل التي تطور فيها التمرد إلى معارك ومواجهات دامية مع القوات الملكية المسلحة، لم يكن للحركة الشعبية فيها أي دور» (التشديد من عندنا)[41] من يريد أن يكذب الخطيب في شيء فليفعل لكن لا ينبغي أبداً أن نكذبه في قوله أن الحركة الشعبية لم يكن لها دخل في انتفاضة الديموقراطية بالريف الأوسط. ثم إن أهل المنطقة لا يعرفون لا أحرضان ولا الخطيب ولا يسمعون باليوسي نهائيا، من يتحدث عنه الخاص والعام هو مَيس نرحاج سلام الذي عاد إلى البلد في سبتمبر 1995 في "كفن أبيض". على الرغم من هذا الوضوح فإن معظم التقارير الصحفية والكتابات ما تزال تحمل الغموض واللبس وتخلط الحابل بالنابل إلى درجة يصعب معها الفهم مطلقاً. لنختبر الآن بعض الصحف الكبرى التي تناولت أحداث الفترة.

41 – الدكتور الخطيب. ص 77.

الفصل الرابع

أحداث 1958 على ضوء الصحافة الوطنية والدولية

(قراءة وتحليل)

1 - الصحافة المغربية

مجلة "المشاهد":

في بحثنا عن الوثائق الصحفية الوطنية التي تناولت انتفاضة الديموقراطية استقر الاختيار فقط على العدد الخاص لمجلة المشاهد التي كان يصدرها مصطفى العلوي. من ضمن كبريات الجرائد في ذلك الوقت نجد جريدة العلم، الطليعة، "Démocratie" و"L'istiqlal"، لكننا لن نعتمد منها إلا على جريدة العلم لأنها كانت لسان حزب الاستقلال الحاكم آنذاك. لنبدأ أولاً بمجلة المشاهد(يناير 1959)

ثمة صفحة كاملة من المجلة تحمل صورة قائد حركة الريف الأوسط

السيد محمد سلام أمزيان، و فوق الصورة التي أخذت وسط الجماهير على مايدو، نجد الإسم الكامل: محمد بن الحاج سلام أمزيان البوخلوفي. لا ينقص الإسم شيء آخر سوى لقب « القائد » الذي أعطاه إياه محمد بن عبد الكريم الخطابي حينما التحق بالقاهرة. تحت الصورة كتب العلوي بحروف كبيرة يقول: «أختفى عن رفاقه عندما وصل الجيش» ثم يواصل: «هذا هو المسمى محمد أمزيان الذي كان متزعما الثوار في قبائل بني ورياغل بالريف، ولد سنة 1926 ودرس في جامعة القرويين بفاس، حتى الخامسة من الثانوي ثم اشتغل مدرساً بإحدى المدارس الابتدائية وأصبح شيخا سنة 1954 على قبيلته بعد أن توفي أبوه الذي كان يشغل هذا المنصب، متزوج وله هواية كبرى بعلم النجوم ويقرأ الكثير عن أبطال التاريخ المشهورين وعن أعلام السياسة، والكتب التي تدرس شخصيات العظماء كعبد الكريم الخطابي وأبراهام لونكلن... ولقد فرّ عندما وصلت القوات الملكية المسلحة إلى منزله واستسلم عدد كبير من أتباعه».

يبدو هذا التقديم القصير لشخص أمزيان صادقاً ولا يتضمن أي شيء يخالف الواقع حسب ما لدينا عليه من معلومات. كونه كان يهوى علم الفلك فهذا أمر صحيح جدا وقد كان من "النابغين" في هذا المجال بجامع القرويين، بل إنه كان يساعد استاذه آنذاك الآستاذ العلمي وعرضت عليه محطة "ب.ب.س" البريطانية العمل في فريق الأرصاد الجوية لكن الأقدار عرضت عليه قيادة انتفاضة الديموقراطية وقَبِلَ العرض بما فيه وما عليه. كونه كان يحب قراءة التاريخ، فهذا أمر يؤكده ما خلف من مؤلفات في هذا الشأن. أتذكر شخصيا أنني كنت يوما في بيت ابنته بهولندا و كان هو يشاهد التلفزيون ويتفرج على فيلم كانت تقدمه آنذاك الفضائية المصرية والفيلم يتناول واقعة من الوقائع التاريخية. قال لنا آنذاك ما معناه: إني أتتبع هذا المسلسل لأني أحب التاريخ. كان ينظر إلى التاريخ،

المغربي خصوصاً، بعين التقدير والتمجيد، كمن يقول، بل كان يقولها أحيانا، لماذا يحمل الحاضر هذا الخذلان كله؟

عن العظماء كعبد الكريم الخطابي ، فقد كان يقدرهم « تماماً» (كلمة كان يستعملها كثيراً). كان يحكي كثيراً في وعن التاريخ ، وكان كلما تكلم عن التاريخ المغربي المعاصر ، يثير عبد الكريم الخطابي ويتكلم عنه كثيراً إلى أن أصبح بعض المغربين يؤاخذونه عن هذا التقديس . ولماذا لا يقدس رجل رجلاً آخر لم ير منه سوى الشجاعة ، الصدق ، الأمان ، العزيمة والاستقامة ، ثم إن كان هذا التقديس فعلاً واردا عند القائد أمزيان ، فلن يكون في تقديري سوى وصف رجل صادق عاش المكر والخديعة لرجل عظيم دافع عن بلاده إلى آخر نفس ولم تدافع عنه بلاده ولو مرة واحدة.

« كيف عاد الاستقرار إلى الريف»؟. إنها جملة تساؤلية مفيدة يحملها مقال لمصطفى العلوي في نفس العدد من مجلة المشاهد ، مقال يبدأ في صفحة تسعون في المائة منها تغطيه صورة ولي العهد آنذاك، الملك الحسن الثاني بجنب الجنرال الكتاني . يستمر المقال في الصفحة الثانية و يقول: «كانت هذه الدار (يشير هنا إلى دار تبدو في الصورة المنشورة على نفس الصفحة) الواقعة في قمة جبال الريف النائية ، والمحاطة بأودية ومترفعات ومنحدرات عدة ولا يدركها الانسان إلا بعد جهد جهيد، هي مراكز المتمردين في قبائل بني ورياغل ، فيها يجرون اتصالاتهم ومنها يتفرقون لتأدية مهامهم.

«كانوا جميعا يمشون عند غروب الشمس ، ويتوقفون عن السير عند ما تشرق شمس الغد ويقطعون عشرات الكيلومترات راجلين ليتلقوا التعليمات من صاحب هذه الدار ، محمد بن الحاج سلام أمزيان».

يحمل هذا التقرير شجاعة صاحبه، شجاعة التنقل إلى جبال

الريف وإلى هذه المنطقة التي يقول عنها – عن حق– أنها نائية جدا مع أن صحفيين دوليين قدموا من بعيد لإجراء تحقيقات في عين المكان. لكن بقدر ما يحمله هذا التقرير من شجاعة تنقل صاحبه إلى عين المكان، بقدر ما يحمل أيضاً قدراً هائلا من "اللاّ أمانة" المهنية. يصطدم القارئ مباشرة بإقرارات تجعله يعتقد أن الصحفي مصطفى العلوي كان يجالس الثوار ويعرف متى يجتمعون ، متى يغادرون ومتى يتلقون التعليمات. غير أن هذا ليس صحيحاً لأن التقرير الصحفي هذا لم ينجز إلاّ بعد أن كان الثوار قد حوصروا عسكرياً من كل جهة وحوصروا سياسيا من جميع النواحي. كيف عرف الصحفي إذن ما عرفه ولماذا لم يشر ولو مرة واحدة إلى كيفية حصوله عن مادته ، ثم لماذا يتكلم بهذه الوثوقية والثقة وكأن ما يقوله صحيح مائة في المائة ، مع أن مهنة الصحافة تقتضي مبدأ عدم التأكيد والتقرير إلاّ في حالة التأكد؟ إن كان الحال كذلك فكيف تأكد صاحبنا مما قاله والثوار كانوا قد طُردوا من أماكنهم من طرف القوات الملكية مدعومة بالطائرات الفرنسية والأمريكية حسب ما أكده قائد الثورة نفسه قبل أن يموت بشهور. الظاهر هو أن صاحب التقرير أنجز عمله في ظل ما كان متوفراً آنذاك من الشروط ، ومن كان يجرؤ على معاكسة الموقف الرسمي العام الذي كان قد ساهم الجميع في تهييئه . يقول مجدي ماجد في هذا الشأن: «عندما انفجرت هذه الانتفاضة في خريف 58 ، سمح التوافق السياسي الذي كونه حزب الاستقلال الذي كانت تتوقف وحدته الداخلية بـ«وحدة وطنية» مزعومة، بإقصاء الجماهير الشعبية الحضرية وجزء كبير من البوادي.." (Les luttes de classes au Maroc depuis l'indépendance p18)

كان هناك إجماع في تلك المرحلة ، إجماع يجعل ذوي الأغراض السياسية يتوحدون (ولا يتحدون) حول موقف سياسي إزاء منطقة كان كل ما فيها يبعث على الخوف. بالنسبة لرجل الإعلام (وأنا لا أتحدث هنا عن الإعلام

الحزبي) فقد كان عليه أن يختار بين أمرين: إما أن يبحث عن "الحقيقة" وفق ما يقتضيه عنصر الموضوعية، وهنا سيتعرض لمتاعب، وإما كان عليه أن يسكت نهائياً. يبدو هذا الخيار الأخير أقرب إلى الشهامة و أفضل من إثقال التاريخ البريء بمغالطات لا تغتفر. كتب السيد مصطفى العلوي يقول: «لهؤلاء الذين حملوا السلاح واعتصموا بالجبال وقاموا ببعض الاعتداءات أكثر من علة يتذرعون بها، فكلهم جهال قبل كل شيء، ولقد ضرب لهم من دعاهم إلى التمرد على النغمة التي تثيرهم وتجعلهم يسارعون إلى حمل السلاح». يتضمن هذا النص الذي كان يحمل صفة التقرير الصحفي مواقف شخصية للكاتب (ليس الصحفي في هذه الحالة لأن الصحفي يلتزم حدوده ولا يتجاوزها). حتى لا أكرر نفس الخطأ الذي ارتكبه صاحبنا، فأنا لا أحكم عمّا قاله من خلال مواقفي الشخصية، بل أحاول أن أوضح أنه خان الأمانة المهنية لأنه وكما قلت من قبل، يقرر عوض أن يصف وينقل ثم يحلل بناءً على ما وصف ونقل. كيف عرف أن الثوار اعتصموا بالجبال وقاموا باعتداءات بناءً على ما دعاهم إليه قائد الانتفاضة مع أنه اعتمد فقط على القيل والقال بعد أن كانت الثورة قد انتهت؟ كيف يتحدث عن التمرد عوض أن يبحث عن تعبير يلائم ما حدث فعلاً؟ يسميها هو تمرداً في الوقت الذي يتحدث فيه صحفيون دوليون عن قضية عادلة لا تمرد فيها ولا انفصال ولا انعزال. نقرأ مثلا في جريدة "NRC Handelsblad" الهولندية (وكم هي هولندا بعيدة عنّا قبل عملية الإفراغ التي تلت انتفاضة الديموقراطية): «لسكان الريف مطالبهم الخاصة. طالبوا الملك محمد الخامس بانتخابات نزيهة وتشكيل حكومة وطنية تمثل جميع الشعب المغربي، على عكس حكومة الحزب الواحد التي كانت آنذاك، ثم القضاء على التأخر الإداري الذي كانت تعيشه المنطقة الإسبانية» (عدد 2 دجمبر 1958). تتحدث الجريدة الهولندية التي ما

تزال تصدر إلى حد الساعة عن مطالب عادلة لسكان الريف، مطالب لا تتجاوز حدود الديموقراطية كما هو متعارف عليها دولياً. كان التعبير عن مطالب عادلة ورسم حدود طغيان الحزبية الضيقة آنذاك والظلم الجديد الذي أتى به الاستقلال بشكل مفاجئ، تمرداً بالنسبة لمدير مجلة المشاهد الذي قام بالتغطية (لم يخرج عن الإجماع من طبيعة الحال). تستمر الجريدة الهولندية وتقول: «هذا العداء الذي أبداه جزء من الشعب ضد حزب الاستقلال الذي كان ينزع نحو السيطرة الكاملة، جعل الحزب يعود إلى حلمه القديم، أي السيطرة الكاملة على جهاز الجيش والأمن». نجد هنا مجهوداً لا بأس به لكاتب المقال في الجريدة الهولندية، مجهود التحليل وضبط الأدوار. بإحضاره لحزب الاستقلال الذي كان أهل الريف "يعادونه"، يكون مقال الجريدة الهولندية قد حاول وضع الأصبع على الموقع الصحيح للجرح، هذا مع أن هناك دائما في مثل هذه المقالات الصحفية المحكومة بالعجالة والفورية، نقص في التحليل الضروري للإحاطة بالحدث أو بالأحداث. مع كل ما قد يكون هناك من نقص، فهذا لا يمكن مقارنته مع لاموضوعية الإعلام المغربي الذي يعد الأقرب والأجدر بمعرفة الحقيقة.

يستمر السيد مصطفى العلوي بأسلوبه التقريري و المرح فيقول: «تفهم الريفيون سريعاً ما قد يجره عليهم التمرد وعلى وطنهم من شرور واستبانوا الصلاح في الانعكاف على الزراعة والعمل لما من شأنه أن يرفع مستواهم الاقتصادي، كما أمكنهم الحصول على تطمينات بأن الحكومة تبذل جهد المستطاع لإصلاح أحوالهم، فوضعوا السلاح». أشم هنا -وأنا أقرأ هذا النص- رائحة «حكيم» يعرف أين ومتى يضع خط التماس الأبيض بين الخير والشر، الخطأ والصواب، الظلم والعدل، التهور والرزانة...الخ. لا يتكلم السيد العلوي ولو في جملة واحدة عن النيران التي أشعلتها الطائرات الفرنسية في قرى ومداشر الريف، شرقاً، غرباً ووسطاً. لا

يتحدث ولو في جملة واحدة عن الاغتصابات التي تعرضت لها النساء والفتيات على يد جيش مغربي (عشرون ألف جندي بالكمال والتمام: ضد مغاربة يطالبون ببعض الاحترام في عهد الاستقلال) في جو من الحقد والانتقام وبشكل همجي حتى بعد أن كانت الثورة قد انتهت نهائياً (ولا أحتاج هنا لوثائق تثبت ذلك طالما الأهالي لازالوا يتذكرون كل شيء). كانت هذه العملية الفظيعة قد سبقتها مرحلة طغيان حزب الاستقلال الذي كان زعماؤه يسعون إلى فرض سياستهم «الاستسلامية» على عموم الشعب. حدث هذا في الوقت الذي كان فيه حزب الاستقلال « يبني » الدولة مع الملك محمد الخامس ويحترس منه في نفس الوقت (جناح المهدي بن بركة مع أن المهدي كان بدوره من مهندسي إيكس ليبان). حدث هذا أيضا في الوقت الذي كانت فيه « أنتلجيسيا » الريف تدرك تماما ماذا سيحدث لو أن حزب الاستقلال استولى بشكل كلي أو جزئي على الحكم. احتكم أهل الريف إلى الملك محمد الخامس الذي كان يحظى آنذاك باحترام عام ثمناً للمنفى الذي عاشه في مدغشقر. يقول دوغلاس أشفورد في هذا الشأن: «وقد انتشر السخط انتشاراً واسعاً وبدت تلك الظاهرة عندما استقبل الملك بعثة كبيرة من رجال قبائل المنطقة الريفية. وكان القصر يخشى دون شك انتشار أعمال عنف أكثر خطراً أثناء الاحتفالات القادمة بمناسبة ذكرى اعتلاء الملك العرش. وأبدى رجال القبائل استياءهم من أعمال الجور التي كان يرتكبها رجال الإدارة المحليون، وأبدوا سخطهم لقلة تعيين عدد من أفراد قبائلهم في الوظائف. وأبدى من كان من رجال التحرير المتمرسين في الحرب أعضاء هذه البعثة أنهم لم ينالوا الحظوة اللائقة بهم لدى الحكومة.» (ص 274).

لم يتساءل الإعلام المغربي آنذاك (أتحدث عن الإعلام المفروض أن يكون موضوعيا ولا أتحدث عن المواقف السياسية التي لم تنسلخ عن سلطة

الواحد القهار: حزب الاستقلال وروافده) عن أعمال الجور التي كان يقوم بها رجال الإدارة المحلية ولا عن كيفية توزيع ثمار «الاستقلال» الذي أعطى من أجله أبناء المنطقة (مثل أبناء المناطق المغربية الأخرى) أرواحاً كثيرة لم يحترمها أقطاب حزب الاستقلال حينما انساقوا وراء اللعبة الفرنسية وفضلوا «الاستقلال» عن «التحرير» في قاموس جيش التحرير شمالا وجنوباً. هؤلاء الذين ما زالوا يحملون إلى الآن وصمة عار المساومة مع فرنسا والتوقيع على استقلال كانت قد خططت له العقلية الاستعمارية بدقة فائقة، يتهمون قبائل الريف وزعماءها بالتعامل مع اسبانيا التي كانت تحاول استغلال الموقف. لقد كانت اسبانيا بالفعل تحاول الاحتفاظ لنفسها ببعض التأثير في المنطقة التي كانت تسيطر عليها، لكن فرنسا كانت قد حسمت الأمر بصفة نهائية مع الزعماء الذين وافقوا على الاستقلال وانقلبوا ضد دعاة التحرير: تعميم اللغة الفرنسية كلغة الإدارة والتعليم، تعزيز الشركات الفرنسية في جميع أنحاء المملكة، استغلال المياه المغربية، استغلال الأراضي الفلاحية المغربية...الخ. أمام هذا الوضع، كانت لإسبانيا أطماع وحاولت «إعادة شراء» بعض عملائها في المناطق الشمالية. كيف لا تفكر إسبانيا في البقاء وفرنسا قد رتبت أمورها بعد الرحيل؟ كيف يحلو لبعض سياسيينا اليوم تفسير ما حدث في أواخر الخمسينات بتدخل إسبانيا والناصرية و...؟وبلغة السجال: كيف يسمح لمسيو جاك أن يبقى فيما يتهم سنيور خوصي بمحاولة البقاء؟ ألا يحق للإثنين أن يبقيا معاً أو يرحلا معاً؟

يقول أشفورد: «وقد بدأ الثوار عملياتهم في أوائل كانون الثاني (يناير) 1958 بقصد الاستيلاء على ميناء الحسيمة الذي كانت تحاصره القبائل المنشقة ولا تحميه الجنود المغربية. فقاد الأمير حملة من عشرين ألف جندي من الجيش الملكي لاخضاع الثائرين، على الرغم من أن نداء الملك كان قد فصل سخط القبائل العام، عن المناورات التي توحي بها الأحزاب.

وقد قام الدليل خلال الحملة على أن السلطات الاسبانية قد تآمرت مع زعماء الثوار وأمدت بعض رجالهم بالسلاح »(ص 278) لا يمكن استبعاد وجود أطماع إسبانية في تلك المرحلة، أطماع تفسرها مصالح إسبانيا والمهددة بالحضور الفرنسي القوي والعام من خلال حزب الاستقلال والقصر. أكد لي محمد سلام أمزيان أن الإغراءات الإسبانية كانت حاضرة في المنطقة. قال لي بالحرف وباللهجة الشرقية: «حاول فرانكو يتلاعب، لكن أنا، ما اتصل بي أحد». كانت هناك أسماء حاولت التلاعب فعلاً، لكن الثوار الذين كانوا تحت قيادة أمزيان ورفاقه لم تكن لديهم أية علاقة بالإسبان، وهذا لأسباب كثيرة:

1 – السبب الأول يذكره السيد مصطفى العلوي في تقرير المشاهد و هو أن الثوار لم يكونوا منشقين ولا انفصاليين، بل انتفضوا للمطالبة بحقوقهم الضائعة مع «الاستقلال». يقول العلوي عن القائد أمزيان: «تمكن من بث روح الثورة في عدد من سكان الريف وكان يرى الممتنعين من مشاركته على السير في ركابه، وكان يقول لهم: لسنا متمردين على جلالة الملك ولا عاصين له، وانما مدافعين عن حقوقنا التي ذهبت ضحية الأغراض الحزبية». لم تكن هناك عقلية التناور أو التآمر.

2 – السبب الثاني هو أن زعماء الانتفاضة بل و معظم الثوار، كانوا قد حاربوا اسبانيا وفرنسا في إطار جيش التحرير، فهل يعقل أن يتآمروا الآن مع عدو الأمس، ثم ما الذي يدل هنا عن التآمر إذا كان الأمر يتعلق فقط بمطالب سياسية ،اجتماعية عادية وفي إطار القانون؟ أقول هنا أن الأمر كان يتعلق بمطالب سياسية عادية في إطار القانو ن، ولا ننسى أن التوتر كان قد بدأ في أكتوبر سنة 1958 ولم تبدأ المواجهة المسلحة إلا في يناير سنة 1959. هذا يعني أنه كان هناك الوقت الكافي لحل المشاكل سلميا لكن اختيارات تلك الفترة كانت تفرض منطقاً آخر. لم يتم السعي لحل المشاكل

لأنه كان هناك من كانت له المصلحة في تصعيد التوتر في المنطقة حتى يتم « تنظيفها » كما حاولنا تبيان ذلك في الفصل السابق.

3 – السبب الثالث وهو سبب حاسم، المطالبة بعودة عبد الكريم الخطابي. ضمن الملف المطلبي الذي قدمه محمد سلام أمزيان للملك محمد الخامس، مطلب عودة محمد بن عبد الكريم الخطابي. كان هذا المطلب (على نشاز) هو أهم المطالب كلها. تقول صحيفة "التايم": «زعيم "المنطقة الوسطى" هو محمد سلا م أمزيان البالغ من العمر 33 سنة، بعث للملك بلائحة تتضمن 18 مطلباً، غير أن الملك لم يجب أبداً، أو أجاب بطريقة لم ترض الثوار. من ضمن هذه المطالب كلها، مطلب كان يعلق أهمية قصوى على عودة عبد الكريم. «إذا قُبلت المطالب السبعة عشرة كلها ورفض مطلب عودة عبد الكريم، فسنتصرف "we will act" يقول أمزيان» (عدد 22 دجمبر 1958). كانت المطالبة بعودة عبد الكريم بالنسبة لهؤلاء الثوار استمراراً للتحرير و لم ترد عودة عبد الكريم على لسان أي شخص من "زعمائنا" الوطنيين. وإسبانيا! لماذا ستتآمر مع الثوار الذين يريدون إرجاع بطل ملحمة أنوال؟ ومن كانت له المصلحة في عودة عبد الكريم، الرجل الذي حاول إرساء النظام الديموقراطي في بلاده (وفقاً لتصوره للديموقراطية في ذلك الوقت) ولم يتلق إلاّ المكر والخديعة؟ على العكس، كان الجميع يحاول إعدام كل علاقة قد تكون بين عبد الكريم والثوار. تقول صحيفة "التايم": «لقد تم إرسال لجنة ملكية إلى الريف لتقصي الحقائق. وقد نفت في الأسبوع الأخير أن تكون للمنشقين علاقة مع عبد الكريم الخطابي» (نفس العدد). تستمر الصحيفة البريطانية وتقول أنه في نفس الليلة أعلنت الإذاعة الوطنية عن مرسوم ملكي يعيد لعبد الكريم 42 مستند ملكية كانت الإدارة الإسبانية قد صادرتها حينما نفته، كما أن الإذاعة الوطنية لقبت لأول مرة عبد الكريم الخطابي بلقب الأمير حسب ستانلي كارنوف مراسل التايم. رأى

المراقبون آنذاك هذا الأمر كإشارة طيبة من السلطان إزاء سكان الشمال .لكن هذه الإشارة لم تتحول أبداً إلى ما هو أهم منها: عودة عبد الكريم. والقرار قراره من طبيعة الحال. لو شاء عبد الكريم العودة لعاد لكنه فضل فضيلة المبدأ واحترام الضوابط الشخصية على السلطة والجاه.

4- السبب الرابع والأخير هو أن الثوار لم يكن لديهم السلاح نهائيا، كانت هناك محاولة وحيدة (حسب علمي) لإيصال باخرة محملة بالسلاح إلى شاطئ جزيرة باديس (بقيوة) من طرف السي امحمد، أخ محمد بن عبد الكريم. فعلاً وصلت الباخرة لكنها لم تُسلِّم، لسبب ما، ما كان لديها من سلاح. حتى الباخرة التي رصت محملة بالسلاح في ميناء " قابو ياوا" لم تفرغ ما كان لديها. أين كان إذن هذا السلاح الذي يقال أن إسبانيا زودت به الثوار؟

هذه الأسباب مجتمعة لا تترك المجال للاعتقاد في وجود مؤامرة بين إسبانيا والثوار. كل ما في الأمر هو أن «الوطنيين» و«حراس» الوطن كانوا يرون في غيرهم خونة متآمرين و أغرقت البلاد بأشباح الدسائس والمؤامرات الوهمية حتى أصبحت ثقافتنا السياسية والأخلاقية محكومة بعقدة الخوف من المؤامرة. هل تحررنا من هذا الثقل؟

كل ما أشرنا إليه من حيثيات حركت انتفاضة الديموقراطية لم يأخذها الإعلام المغربي آنذاك -وقد أخذنا مجلة المشاهد المشاهد نموذجا له- بعين الاعتبار. أؤكد مرة ثانية أنه لم يكن أي صحفي مغربي يستطيع أن يعاكس «الحقيقة» الأليفة التي صنعها حزب الاستقلال الذي كان يملك النصف الأقوى من موازين القوى وترسانة لوجيستيكية لا يستهان بها. لكن ما كان لأي صحفي الحق في أن يكذب عن التاريخ ولم يكن أي أحد ملزماً بترديد الأسطوانات السياسية لحزب الاستقلال أو غيره على حساب مواطنين مغاربة. كان في استطاعة الصحفي الذي لا يرتبط بصحافة الحزب إما أن يتحقق مما يقوله وإما أن يسكت نهائياً خدمة للتاريخ الذي يكشف أحياناً نفسه

بنفسه من خلال ترابط وتفاعل حلقاته. مع الأسف، لم يكن هذا حال مدير مجلة المشاهد الذي لم يكن يدرك ربما أن ما يسجله سيسيء للتاريخ أو على الأقل سيجعل مهمة التأمل فيه وتحليله من جديد صعبة للغاية. كيفما كان الحال، ينبغي أن نعترف لمصطفى العلوي أنه ترك لنا مادة يتأسس عليها التحليل وينطبق عليه المثل العربي المشهور: من اجتهد فأصاب له زجران ومن اجتهد ولم يصب له أجر الاجتهاد على الأقل. ترك لنا مادة تختلف عما تركته جريدة العلم وما جاورها من نشرات حزبية دعائية.

جريدة العلم

سبق أن أشرنا في موضع ما أن الفصل الرابع من سنة 1958 شهد مفاوضات مكثفة بين النخبة السياسية في الريف آنذاك من جهة، وبين الملك محمد الخامس من جهة أخرى. في هذه المفاوضات كانت عناصر العار في التاريخ المغربي المعاصرأمثال أوفقير تقوم بأدوار مختلفة سواء مع الملك محمد الخامس أو مع أهل منطقة الريف. تقول جريدة العلم «وصلت اللجنة الملكية المكلفة بمهمة في الشمال إلى الحسيمة في العاشرة صباحاً فاجتمعت بمقر العمالة بوفود سكان مدينة الحسيمة وضواحيها الذين قدموا للجنة ملتمسات ومطالب وشكايات محلية وشخصية (...) وقد لاحظت اللجنة قبل كل شيء حسن الاستقبال الذي خصصه لها السكان واستمعت إليهم كما لاحظت إخلاصهم وولاءهم لجلالة الملك محمد الخامس»(عدد 2 دجنبر 1958). يعني هذا بوضوح أن سكان المنطقة لم يكونوا متمردين بالطبع كما يحلو للبعض أن يصفهم وإنما كانت لديهم مطالب اجتماعية واقتصادية واضحة وكانوا يبحثون عن آذان صاغية ولم يكونوا في حاجة إلى مناورات واستعراضات سياسية يقوم بها ذوو المصالح المختلفة. من تقديم الشكاوي والمطالب تحول أهل الريف بسرعة في

نظر جريدة العلم إلى " جهل "، بتعبير مصطفى العلوي، منساقين وراء تضليلات " ناشري الفتنة " الذين تقول عنهم الجريدة أنهم " أعدوا التمرد الحالي بما نشروه من تضليل وإفك ووجدوا لدى بعض ذوي النية الحسنة آذاناً صاغية " (عدد 5 دجنبر 1958). إن ما يثير الانتباه في ما أوردته جريدة العلم الناطقة آنذاك باسم الحزب الحاكم هو أنها تفسر كل شيء في تقرير لها عن الأوضاع في الريف (انظر عدد 5،6 و7 دجنبر 1958) بأطماع " ناشري الفتنة " المغرضين مع أنها تذكر ما يكفي من الأسباب الحقيقية التي فجرت الوضع في الريف. لقد كان كل صوت يطالب ببعض الحق " ناشرا للفتنة " في نظر الجريدة. ألم تكرر الجرائد المغربية الرسمية والحزبية أيضاً نفس الخطاب في كل المناسبات التي خرج فيها المواطن المغربي للمطالبة برغيف خبز وبالكرامة؟ ألم يستمر هذا الوضع عقوداً من الزمن؟ أو لم يصبح هذا تقليداً مقدساً يستخدم عند الحاجة؟ على الرغم من أن بعض فلاسفة التاريخ يرفضون هذه الاتصالية والاستمرارية المتصلة فإن تاريخنا المعاصر مختبر مختلف ويحتاج إلى قراءته بمفاهيم مختلفة أحياناً.

في تقرير جريدة العلم عن الأوضاع في الريف نجد كل المقدمات المنطقية إلا النتائج الضرورية. يصف تقرير الجريدة وبكثير من الدراية والاطلاع كل المشاكل التي كان يعاني منها الريف آنذاك لكنها عوض أن تتساءل عما أنجزته حكومة الاشتراكيين آنذاك تحمل الجريدة مسؤولية ما حدث للنخبة السياسية في الريف آنذاك. تقول : " ولما أحس هؤلاء المحرضون بسنوح الفرصة دعوا الناس إلى الاعتصام بالجبال. واستعملوا شيعتهم في الضغط والوعيد فانتشروا يكسرون محاريث الفلاحين الذين لم يتبعوهم، ويهلكون بهائمهم فخاف الكثير على نفسه. ومما شجع اعتصام عدد كبير من السكان بالجبال امساك السلطة عن القيام بعمل جدي حاسم ". كأننا هنا أمناء كل الأمانة للمثل القائل " ضربني وبكى، سبقني واشتكى ". كان أهل الريف يطالبون على مدار

سنوات الاستقلال بإنصافهم وعدم الاستمرار في تهميشهم كما حدث في الماضي، كانوا يطالبون بذلك وأعوان حزب الاستقال في البداية (أما فيما بعد فقد اختلطت الأوراق التي ستحرق حزب الاستقلال نفسه) يمارسون في حق الأهالي كل أنواع الاضطهاد دون أن يبالي أحد بذلك وحينما لم يجد الأهالي أية وسيلة أخرى تقيهم شر " التقدميين " لجؤوا إلى الاعتصام في الجبال. ثم وفي إطار السجال مع جريدة العلم، إذا كان الأمر كما تدعي أن أهل الريف مخلصين لجلالة الملك محمد الخامس وأن بعض " الفتانين " هم سبب الويلات فلماذا لم يعاقب هؤلاء " الفتانون " وحدهم وليس المنطقة بأكملها (حتى الغلات الفلاحية أحرقتها الطائرات)؟ كيف تعاملت جريدة العلم مع موجة الاختطافات التي كانت تنظمها ميليشيات حزب الاستقلال في أوساط الوطنيين بالشمال؟ وصل عدد الاختطافات 9672 في المجموع (انظر في هذا الموضوع رسالة علد الكريم الخطابي لمحمد حسن الوزاني، الأمين العام لحزب الشورى والاستقلال. الرسالة أعيد نشرها في كتاب " دار بريشة " للمومني المهدي التوجكاني، 1987). لقد كانت جريدة العلم بعيدة عن الواقع في تحاليلها وتأويلاتها، لكنها كانت نزيهة إلى حد ما في نقل الخبر. وتتراكم تناقضاتها ويكتظ الموقف بذلك. في التاسع من دجمبر 1958 كتبت تقول: " استقبل صاحب الجلالة صباح أمس اللجنة الملكية المكلفة بالبحث في نواحي الشمال بالريف. وقد شرح أعضاء اللجنة نتائج مهمتهم وقدم له السيد انجاي رئيس اللجنة عرضاً مفصلاً عن مختلف الجهات والقبائل التي زارتها اللجنة في نواحي تازة والحسيمة والناضور وبين الخطوط الرئيسية للمشاكل الموضوعية بتلك النواحي سياسياً واقتصادياً واجتماعياً. وتؤكد اللجنة بأن القلق العام مخيم على تلك النواحي كما أن الإحساس بشعور الإهمال الذي لَحِقهم منذ استقلال المغرب اذ هم لا يشاركون بصفة فعالة وبكيفية مباشرة في تسيير شؤون مناطقهم.

وأنهم لا يتمتعون بما يتمتع به إخوانهم في الجنوب بنعم الاستقلال واتضح

للجنة أن سلوك الموظفين المسؤولين من العامل إلى الشيخ كان سلوكاً مسيئاً إلى حد ما، ولذلك يرى السكان بأنه ليس من الضروري أن يكون الموظفون المعينون في المنطقة من تلك النواحي أصلاً، ولكن يجب أن يكونوا نزهاء ومثاليين في سلوكهم ومعاملاتهم للمواطنين؛ اذ كثيراً ما يحتاج السكان إلى أن تكون العلاقة بينهم وبين الموظف المسؤول أشبه ما تكون بعلاقة الطبيب بالمريض(...) ويلاحظ أن بعض الامتيازات قد أعطيت –بعد الاستقلال– لبعض الأشخاص الذين لا ينتمون لتلك الأقاليم لاستغلال الغابة، وهناك ظاهرة عامة يتذمر منها جميع المواطنين وهي الظلم الاجتماعي، ويشتكون من تفاحش الضرائب العامة وضرائب الأسواق".

لا يحتاج هذا النص لأي شرح ولا تفسير بل إنه يلخص وبكل أمانة جزءا من المشاكل التي كانت تعاني منها المناطق الشمالية. كانت مشاكل نتجت كلها عن عدم اهتمام أقطاب الاستقلال وزعماء "إيكس ليبان" بخصوصيات هذه المنطقة بل لم يكونوا يعتقدون ربما أن شمال المغرب كان واقعاً تحت الحماية الإسبانية وليس الفرنسية. يدل على هذا كونهم تفاوضوا – كما أشرنا إلى ذلك سابقاً – فقط مع فرنسا حول الانسحاب من المغرب وحينما تعلق الأمر بإسبانيا جرت الأمور على نحو آخر (انظر في هذا الشأن كتاب " تاريخ الحركة الوطنية بالمغرب" ، الجزء الثاني منه، لعبد الكريم غلاب). وقد كان الريف المغربي معزولاً تاريخياً بالشكل الذي لم يسمح لكبار السياسيين المغاربة آنذاك أن يدركوا أن الناضور أو شفشاون مدنٌ مغربية وليست إسبانية. ألم يكن المواطن المغربي في مراكش أو في أكادير يعتقد –إلى عهد قريب– أن الحسيمة مدينة إسبانية؟

ونجد فقرة بالغة الدلالة في العدد 10 دجنبر من سنة 1958: "وقد لاحظ السيد أنجاي أن شخصين فقط طلبا في الحسيمة بعودة البطل السيد عبد الكريم الخطابي إلى المغرب فبينت لهما اللجنة أن السيد عبد الكريم الخطابي

حر في اختيار العودة إلى الوطن ككل المغاربة الموجودين خارج بلادهم"!.

يبدو كما لو أن المطالبة بعودة عبد الكريم الخطابي كانت ستكون فعلاً مشكلاً كبيراً لو لم يكن شخصان فقط هما اللذان يطالبان بذلك. ثم ألا يمكن أن نفهم من هذا أن حزب الاستقلال والآخرين كانوا يتخوفون من أن يطالب السكان بعودة عبد الكريم الخطابي ولما تعلق الأمر فقط بمطالبة صدرت عن شخصين فقط ارتاح الجميع؟.

لقد كانت جريدة العلم تكتب مقالاتها حول ما يحدث في الشمال انطلاقاً من عقلية الحزب الذي تمثله، حزب الاستقلال الذي يكاد الدارسون يجمعون على أنه ارتكب جرائم كبيرة في حق الشعب وأكبرها التفاوض مع فرنسا حول استقلال هندسه الفرسيون وندم عليه الاستقلاليون أنفسهم أمثال المهدي ورفاقه فيما بعد. كانت لغة الجريدة عبارة عن خطاب عام تستعمل فيها تعابير جاهزة الاستعمال في الزمان والمكان مثل "مؤامرة تدبر ضد الوطن"، "دسيسة تحاك ضد مكاسب الاستقلال"... "أعداء الوطن يستغلون الظروف...". وكأن المطالبة بالإنصاف صيغة أخرى للمؤامرات والدسائس، ومتى لا يمكن أن تكون كذلك؟ فقط إن صدرت عن صانعي الاستقلال؟

سنعود هنا إلى الوراء شيئاً ما لنقرأ في عدد 4 نوفمبر 1958: "...وقد لاحظنا أن هذه الإشاعات والأخبار اتسعت في أذهان بعض المواطنين فاصبحت راسخة وتحولت إلى حزازة في نفوسهم سرعان ما انقلبت إلى أعمال فوضوية وإلى اضطرابات وقلاقل، ومنها كذلك حوادث أَجْدِير التي نشأت عن مظاهرة هيأتها ما يسمى بالحركة الشعبية والتي أدت إلى إلقاء القبض على السيدين عبد الكريم الخطيب وأحرضان بصفتهما المسؤولين على الحوادث الناتجة عن هذه المظاهرة التي كانت بمثابة استهزاء بالسلطة وبالمسؤولين عن الحكم في هذه الأمة، وقد اغتنمت بعض العناصر فرصة إلقاء القبض على الشخصين المذكورين، فرحلوا إلى المناطق الجبلية بالشمال وقاموا بدعايات مغرضة بين سكانها مما

أدى إلى القلاقل الموجودة الآن في بورد وأجدير، وأكنول، وتيزي وسلي... والغريب أن المؤامرة وجدت طريقها بين بعض هؤلاء السكان ضد سلطة صاحب الجلالة والنظام الجاري به العمل". نسجل هنا تناقضاً في أقوال الجريدة إذ أنها تقول أحياناً أن سكان المنطقة الشماليين مخلصين كل الإخلاص للملك محمد الخامس لكنها تقول في هذا النص أيضا أن هناك مؤامرة تحاك ضد سلطة صاحب الجلالة. تعلم الجريدة أن الشخصين المذكورين اللذين ألقي عليهما القبض هما صديقان للقصر ولم يكن بوسعهما أن يقوما بأي شيء دون التشاور معه، فكيف سيدبرون المؤامرة ضده إذن؟ لقد كان أحرضان بالخصوص وسيطاً بين الملك محمد الخامس وأقطاب جيش التحرير كما تؤكد بعض الدراسات، فكيف سيتحول بهذه السرعة إلى عدو لمحمد الخامس؟

ألا يمكن أن نفهم من جريدة العلم أن الحركة الشعبية خُلقت لتأزيم حزب الاستقلال وأن هذا الأخير ظل يقاوم التيار بالتظاهر أن المسؤولين عن الحركة كانوا يحاولون تأزيم الملك ولم يكونوا يستهدفونه هو. إن ظروف نشأة الحركة الشعبية التي كان وراءها الخطيب والمحجوبي أحرضان -وتركا "حدو الريفي" يعلن عنها- ظروف معروفةحاولنا تقديم صورة جزئية عنها.

2 – بعض الصحف الدولية:

لوموند (نوفمبر-دجنبر 1958):

إن مساءلة ما تُرِكَ لنا من وثائق رسمية حول تاريخ المغرب المعاصر، لا يفيدنا في شيء ونحن نحاول قراءة أصعب المراحل وأعقدها، المرحلة الممتدة ما بين 1950 و1960. إذا كان الأمر كذلك فمن الطبيعي جداً أن نلجأ إلى ما كتبه الغير وهذا تقليد أصبح عادياً بالنسبة للكتابة العربية على جميع مستوياتها، لكن حينما يتعلق الأمر

بأحداث الريف فالأمر يكون أكثر تعقيدا، لأن ما كتب آنذاك إما كتبه الإسبان وإما كتبه الفرنسيون، قليلة هي التقارير الصحفية الأجنبية الأخرى. بما أنه يقال أن إسبانيا كانت ذات مصلحة في الاضطرابات التي عرفتها المنطقة، بل اتهمتها الحكومة المغربية آنذاك مباشرة ورسمياً، فيستحسن أن نركز هنا فقط على التقارير الصحفية الفرنسية وغيرها. فيما يتعلق باتهام إسبانيا من طرف الحكومة المغربية آنذاك فهناك وثائق كثيرة تؤكدها. نشير هنا على سبيل الذكر إلى جريدة لوموند الفرنسية التي ذكرت في عددها الصادر في 19 يناير 1959، نقلاً عن وكالة الأنباء الأمريكية Agence Associated Press، أن الحكومة المغربية «قدمت احتجاجاً رسمياً لدى حكومة مدريد ضد التدخلات الإسبانية الأخيرة في الريف». لا يستبعد كما أسلفنا، أن تكون إسبانيا قد حاولت التدخل من أجل الحفاظ على نفوذها في المنطقة بعدما كان أقطاب "الحركة الوطنية" يحاولون فرض وحدة سياسية/ثقافية على المغرب كله على النمط الفرنسي وحده. هذا ناهيك عن تلاعبات فرنسا مع زعماء الاستقلال من أجل الحفاظ على الوجود الفرنسي في شكل تبعية سياسية /اقتصادية وثقافية.

لقد أدت المساومات التي تمخض عنها الاستقلال إلى تعميق تهميش الهوامش المغربية التي ما تزال إلى حد الآن هوامشاً مهمشة. من لا يلاحظ أن فطاحل الاستقلال قد كرسوا التقسيم الاستعماري للمغرب ما بين المغرب النافع والمغرب الغير النافع، الشيء الذي جعل الشمال والجنوب المغربيين يتوغلان في فقرهما. يقول تقرير لجريدة لوموند لشهر نوفمبر سنة 1958: «كانت الصعوبات الاقتصادية للريفيين من الهموم القارة للحكومة العلوية. ثمة مجاعة تخيم هناك. غير أن مجهودات الحكومة منذ الاستقلال لم تعط إلا نتائج سلبية ولم تستجب لإعادة البناء التي قررتها الرباط للحاجيات الفعلية لسكان الجبال الذين خاب ظنهم. محاولات إدماج القبائل

اصطدمت دائماً بالخصوصيات المحلية. لهذا وجد هناك الزعماء السياسيين أرضية خصبة

نُسيَ هنا ربما حلم عبد الكريم أو شهور من النظام تحت راية «جيش التحرير»، لكن الحنين إلى الفعل ما زال باقياً». كان الريف يعاني الفقر تحت العهد الاسباني لكن على الرغم من المعاناة، كان قد انسجم مع الظروف الجديدة وانسجم أيضاً مع الإسبان كما قلنا سابقاً. ساهم أبناء هذه المنطقة في طرد المستعمر الفرنسي من المنطقة التي كان يهيمن عليها ولم يتصرفوا أبداً كجزء منفصل عن بقية المغرب بل كان وعيهم البدائي والبسيط وعياً قومياً تغذيه هوية الدين الإسلامي، وكان جزاؤهم في ذلك أن نعتوا بالانفصاليين حينما طالبوا مهندسي العهد الجديد بإنصافهم. نعتوا أيضاً وفي إطار الدعاية المسمومة التي كان يروجها فطاحل الحركة الوطنية بالمتمردين مع أن القلاقل بدأت في أواخر سنة 1958 ولم تنته إلاّ في فبراير من سنة 1959. لم يلتجئ الأهالي إلى العنف إلاّ بعد أن نزلت القوات المسلحة في جو من التآمر والمناورات السياسية التي حاولنا في الفصل السابق أن نلقي الضوء عليها. هذا يعني أن التمرد لم يكن اختياراً بل كان رد فعلٍ فرضته الظروف السياسية في ذلك الوقت.

قلنا مع جريدة لوموند أن الانتفاضة كانت ردة فعل على وضعية التأخر الاقتصادي، لكن هذا لا يعني أن عنصر الفقر والتأخر هو الوحيد الذي حرك وعي المواجهة وإنما هناك عنصر آخر لا يقل أهمية إن لم يكن هو الأهم مقارنة مع العنصر الأول: الشعور بالغدر والمكر السياسي. هذا مع أن الموقف الرسمي حاول كما قلنا، تفقير الحركة واختزالها في حركة تمرد، حركة عشوائية من وحي الإسبان وأعداء الوطن. حاول الموقف الرسمي نفي أية علاقة بين عبد الكريم الخطابي وقادة الانتفاضة، مع أن الحقيقة شيء آخر (انظر ما كتبه فتحي الذيب في كتابه عبد الناصر والثورة الجزائرية).

حاول الموقف الرسمي إبعاد حركة الريف عن أية شرعية كانت من أجل محاصرتها وعزلها. ولو قيل -عن حق- أن عبد الكريم كان يتابع الأحداث عن كثب وكان على علاقة غير مباشرة مع "المتمردين"، لكان ذلك اعترافاً بعدالة القضية وشرعيتها نظراً للرعاية الدولية الواسعة التي كان يتمتع بها عبد الكريم آنذاك. في نفس السياق وفي نفس الوقت الذي أعلنت فيه الإذاعة الوطنية عن غياب أية علاقة بين الثوار وعبد الكريم (ليلة الأحد / الإثنين 15 دجمبر سنة 1958) أذاعت كما قلنا سابقاً مرسوماً ملكياً يعلن إعادة عقد ملكية لعبد الكريم الخطابي كانت قد صادرتها منه سلطات الاحتلال الإسباني.

استمرت الأحوال على ما هي عليه في جو من التوتر والاضطراب وكان كل طرف يحاول كسب الوقت وترجيح كفته على كفة الآخر. كان في اللعبة أطراف متعددة يصعب تحديد موقع كل منها: الملك محمد الخامس أمام تحدي الحفاظ على النظام الملكي وإعادة بناء البلاد على أسس نظام الملكية الدستورية، حزب الاستقلال ومطمع اقتسام الحكم مع الملك ثم فرض سياسته بالقوة على البلاد، يسار حزب الاستقلال ومطمع تجاوز يمين الحزب للانفراد بملكية دستورية على النمط الغربي (سائدة وليس حاكمة)، حزب الشورى والاستقلال ومواجهة حزب الاستقلال/الخصم، جيش التحرير واستراتيجية التحرير الفعلي بل جيش التحرير ومعضلة الغدر السياسي/الثورة المجهضة، القومية العربية بقيادة جمال عبد الناصر وحلم تشكيل جبهة عربية مضادة للغرب الإمبريالي، فرنسا وحب البقاء، إسبانيا ومطمع الحفاظ على حد أدنى من الوجود في شمال المغرب، الحركة الشعبية التي يقال أنها خُلقت من أجل منافسة حزب الاستقلال (حدو أبرقاش المعروف بحدو الريفي هو الذي أعلن عن الحركة مع أن روادها الحقيقيين هما المحجوبي أحرضان والدكتور الخطيب اللذان كانا يتواجدان في الشمال باستمرار) بيساره ويمينه، وأخيراً هناك الشعب

المغربي الذي ضحى بالغالي و النفيس من أجل حريته وإذا به من جديد أمام المحن. كثيرة هي الأطراف التي كانت تتقاسم حلبة المسرح السياسي الذي تحددت أثناءه معالم التشكيلة السياسية فيما بعد، فمن يتجرأ على اتهام طرف دون طرف آخر؟ لكن من لا يستطيع تبرئة طرف واحد على الأقل من شرور هذه اللحظة: جيش التحرير الذي لم يكن بعد يطمع في الحكم لأنه كان ما يزال مشغولاً بالمعارك ضد الاستعمار الفرنسي. كان جيش التحرير هو الطرف البريء في هذه العملية وحزب الاستقلال هو المغامر الأول (وليس الوحيد) وتشهد على هذا الأمر الدراسات التاريخية المتوفرة إذ أن معظم ما وصلنا إليه من وثائق يشير بأصبع الاتهام إلى حزب الاستقلال على الرغم أنه – من باب الإنصاف– لم يكن الحزب العتيد هو المسؤول الوحيد عن كل الإجهاضات. تقول جريدة لوموند: «عبر الطريق كانت عبارات مكتوبة على إشارات المرور وعلى أعمدة القناطر: "عاش الملك"، "عاش جيش التحرير"، "ليسقط حزب الاستقلال"» (عدد 9 يناير59). يستمر نفس المقال ليضيف أن مكاتب حزب الاستقلال كانت أغلقت وأحرقت في العديد من المناطق بالريف الشرقي أو ما يعرف بمقدمة الريف بالخصوص، يعني تاونات وتازة. وقد يعتقد المرء، انطلاقاً من الشعارات المشار إليها أن حزب الاستقلال هو المسؤول الوحيد عما حدث. فعلاً، ثمة نسبة كبيرة من الصحة والصواب في هذا الاعتقاد، لكن مع ذلك ليس هو كل الحقيقة لأن الوضعية كانت أعقد من ذلك. ثم إن هذه الشعارات التي أشارت إليها جريدة لوموند الفرنسية لم تكن فعلاً شعارات تعبر عن الحركة بل كانت شعارات أقل ما يمكن أن نقول عنها أنها لم تكن بريئة. يتضح هذا من خلال قراءة الملف المطلبي الذي قدمته قيادة حركة الريف الأوسط للملك محمد الخامس، ملف يتجاوز بكثير الأفق الضيق للشعارات السابقة. أما باقي الحركات الأخري التي أشرنا إليها سابقاً، باستثناء تحركات اليوسي، الخطيب، أحرضان، فلم تحدد موقعها

بوضوح وإنما انفجرت سخطاً – حالة بن الميلودي – بعد أن وصلت الأمور ما وصلته.

تشير جريدة لوموند ضمنياً إلى المشكل الحقيقي الذي كان بين الرباط والريف، وما تشير إليه لوموند يسجله الملك الحسن الثاني صراحة في ذاكرة ملك حينما يقول: «كان جيش التحرير والمقاومة يشكلان جناحين مختلفين. كانت المقاومة المنتشرة في المدن على الخصوص، حساسة للغاية تجاه خطاب الأحزاب السياسية. وقد أراد بن بركة تسييس جيش التحرير أيضاً. وتدخل المصريون في الأمر. فقد كانوا هم الذين يزودون بالسلاح سواء عندما كنا في المنفى أو بعد رجوعنا حيث لم يتوقفوا عن الإمداد. إنكم تعرفون "الناصرية". لقد كان ملحقهم العسكري في إسبانيا نشيطاً للغاية. وكنا في المغرب على علم بذلك. وكان هدف ابن بركة هو إخضاع التسعة أو العشرة آلاف رجل المكونين لجيش التحرير لسيطرة حزب كان سيصبح حزباً وحيداً. ونتيجة لذلك التحرك تم اختطاف واغتيال أحد مؤسسي جيش التحرير واسمه عباس المسعدي». (ص 30) تكمن المشكلة هنا على ما يبدو في التسعة أو العشرة آلاف رجل المكونين لجيش التحرير والذين كانوا ما يزالون خارج نفوذ القصر وحزب الاستقلال معاً، وقد كانت قيادة هؤلاء تفكر بطريقة أخرى ولم ترض بالتسوية التي عقدها حزب الاستقلال مع فرنسا "الأم". كانت عناصر جيش التحرير تشعر بالغدر والخيانة لأن الاستقلال الذي كانت فرنسا ستوافق عليه مكرهة وافقت عليه بشروط ومساومة مع زعماء لم تكن لديهم علاقة لا مع جيش التحرير ولا مع المقاومة. تقول لوموند: «خلافاً لما يقوله المراقبون الرسميون على أن ما يحدث في الريف ليس إلاّ "صعلكة" أدرك المسؤولون المغاربة أن الأمر يتعلق بحركة دافعها الأصلي هو في نفس الوقت السخط الاجتماعي وموقف المحرضين (...) لذلك حمّلوا

مسؤولية هذا القطاع المضطرب للقبطان المذبوح، الضابط المعروف بصرامته ودمه البارد وهو في نفس الآن منحدراً من الريف. كان سابقاً عاملاً لإقليم ورزازات، الناضور والرباط.

من جهة أخرى أقدم الملك على مخاطبة سكان الجبال الساخطين بثلاثة لغات على أمواج الإذاعة الوطنية. فكون الملك اختار استعمال اللغة الأمازيغية بدل لغة الرسول محمد، يعني أن القصر لا يريد تفويت أية فرصة لبسط نفوذه كما أنه أدرك أهمية خصوصيات المناطق الجبلية»(4 نونبر 1958).

إن العنصر المهم في هذا النص هو إشارته إلى محاولة المسؤولين المغاربة لبسط النفوذ، و المؤسف هو أن محاولات بسط النفوذ هذه تمت على حساب الأهالي وعلى حساب منطقة أخرجت فيما بعد من كل السجلات السياسية لتدخل عهد الانكماش. خلافاً لمنطقة سوس التي التحقت واندمجت عبر التجارة، منطقة الشلوح التي نفذت عبر بوابة الجيش، أُبعدَ الريف ليجد نفسه في فلاحة الكيف كما يلاحظ ذلك Pierre Vermeren في كتابه Le Maroc en transition (ص.130).

نود أن نذكر مرة أخرى أن ما كتب عن أحداث خريف 1958 من طرف الصحافة يجب أن تتم قراءته قراءة نقدية وحذرة لأن المراقبة كانت حاضرة وكانت توجه بطريقة ضمنية التقارير التي كانت تقام حول الأحداث. نقرأ مثلاً في جريدة لوموند (عدد تاسع يناير 1959): «إحدى موظفات مكتب الرباط لـ "التايم" و "اللايف"، السيدة إميليا أراغون، تم طردها من المغرب يوم الأربعاء. المبرر المباشر هو غياب عقدة عمل منتظمة ثم إن جواز سفرها لم يكن صالحا. لكن يبدو أن الصحفية طردت نظراً للعلاقات المباشرة التي كانت لها مع منشقي الريف، وذلك على إثر تقرير نشر في دجمبر الماضي».

هذا يعني أن المسؤولين المغاربة في ذلك الوقت أصابهم الذعر من مضمون التقرير الذي نشرته الصحفية إيميليا أراغون وهذا يعني أيضا أن ما نشرته كان عكس الاتهامات الموجهة للحركة التي يقول عنها أهلها وكل الضمائر الديموقراطية أنها كانت حركة عادلة. يجب ألا ننسى أن التقارير الصحفية التي كانت تنشر في ذلك الوقت، بعضها كان سطحياً والبعض الآخر لم يكن موضوعياً. لوموند التي نتتبعها الآن، كانت مقالاتها أحياناً تتسم بنوع من الاستخفاف إزاء أهل المنطقة وأحياناً تخلط الأسماء والمواقع والأدوار. نقرأ مثلاً: «من أجل تهدئة الغليان الريفي التجأت السلطات الشريفية لحد الساعة لقوة الاقناع أكثر مما لجأت إلى قوة السلاح. لقد بدأ الملك محمد الخامس هذا الهجوم السلمي حينما استقبل لمدة ساعة، بحضور أحمد بلافريج، خمسين جبلياً من الشمال والذين سيعتبرون فيما بعد منشقين». كان يمكن بطبيعة الحال استعمال كلمة أخرى عوض "جبليين" التي تفوح منها رائحة القدح والاستخفاف. تستمر نفس القصاصة التي ظهرت في 13 نوفمبر من سنة 1958 قائلة: «أبلغ الريفيون الملك بالصعوبات الاقتصادية التي يعيشونها، ذكروه أن جرح قراهم الفقيرة هو البطالة كما أنهم اشتكوا من ظلم بعض الموظفين وطالبوا برجال إدارة من أهل المنطقة. بالنسبة لقدماء المحاربين من " جيش التحرير " فقد احتجوا على تهميشهم بمجرد أن انتهت مهمتهم». يبدو واضحاً أن السطحية تطفو على هذا النص لأنه يقدم أصحاب الحركة كمجموعة أشخاص ضاقوا ذرعاً من الفقر وقصدوا الملك لإبلاغه مشاكلهم. كان هناك عند البعض منهم وعي سياسي فتي أتت به رياح الشرق وبالضبط من مصر (عبد الناصر) التي كانت عشاً للأفكار الجديدة ومبادئ الحرية والانعتاق (شكلياً على الأقل). لم يكن أهل الريف "جبليين" يشكون الضعف بل كانوا مواطنين يشكون المكر والخيانة كما يتضح ذلك من بعض الوثائق (انظر رسائل عبد الكريم الخطابي (ملاحق)

للأستاذين عبد الرحيم بوعبيد وعبد الله إبراهيم).

اتسعت رقعة التوتر والاضطراب من الريف الشرقي إلى الوسط والغرب حسب ما نشرته آنذاك جريدة لوموند: «يتمحور الغليان القبلي الذي اندلع في بداية شهر أكتوبر بالريف في بورد، أكنول وتيزي وسلي - منطقة جيش التحرير ما بين سنة 1955 و1956.

- نحو الشمال في اتجاه الحسيمة، يعني عبر "طريق الوحدة" التي كان المتطوعون قد بنوها سنة 1957 بدعوة من حزب الاستقلال، وفي قبيلة بني ورياغل التي كانت هي نواة انتفاضة الريف بقيادة عبد الكريم ما بين سنة 1922 و 1925.

- نحو الشرق، على طول الطريق المؤدية من تازة إلى وجدة مرورا بتاوريرت، حيث تم تسجيل بعض عمليات النهب والسلب» (عدد 26 نوفمبر 1958). كانت البداية في أكتوبر ثم تضاعفت حدة الأحداث فيما بعد، الشيء الذي جعل الملك يبعث بلجنة خاصة لتقصي الحقائق على رأسها وزير الدفاع أحمد اليزيدي. انتقلت اللجنة إلى الريف بعدما ظهرت أعمال الشغب والعنف في مقدمة الريف، من ذلك مثلاً الهجوم على مبنى إذاعة وجدة في ليلة الإثنين 25 نوفمبر 1958. والمؤسف في هذا الأمر هو أن الصحفيين قلّما كانوا يهتمون آنذاك - ولم يكن الأمر هيناً من طبيعة الحال- بخلفيات أعمال العنف هذه، بل كانوا يكتفون بوصف ما يحدث من منظور واحد، منظور النظام والانضباط مقابل التمرد والعصيان، قل أيضاً منظور "السيبة" و "المخزن". من حسن الحظ هناك من الذين شاركوا في الانتفاضة مَن يتذكر ماذا حدث بالضبط. يقول أحد المواطنين بعد أن سألناه عماذا يعرفه عن ولد الحاج سلام: «ولد الحاج سلام كان ينصحنا بالعصيان المدني فقط وعدم الاعتداء على العسكر لكننا كنّا نجري في الجبال كـ...». هذا يعني أن قيادة الانتفاضة تحملت مسؤولية أحداث عنف مفتعلة، أحداث كان يتوخى منها

أن تكون مبرراً وذريعة لاقتحام المنطقة عسكرياً وتمشيطها نهائياً من بقايا جيش التحرير ومن بقايا وعي يُعتقد أنه ما يزال تحت تأثير محمد بن عبد الكريم الخطابي، وقد كان الأمر فعلاً كذلك. لكن السؤال هو من كان وراء هذه الأحداث الإجرامية الجانبية (أقصد أحداث النهب والقرصنة التي تلازمت مع انتفاضة الديموقراطية والمضادة للمكر والخيانة) ومن كانت له المصلحة في إثارتها؟ وإن كانت رواية نقل الجنرال أوفقير من الريف رؤوس آدمية إلى محمد الخامس وأبلغه أنها رؤوس العسكر وأن المتمردين هم الذين قتلوهم، إن كانت هذه الرواية صحيحة فلماذا لا تكون الرواية القائلة أن أوفقير هو الذي قتل الضحايا عمداً وزعم أمام الملك أنها رؤوس العسكر، رواية صحيحة أيضاً؟ هل سنقول أن أوفقير لم تكن له المصلحة في سحق "الخصوم" والانتقام من عبد الكريم الخطابي الذي ظل إلى آخر أيامه يرفض استقلال "إيكس ليبان" الذي أهدته فرنسا لزعماء ذلك الوقت ثمناً لتفضيلهم الخيار السياسي (الخذلان) عن الخيار العسكري (التحرير)؟ هل سنقول أن ليوسي كان بريئاً من كل ما حدث؟ وأحرضان والخطيب و...؟

إذا عزلنا عمليات النهب وقطاع الطرق في الريف الشرقي واعتبرنا ذلك من وحي الشيطان فيمكننا القول أن الحركة في الريف الأوسط كانت منظمة أحسن تنظيم والدليل هو أنه في ظرف شهر ونصف عاد الهدوء للمنطقة، تقول لوموند (فاتح دجنبر 1958): «غير أن الأوساط المطلعة تؤكد أن الهدوء بدأ يعود منذ يوم الجمعة في منطقة الريف. بينما تتدارس اللجنة الملكية الوضعية في قبائل كزناية، في شمال تازة، يعود الهدوء بالتدريج في إقليم الحسيمة المهدد بحركات عنيفة». عاد الهدوء ليس لأن القبطان المذبوح عين عاملاً لتازة وإنما لأن قيادة الحركة كانت قد بدأت تتجاوب أكثر مع الجماهير الساخطة. تحول السخط إلى أشكال احتجاجية عصرية جداً مثل العصيان والإضراب عن العمل. ثمة خبر قصير نشرته "نيويورك

تايمز" في 15 دجنبر 1958 يقول: «حسب الديبلوماسيين الأجانب، دخل العديد من القرويين بالشمال في الإضراب عن العمل، رافضين فلاحة الأرض وفتح المحلات التجارية. هناك من يرى أنه إذا لم تتدخل الحكومة فقد تتحول الأمور إلى ثورة مسلحة». أسبوعان فقط بعد ظهور قصاصة لومند التي تفيد أن الهدوء قد عاد للمنطقة، تخبرنا نيويورك طايمس بدخول المواطنين في الإضراب عن العمل وهذا يدل على أن الوضعية انتقلت من حالة العشوائية وردة الفعل المتهورة إلى حركة منظمة ذات استراتيجية محددة لم تكن خافية عن أولي الأمر وهي أخذ المنطقة بعين الاعتبار في السياسة العامة. بالنسبة للملك محمد الخامس وحكومته التي وضع على رأسها عبد الله ابراهيم فقد حاول الحفاظ على هذا الهدوء وكلف حكومته بهذه المهمة. يوم 26 دجنبر 1958 ترأس الملك المجلس الوزاري الأول للحكومة الجديدة التي يرأسها عبد الله إبراهيم وكانت القضية الرئيسية التي طرحت للدراسة آنذاك هي الغليان الذي ظهر في أقاليم الشمال. تقول جريدة لوموند في عدد 26 دجنبر 1958 نقلاً عن الناطق الرسمي للقصر الملكي: «إن المجلس سيتخذ القرارات اللازمة حتى يتم الحفاظ على الهدوء الذي لوحظ مؤخراً في منطقة تازة، الحسيمة والناضور». كان ينتظر من عبد الله ابراهيم أن يتفهم قضية الثائرين في الشمال، كان ينتظر منه ذلك لأنه هو الذي، قبل تعيينه رئيساً للحكومة بقليل، أعلن في دجنبر من نفس السنة أمام الطلبة: «إن ثروات البلاد موزعة بشكل غير متساو على السكان. واحد في المائة من الشعب، من ضمنهم الأوروبيين، يملك عشرين في المائة من الأراضي المغربية. الرساميل الأوروبية توجه اقتصادنا بطريقة لا تفيد الأمة المغربية. ما نريده هو مراجعة هذا التوجيه الاقتصادي والاجتماعي

آخذين بعين الاعتبار بمصلحة الجماهير. برنامجنا ينبغي أن يكون واقعياً وتقدمياً» (لوموند، نفس العدد المشار إليه). يبدو هنا ان عبد الله إبراهيم هو الرجل الوطني الغيور على اقتصاد بلاده ومصلحة شعبه، وقد لا يحق لنا ولا لغيرنا أن يشك في ذلك، لكن ما نتسائل عليه هو لماذا سمح اليسار الاستقلالي، سيما بوعبيد وعبد الله إبراهيم بوصول الأحوال إلى ما وصلت إليه. ألا يحق لنا أن نتساءل أيضاً عن أي شعب وأية جماهير يتكلم عنها السيد عبد الله ابراهيم في خطاباته وهو الرجل الوقور المحترم؟ ثم هل هناك شعب وشعب، جماهير وجماهير؟ نطرح هذه الأسئلة لأن السيد عبد الله إبراهيم هو الذي كان مسؤولاً عن الحكومة التي كان من المفروض أن تتساءل عن «مصلحة الجماهير» في المناطق الشمالية أم أن المنطق يختلف هنا لأن هذه المناطق كانت خارجة عن المنطقة التي "تخلت" عنها فرنسا لـ"ذويها" وأن "المبادئ الإنسانية "على الطريقة الفرنسية" والتي اتفق عليها زعماؤنا مع الفرنسيين تختلف عنها في المنطقة التي كان يحكمها الإسبان؟ يقول عثمان بناني: «تطور الأحداث في المغرب، وانكشاف الأسباب الحقيقية التي كانت خلف الاضطرابات في الريف، جعلت محمد بن عبد الكريم يعدل بعض آرائه ويغير بعض مواقفه خاصة بعد أن بدأت حكومة عبد الله إبراهيم تطالب بجلاء القوات الأجنبية من المغرب وبدأ الاتحاد الوطني للقوات الشعبية الذي تأسس في 25 يناير 1959 يطالب بتحقيق أمور كان الزعيم الريفي يعتبرها ضرورية لتحقيق استقلال المغرب الكامل». (مجلة الأمل العدد الثامن 1996، ص 152). يبعث هذا النص على الدهشة مع أنه بعيد عن الشك، وتكمن الدهشة في كون عبد الكريم الخطابي غير موقفه بسرعة من مهندسي معاهدة إيكس ليبان التي أسفرت عن الاستقلال الذي

لم يقبله أبداً. ماذا تغير إذن في وضعية هؤلاء، أقصد أقطاب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية حتى يتفهم عبد الكريم الخطابي موقفهم؟ ألم يكونوا هم الذي أخرجوا المسرحية السياسية لمابعد الاستقلال؟ وإذا انطلقنا من صحة النص المشار إليه (وهو نص صحيح ما لم نتوفر على عكسه) وقلنا أن عبد الكريم فعلاً غيّر موقفه من زعماء العهد الجديد فلماذا لم يقبل بالأمر الواقع ويعود إلى المغرب ليقتسم معهم الغنيمة؟ لماذا فضل عبد الكريم البقاء في المنفى؟...الخ إنها أسئلة يستحسن تركها عالقة حتى يتمكن كل قارئ أن يجد لها جواباً وفقاً لطريقته في فهم الأحداث التاريخية وفي تأويله للنصوص. يستمر عثمان بناني قائلا: «وقد قام عبد الله إبراهيم رئيس الحكومة ووزير الخارجية بمجهود كبير في عام 1959 لتطبيع العلاقات مع محمد بن عبد الكريم الخطابي ، وإلى هذا الزعيم الوطني الكبير يرجع الفضل في إعادة جسور الاتصال المباشر على أسس متينة مع زعيم الثورة الريفية، وذلك بزيارته في منزله بالقاهرة في يوليوز 1959 والكشف له عن بعض أسرار ما يجري في الساحة المغربية. ثم العمل على تهدئة النفوس في المغرب ، وحل بعض مشاكل الزعيم المادية الناتجة عن مواقفه السابقة ، وذلك بتعليمات من الملك محمد الخامس» (المرجع السابق). قلنا عن النص الذي أوردناه أعلاه أنه نص صحيح ولا شك فيه الآن ما دمنا لا نملك ما يثبت عكسه ، غير أننا لن نقف هذا الموقف إزاء هذا النص الأخير لسبب بسيط هو التالي : ينتهي النص المشار إليه أعلاه بهامش رقم (22) الذي جاء فيه ما يلي: «رسالة عبد الله إبراهيم إلى محمد بن عبد الكريم الخطابي. نسخة منها عند كاتب البحث». لا يمكن أن نشك في وجود الرسالة عند كاتب

البحث، لكن ما ينبغي التساؤل عنه هو كيف يجعل الكاتب مضمون الرسالة واقعاً قد حدث فعلاً؟ ألا يمكن القول أن الرسالة بقيت رسالة ولم يدخل ما تضمنته حيز التنفيذ؟ أن يكون عبد الله إبراهيم قد زار عبد الكريم في منزله، فهذا أمرٌ قد حدث فعلاً لكن أن يكون عبد الله إبراهيم قد حلّ أزمته المادية الناتجة عن مواقفه السابقة، فهذا أمر لن نصدقه بسهولة ولا يسعنا أيضاً سوى أن نطرح بعض الأسئلة ونتركها عالقة: منذ متى كان عبد الكريم يعتمد على الدعم المالي للقصر المغربي وهو الذي كان مكرّماً في ضيافة المصريين و يكسب ما يكفيه من الأموال من خلال التجارة التي زاولتها عائلة الخطابي في المنفى؟ لماذا تُحلّ المشاكل المادية لعبد الكريم الآن وقد ظلّ متمسكاً بمواقفه من الاستقلال، الدستور، الحكم الجديد... إلى أن وافته المنية سنة 1963؟ هل كان عبد الكريم محتاجاً فعلاً للدعم المغربي وهو في أوج عزه بعد نزوله في القاهرة؟ لماذا زار عبد الله إبراهيم عبد الكريم في بيته وما هي الحقائق التي أقنع بها عبد الله ابراهيم عبد الكريم الخطابي وجعله يغير "مواقفه السابقة"؟ لماذا ما يزال السيد عبد الله إبراهيم وهو الأجدر لـلكلام في مثل هذه القضايا، " يخفي " هذه الحقائق عن الشعب إلى حد الآن ؟ إن كان عبد الله ابراهيم على علم بهذه الحقائق فلماذا جعل نفسه "يتورط" ولو من بعيد في عمليات قمع الشعب ؟ مساهمة منا في " الجواب" نقدم على شكل ملحق رسالة موجهة من محمد عبد الكريم الخطابي للأستاذ عبد الله إبراهيم.

لوموند: (يناير 1959):

في الوقت الذي كانت قد بدأت المواجهات في الريف بين الثوار والقوات الملكية المسلحة ، انتشر ما عُرِف آنذاك بتمرد القوات في الجنوب بالخصوص . أشهر عملية تمرد هي عملية لحسن اليوسي الذي كان مستشاراً للقصر سابقاً. اتُّهِمَ اليوسي بالتآمر ضد الدولة وهرب إلى مرتفعات الأطلس وقيل آنذاك أن رقعة الغليان انتقلت من الريف إلى الأطلس لكن مبعوث لوموند كتب يقول: «زيادة على ذلك ، لقد جبت قرى منطقة الأطلس الوعرة جداً ولم ألاحظ أية علامة لهذا الغليان العام الذي يتم عليه الحديث في الرباط. سواح أروبيون قدموا لقضاء عطلة الأسبوع في جبال إيفران المغطاة بالثلوج وفي أمان تام. الملك نفسه وصل مع الأميرات يوم الأحد ويبدو أن التمرد القبلي بعيد...»(لوموند 6 يناير 1959). يبدو أن ما كان يهم الحكم (بالمعنى الواسع) آنذاك هو خلق ظروف مواتية لتمشيط البلاد من كل المعارضين، وحتى يتم ذلك كان لابد من مبرر يسمح بالتدخل العسكري. يضيف مبعوث لوموند قائلاً: «زيادة على هذا، إن الحكومة الجديدة المنشغلة بإقامة عزّها، تريد قبل أي شيء أن تقضي على الاضطراب القبلي قبل أن يصبح منظماً بعد أن كان مشتتاً» (نفس المرجع) كان هناك تخوف كبير بعد أن ظهرت إشاعات تؤكد أن ثمة تنسيق بين الريف والأطلس ينمو شيئاً فشيئاً. يوم الإثنين سادس يناير وجه الملك محمد الخامس نداء أذاعته الإذاعة المغربية وفي هذا الموضوع يقول مراسل لوموند: «نداء محمد الخامس حوّل مؤقتاً اهتمام سكان جبال الأطلس المتوسط حيث التحق لحسن اليوسي وأتباعه بمجموعة مسلحة. في الحقيقة كان نداء الملك موجهاً للجماهير الريفية بالدرجة الأولى. كانت الإذاعة الوطنية تعيد هذا النداء بانتظام

وبلهجة الريف والأمازيغية.» (لوموند 7 يناير) في نفس الوقت تم توزيع 100 ألف منشور باللغة العربية (نورد نسخة منه على شكل ملحق). أعطى الملك مهلة للثوار وفي نفس الوقت كانت هناك قرارات عملية تم اتخاذها بعد مداولات وزارية كثيرة، قرارات التعامل مع الثائرين في حالة ما إذا لم يستجيبوا للنداء الملكي. يقول مراسل لوموند: «كثير من المداولات الوزارية هيأت القرارات التي يجب تطبيقها إذا ما لم يُستجب لنداء الملك. هذه القرارات وافق عليها المجلس الأعلى لوزارة الدفاع. وتشاور الملك البارحة مع القيادة العليا للجيش، مع ولي العهد، ومع الجنرال الكتاني والجنرال مزيان، كما أنه تباحث فيما بعد مع وزير الداخلية إدريس المحمدي ومع رئيس الحكومة عبد الله ابراهيم. إن الحضور المكثف للملك في هذه المشاورات وتحركاته طوال يوم الإثنين، تدل على ما يبدو على رغبته في التحكم في هذه العملية الحساسة جداً بالشكل الذي يمكنه من تنفيذ سلطته.» (نفس المرجع). لا يفوتنا هنا أن نلاحظ أننا لم نعثر في ما نتوفر عليه من مقالات للصحافة الدولية، على نص واحد يتحدث عن استجابة الحكم آنذاك لمطالب الثائرين. كل الدراسات التي تناولت هذه الفترة تشير إلى تهاون الحكام الجدد واستخفافهم بمطالب المواطنين مستعملين في ذلك أسطورة " التآمر الأجنبي" على الوطن. أكثر من هذا فإن الروايات الشفوية المتداولة تشير إلى وقائع غريبة. كان المواطنون قد استجابوا فعلاً لنداء الملك غير أن القوات الملكية المسلحة الت التحقت بالمنطقة في حالة حرب هي التي أرغمت الجماهير على الهروب إلى الجبال. فيما بعد استعمل هذا الهروب الاظطراري من طرف إعلام حزب الاستقلال والإعلام الرسمي بشكل عام ضد جماهير الريف معتبراً إياه عصياناً في الجبال.

في الثامن من يناير 1959 نقرأ في جريدة لوموند: «تعزيزات مهمة تتجه نحو الريف حيث بدأ تبادل الرصاص بين القوات النظامية والمنشقين».

انتهى الأجل الذي حدده الملك يوم الأربعاء سبعة يناير على الساعة الواحدة بعد الزوال وقبل انتهاء المهلة بيوم واحد وجه «سي علال الفاسي عبر الإذاعة الوطنية نداء من أجل الهدوء وطالب مناضلي حزب الاستقلال بإسماع الخطاب الملكي في قرى الريف. في الرباط أعلنت المصادر الرسمية أن عودة الهدوء قد لوحظت في بعض المناطق. غير أن تبادل الرصاص ما زال مستمراً منذ 48 ساعة بين المنشقين والقوات النظامية وقد تمكنت القيادة الشريفية من إيصال جهاز عسكري مهم للمنطقة. في فجر يوم الأربعاء نزل فريق من المظليين في ميناء الحسيمة» (المرجع السابق) . نزلت القوات المسلحة إذن إلى المنطقة (عشرون ألف جندي كما قلنا سابقاً) وبدأت من البوابتين الغربية والشرقية، من تطوان أولاً ومن وجدة ثانياً. بالنسبة للجبهة الشرقية لم تكن المواجهات عنيفة مثلما كانت في الريف الغربي. وأعلن ناطق باسم الحكومة بعد وصول القوات المسلحة إلى الريف أن أهل منطقة تازة بدأوا يستسلمون بسهولة بل إن ممثلي القرية المنشقة تايناست (خمسون كلمترا شمال تازة) بدأوا مباشرة في عقد الاتصالات مع السلطات الرسمية وفي منطقة تاونات نزل الأهالي من الجبال والتحقوا ببيوتهم. بالنسبة لمنطقة الحسيمة فقد كانت الأمور عكس ما كانت عليه في تازة وتاونات. تقول لوموند: «حسب معلومات الأوساط المطلعة في الرباط، يتم تبادل الرصاص بين الجيش الملكي والمنشقين الريفيين بالقرب من مطار إمزورن الذي تحاول القوات الآن تحريره لتتمكن طائرة خفيفة كانت تقل أحد الضباط المغاربة من النزول. تراجع العسكريون عن هذا الأمر بعد أن سقط في صفوفهم قتيل واحد وكثير من الجرحى... صدام آخر حدث في الجنوب على بعد خمسين كلمتر من الحسيمة، بالضبط في بني بوفراح حيث اختفت مجموعة من العسكر، ما بين عشرين وثلاثين عسكرياً، بعد لقاء ما مع المنشقين». يحدد مراسل لوموند موقع المواجهات في بني بوفراح

مع أن المشاركين في هذه المعارك يؤكدون أن أكبر مواجهة كانت في منطقة بني حذيفة الواقعة بين ترجيست والحيسمة، أما إذا كانت هناك معارك في بني بوفراح فلم تكن بنفس الحدة كما كانت معارك الجبهة وبني حذيفة. في واقع الأمر لم تنحصر المواجهات المسلحة فقط في الريف الأوسط والغربي بل كانت هناك مواجهات لا تقل عنفاً في تاهلة حيث كان القائد لحسن أوحدّو قد تمرد على رأس مجموعة مسلحة منذ شهر أكتوبر 1958. حتى وإن سلمنا أن المواجهات في تاونات وتازة لم تدم كثيراً فهذا أمر يمكن تفسيره بالإنزال العسكري الذي عرفته منطقة تازة بالخصوص منذ شهور أضف إليه التعزيزات التي تلت فيما بعد. ويقال أن مجموع الفيالق الحربية التي التحقت بالريف وصل ثمانية فيالق ويجب ألاّ ننسى التعزيزات الجوية. استمرت المواجهات المتفرقة مع أن المعارك الحقيقية تمركزت أخيراً فقط في منطقة الحسيمة، من الجبهة حتى تامسمان. تضيف لوموند قائلة: «يبدو أنه من ضمن المهيّجين الريفيين، مَن يُفترض أنه قائد ثوار الحسيمة، هو الذي صعب هزمه. لقد حصل على الدعم من عامل إقليم الناضور سابقاً، الصنهاجي الذي لجأ إلى مليلية، كما أنه حصل على السلاح من شبكة كان أهم عناصرها هو القايد الريسوني، كلاوي الشمال، الذي كان مستقراً في مالغا» (لوموند تاسع يناير 1959) ليس واضحاً في الحقيقة عمّن يتحدث هنا صحفي لوموند (وهذا نموذج من الخلط الذي سجلناه سابقاً)، إن كان مَنْ يقصده هو محمد سلام أمزيان فيمكن أن نقول مباشرة أن أمزيان لم يذكر ولو لمرة واحدة طيلة المدة التي قضاها بهولندا للعلاج (سنة كاملة كنت أزوره خلالها بانتظام)، ولا أثناء الحوارات التي سجلناها معه بطلب منه قبل أن يموت، لم يذكر الريسوني ولا الصنهاجي ولا اليوسي. وحتى لما التحق بمليلية، لم يذكر أبدا إسم الصنهاجي. فهل يعقل ألاّ يذكر هذه الأسماء إن كانت فعلاً مهمة إلى هذا الحد؟ لا اعتقد. أما إذا

كانت لوموند تتحدث عن شخص آخر فهذا أمر يستدعي البحث والتقصي!.

في 13 يناير 1959، أعلنت لوموند أن « نخبة القوات المغربية دخلت الحسيمة» . نقلا عن وكالة الأنباء الفرنسية، أضافت لوموند أن «إحدى الفيالق القادمة من الناضور تحت قيادة الجنرال أوفقير، الساعد الأيمن للملك محمد الخامس، قد دخل الحسيمة على الرغم من مقاومة المنشقين التي دامت ثلاثة أيام». ومن تطوان -تضيف لوموند- كان «ولي العهد مولاي الحسن، رئيس أركان الجيش، هو الذي يقود العملية العسكرية كلها والتي أبت القيادة أن تعطيها طابع العملية الحربية».

الإكسبريس (L'express):

تعتبر مجلة "الإكسبريس" من المنابر الإعلامية القليلة التي كانت حاضرة في المنطقة وكانت أيضاً من المنابر الجادة والصادقة نوعاً ما في تحليل الأحداث. لكن مع ذلك يبقى ما نقلته من معلومات، وما قدمته من تحليلات يحتاج بدوره إلى تحليل وتفكيك. في الرابع من دجنبر 1958 كتبت تقول: «أين توجد المشاكل؟ أولاً، وربما قبل كل شيء، توجد هذه المشاكل في بلاد الأمازيغ. إن القبائل الريفية القديمة التي لم تتنازل أبداً عن فردانيتها الصارمة إلا أمام السلطة الشخصية للملك محمد الخامس، توجد في حالة غليان. إنها تشكو كونها لم تؤطّر ما فيه الكفاية من طرف إداريين لا دراية لهم بمشاكلها وكونها أيضاً متخلّى عنها اقتصادياً. لقد كانت لهؤلاء الجبليين دائماً أهمية في المغرب ومن السهل تحريضهم لأنهم في نفس الوقت بؤساء، سريعي الفعل وميالين إلى رؤية مصدر الشر والفساد في المدن.

لقد استعمل الجميع هذه الروح المضادة للحضر: الإسبان والفرنسيون. واليوم ، هناك نخبة مغربية ، تلك التي كانت في مقدمة الصراع من أجل

الاستقلال والتي لم تنجح في أن تتكيف سياسياً مع مشاكل السلم وإعادة البناء ، تسعى إلى أن يأتي الخلاص التطهيري من أولئك الجبليين .

رجال نزهاء وأوفياء مثل المحجوبي أحرضان والدكتور الخطيب " أوفياء لله والملك " ، غير مسيسين نهائياً، أمازيغ في الأصل لكنهم يدافعون عن "شعب عربي في المغرب" ، ساهموا في انتفاضة القبائل الريفية. سجنوا، لكن أفرج عنهم مؤقتاً.

هناك إشاعات أخرى تروج من طبيعة الحال في الريف . بعضها يشير إلى نشاط جبهة التحرير الجزائرية إذ أن جيش التحرير المغربي كان يضم عددا مهماً من الجزائريين الذين بقوا في المنطقة تحت أمر جبهة التحرير الجزائرية (...) إشاعات أخرى تشير إلى وجود مناورات إسبانية فرنسية في المنطقة» (عدد 4 دجمبر 1958). تؤكد المجلة هنا ، الغموض الذي كانت إزالته هو الهاجس بالنسبة لنا في هذا النص من بدايته إلى نهايته. كانت هناك حالة فوضى اختلط فيها الحابل بالنابل ولم يكن واضحاً من الظالم ومن المظلوم، لكن أن تقول المجلة أن "رجالاً نزهاء" مثل الخطيب وأحرضان، يعني شيئاً واحداً هو أنها لم تكن محيطة بكل ما يجري، مع أنها تعود في عدد 12 فبراير سنة 1959 -شهر واحد بعد القضاء على الانتفاضة- لتقول: «في حديقة فيلاً رائعة في ضواحي الرباط ، كان أحرضان يلعب على البسائط المفروشة في الحديقة مع أولاده». لم تتساءل المجلة -ومن الصعب عليها بطبيعة الحال أن تدرك هذه اللعبة- كيف يطلق سراح أحرضان ونيران الحرب في الريف لم تخمد بعد، أو لم يكن هو وصديقه الخطيب هما اللذان افتعلا أحداثاً جرا إليها مواطنين أبرياء وتخليا عنهم بمجرد أن انتهى كل شيء: جيش التحرير، حزب الاستقلال، المعارضين المستقلين...الخ! لسنا ندري في حقيقة الأمر ماذا تقصده المجلة بكلمة "نزاهة" التي تصف بها أحرضان والخطيب

وهي تقول في نفس الوقت ما يلي: «إن نجاح ولي العهد مولاي الحسن في الريف استفاد من الدور الذي لعبه في الكواليس زعيما الحركة الشعبية، أحرضان والخطيب، وهما زعيمان لجيش التحرير أخذا منذ سنة 1956 مقدمة المعارضة ضد حزب الاستقلال» (12 فبراير 1959). لم يكن أحرضان ولا الخطيب نزيهين حسب ما يشهد لهما التاريخ ولو كانا فعلاً كذلك لما تدخلا في الصراع ليختارا طرفاً دون الآخر. ولو كانا نزهاء لتساءلا ولو لمرة واحدة عن أحوال المواطنين الذين استعملوهم أبشع استعمال في تصفية الحسابات ورهانات كسب النفوذ واحتلال المواقع. إن انتهازية أحرضان والخطيب كانت أقوى من نزاهتهما، إذ أنهما في الوقت الذي كانا يحرضان أهل الريف ضد أهل الحضر، أي حزب الاستقلال، كانا ينزلان في أفخم الفنادق في الرباط والدار البيضاء وكانا يعتبران من أهل الحضر، بل إن أحرضان نفسه قفز قفزة نوعية: من متمرد في جبال الريف إلى وزير للدفاع بعد الريف. كان أحرضان والخطيب يقنعان المواطنين أن أهل الحضر يعرقلون عمل الملك ويعيقون سياسته في حكم البلاد (انظر عدد 4 دجنبر من مجلة "الإكسبريس"). ألم يكن الملك محمد الخامس يعين من يشاء من الوزراء ومتى شاء؟ ألم يكن هو الذي يتحكم في المجالس الوزارية كما أوردنا سابقاً على لسان أحد الاستقلاليين آنذاك؟ فكيف كان أهل الحضر يعرقلون عمل الملك؟ هل خرج أحد من الاستقلاليين (يميناً ويساراً) عن الولاء للملك محمد الخامس؟ متى وكيف؟ كيف نفهم هذه البنية المعقدة المليئة بالمناورات السرية التي تميز السياسة المغربية؟ أهم عنصر يساعد على الفهم هو إحضار هاجس الانفراد بالحكم في عملية تشريح هذا اللغز. ثم إن بعض المفاهيم التي استعملناها إلى حدود الآن وبدون أي تمحيص، مثل مفهومي " يسار " و " يمين " ، ينبغي أن يكون لها وضع خاص إذا ما اعتمدنا هاجس الانفراد بالحكم والسلطة كقاعدة للتحليل. ليس في التقابل يمين / يسار داخل حزب الاستقلال

وخارجه تضاداً جوهرياً بل هو شكلي للغاية. يشترك الحدان في أهم ما في اللعبة وهو الانفراد بالحكم. انشغلت النخبة اليمينية اليسارية في الرباط بالبحث عن وسائل احتلال المواقع وحينما سمعوا أصوات الشعب تستفسرهم عما فعلوا بالبلاد، لم يكن لهم من جواب سوى البندقية. واليساري منهم يختفي الآن وراء ظهر اليميني معتبراً إياه هو المسؤول عما حدث واليميني لا يفعل هو الآخر أقل من ذلك. واليميني واليساري إن اجتمعا معاً سيشيرون بأصبع الاتهام إلى قوى غفلة من الإسم ويضيع مصير الشعب المغربي في لغة ميتاسيسية Meta-politique تفتقر إلى مدلول واقعي.

كان هذا، ما يتعلق بالشمال الشرقي ودور الخطيب وأحرضان، ويبدو أن "الإكسبريس" كانت -رغم ما يمكن أن نسجله من ملاحظات هامشية- على اطلاع أوسع مقارنة بالمنابر الإعلامية الأخرى. تحت عنوان: " الريف يتحرك " نشرت المجلة في فاتح يناير سنة 1959 صورة لزعيم ثوار الشمال الأوسط، القائد محمد سلام أمزيان وتحت الصورة كتبت تعلقيا تقول فيه:

«على هذه الحكومة، أكثر من سابقاتها أن تبدأ بمواجهة الوضعية الخطيرة التي يمر بها الريفيون. فالصحفي الأمريكي "ستانلي كارنوف" هو الصحفي الوحيد الذي تم قبوله لقضاء عشرة أيام مع القبائل الشرسة والمريبة في الجبال الوعرة بشمال المغرب الذي كان في الماضي تحت الحماية الإسبانية. يقدر الريفيون بحوالي مليون نسمة. لم يخف عنهم الأسى لأن الاستقلال لم يوصل إلى السلطة الزعيم المتمرد الهرم، بطل المقاومة المغربية ضد الاستعمار، عبد الكريم الذي ما زال يوزع في القاهرة البركة والقرارات الاستبدادية. لقد كان موظفو الإدارة المغربية، القضاة، المعلمون وأفراد الجيش، يظهرون بالنسبة للبرابرة الذين هم على وشك الدخول في التمرد المفتوح، ممثلين لقوى أجنبية حسب الصحفي الأمريكي.

كانت "حركة التحرير والتطهير الريفي" تحت قيادة شباب متعلم، ديناميكي ونشيط. أشهرهم كان مقره في مكان يتم الوصول إليه بعد ساعات كثيرة من المشي في المنعرجات الجبلية. إنه سلام أمزيان البالغ من العمر 33 سنة، درس الرياضيات في فاس، يتكلم العربية بطلاقة، الإسبانية والفرنسية، لكنه كان يفضل الحديث بالريفية. هو الذي حرر ميثاق مطالب الجماهير ووجهه مباشرة إلى الملك. حينما زارت اللجنة الملكية منطقته، رفض أن يطلب مقابلة معها: "إن الملك يعرف جيداً ما نريده" قال آنذاك.

أولا، عودة عبد الكريم وفيما بعد إجلاء القوات الأجنبية، وأخيراً، على ما يبدو، الإتيان برجال إدارة، قضاة، معلمين وجنود من أبناء المنطقة نفسها، أي ريفيين. كان الثوار يعلنون أنهم لا يسعون إلى إقامة حكم ذاتي وإنما يسعون فقط لإقامة إدارة جهوية.

من هو الزعيم؟

يتكلم سلام أمزيان عن زعيم كبير غامض يختفي في الجبال، كل يسميه، في المغرب، بإسم خاص. هل هو الضابط أحرضان أو الدكتور الخطيب اللذان كانا قد أفرج عنهما مؤخراً؟ هل هو القائد اليوسي، المستشار السابق للقصر والذي التحق بالريف مؤخراً؟ هل هو أخيراً رجل يتصرف تحت الأوامر المباشرة لعبد الكريم الخطابي والقاهرة وكان يتلقى التعليمات من قيادة جزائرية مغربية؟. ليست لدينا معرفة دقيقة بذلك.

غير أن ما يمكن أن نقوله بكل تأكيد، هو أن المواطنين الريفيين يساندون رجال الشبكة السرية وأن أمزيان لم تكن تنقصه لا المعلومات ولا الاتصالات مع كل الأماكن في منطقته.

يجب أن نقول أن الريفيين لا ينفون -على العكس- علاقاتهم مع جبهة التحرير الجزائرية. كانوا يمدحونها وينتقدون فتور الرباط، كما أنهم كانوا

يؤكدون أن مساعدة الجزائريين ستتضاعف بفضلهم. باختصار، إنهم يُعتبرون مشكلة بالنسبة للجميع.

من المستحيل، بدون شك، أن تُرضي الحكومة الجديدة الريفيين وتستجيب للملف المطلبي الذي يضم 17 نقطة. لكن نقطة الانطلاق هي بالضبط دعم المطالب الجزائرية ولو أن ذلك يتنافى مع الاختيارات الاقتصادية للقادة الجدد. كان من اللازم في واقع الأمر تعويض العداء للناصرية، التي كانت في تونس أقل شعبية، في الوقت الذي كانت فيه أكثر نشاطاً لدى المغاربة. والحالة هذه، تشاء المفارقة أن يكون هؤلاء البربر الريفيين -أي الأكثر ممانعة أمام التعريب- يجدون دعمهم في التأثيرات القاهرية المستمرة».

إن قارئ هذا النص، سيحس -إن كان موضوعياً- بوجود نوع من الحقد ضد عبد الكريم الخطابي لأن النص يقدمه كشخص يحاول من بعيد أن يفرض نفسه، مع أن عبد الكريم حاول أن يشتغل مع من كانوا يعتقدون أنهم يمكلون كل الحقيقة أو بلغة أخرى، ذوي الحقيقة الأزلية، على رأسهم المرحوم علال الفاسي الذي كان يتفق مع عبد الكريم على أن الاستقلال الذي أتت به "إيكس ليبان" استقلال مغشوش ثم ينشر في وسائل الإعلام موقفا آخر ينفي فيه موقفه الأولي. أحيل القارئ هنا إلى بيان لعبد الكريم الخطابي نشرته جريدة الأيام المصرية بتاريخ 12 يونيو من سنة 1956. يقول البيان « علمت أن جريدة الأمة نشرت بتاريخ7-5-1965 خبراً مفاده أنني قابلت علال الفاسي وبعد انتهاء المقابلة صرحت للصحفيين الأمريكيين بأنني أويد سياسة حزب الاستقلال. أقول: لم أقابل علال الفاسي ولم أصرح للصحفيين الأمريكيين بشيء بل بالعكس أنا لا آوافق على سياسة حزب الاستقلال ولن أقابل علال أبداً وما نشرته الجريدة المذكورة في هذا الموضوع يجب تكذيبه في الحين ونشر نص هذه البرقية وإلا اضطررت إلى اتخاذ إجراءات

حازمة ضد الجريدة المذكورة. وأن لا تنشر شيئا في المستقبل يمسني بدون الاتصال بي شخصياً». يوضح هذا البيان نوع العلاقة التي كانت بين الرجلين كما يقدم تلميحات عن الطبع السياسي لكليهما. لن نقدم أي تعليق في هذا الشأن لأن التأويل والتفسير يعقد في غالب الأحيان الدلالات أكثر مما يوضحها.

عودة إلى قصاصة ليكسبريس.

على الرغم من القدر الوافر من الموضوعية في النص، تفوح منه رائحة منه صحفي لا ينطلق في تحليله من الواقع كما هو وإنما كما تم تقديمه له. فالريفيون، بالنسبة لكاتب هذا المقال، أناس "متوحشون" لا يقبلون الأجنبي، ناسياً أن منطقة الشمال المغربي، على العكس، كانت هي المنطقة التي تلقت أكثر التأثيرات الخارجية . أمّا تساؤل المجلة عن الزعيم الذي كان يتحدث عنه محمد سلام أمزيان، فيمكن لنا أن نجيب بناء على ما سمعناه من ولد الحاج سلام نفسه وأيضاً من المواطنين الذين عاشوا ما حدث، أن هذا الزعيم لم يكن هو اليوسي ولا أحرضان ولا الخطيب. لا أحد من هؤلاء كانت لديه علاقة بما حدث في الشمال الأوسط، لو كان الخطيب واليوسي وأحرضان على علاقة بانتفاضة الشمال الأوسط لما تدخلت القوات الملكية المسلحة لتخلف آلافاً من القتلى في صفوف الجيش والمواطنين على حد سواء.

بعد أن تم القضاء على الثورة، تعود "الإكسبريس" في عدد 12 فبراير من سنة 1959 لتقدم مقطعاً من حوار أنجزه "كلود كرييف" مع ولي العهد مولاي الحسن يقول فيه ما يلي: «ليس هناك مشكل في الريف والنظام قد عاد إلى المنطقة. ولا يوجد حول زعيم العصابة -أمزيان- سوى بعض الرجال الذين لاذوا بالفرار. كما أن أغلبية الجماهير نزلت من الجبال إلى مداشرها. كانت لدينا افتراضات حول تدخلات أجنبية والآن لدينا حجج. والجيش هو الذي أخذ الآن المهام الإدارية في هذه المناطق حيث

ارتكبت أخطاء نفسية وتعسفات أحياناً. فالريفيون مغاربة حقيقيون كانوا معزولين عن إخوانهم عشرات السنين. إنهم يخشون نوعاً ما هذا العالم المجهول الذي هو المغرب الجديد. علينا أن نساعدهم وستأتي الاستثمارات المقررة بأكلها في الشهور المقبلة» (12 فبراير 1959).

"المانشستر گارديان" (Manchester Guardian):

في السادس من يناير، نشرت الجريدة خبراً قصيراً لا يخلو هو الآخر من الخلط الذي ما زلنا بصدده. تقول:

«لقد أعطى الملك محمد الخامس لمتمردي الريف والشمال مهلة 48 ساعة للعودة إلى بيوتهم ويكفوا عن مقاومتهم للسلطة المركزية (....) وجه الملك نداءه للمتمردين ضد الحكومة في ثلاث مناطق مغربية: الريف الذي كان تحت الحماية الإسبانية، الأطلس والمناطق المحيطة بفاس ثم المناطق المجاورة للجزائر في ناحية وجدة.

تقول مصادر مطلعة في الرباط أن أسباب الاضطرابات غامضة لكن ليس هناك ما يدل على العداء للملك. إن الوضعية الاقتصادية تردّت منذ الوقت الذي حصل فيه المغرب على استقلاله والمواطنون يحملون مسؤولية ذلك للحكومة في الرباط»

في السابع من يناير سنة 1959، نشرت الجريدة خبراً آخراً يقول:

«لقد تحرك اليوم عدد من فيالق الجيش المغربي في اتجاه بعض المواقع في الريف وجبال الأطلس المتوسط، وهي مستعدة لمواجهة القبائل التي تلقت يوم السبت مهلة إلى حدود الغد لكي تعود إلى بيوتها. لقد ألقت الطائرات أزيد من 100 ألف منشور يكرر التحذير الذي وجهه الملك محمد الخامس لرجال القبائل.

ذكرت التقارير الصحفية أن حالات تبادل الرصاص حدثت يوم السبت بين القوات النظامية ورجال القبائل.

إن التمرد الحالي بدأ في شهر دجنبر مع محاكمة عدي أوبيهي، وهو زعيم بربري كلف بتنظيم مواجهة ضد الحكومة. لقد التحق البربر بالجبال في الشهر الماضي حينما وجه الملك تحذيراً لوزير الداخلية السابق، لحسن اليوسي واتهمه بالخيانة. يقال الآن أن اليوسي يقود مجموعة مسلحة كبيرة من رجال القبائل. يؤكد المراقبون أن التوتر هو نتيجة تنامي تأثير حزب الاستقلال العربي».

هذا كل ما نشرته الجريدة عمّا عرفه الشمال المغربي من أحداث، ويبدو أنه لا يتجاوز قصاصات الأنباء التي كانت الوكالات الدولية مثل رويتر البريطانية تنقلها بين الفينة والأخرى. ويبدو أيضاً أن الخلط والغموض يعتري حتى هذه الأنباء أو القصاصات، وهذا حال معظم الجرائد الدولية. قضية عدي أوبيهي مثلاً كانت من وحي الشيطان ونتيجة عقلية "التكفير" والإقصاء التي كانت تحكم الفعل السياسي لحزب الاستقلال الذي أصبح بسرعة ضحية عقليته هذه. من كان يعتقد أن الحزب سينشطر إلى قطبين تبادلا التهم علانية وكان كل منهما يحمل الآخر مسؤولية مآلت إليه الأوضاع. الغريب في الأمر هو أن كلا القطبين كان لا يفوت فرصة ليعلن فيها ولاءه للملك محمد الخامس ويكتظ الموقف حينما يأخذنا السؤال: ضد من كان هؤلاء يتصارعون ؟ أم أن هذا هو جوهر السياسة المغربية منذ الاستقلال، يعني التقية؟

"زيت" الألمانية (zeit):

كتبت تحت عنوان "انفاضة أمازيغ المغرب":

«مرة أخرى ينتفض المغاربة في المغرب: قبل أربعة أسابيع التحق

بعض الفقراء بالجبال ضداً على الحكومة وذلك كرد فعل القبائل الأمازيغية المعروفة بولائها للملك على اعتقال زعمائهم عبد الكريم الخطيب والمحجوبي أحرضان. يتهم البرابرة حزب لاستقلال الحاكم بمعاداته للملكية"

(هامبورغ، 14 نونبر 1958)

لا يمكن أن نتحدث هنا عن الخلط، لأن هذه القصاصة نشرت في نوفمبر، في بداية الاضطراب و كان الخطيب وأحرضان هما فعلاً المحرضان (وليس الزعيمان كما جرت العادة على تسميتهم) على معارضة حزب الاستقلال. كل ما يمكن أن نلاحظه في هذه القصاصة والقصاصات التي سبقت والتي ستلي فيما بعد، هو أنها تتحدث عن حرب عربية أمازيغية، مع أن هذا البعد لم يكن حاضراً إلاّ بعد أن دخل الخطيب وأحرضان في مناوراتهما السياسية وبدآ يعزفان للأهالي على الوتر الحساس، وتر العرقية: ألم ترتبط الحركة الشعبية تاريخياً بالبعد العرقي؟ إنه تناقض كبير أن نقول أن الأمازيغ ينتفضون ضد العرب كما ورد في قصاصة "المانشستر اردبان" ونقول في نفس الوقت أن أولئك الأمازيغ كانوا أوفياء للملك. لم تكن المسألة تتعلق بالملك ولا بالعرب وإنما بالظلم الذي نزل على الناس من حيث " لا تعلمون" وكان الانفجار الذي أورثنا ظواهر اجتماعية وسيكولوجية أكبر في حدتها من مشاكلنا السياسية. كل ما يقال من أمثال وحكايات عن أهل الريف يساهم بشكل فعال في نحت النسيج الثقافي المغرب ويسمم التواصل بين الناس على الرغم من شعار " حنا كلنا مغاربة". ألا تعاني ذهنيتنا الجماعية بثقل أحكام من قبيل " الريفي لا يؤتمن". ومتى كان الناس يولدون وهم لا يؤتمنون؟ لن ندخل هنا في نقاش فلسفي عن طبيعة الإنسان لأن المقام لا يستوعب مثل هذا المقال.

"فرانس أوبسيرفاتور" (France observateur):

كتبت مايلي:

«إن التوتر الذي ظهر في الريف على يد مؤسسي الحركة الشعبية و محاولة الانتفاضة المسلحة في ولماس والتي قادها بعض زعماء جيش التحرير والمرتبطين بعامل الرباط سابقاً المحجوبي أحرضان، كل هذا زاد في تفاقم الأوضاع. كل السلط المدنية والعسكرية في المنطقة وضعت في يد وزير الدفاع الوطني، السيد محمد أحمد اليزيد. ربما كان ذلك تنازلا لصالح حزب الاستقلال لكن، في نفس الوقت، يبقى المشكل في عمقه عالقاً» (12 نوفمبر 1958).

«عودوا إلى قبائلكم في هدوء وبدون خوف... ليرجع كل منكم إلى قريته. في 11نوفمبر استقبل الملك محمد الخامس في الرباط وفداً عن قبائل الريف. كانت الوضعية قد استفحلت في شمال المغرب: في الحسيمة، الناضور، في المراكز الفرنسية سابقاً كبورد، أكنول وتيزي وسلي حيث انطلقت الثورة في أكتوبر 1955، هجر السكان قراهم والتحقوا بالجبال. وكان النشاط السياسي الذي بدأه زعماء الحركة الشعبية، أحرضان والخطيب، في تطور. بعد اعتقالهما، التحق بعض القرويين بالجبال ....

«في نهاية دجنبر، تفاقمت الأزمة. حتى في الوقت الذي كان يتم فيه تنصيب حكومة عبد الله إبراهيم، أظهرت محاكمة عدي أوبيهي حجم ما يمكن أن نسميه من الآن فصاعداً بمؤامرة الفيوداليين. كل شيء اتضح حول ما كان يُتداول سرا في الرباط منذ سنتين، وفي مقدمة المعنيين: المتآمرون الذين يعقدون اتصالات مع الضباط الفرنسيين الذين كانوا يزودونهم بالسلاح، أحد الوزراء المقربين للقصر، القايد العجوز لحسن اليوسي. منذ

إعلان الاستقلال كان اليوسي يهاجم حزب الاستقلال بلا رحمة ومنذ شهر غشت بدأ ينظم الاضطرابات في الأطلس المتوسط وفي الريف. منذ ذلك الوقت كانت تجتمع حوله عناصر مختلفة كان قاسمها المشترك هو العداء لحزب الاستقلال. قواد مرتبطين بالحركة الوطنية ومصممين على الدفاع على مصالحهم إلى آخر رمق، ملاك كبار كانوا ينتظرون من الاستقلال أن يحافظ على النظام الفيودالي، أهالي الريف الذين ظلوا يتذكرون عبد الكريم وكانوا حساسين إزاء الكلمات التي كان يوجهها العجوز من القاهرة مستنكراً الاستقلال المزعوم ومطالباً بمواصلة الكفاح حتى تنسحب جميع القوات الأجنبية من شمال إفريقيا. الرجال الذين كانوا يريدون، مثل الخطيب، مواصلة الكفاح قبل كل شيء مع الجزائريين، يوجدون الآن في نفس الخندق مع اليوسي وعدي أوبيهي اللذان كانا يتعاملان مع الجيش الفرنسي...

«إننا أمام أزمة خطيرة. الحالة الاقتصادية للريفيين سيئة والمنطقة الإسبانية سابقاً عانت من اندماج لم تكن مهيأة له. لكن يبقى أن البؤس الاجتماعي في الريف كان مناسبة فقط»(3 يناير 1959)

نجد هنا عناصر مهمة تؤكد ما حاولنا تبيانه فيما سبق: كانت هناك فآت مختلفة جداً اجتمعت كلها حول نقطة واحدة هي العداء لحزب الاستقلال. غير أن ما لا توضحه الجريدة هو لماذا كان هذا العداء لحزب الاستقلال. صحيح، هذا الأمر لا يحتاج لتحليل لأن كل واحد يقول ببساطة أن حزب الاستقلال كان حزباً متسلطاً ويحاول أن يكون هو الوحيد مصدر السلطة والنفوذ، لكن هذا وحده لا يكفي لتفسير ما حدث فعلاً لأنه حتى وإن كان حزب الاستقلال ديكتاتورياً إلى هذا الحد كما نجد في أدبيات بعض رجال الحركة الشعبية وغيرهم، فإن حزب الاستقلال لم يكن هو المسؤول عن القرارات السياسية والاقتصادية في البلاد، فكيف يحدث أن يوضع طرف واحد في قفص الاتهام مع أن هذا الطرف كان شريكاً فقط في

اللعبة وليس هو المرجع الأول والأخير. تساهم قصاصة "فرانس أوبسرفاتور" في إزالة بعض الغموض، لكنها تضيف غموضا آخر على ما يبدو. وليس من أهداف هذه المساهمة تقديم أجوبة قارة.

"تراو" و"فولكس كرانت" الهولنديتين

(Volkskrant) (Trouw)

جاء تحت عنوان: «محمد الخامس يعطي مهلة للمتمردين»:

«لقد دعا الملك محمد الخامس البارحة رجال القبائل المنتفضة في جبال الريف لأن يعودوا إلى بيوتهم ويوقفوا مقاومتهم للحكومة المركزية في ظرف 48 ساعة. في خطاب إذاعي قال الملك أنه بعد انتهاء المهلة المحددة، سيتخذ إجراءات صارمة ضد المتمردين.

وحدات من الجيش المغربي كانت يوم أمس في طريقها نحو المخبأ الجبلي لليوسي، وزير الداخلية سابقاً في الحكومة المغربية. لقد حدثت بعض المواجهات».

«أعطى الملك محمد الخامس مهلة 48 ساعة للمتمردين لكي يتحلوا عن سلاحهم وإلا فسيعاقبون. وصلت حصيلة المواجهات بين المتمردين والقوات النظامية إلى سبعة قتلى على الأقل و29 جريحا. لقد سجل التوتر أيضاً في وسط وشرق البلاد. وقال الملك أن الوضع في الريف يبعث عن القلق» (عدد 7 يناير 1959)

«لقد استجاب جزء كبير من المتمردين الأمازيغ لنداء الملك من أجل وضع السلاح والعودة إلى بيوتهم. وهكذا سلم حوالي 5000 قروي سلاحهم للحكومة...

وقد حاصرت مجموعة من المتمردين الأمازيغ، الذين رفضوا الاستسلام، ميناء الحسيمة واختفى خمسون جنديا كانوا في طريقهم إلى مدينة الحسيمة. وفي يوم الثلاثاء كانت هناك مواجهات في المنطقة بين المتمردين والقوات النظامية ووقعت في كلا الطرفين أضرار كثيرة والبارحة تم إرسال قوات تعزيزية إضافية. وحسب الأنباء الواردة من المنطقة، احتل المتمردون مطار الحسيمة.

ومازال زعيم المتمردين، لحسن اليوسي، حراً طليقاً. ويُتهم اليوسي الذي شغل منصب وزير للداخلية لبعض الوقت، بالخيانة العظمى وبتآمره مع الجنرال الفرنسي "كونيي" (Cogny) من أجل إعادة الحكم الفرنسي للمغرب» ("تراو" تاسع يناير 1959).

لا يمكن أن نؤاخذ الجرائد الهولندية على ما قد يكون في قصاصاتها من لبس لأنها كانت تنشر فقط ما تنقله وكالات الأنباء الدولية، لكن مع ذلك لن نمر دون أن نصحح مرة أخرى أن اليوسي لم تكن لديه يد في ما حدث بالمنطقة الممتدة من الناضور إلى حدود تطوان تقريباً. كان دوره هو التحريض وخلط الأوراق لا غير.

"لوبسيرفاتور دو موايان أوريون"

L' observateur du Moyen-Orient

كتبت بتاريخ 21 دجنبر 1958: «حضر محمد الخامس بتطوان يوم الأحد الأخير، استعراضاً عسكرياً لـ13 ألف جندي من القوات الملكية المسلحة. كان الحدث موجها بوضوح لترهيب المتمردين في قبائل الريف.

أولاً، كان من الممكن اختيار مراكش أو مكناس لكن القصر وافق، بمباركة زعماء حزب الاستقلال، على افتتاح الثلاثة أيام المخصصة لتخليد ذكرى

عودة الملك سنة 1955، في تطوان. كان الأمر يتعلق بتوجيه إشارات للريفيين ولزعماء الحركة الشعبية.

مر الاستعراض بدون مشاكل والتزم المتمردون الهدوء خلال الثلاثة أيام هذه.

"أعمال شغب":

لكن زعيما "متمردا" أخبرني بأن المشاغبين أشعلوا النيران في غابات بلوط الفلين بتطوان وفي مناطق أخرى. فبعد الاستقلال، كان ممثلو جيش التحرير في الجنوب هم الذين احتلوا الأماكن الإدارية المهمة وليس الريفيون. كان الريفيون منذ القرن السابع عشر، يتميزون بخاصية العناد ولا يقبلون بسهولة سلطة خارجة عن منطقتهم. ويعود السبب في ذلك إلى أنه في القرن السابع عشر، كان التجار يستقرون في الريف و"يستغلون" المواطنين. ولازال الحكم القبلي مهيمنا في هذه المنطقة.

"تكوين تركي":

كان عبد الكريم الذي ما يزال يعتبر نفسه زعيماً روحياً، انطلاقا من القاهرة، وكان قد أرسل الشباب ليتلقوا تعليمهم في تركيا أثناء العشرينات، ونظم المدارس العربية الأولى في الريف من أجل إيقاظ الوعي الإقليمي، أي الوعي بالتفوق الإثني، ومن جهة أخرى إيقاظ الوعي بالنقص الاقتصادي. ولازال الريفيون يتكلمون اللهجة الريفية مع أنهم يتكلمون العربية جميعاً وفي استطاعتهم أن يستعملوها عند الحاجة.

بعد الاستقلال أخفى الريفيون ما يكفي من السلاح لتسليح سبعة آلاف رجل. لكنهم كانوا يتوفرون، عند الضرورة، على 14 ألف محارب للدفاع على مطلب تمثيليتهم في الحكومة. ويقولون أن 700 شخص منهم تم اعتقالهم بعد أحداث أجْدِير...

"منطقة حساسة":

يؤكد حزب الاستقلال أن أية دولة جديدة في المغرب ستتلقى معارضة مختلفة. ويضيف أن الريف كان دائماً منطقة حساسة لا تندمج في بقية المغرب إلاّ بعد وقت طويل.

في الأسبوع الماضي وعد الملك مندوبي القبائل الريفية على أنه سيعين لجنة تحقيق مكلفة بدراسة مطالبهم في عين المكان.

وفي نفس الوقت، ينبغي على الحكومة أن تثبت سلطتها وأن الريف لا يمكن إدارته سياسياً إلا من طرف الملك وحزب الاستقلال. ويقول حزب الاستقلال أن القوى الأجنبية، سيما إسبانيا، أفسدت الوضعية التي كانت ستعالج نفسها بنفسها.

وتؤكد مصادر إسبانية في تطوان أن زعيمي الحركة الشعبية – الخطيب وأحرضان– حاولا، بدون جدوى، الحصول على مقابلة مع فرانكو وحكومة مدريد، في شهر شتمبر الماضي، لكي يطلبا منه السلاح. وحافظت إسبانيا في تلك اللحظة على الحياد التام» (عدد21 دجمبر 1958). وكتبت "لوبسير اتور دو موايان أوريون" بتاريخ 16 يناير 1959 تحت عنوان "حرب الريف لن تقع":

«إن الأزمة الحكومية الطويلة قد تم حلها لكن الدولة المغربية الفتية تواجه امتحاناً جديداً: في الريف، في الأطلس المتوسط وفي تافيلالت. فالقبائل التي حركها المحرضون السياسيون هاجت وتهدد بالدخول في عملية انفصالية... سنتان بعد الاستقلال، كان "الجبل" على وشك السقوط من جديد في الفوضى التي كانت تتحمل الحماية مسؤوليتها. وفي خطابه في الخامس يناير اعترف الملك محمد الخامس أن "الوضعية كانت مترددية في غضون الشهور الأخيرة" ووصلت في بعض الأقاليم إلى "أقصى حد

من الخطورة".

«كانت إعادة النظام إذن بمثابة امتحان، ليس فقط للملك ولكن أيضاً للحكومة الجديدة التي تشكلت منذ بضعة أيام. فكلا الطرفين لا يترك أية فرصة من أجل التحكم في الوضعية. هناك أزيد من عشرة آلاف جندي، ثلثا القوات النظامية، مستعدون لخوض عملية "لم الشمل". لقد اختار "سي علال الفاسي" القصر، بوضوح، كما أن عبد الله ابراهيم لم يتردد في المجازفة بشعبيته من خلال تغطيته لعملية عنف ضد عناصر الشعب الذين كانت ثورتهم شرعية أو يمكن على الأقل تفهمها. منذ الوهلة الأولى، نجد أنفسنا إذن أمام عملية لحزب الاستقلال والقصر ضد أولئك الذين كان الملك يسميهم بـ"مدبري الفوضى والانقسام" ويتهمهم باستغلال سخط بعض القبائل لتحقيق مطامحهم وأغراضهم الشخصية».

"فشل المحرضين":

من هم "المحرضون"، "الدجالون" -حسب تعبير الملك- الذين يعلنون ولاءهم للقصر وفي نفس الوقت يحرضون المواطنين على التمرد ضد ممثلي السلطة والامتناع عن أداء الضرائب، وبشكل عام، رفض كل ما يقرره الموظفون الذين بعثتهم الرباط؟

في منطقة الحسيمة التي هي إحدى المراكز النشيطة للمتمردين، يقود التمرد محمد سلام أمزيان الذي اعتقل في نفس الوقت الذي اعتقل فيه أولاد الكلاوي تقريباً، سنة 1957 وحكم عليه بالسجن. ثم أطلق سراحه في ماي 1958 وحينما عاد إلى الريف، أخذ يدعو للثورة ضد حزب الاستقلال معلناً ولاءه لمحمد الخامس وعبد الكريم. وبسبب سخطه على اعتقاله أخذ يبحث عن الانتقام من الحكومة المركزية ويقال أنه لا يتردد في طلب الدعم من المصالح الإسبانية الخاصة في منطقة الشمال».

ولتصحيح المعلومات الخاطئة يجب القول مباشرة أنه لم يصدر أي حكم في حق محمد سلام أمزيان (انظر شهادة الحاج أحمد معنينو كملحق)، أما كونه كان يسعى للانتقام من حزب الاستقلال بسبب اعتقاله فهذا ليس صحيحاً لأن المسألة لا تتعلق بانتقام وإنما بموقف سياسي كان قد بدأه أمزيان وهو في جامع القرويين -أي ضد الفرنسيين- وهو في قرية بّا محمد. أما كونه حاول طلب الدعم من الدوائر الإسبانية في شمال المغرب فهذا كلام غير مبرر ولا حجج عليه ومن باب الأمانة التاريخية لا يمكننا أن نأخذ التخمينات والتأويلات مأخذ الجد. وإن كان هناك من حاول طلب الدعم الإسباني فهو أحرضان وأيضاً صديقه الخطيب حسب ما روته نفس الصحيفة.

انتفاضة الريف الأوسط حسب "دايفيد هارت":

يعتبر دايفيد هارت هو المرجع الوحيد - تقريباً - الذي تعود إليه كل الدراسات التي تتناول تاريخ الريف في القرن العشرين. هناك دارس آخر لا يقل شهرة عن دايفيد هارت هو دايفيد سيدون الذي كتب كتاباً عن الريف الشرقي، لكن دايفيد سيدون بدوره كان يستند إلى دايفيد هارت الذي أنجز أطروحة دوكتوراه حول قبيلة آيت ورياغل في الريف.

تعود أهمية دايفيد هارت إلى كونه عاش سنيناً طويلة متنقلاً في قبائل الريف وكان على اطلاع واسع بما يجري في المنطقة. كثيرون هم الدارسون الذين غالباً ما يخلطون بين أسماء المواقع أحياناً وبين أسماء الشخصيات أحياناً أخرى، لكن هارت يقدم معلومات دقيقة. ويعتبر هو الوحيد الذي أعطى لانتفاضة دجنبر 58 في الريف الأوسط ما تستحقه من اهتمام ولم يقع في تشويه التاريخ كما فعل العديد غيره. يقول:

«لم يفعل حزب الاستقلال وموظفوه شيئاً للريفيين سواء فيما يتعلق بالعمل أو التمثيلية السياسية المناسبة. حزب الشورى والاستقلال وحزب

الحركة الشعبية كانا قد عززا مواقعهما على الرغم من أن حكومة الرباط ظلت رسمياً تتجاهل وجودهما في الريف. في ذلك الوقت ظهر الشاب محمد نرحاج سلام نموح أمزيان من آيت بوعياش، كناطق غير رسمي لآيت ورياغل. كباقي رجال السلطة القبائلية تحت الحماية الإسبانية، كباراً وصغاراً (وقد كان "مقدماً فقط)، فقد عمله بعد الاستقلال. بدأت مقارنة الواقع الجديد بالماضي ، وكان الإسبان قد جعلوا إدارة آيت ورياغل تتكون من إداريين محليين (ومحمد نرحاج سلام الذي كان هو الإبن الأكبر لأخ القائد حدّو نموح أمزيان، كان من ضمنهم)أما العهد الاستقلالي الجديد فلم يفعل ذلك نهائياً و ظهر محمد نرحاج سلام الآن كـ Primus inter pares وفي نفس الوقت، زعيماً محلياً لحزب الشورى والاستقلال»(ص 428). على الرغم من المزايا التي سجلناها عن كتابات هارط، فإن تحليله ينزلق أحياناً عن الصواب. يقول أن محمد نرحاج سلام كان واحداً من رجال السلطات القبلية الذين فقدوا وظائفهم مع الاستقلال، وكأنه يقول بهذا أن سبب دخول محمد نرحاج سلام في مواجهة ضد حزب الاستقلال وضد الملك محمد الخامس، فيما بعد، كان مجرد رد فعل متهور سببه شخصي لا غير. هذا غير صحيحاً إذا ما قارناه بالواقع، إذ أن اشتغال محمد نرحاج سلام كـ«شيخ» القبيلة لم يكن إلاّ لوقت قصير وكان قبل أن يتم اعتقاله في أواخر سنة 1956، وهذا لا يعني إلا شيئا واحداً في نظرنا وهو أن محمد سلام أمزيان لم يكن يتصرف تحت وطأة النزوات الشخصية أو تحت وطأة عملية تواطئية كما حدث مع "زعماء" أحداث الريف الشرقي. كان الملف المطلبي الذي يضم 18 نقطة والذي قدمه محمد نرحاج سلام مع صدّيق نشراط الخطابي من أجدير ورشيد الخطابي، بالغ الأهمية. كان بن الحاج سلام قد حاول تأطير الغضب الشعبي وإعطاءه بعداً عقلانياً بعيداً عن رد الفعل الشعبي العفوي. كما أنه كان يدرك جيداً تفاصيل "حكاية التقارير" التي

كُلف بكتابتها سنة 1956من طرف الملك محمد الخامس. و من خلال البرنامج أو قل الملف المطلبي الذي قدمه للملك، يبدو أنه كان قد اختار منذ البداية الأسلوب الحضاري، أسلوب الحوار والتفاوض قبل التفكير في استعمال العنف، غير أنه عومل بالعنف وبواسطة الآلة العسكرية. يستمر دايفيد هارت قائلا:

«يبدو أن الانتفاضة التي بدأت ثلاثة أسابيع بعد تقديم العريضة، كانت نتيجة ثلاثة عوامل:

1- عدم الارتياح لتمثيلية حزب الاستقلال.

2 - لا أحد من آيت ورياغل كان ممثلاً في الحكومة المحلية.

3 - عدم الارتياح للتاخر الاقتصادي الذي تعيشه المنطقة.

«كانت هناك عوامل أقل شأناً. أولا عودة عبد الكريم الخطابي مع أنه كان يرفض العودة إلى أن تغادر جميع القوات الأجنبية البلد وقد حال موته سنة 1963 دون ذلك. وثانياً، الصراع الذي كان بين حزب الاستقلال وحزب الشورى والاستقلال قبل الثورة مباشرة. وقد وجد هذا المشكل حلاً له، وكانت النتيجة بالنسبة "لآيت ورياغل" هي فقدانهم الثقة في أي حزب من الأحزاب. في ذلك الوقت كان الاستقلال كحزب سياسي هو المستهدف، أما محمد الخامس والقوات المسلحة الملكية فلم تكن هدفاً للناطقين غير الرسميين باسم "آيت ورياغل" وعلى رأسهم محمد نرحاج سلام.

« كان حزب الاستقلال قد فتح مقراته في كل المراكز الريفية وأصبح نفوذه بعد الاستقلال فعالاً، غير أن استعراض القوة التي كان يملكها، كان سبباً في سقوطه. كل القبائل الريفية استجابت وبشكل رائع لتقنية قديمة حققت في هذه الحالة نتائج مدهشة : هذه الطريقة التي استعملها عبد الكريم بكثرة، هي طريقة النداء (أبارّاح) من أجل مقاومة الحكومة (عوض المخزن)، أو على الأدق ، مقاومة الحكومة التي يهيمن عليها حزب

سياسي واحد. انطلق النداء من أجل مقاومة الحكومة والتحق رجال القبائل بالجبال وأشعلوا النيران، فعاد التمرد في أشكال جد حديثة ربما. نزل رجال آيت عمارت، آيت توزين، تمسامان وإكزانين من الجبال من جديد بعد بضعة أيام على النداء الذي وجهته الرباط للثوار. غير أن آيت ورياغل رفضوا النزول واندلع العنف يوم الإثنين 27 أكتوبر سنة 1958. هاجم بعض رجال آيت عبد الله وآيت حذيفة الغاضبين مقر حزب الاستقلال في سوق بني حذيفة. وسلبت من المخزنيين الذين كانوا في المركز بنادقهم وتم حبسهم في المركز. كما أن المسؤول المحلي لحزب الاستقلال تعرض للضرب. وبعد يومين من ذلك حدث نفس الشيء في أربعاء توريرت حيث وقعت مواجهات في المقر نفسه وجرح فيها عسكري (مخازني) واحد، كما حدثت مواجهات في السوق أيضاً. يوم السبت الموالي كانت هناك توترات في سوق إمزورن وأصبحت بذلك أسواق آيت ورياغل كلها "مضطربة" واستمر الاضطراب في أشكاله القديمة وقاطعها (الأسواق) رجال آيت ورياغل الذين رفضوا خدمة أسواقهم الخاصة. ظل هؤلاء في جبل حمام وثارت ثائرتهم بعد مقتل شخص أو شخصين من آيت ورياغل في سوق إمزورن.

ظلت أسواق آيت ورياغل "مضطربة" طيلة شهرين أو أكثر(...) كان أفراد آيت ورياغل مسلحين بـ "الآلات الحديدية " المستعملة لقطع الخشب وأيضاً بالعصي. من الدلالة البالغة أن يكون محمد نرحاج سلام قد وعدهم بالأسلحة لكنه لم يف بوعده بتسليمها».

لا يمكن أن نستمر في تقديم ما كتبه هارت عن الانتفاضة قبل أن نطلب من القارئ أن ينتبه لما يقوله محمد سلام أمزيان نفسه عن نواياه وعن الأسلحة التي كان يفكر فيها ثم لماذا لم يستلم الأسلحة التي كانت قد قدمت من الشرق إلى شاطئ باديس في بقيوة ومن ثم في "قابو ياوا". قد يكون

محمد سلام أمزيان قد وعد فعلاً بالأسلحة لكن استلامها كان مستحيلاً في ظل تلك الظروف والمنطقة كانت ملغمة، وحتى لا نظهر كمن يدافع عن أمور لم يرها ولم يعشها ولا يمكن إثبات عكسها بالحجج والدلائل، نحيل القارئ هنا فقط إلى ما يقوله المعني بالأمر(انظر الملحق) نفسه وفي إمكانه آنذاك أن يقيم تحليله وتفسيره الخاص لهذه النقطة.

يستمر هارت قائلا:

«تحولت الانتفاضة مباشرة إلى تمرد بعد الاضطرابات التي عرفتها الأسواق وبعد أن التحق آيت ورياغل بجبل حمام. نزلت باقي قبائل الريف من الجبال إلاّ آيت ورياغل لم ينزلوا، لهذا كان استعراض القوة ضرورياً»

يقدم دايفيد هارت هنا آيت ورياغل كحالة شاذة حينما يقول أن جميع القبائل الريفية نزلت من مواقعها في الجبال إلاّ آيت ورياغل، والواقع هو أن الانتفاضة كانت ممتدة من الناضور إلى الجبهة في إقليم تطوان، وحينما نزلت القوات النظامية، تصدى لها رجال الريف الغربي قبل أن تصل إلى الريف الأوسط لتجتمع المراكز القروية المجاورة لآيت حذيفة، سيما سنادة، بني بوفراح ، بقيوة...إلخ، كلها في المنطقة الواقعة بين ترجيست وبني حذيفة لمواجهة القوات النظامية التي كانت في طريقها إلى الحسيمة.

كان الزعيم المحلي عبد الله تهامي من بني حذيفة على اطلاع بما يجري وحينما شعر أن القوات النظامية تقترب من ترجيست استغاث بباقي الرجال في المناطق المجاورة وبقي الصدام الدامي مرسوماً في ذاكرة الجماهير المحلية ويعرف الآن بـ "رعام نرثنين" دلالة على المعارك الضارية التي حدثت بين الريفيين والقوات النظامية في بني حذيفة المعروفة بـ "إثنين" لأن السوق كان ينعقد هناك كل يوم إثنين. كان الناطقون غير الرسميين باسم آيت ورياغل يقولون أنهم ليسوا وبأي شكل من الأشكال ضد الجيش ولا ضد الملكية التي كانوا قد أبانوا عن ولائهم

لها في الوقت الذي كان فيه حزب الاستقلال يحاول إسقاط الملك. كان الطابع العسكري للحملة التي كانت امتحاناً للقوات الملكية المسلحة (أول حرب تشنها) في إقرارها للأمن الداخلي، قد وصفه "زارتمان" بدقة ولا يحتاج لأية إضافة. نسجل فقط أن ولي العهد آنذاك أثبت نفسه كقائد معركة بعد أن أسندت له قيادة القوات الملكية التي حاصرت الحسيمة من الجنوب. محاصرة منطقة الانتفاضة هذه كانت نتيجة رفض جزء من "آيت ورياغل" الاستجابة للنداء الذي وجهه لهم الملك وتحذيرهم بـ"العقاب الشديد" إذا ما لم يعودوا إلى بيوتهم في السابع من يناير1959 .

«لم يعودوا إلى بيوتهم وتلقوا "العقاب الشديد" في أقصى حدوده. لكن كانت هناك لحظات كان بإمكانهم أن يعاملوا فيها الآخرين بالمثل. ففي إحدى المناسبات تعرضت طائرة ولي العهد الحسن حينما كانت تحاول الهبوط في مطار إمزورن، لطلقات نارية من الجوانب المحيطة بالمطار وبدأ أوفقير -الذي أصبح وزيراً للداخلية سنة 1965- يشارك شخصياً في المعارك ضد المدافعين عن المطار والذين ماتوا كلهم. بعد ذلك حاولت القوات الملكية اقتحام جبل حمام الذي كان تحت سيطرة آيت ورياغل. لكن في الأخير- وكان شهر يناير 1959 أصعب أوقات الحملة- تلقت آيت ورياغل ضربة قاسية من القوات النظامية لم تنساها إلى يومنا هذا.

نزل المنتفضون من مواقعهم في جبل حمام بخيبة الأمل والهزيمة مثلما كان الشأن مع عبد الكريم. كانت نتيجة ذلك أن أصبح الجيش وقائد أركانه، ولي العهد، أقوياء أكثر وبمعزل عن حزب الاستقلال الذي كان قد انشق إلى قسمين في السادس والعشرين من يناير، نتيجة لانتفاضة الريف والعديد من التوترات الداخلية الأخرى. بالنسبة للجناح اليساري التقدمي لحزب الاستقلال، بقيادة المهدي بن بركة الذي كان رئيساً للبرلمان، فقد سمّى نفسه بالاتحاد الوطني للقوات الشعبية (أي

المقاومة) لم يكن في استطاعة حزب الاستقلال نهائياً أن يسترجع النفوذ الذي كان لديه بعد الاستقلال مباشرة.

قبل أن تنتهي الانتفاضة الريفية في فبراير 1959، التحق محمد نرحاج سلام، مع ستين آخرين من آيت ورياغل (من بينهم مكي نسريمان رخطابي، آخر باشا للحسيمة في عهد الحماية الإسبانية في 26 غشت من سنة 1950) بإسبانيا عبر مليلية فاراً من القوات الملكية المسلحة. وُضِعَ ثمن "لرأس هذا المقدم لبني بوعياش" -سابقا- وحكم عليه بالإعدام غيابياً بموجب مرسوم ملكي أصدره الملك محمد الخامس وتبناه ابنه الحسن الثاني من بعده. هنا أيضاً كانت الوضعية تقليدية: القاتل الذي لا يستحق العفو ولا يستطيع أن «يؤدي» الحق لـ"إمغارن"، كان عليه أن يهرب إلى قبيلة أخرى ويكون لجوؤه أبديا هذه المرة. ولأنه كان ناطقاً غير رسمي (قائداً) للثورة، فإن ابن الحاج سلام (مّيس نرحاج سلام) أصبح الآن "أدهرب"، ويتعرض لانتقادات كثيرة حتى من قبيلته بعد أن حدث ما حدث(...).

يقال أن 244 رجلا من آيت ورياغل الذين ظلّوا يقاومون، والذين لم يتمكنوا من الهروب لكون الطرق كانت كلها محاصرة، تم اعتقالهم جميعاً ليفرج عنهم بعد سنتين بموجب عفو ملكي صدر بمناسبة عيد العرش في 18 نونبر من سنة 1960 (كان أحد المفرج عنهم، علوش نحمّو نحاج عيسى من إمرابضن والذي كان قائداً خلال السنوات الأخيرة من عهد الحماية الإسبانية. أما أقشيش الذي حكم عليه بـ15 سنة سجنا نافذة فلم يفرج عنه). حينما عاد جميع الذين فرّوا، سمح لمحمد نرحاج سلام بالعودة إلى الريف بموجب العفو الملكي الثاني الذي صدر بعد الزيارة الثانية التي قام بها الملك الحسن للحسيمة في 11 شتنبر سنة 1962 والتي تم الإعلان خلالها عن إنهاء الحكم العسكري في المنطقة و فتح المجال أمام

الأحزاب السياسية (...). بعد القضاء على الانتفاضة، ظلت القوات الملكية المسلحة مرابطة في المنطقة وأصبحت الجهة الشرقية من الحسيمة تحت حكم عسكري لم ينته إلاّ بعد ثلاثة سنوات ونصف (....)

كانت الوضعية قد تحسنت بعض الشيء بعد الزيارة التي كان قد قام بها الملك محمد الخامس في العاشر من يونيو من سنة 1959 بأول زيارة رسمية للحسيمة، زيارة كان لها صدى واسعا في الإعلام المغربي. بالنسبة للنبلاء الذين ظلّوا في المنطقة، لم يفرّوا إلى إسبانيا ولم يتم اعتقالهم، كانوا مطالبين بتقديم أضحية للملك للحصول منه على الأمن والسلام، إلا أن الملك رفض ذلك واكتفى فقط بأداء القسم على القرآن. وقد أدى هذا القسم أحمد بن عبد السلام البوعياشي (من الربضة ببني بوعياش، قاضي سابق مع الإسبان وتلقى وعدا بأنه سيصبح قاضيا في إدارة عهد الاستقلال) وهو محاط بالآخرين.

قد يقال أن المطالبة بالقضاء على الأحزاب السياسية كان فعلاً إحدى النقط الموضوعية الرئيسية في "برنامج النقط الثمانية عشر". كان هناك اتفاق حول هذه المسألة بين آيت ورياغل وإدارييهم الجدد من العسكريين. ومن نهاية الانتفاضة إلى يومنا هذا، امتنعت آيت ورياغل وعن طواعية عن القيام بأي نشاط سياسي كيفما كان نوعه. هذا الامتناع كان يصل مداه الأقصى بالمشاركة الضعيفة في الأحداث الأخرى ذات الطابع السياسي. أشير هنا بشكل خاص للانتخابات سواء على المستوى المحلي أو الوطني والتي انتهت بانتخاب أول برلمان مغربي في 29 ماي سنة 1960» (431-427).

هذا ما كتبه دايفد هارت في كتابه "The Moroccan Rif of Ait Ouaria-ghel"، وقد التقيناه سنة 1999 وحاورناه في قضايا كثيرة لكنه لم يضف جديداً في ما يتعلق بحركة 1958. نقدم للقارئ ما كتبه هارط ونتركه يستنتج الخلاصات والدلالات التي يحملها النص.

الفصل الخامس
السياســـــة الاقتصادية
في الشمال بعد سنـــة 1959

قبل سنـــة 1960:

قلنا أن المنطقـــة الشـماليـة التي كـانت غالبـاً مـا تعرف بالمنطقـة الخليفية لكونها كانت تحت حكم خليفة السلطان، كانت ذات وضع اقتصادي وسياسي خاص. هناك أولاً العلاقة مع الجزائر في الشمال الشرقي بحيث أنك لن تجد عائلة واحدة لم يكن ربها يسافر للعمل في الجزائر في المواسم الفلاحية. هناك أيضاً بوابتي سبتة ومليلية اللتان تعتبران إلى حد اليوم متنفسا كبيرا للشماليين. دون ذلك، كان هناك قطاع الخدمات مع الإسبان الذين لم يكونوا قادرين على خلق منشآت اقتصادية في المنطقة كما فعل الفرنسيون في بقية المغرب. كما أن الإسبان أنفسهم لم يحاولوا أبداً تحويل الأراضي الشبه الجافة إلى أراضي فلاحية قابلة لإنتاج بعض المزوعات المناسبة للطقس المحلي. أما العلاقـــة مع

السلطة المركزية (المخزن) فلم تكن يوماً ما في المستوى الذي قد تتشجع فيه الدولة للاهتمام بالمنطقة. كل ما كان بين الريف والمخزن هو العنف المتبادل. إلى حدود سنة 1899 كانت منطقة الريف خارجة عن نطاق حكم المخزن كما أسلفنا، ومنذ تلك السنة أصبح الريف رهاناً استراتيجياً بالنسبة للمخزن الذي بعث في نفس السنة المدعو بوشتي البغدادي لتأديب قبيلة بقيوة التي كان بعض سكانها يمارسون القرصنة كما رأينا في الفصل الأول. لا بأس أن نذكر في هذا الفصل الأخير بعض وقائع تدخل المخزن في الريف مع نهاية القرن.

لقد اتخذ المخزن آنذاك شكاوي الدول الأجنبية من القراصنة ذريعة من أجل بسط نفوذه في المنطقة. حينما وصل بوشتى البغدادي إلى الريف، حطّ الرحال في قرية أجدير المجاورة لبقيوة وبدأ يتفاوض مع بقيوة في قرية "أحد الرواضي". ما كان يطلبه البغدادي من شيوخ القبيلة هو تجديد بيعتهم وولائهم للسلطان، لكن الشيوخ أكدوا له أنهم لم يخرجوا عن الطاعة وما هي ضرورة تجديدها الآن. بعد ذلك أمرهم بحرق بعض المنازل دلالة على أنهم عاقبوا بأنفسهم القراصنة منهم، لكن الشيوخ أكدوا للبغدادي أن أهل بقيوة لم يبدأوا في القرصنة ضد الإسبان إلاّ بعد أن أقدم الإسبان على نهب ممتلكاتهم والاعتداء على ذويهم. هنا استعمل البغدادي الخديعة والمكر كما كانت سياسة المخزن آنذاك، واستدعى حوالي 200 رجل من كبار بقيوة من أحد الراوضي إلى قرية أجدير. وكانت الخطة التي رسمها الماكر هي الفتك بهؤلاء الرجال أثناء الصلاة، وفعلاً، هذا ما حدث. أثناء صلاة العصر انطلق الرصاص من أفواه بنادق جنود البغدادي ضد المصلين، ومات كل الرجال ولم ينج منهم إلاّ القليل القليل. في اليوم التالي هجم البغدادي على ما تبقى من الرجال في بقيوة، لكنهم قاوموه إلى أن تمكن أهلهم من النساء والشيوخ

والأطفال من الهروب إلى القبائل المجاورة مثل بني بوفراح، بني يطّفت، تطوان، طنجة ...الخ. لماذا فعل البغدادي هذا ما دام أن أعيان بقيوة كانوا قد وعدوه أنهم ليسوا خارجين عن طاعة السلطان وأن قرصنتهم ضد الإسبان كانت ردة فعل ودفاعاً عن النفس وليس اعتداءً؟ لماذا ظلّ البغدادي وجنوده يعتدون على كرامة الأهالي وينهبون ممتلكاتهم، حتى من ساعدوه كأهل أجدير على سبيل الذكر؟ ما فعله أعيان بقيوة يعتبر شهامة لأنهم فضّلوا التفاوض على الحرب وإراقة الدماء لكن البغدادي كان قد أتى بخطة مسبقة للفتك والقضاء على من كانوا يعتبرون خارجين عن طاعة السلطان. لم تنته مهمة البغدادي عند هذا الحد بل انتقل مباشرة إلى الريف الشرقي لـ"يأدب" "مشاغبين" آخرين.

كانت بداية العلاقة دماً إذن ولم يكن وجود المخزن في الشمال أبداً وجوداً ودياً بل إن تاريخ الروابط بين الشمال والمركز تاريخاً صدامياً. بعد الحماية انقطعت العلاقة نهائياً وأصبح الشمال وكأنه فعلاً الجزءَ الفقير من إسبانيا وانسجم أهل الشمال كثيراً مع الإسبان نظراً للعلاقة التاريخية بينهم: الموريسكيون في الشمال الغربي، تطوان والنواحي على وجه التحديد. حينما انتهى عهد الحماية الفرنسية، بدأ الشمال من جديد يشكل رهاناً سياسياً كبيراً كما رأينا ذلك في الفصل السابق. حدث صدام خريف 58 والذي لم يكن ضرورياً كما لم يكن ضرورياً أن يفتك البغدادي بقبيلة كاملة. من سنة 1899 إلى غاية 1959، لا يمكن أن نتحدث عن دور ما للمخزن في الشمال ولم يكن اقتصاد المنطقة أبداً مرهوناً بمساعدات المخزن. ـ ى الرغم من وعورة التضاريس والجفاف المستمر الذي يحاصر المنطقة، فقد كانت الفلاحة هي المصدر الوحيد الذي يعتمد عليه السكان، ومن ثم

يأتي دور الصيد البحري. لا يمكن أن نتحدث عن الصناعة في الشمال، اللهم الصناعة التقليدية وبعض الصناعات الخفيفة جداً كتعليب السمك مثلاً. لم يكن في المنطقة ما يساعد أهلها على تجاوز البؤس الذي يعيشون فيه ويفسر روم لاندو – صديق الملك محمد الخامس – هذا الأمر على أنه كسل وإهمال. يقول: «وقد ترك الإسبانيون تراثاً سيئاً في الشمال، فقد أثروا بخمولهم، ببلادتهم على أهل البلاد ولهذا فإن الشماليين يتفوقون على إخوانهم في الجنوب في فن الإهمال، وعدم إتقان العمل الذي يعهد إليهم وإضاعة الوقت»[1]. إننا في الحقيقة لا نفهم لماذا يحقد لاندو على الإسبان وأهل الشمال على حد سواء. كون الإسبان لم يخدموا المنطقة، أمر صحيح لكن يمكن أن نقول نفس الشيء أيضاً على الفرنسيين في المناطق التي كانوا يعرفون مسبقاً أنهم لن يستفيدوا منها. ماذا فعلوا مثلاً في منطقة الأطلس؟ يصدر روم لاندو حكم قيمة لا علاقة له بالبحث العلمي ولا يحترم مقتضيات الديونطولوجيا المتعارف عليها في الكتابة.

كان الإسبان في حقيقة الأمر –مثلهم مثل جميع المستعمرين– لا يهمهم شيء سوى نهب ثروات المنطقة، وتمسكهم بالشمال كان فقط بسبب مناجم الحديد في جبل إوكسان بالناضور والتي بدأوا العمل فيها سنة 1907.

مع مجيء الاستقلال، استفحلت الوضعية الاقتصادية كثيراً وتضرر المواطنون أكثر فأكثر من جراء سياسة الإدماج القسري والتعسفي التي نهجها المخزن إزاء المنطقة. إذا أخذنا مدينتي شفشاون وتطوان اللتان كانتا تقتاتان من الصناعة الخفيفة مثل صنع الجلابيات الصوفية والسراويل التقليدية والأحذية، فسنجد أن هذه الصناعة قد انتكست مع الاستقلال بحيث أن البورجوازية الفاسية – خصوصاً– التي ظهرت فجأة

1 – روم لاندو. مراكش بعد الاستقلال.ص 310

وبمساعدة الدولة، بدأت تغرق الأسواق الوطنية بالألبسة العصرية وتعوض اليد العاملة بالماكينات. نفس الشيء يمكن قوله على الصناعة التقليدية في بقية المناطق الشمالية ومع انتكاس هذا المجال، بدأت تنشط عملية التهريب أكثر، تهريب السلع من سبتة ومليلية، وتعززت هذه العملية جدا على الرغم من محاولات الدولة لمحاصرتها نظراً للإزعاج الذي تسببه للتجار الفاسيين وغيرهم. ماتزال حركة التهريب إلى الآن مستمرة وما تزال الفلاحة والصيد البحري يخضعان لآليات تقليدية وبسيطة جداً، وما تزال الوضعية الاقتصادية للريف كما كانت تقريباً في عهد الحماية وما تزال التنمية «مؤجلة» كما يسجل ذلك الأستاذ العربي المساري في كتابه « المغرب بأصوات متعددة».

التنمية الموعودة:

في شهر يونيو سنة 1959، زار السلطان محمد الخامس المنطقة الشمالية، وخطب في الناس بقرية أجدير ووعد الأهالي بإغاثة المنطقة والدفع باقتصادها الذي كانت قد قتلته السياسة الاستقلالية. تقول جريدة لوموند بتاريخ عاشر يونيو من سنة 1959: «يوم الأربعاء سيخطب الملك بأجدير قرب الحسيمة حيث الغليان كان قد وصل حالته النهائية. سيؤكد بالخصوص إرادته وإرادة حكومته على تحقيق الازدهار والخير في هذه المناطق التي يجب أن تكون أجزاء مندمجة في الأمة المغربية. إن الفقر الذي تعانيه هذه المناطق، الفوارق الاقتصادية القائمة بين المنطقتين، الإدارة المخلفة .. كل هذه المشاكل التي اعترفت بها الرباط، ضاعفت غضب واستياء الريف والشمال». ذكر السلطان في هذه الكلمة أن الدولة كانت قد خصصت أموالاً لا يستهان

بها لاستثمارها في الشمال المغربي، لكن الملك مات بعد سنتين ومات معه الوعد وبقيت التنمية «مؤجلة» وكأن المسألة مسألة وقت فقط.

قبل زيارة الملك محمد الخامس، سبق لولي العهد آنذاك، الملك الحسن، بصحبة رئيس الحكومة عبد الله إبراهيم ونائبه عبد الرحيم بوعبيد، أن تباحث مع السلطات المحلية حول متطلبات الوضع الاقتصادي والسياسي. تقول لوموند: «لقد عقد ولي العهد وعبد الله إبراهيم وعبد الرحيم بوعبيد -الأول رئيس الحكومة والثاني نائبه- عشية يوم الجمعة جلسة عمل مع السلطات المحلية المدنية والعسكرية في الحسيمة»[2]. بعد هذه الجسلة، تضيف لوموند، دخل عبد الله إبراهيم وعبد الرحيم بوعبيد الرباط لإخبار الملك بالوضعية في الريف. ثم إن بوعبيد نفسه اقترح تشكيل لجنة خاصة لتنمية المناطق الشمالية، وهذا يعني أن أسطورة التنمية قديمة وليست جديدة في شيء. كان الاهتمام بالمنطقة الشمالية فقط في السنوات الأولى من الاستقلال ولم يكن الاهتمام بالمنطقة في حد ذاتها كما أوضحنا ذلك في الفصل السابق. بمجرد أن تم القضاء على الخطر الذي كان يراه الحكم في هذه المنطقة، انسحب "المهتمون" كل إلى حال سبيله، بمن فيهم السي المحجوبي أحرضان وصديقه الدكتور الخطيب اللذان كانا قد بالغا في اهتمامهما بهذه المنطقة التي كانت وما تزال معزولة عن بقية الوطن على كل المستويات. كانت هناك وعود لكنها أضيفت إلى وعود أخرى سابقة ولاحقة. ظلت المنطقة خارج كل حساب ولم تكن تهم صانعي السياسة المغربية، سواء من الجانب الرسمي أو من جانب اليسار أو ما اعتدنا على تسميته باليسار. حتى حينما كانت تسنّ القوانين والتشريعات الاقتصادية لم تكن تؤخذ خصوصيات المنطقة بعين الاعتبار. هكذا نرى

2 - Le monde 18/9/1959

مثلاً أن السياسة الفلاحية التي كانت تخص المناطق المغربية الصالحة للزراعة، كانت على حساب المنطقة الشمالية التي تحتاج إلى استثمار هائل حتى تتحول فعلاً إلى منطقة فلاحية، الشيء الذي لم يكن في وسع الحكومات المتعاقبة على القيام به نظراً لتبعيتها للسياسة الفرنسية والمؤسسات النقدية العالمية (صندوق النقد الدولي).

- القطاع الفلاحي:

خلافاً للجزائر التي تبنت "الخط الاشتراكي" وحاولت تأسيس نفسها على قاعدة صناعية تساعدها -في نظر الجزائريين- على الالتحاق بالركب الحضاري الغربي، اختار المغرب الاستثمار في القطاع الفلاحي وأعطاه الأولوية وقيل أن المغرب بلدٌ فلاحي مع أننا كنّا - وما نزال- نستورد حاجياتنا من القمح من أمريكا وغيرها. في حقيقة الأمر، لم يكن في وسع المغاربة أن يختاروا طريقاً آخر غير الفلاحة، لأن الاستعمار الفرنسي لم "يغادر" إلاّ بعد أن كان قد ترك هناك طبقة من ملاك الأراضي الفلاحية. هذا في الوقت الذي غادر فيه الفرنسيون من الجزائر وتركوا الأمور في يد الجزائريين في حالة غير واضحة على الرغم من أن الجزائريين لم يختلفوا في شيء عن المغاربة والتونسيين في تعاملهم مع فرنسا.

كان ملاك الأراضي الكبار في المنطقة الفرنسية المعروفة بالمغرب النافع، من الأوروبيين في حين لم تكن في الريف وفي الشمال بشكل عام طبقة فلاحية موروثة عن الإسبان. يقول دايفيد سيدون: «في سنة 1955 كان في المنطقة الفرنسية سابقاً حوالي 4100 من الاقطاعيين الأوروبيين يملك كل واحد منهم 250 هكتار وكان 900 منهم يملكون في المجموع 600 ألف

هكتار. في المنطقة الخليفية لم يكن عدد الإقطاعيين الإسبان يتجاوز بعض المآت يملكون في المجموع 30 ألف هكتار»[3]. لم تكن منطقة الريف منطقة فلاحية لأنها منطقة جبلية لا تتوفر على تقنيات السقي. وقد كان الإسبان يدركون هذا الأمر ولهذا كانوا يركزون أثناء وجودهم في الشمال على بعض الصناعات الخفيفة وصناعة الصلب بمناجم أوكسان بالناضور. لم يكن يهم الإسبان في حقيقة الأمر شيء آخر سوى هذه المناجم التي قاوم الشريف محمد أمزيان من أجلها مدة طويلة إلى أن مات في قرية بني سيدال بالناضور. إذا استثنينا هذا المشروع المؤقت الذي استفادت منه إسبانيا أكثر مما استفاد منه أهل الريف، فلا يمكننا أن نتحدث عن مشاريع إسبانية أخرى . كانت هناك بعض "المعامل" مثل معمل تمليح وتصبير السمك بالحسيمة (صالاديرو) والذي اختفى بعد حوالي عشرين سنة من الاستقلال ليترك الفراغ أمام النساء اللواتي كن يعلن أطفالهن بالعمل في تنقية السمك وتحضيره للتعليب.

حاولت الحكومة المغربية بعد سنة 1959 تصدير السياسة الفلاحية إلى الشمال لكنها فشلت منذ البداية لأنها لم تستند إلى دراسة تحدد ما تتوفر عليه المنطقة من موارد طبيعية يمكن استثمارها بطرق مناسبة. و كانت الحكومات المتعاقبة تسن قوانينها وإجراءاتها الاقتصادية وفقاً لمتطلبات منطقة المغرب النافع وتطبقها على بقية المناطق المغربية التي يقال عن خطأ أنها غير نافعة. لا يمكن في حقيقة الأمر أن نتحدث هنا عن فشل سياسة الحكومات المتعاقبة في الشمال المغربي لأنها لم تكن تضع فعلاً سياسات معينة للشمال. يجدر بنا أن نتحدث عن تجاهل تام لأن كل المخططات الاقتصادية كانت تصاغ بناءً على حيثيات تخص المثلث النافع

3 - دايفيد سيدون. مرجع سابق. ص 190

فقط ولم تكن تخص الشمال الذي سيحاسب فيما بعد على أنه يعيش على التهريب من سبتة و مليلية. وهل تم توفير بدائل أخرى تسمح للمواطنين ألاّ يقتسموا لقمة عيشهم مع رجال الجمارك الذين يقفون في بوابتي سبتة ومليلية وكأنهم يحاربون التهريب؟ وهل يخفى على أحد إلى أي حدّ يصل التنافس بين رجال الدرك والجمارك من أجل تعيينهم في الناضور أو في تطوان؟ يترك الشمال لحاله ويُبعث له برجال "أمن" يبتزون أبناءه ومن ثم يحاسب على أنه (الشمال) يقتات من التهريب. ليس هدفنا بطبيعة الحال هو أن نجعل من الشمال "منطقة شاذة" لم ترَ من بقية المغرب سوى الظلم والعدوان، كل ما نتوخاه هو معرفة ما حدث واستنتاج ما يلزم استنتاجه من ذلك

لقد أعطت الدولة المغربية منذ سنة 1960 أهمية قصوى للقطاع الفلاحي وخصصت له نسبة 28,6٪ من مجموع الاستثمارات العمومية. كان نصيب السدود من هذه الاستثمارات 9./. وكان نصيب التجهيزات لا يتعدى 11./. من حجم الاستثمارات المخصصة لهذا القطاع. وقد تمكنت الدولة فعلاً من تحقيق ذلك وكان مجموع الأراضي المسقية في عموم المملكة ما بين سنة 1960 و 1989 يصل 532 ألف هكتار من أصل مليون و500 ألف هكتار. غير أن هذه الاستثمارات تمت في المناطق الآتية: دكالة، الغرب، ملوية، الحوز، سوس ماسة واللّوكوس. بالنسبة للشمال والجنوب (تيزنيت وورزازات) فقد كانت مشاريع الاستثمار في الفلاحة ضعيفة جداً لأن الطبيعة التضاريسية لا تسمح بذلك، ماعدا التشجير الذي كان يمكن أن يستقطب بعض الاستثمارات لو توفرت الإرادة.

حاولت الدولة إحداث بعض التغييرات في الشمال وحاولت إنشاء بعض المشاريع مثل بناء سد ملوية سنة 1961 ثم وضعت في نفس السنة ما

أصبح يعرف بمشروع "ديرو" (أي مشروع إعادة بناء الريف الغربي). لكن هذه المشاريع لم تكن وراءها إرادة فعلية لحقن هذا الشمال اقتصادياً، فمشروع "ديرو" لم يتحقق منه شيئاً يذكر. ماذا حدث إذن أمام هذا الإهمال؟

لقد ظهر قطاع آخر عديم الآفاق، قطاع خدمات الدولة على حساب القطاع الفلاحي الذي أعطيت له الأولوية في التخطيط الخماسي الذي سرعان ما تم التخلي عن خطوطه العريضة. وقد كان هذا التخلي سبباً في ظهور قطاع الدولة. والمؤسف أكثر هو أن قطاع الدولة هذا لم يستفد منه أهل الشمال لأن نسبة تسعين في المائة من موظفي الدولة الذين كانوا يهيمنون على الإدارة، كانوا إما من المغرب النافع أو من المغرب غير النافع في جنوب المملكة. في حقيقة الأمر، لم تكن هذه الظاهرة جديدة بل هي تعود إلى السنوات الأولى من الاستقلال وكانت من ضمن الأسباب التي كانت وراء انتفاضة نهاية 1958. قطاع الدولة هذا كان يستعمل اللغة الفرنسية وأبناء الشمال لا يتكلمون الفرنسية كما هو معروف وقد كان من الطبيعي جداً أن يتم إقصاؤهم من هذا القطاع. أما اللغة الإسبانية فلم تعد تساعد الشماليين على إيجاد طريقهم في سوق العمل. لم يكن في الشمال إلاّ القليل من الموظفين المنحدرين من نفس المنطقة وما يعيبه الوعي الجماعي في الشمال على الزعيم علال الفاسي مثلاً هو أنه في الوقت الذي كان يحفز فيه أهل الشمال والجنوب لمواجهة المستعمر، كان يبني المدارس في فاس وغيرها. يتعلق الأمر بالوعي الجماعي للمنطقة وسواء كان محقاً أو لا فالمسألة تستبطن ورماً سيكولوجياً على الأقل تنتج عنه أمراض اجتماعية لا يستهان بها على الرغم من الخطابات السائدة. أمام هذا الوضع، لم يكن على الشمال سوى أن يعتمد على وسائل بديلة لضمان الاستمرار، وكان من ضمن هذه البدائل الاتجار في السلع المهربة من سبتة ومليلية. غير أن البديل الذي برز قبل اللجوء إلى تجارة السلع المهربة، هو الهجرة الداخلية: من الحسيمة

والناضور إلى طنجة، فاس، مكناس والدار البيضاء. يحدث هذا في الوقت الذي كان فيه المغرب يبني سياسته الشبه ليبرالية المعتمدة على مبدإ "اتركه يفعل" الذي سمح للقطاع الخاص (ينبغي أيضاً تحديده) بأن يتقوى أكثر من اللازم وأن يتحكم في بعض المؤسسات الرئيسية في جهاز الحكومة. لقد كانت الحكومة جهازاً داعماً للمبادرات الاقتصادية العشوائية ولم تكن أبداً جهازاً يشجع التنافس في عالم القطاع الخاص على أسس معقولة في صالح الاقتصاد الوطني. هنا لاحظ أوكطاف مارياس[4] أن البورجوازية الفاسية المتمركزة في الدار البيضاء هي التي استفادت أكثر من دعم الدولة وحمايتها للقطاع الخاص. وهذه البورجوازية بدأت تخلق شيئا فشيئاً سياسة اقتصادية تابعة للآخر ولم تعمل على تأسيس سياسة اقتصادية مستقلة. لم تمر سوى عشرة سنوات على الاستقلال حتى كان البنك الدولي وباقي المؤسسات النقدية والمالية يتحكم في السياسة الاقتصادية المغربية. بعد المخطط الخماسي الذي تمت صياغته سنة 1960 وامتد إلى سنة 1964، وصل المغرب إلى أزمة سياسية تلتها انتفاضة شعبية كبيرة في الدار البيضاء. وفي ظرف عشر سنوات بعد الاستقلال برزت ظاهرة التمركز السكاني في المدن الكبرى مثل الدار البيضاء وطنجة بفعل الهجرة الداخلية كما قلنا. حتى المخطط الخماسي الذي تم تسطيره لم يحترم نهائياً وبقي مخططاً مخطوطاً على الورق. و قد كان على الدولة أن تواجه المآزق السياسية والاقتصادية التي كانت تتضاعف سنة بعد سنة، كما كان على الحكومة أن تضع الأولويات لنفسها. وفي إطار الأولويات هذه، تم تهميش الشمال سواء من طرف الدولة كما قلنا أو من طرف المؤسسات السياسية المعارضة.

4- Revue Francaise des scheinces hunaines. عدد 64 سنة 1964. ص 734

يقول مؤلفو كتاب "Partir pour rester": «هذا ما يفسر كون نمو الأنشطة الاقتصادية في المنطقة التي جرى فيها البحث، لم يتم إلى حد اليوم إلاّ بطريقة موزعة ومشتتة»(5) ويتعلق الأمر هنا بالمنطقة الشمالية. وإذا كان المخطط الخماسي الأول (1960-1964) الذي أعطى الأولوية للقطاع الفلاحي، لم يأخذ بعين الاعتبار خصوصيات المنطقة الشمالية، فإن المخطط الذي تلاه (1965-1967) والذي أعطى الأولوية للاستثمار في القطاع التجاري، تجاهل الشمال بشكل نهائي. ومن يقول العكس فليشر بأصبعه إلى مشروع تجاري كبير تم إنجازه في الشمال قبل تطور ظاهرة المخدرات التي هي الأخرى لم تستفد منها المنطقة مع أنها ملكها الخاص وتُحاسب عليها الآن وطنياً ودولياً. بعد المخطط الثاني، تم وضع مخطط ثالث (1968-1972) عادت فيه الأولوية للقطاع الفلاحي والاستثمار في تطوير منتوجية الأراضي المسقية في المغرب النافع. وكل ما تلا من المخططات تجاهل الشمال الذي أصبح يشكل عقدة سيكولوجية لكل النفوس المريضة وأصبح رهاناً مُكسباً لكل من يريد الكسب.

إذا كانت المشاريع التجارية ظلت بعيدة عن الشمال وإذا كان القطاع الصناعي لم يتطور في المغرب بأكمله وبالأحرى أن يكون في الريف، وإذا كان أيضاً قطاع الخدمات الحكومية لم يستفد منه أهل الشمال... إذا كان كل هذا قد حدث، فيمكن لنا أن نفهم لماذا عاد سكان الشمال للارتباط بأرضهم وبثروات منطقتهم: الصيد البحري والفلاحة التقليدية. وإن قلنا أن سكان الشمال اعتمدوا على إمكانياتهم الذاتية، فهذا لم يكن اختياراً منهم وإنما كان ضرورة من أجل البقاء. ومهما يكن من أمر فإن القطاع الفلاحي ظلّ

5 - W.F.Heinmeijer, J.M.M. Van Amersfoort, W. Ettema, P. De Mas & H.H. van der Wusten Partir pour rester Amsterdam 1977, p 24

فقيراً جداً ارتبط به السكان نظراً لانعدام المتنفسات الأخرى. يقول أحمد الشعرة في دراسة خاصة بالريف: «إن الفلاحة الساحلية في المجال الذي هو موضوع دراستنا، بعيدة كل البعد عن الاستجابة لمعايير فلاحة عصرية بالمعنى الكامل للكلمة. ما نقصده بالفلاحة الساحلية "العصرية" بالريف هو المساحات المسقية في ثلاث سهول ساحلية صغيرة في مارتيل (1450 هكتار)، واد لاو (1772 هكتار) والحسيمة (النكور - غيس) بحوالي 6145 هكتار».(6) لقد ظلت آليات الفلاحة تقليدية جداً ولم تفكر الدولة أبداً في تطويرها وحتى حينما بدأ استعمال الآلة في السبعينات، تحول القطاع الفلاحي في السواحل المذكورة من قطاع يغطي نسبياً حاجيات سكان البوادي، إلى قطاع يخدم أهل الحضر. هنا يلاحظ الاستاذ أحمد الشعرة أنه على الرغم من المجهودات التي بذلت من أجل تحويل القطاع الفلاحي في منطقة الريف إلى قطاع يخدم أهل الحضر، فقد ظلت النتائج هزيلة للغاية. وقد كان هذا بداية واضحة لبقاء الشمال مرهوناً بمنتوجات باقي المناطق المغربية، سيما سهول تادلة، الشاوية، الغرب وسوس. في غياب مشاريع تحديث الفلاحة على السواحل الشمالية، وفي غياب أية إرادة لبناء السدود في هذه المنطقة التي لا تستفيد إلاّ القليل من " كرم " السماء، انكمش القطاع الفلاحي للغاية وأصبح لا قيمة له نهائياً كما أصبحت المنطقة تستورد أبسط الحاجات من المناطق الأخرى. هذا كله والمخزن كان ما يزال يفرض على المنطقة الضريبة الفلاحية التي كانت تعرف آنذاك بـ "الترتيب" والغريب في الأمر هو أن قانون هذه الضريبة تم إلغاؤه رسمياً سنة 1961

6 - أحمد الشعرة: L' agriculture et la peche dans le litorial du Rif, ed. association Tetouan Asmir, 1996 p 47

لكن أهل الريف ظلوا يؤدون هذه الضريبة لمدة سنتين فيما بعد. وإذا قلنا أن القطاع الفلاحي أصبح اليوم منبوذاً، فهذا لا يعني أنه كان يوماً ما يحقق الاكتفاء الذاتي للمنطقة. عجز هذا القطاع يعود إلى الإهمال الذي أبدته السلطة المركزية بعد سنة 1959 ويسجل ريمي لوفو في هذا الشأن مايلي: «في الواقع، ما تزال الأسباب الاقتصادية والاجتماعية لسنة 1958 قائمة وإذا كانت الإدارة تتعامل بحذر مع المواطنين فإنها تغض الطرف على ممارسة زراعة الكيف وقطع الأشجار بطريقة عشوائية وبشكل يعاكس سلوكها العقلاني»[7]. هناك إهمال يُفسّر أحياناً على أنه انتقام من أهل الشمال الذين "عصوا" ملكهم في خريف 1958. وقد نجد ما يكفي من المؤشرات التي تعضد هذا الرأي غير أن قصور القطاع الفلاحي في الشمال يعود أيضاً إلى عوامل طبيعية أهمها الجفاف الذي تعاني منه المنطقة والخلل الذي يعرفه موسم الشتاء. إذا انتقلنا إلى الريف الشرقي مثلاً فسنجد أن نهر ملوية كاد أن ينقرض لو لم تبادر الحكومة إلى بناء سد محمد الخامس ما بين سنة 1960 و1967. وهذا سمح لسهول ملوية (71 ألف هكتار) أن تتحول إلى المرتبة الثالثة بعد سهول تادلة (115 ألف هكتار) والغرب (90 ألف هكتار) من حيث المردودية.

يبقى هناك الصيد البحري الذي يعد أكثر حيوية في الحسيمة، المضيق، الجبهة والعرائش. هذا القطاع، قديم في هذه المنطقة الشمالية التي كان معظم سكانها يقتاتون في الماضي من البحر وكانت القبائل الريفية قد اشتهرت دولياً من خلال دور القرصنة الذي كان يقوم بها بعض أعضائها على الشواطئ الشمالية. لكن تقنيات إخراج السمك من البحر ظلت هي الأخرى تقليدية وما يزال سكان بعض الشواطئ يستعملون

7 - Remy Leveua, commandeur des croyants, p 109

الصنّارة ويستعمل بعضهم إلى يومنا هذا البارود الذي يصنع محلياً. في السبعينات دخلت تقنيات "جديدة" تمثلت في استعمال "الشبكة" ومراكب الصيد بكل ما تحمله من تجهيزات نسبية، لكن هذا التطور بقي بدوره ضعيفاً وأصبحت هذه المدن الساحلية التي تنتج السمك ليست " قادرة " -بل أُريدَ لها أن تكون غير قادرة- على تغطية حاجيات سكانها. إذا أخذنا نموذج الحسيمة مثلاً ونظرنا إلى ثرواتها السمكية وقارناها مع الإمكانيات التقنية المتاحة لها لاستغلال هذه الثروة، فسنصطدم بواقع لا يبرره شيء: ميناء الحسيمة، ميناء صغير جداً ومن صنع الإسبان وفي عهد الاستقلال أخذت السلطات "تستولي عليه" شيئاً فشيئاً إلى أن شطرته إلى شطرين: الأول (الأهم) عسكري والثاني (بئيس) مدني، معمل تعليب السمك الذي كان الإسبان قد شيدوه وكان يشغل مآت النساء، تم إغلاقه نهائياً لأسباب لا يعلمها إلاّ العلي القدير. أضف إلى هذا كله كون السمك المصطاد يوجه كله تقريباً إلى خارج الإقليم وأصبح ثمن السمك في مدينة السمك غير معقول نهائياً في الوقت الذي كان ينبغي أن يكون الثمن مناسباً، وبالنسبة لميناء الناضور الذي بني في عهد الاستقلال فقد كانت وراء بنائه ظروف خاصة مرتبطة بميناء الدار البيضاء كما يقول الأستاذ عبد القادر غيطوني: «ثمة عاملان كانا وراء بناء ميناء الناضور: ضرورة وضع بنية تحتية لنقل منوجات الصلب المنشودة، ومن ثم عدم تمكن ميناء الدار البيضاء من الاستجابة لمتطلبات المرحلة، الشيء الذي تطلب خلق موانئ جهوية»[8]، ولم يباشر هذا الميناء العمل إلاّ بعد سنة 1978 حيث اكتمل بناؤه. لكن إذا نظرنا إلى مردودية هذا الميناء ومكانته بالنسبة

8 - عبد القادر الغيطوني Le Nord-Est Marocain .p 154

للشمال الشرقي والشمال بشكل عام، فسنجد أنه لا أهمية له، باستثناء استقباله في الآونة الأخيرة للعمال المهاجرين. أما إذا نظرنا إلى الصيد البحري في هذه المنطقة الشرقية فسنجده فقيراً ولا يغطي حاجيات المنطقة، وحتى حينما انضاف ميناء راس كبدانة سنة 1982، لم يتغير شيء في الوضعية. لا يمنعنا شيء إذن من أن نقول أن مينائي بني نصار وراس كبدانة مخصصان لتصدير المنتوجات المعدنية من الشمال الشرقي إلى تونس، بلجيكا ،إسبانيا، إيطاليا والنرويج ومن ثم استقبال السلع الواردة من أمريكا، هولندا، ألمانيا، أستراليا وإسبانيا. أما موانئ الشمال الأوسط والغربي، كميناء الحسيمة، الجبهة، واد لاو، مارتيل والمضيق، فهي موجهة للصيد البحري المفتوح أساساً نحو التصدير كما قلنا سابقاً. نتحدث هنا عن الوضع الراهن فما بالك بالعقدين الأولين بعد الاستقلال. وإذا قلنا أن المنطقة الشمالية لا تستفيد اليوم من ثرواتها الموجهة لخدمة مناطقة أخرى، فهل يمكن القول أنها كانت تستفيد منها في الماضي. إننا ننطلق من فرضية أن الدولة المغربية لم تنجز أي مشروع تنموي فعلاً في المنطقة، ماعدا المنشآت البسيطة ذات النفع العام بالنسبة للدولة نفسها. وإذا قلنا أن القطاع الفلاحي قد انكمش بفعل العوامل السالفة الذكر، وإذا قلنا أن قطاع الصيد البحري لم يتم الاهتمام به بالشكل الذي سيخدم المنطقة فعلاً ويجعل سكانها لا يفكرون في الهجرة، وإذا قلنا أن معادن المناجم المستغلة في الشمال الشرقي مثل الحديد والزنك والرصاص لا يوظف منها ولو الثلث لصالح هذه المنطقة "المغضوب عليها" كما يروج على ألسنة المواطنين... إذا كان هذا هو وضع المنطقة، فمن الضروري أن يبحث أهلها عن البدائل الملائمة: الهجرة نحو أروبا.

الظروف السياسية والاقتصادية للهجرة:

ليست الهجرة ظاهرة جديدة في الشمال، وإنما هي ظاهرة تعود إلى القرن التاسع عشر كما يذهب إلى ذلك بعض الدارسين. ففي أواسط القرن التاسع عشر كان أهل الشمال الأوسط والشرقي يتوجهون في المواسم الزراعية إلى وهران لخدمة المزارعين الأروبيين. وقد استمرت هذه الظاهرة حتى العهد الاستعماري ويسجل هنا الأستاذ عبد القادر غيطوني نقلاً عن المجلة المغربية للاقتصاد أن عدد العمال المغاربة من سكان الشمال الشرقي الذين كانوا يشتغلون في الجزائر وصل سنة 1937 خمسة وثلاثين ألفاً. ونميل إلى الاعتقاد إلى أن أهل الشمال الشرقي والأوسط ظلّوا مرتبطين بالجزائر إلى أن أغلقت الحدود المغربية الجزائرية مباشرة بعد الاستقلال المغربي خوفاً من تأثير جبهة التحرير الجزائرية على عناصر جيش التحرير في الشمال الشرقي كما قلنا سابقاً. إلى حدود سنة 56 كانت الهجرة من الشمال الشرقي إلى الجزائر فقط، لكنها (الهجرة) ستصبح بعد أحداث خريف 58 متنفساً سواء بالنسبة للدولة أو للشمال نفسه. غير أن هذا المتنفس بالنسبة للشمال تحول فيما بعد إلى قوة قاهرة جداً كما سنلاحظ لاحقاً. ستتحول الهجرة هنا تحولين: تحولٌ جغرافي في البداية، يعني من هجرة إلى الجزائر إلى هجرة إلى أروبا، ومن ثم تحول وظيفي انتقل فيه دور الهجرة من اعتبارها ضرورة اقتصادية إلى ضرورة سياسية بالدرجة الأولى ومن ثم اقتصادية بالدرجة الثانية.

إذا كانت الهجرة ظاهرة قديمة في الشمال، فإن هذا الأخير لم يكن يعتبر أرض الهجرة مثلما هو الآن. لقد أصبحت الآن مدن الشمال

معروفة في أروبا أكثر مما هي معروفة في بقية أنحاء المغرب. وهذا راجع في اعتقادنا لكون الهجرة إلى أروبا (فرنسا أولاً، ثم البلدان الأروبية الأخرى فيما بعد) تمت بشكل ممنهج ومنظم بطريقة محكمة ذات استراتيجية محددة يصفها عبد الله البارودي أحسن وصف في كتابه المشهور في هذا المجال (المغرب الإمبريالية، الهجرة). حينما كانت الدولة المغربية في طور البناء، لم تكن تبني المجتمع وإنما كانت تبني النظام السياسي ومن أجل بناء النظام السياسي القادر على حماية نفسه من العواصف الاجتماعية كتلك التي كانت قد بدأت مباشرة بعد الاستقلال، كان لابد من بناء نظام أمني متين. كان لابد من بناء جيش قوي، جهاز أمن قوي، أجهزة مراقبة محكمة وما إلى ذلك من الآليات التي كانت الدولة تراها ضرورية لضمان مستقبلها. غير أن هذا كان على حساب المجتمع المغربي الذي بدأ يعتمد على صندوق النقد الدولي والبنك العالمي مباشرة بعد فشل المخطط الخماسي الممتد من سنة 1961 إلى سنة 1964. يقول ادريس خروز في هذا الشأن: « إن السياسة الفلاحية في المغرب المستقل جد معقدة ومهمة من حيث تواطآتها كما أنها غامضة على العديد من المستويات. ثمة محوران قد يساعدان على مقاربتها.

لقد خلقت قاعدة من أجل توظيف إمكانيات البلاد في إنتاج منتوجات الربح وفي دينامية تثمين المنتوجات الفلاحية. لقد فسخت الترابط الاجتماعي من خلال تفكيكها لمنطق الفلاحين.

هذا الاقتصاد " ذو الوجهين "يطرح مشاكل متعددة، خصوصاً لأن الدولة قد رسمت المجتمع وفقاً لاختياراتها وقراراتها، تتخلى فجأة عن التزاماتها بدون أن تكون هناك ميكانيزامات التنظيم الداخلي ولو ناقصة وغير مكتملة.

لقد عرف المغرب منذ 1965-1967 رأسمالية محمية من طرف دولة حاضرة في كل مكان. وقد كانت أزمة نهاية السبعينات وسياسات التقشف الناتجة عن برامج التقويم البنيوي، ليست ميكانيزمات سوق رأسمالية ليبرالية، وإنما ليبرالية في صالح هؤلاء الذين يملكون السلطة والجاه».(9)
لقد كانت للدولة في بداية الأمر طموحات ومشاريع كبيرة، لكنها سرعان ما واجهتها مشكلة كبيرة أهمها أن هذه الدولة نفسها كانت في يد هؤلاء الرأسماليين والإقطاعيين الكبار الموروثين عن العهد الاستعماري. لم تتمكن الدولة المغربية التي بنيت ما بين سنة 1956 و سنة 1960، من تأسيس نظام اقتصادي مستقل وقادر على تحرير ثروات البلاد من المعمرين والمستعمرين الجدد. وهل نستطيع أن ننكر أن المخطط الخماسي الأول فشل فشلاً ذريعاً وزجّ بالاقتصاد الوطني في مخالب المؤسسات النقدية العالمية. نعرف أنه لم تصل سنة 65 حتى كانت ميزانية الدولة تعاني من نقص هائل، الشيء الذي دفع المسؤولين إلى الاستنجاد بصندوق النقد الدولي وببعض العواصم الأوروبية (سيما باريز) يقول ع.الجابري: «لقد تم التخلي عن مشاريع التصنيع ومجال الفلاحة وفي ذات الوقت طبقت نفقات التسيير التي كان قد قررها، ولكن دون أن تواكبها الاستثمارات الضرورية، فكانت النتيجة وقوع البلاد سنة 1964 تحت طائلة أزمة مالية ونقدية حادة تمثلت في عجز ميزان الأداءات وانخفاض المدخرات وعجز الميزانية مما حتم سلوك سياسة «التقشف» التي مست بشكل خاص الميدان الاجتماعي: رفع أسعار المواد الغذائية، تجميد الأجور، النقص من النفقات في ميدان الصحة والتعليم بصورة خاصة .....مما سيؤدي في نهاية الأمر إلى الانفجار

Le Maroc acturl. CNRS. p 119 - 9

الشعبي الغاضب الذي عرفته الدار البيضاء في 23 مارس 1965 وبالتالي إعلان حالة الاستثناء (حل البرلمان...) أما «الانعاش الوطني» ومؤسساته فقد دفع بها إلى الهامش لتبقى منذ ذلك الوقت اسماً بدون مسمى »[10]. لقد كانت ثلاثة أرباع من ميزانية التجهيزات مرهونة في سنة 65 بالمساعدات الأجنبية. ثم إن الدولة كانت قد وقعت اتفاقية تعاون في الرابع والعشرين من يونيو سنة 1964 مع صندوق النقد الدولي حصل المغرب بموجبها من الصندوق على مليار وثلاثمائة مليون دولار و كانت هذه أول مرة يلجأ فيها المغرب إلى صندوق النقد الدولي والبنك العالمي اللذان بدآ منذ ذلك الوقت يحددان السياسة الاقتصادية المغربية. لم تكن هذه البداية بداية خير كما نعرف، إذ أن حركات الاحتجاج بدأت مع انتفاضة الدار البيضاء في مارس سنة 1965. و منذ أن دخل صندوق النقد الدولي الساحة الاقتصادية المغربية، برزت ظاهرة الاقتصاد الموجه، و في إطار سياسة التوجيه بدأ القطاع الفلاحي يتعزز ليصبح المغرب من أهم البلدان التي تزود أوروبا ببعض المنتوجات الفلاحية. وقد كانت نسبة كبيرة من القروض التي يأخذها المغرب من المؤسسات النقدية العالمية، تخصص للري واستصلاح الأراضي الفلاحية في المغرب النافع. والدولة المغربية كانت هي المشرفة المباشرة على هذه العملية إلى أن أصبحت البورجوازية المغربية بشتى أشكالها، هي الدولة والدولة هي هذه البورجوازية نفسها التي خرجت من أحشاء المستعمر الفرنسي وأصبحت تحمي مصالحه بعد "الاستقلال". يقول "كليمون.م.هنري (Clement M.Henry): «كانت الملكية تحمي بحذر المصالح الفرنسية والمغربية التي تمت سنة 1973، تحت تأثير ما حدث لدى

10 – م.ع.الجابري. المغرب المعاصر، الخصوصية والهوية الثقافية والتنمية.ص 161

الجيران، كانت تسعى إلى التخفيف من الهيمنة الفرنسية»[11]. كان التوجيه الفرنسي للاقتصاد المغربي توجيهاً محكماً جداً والدولة المغربية عملت دائماً على ضمان استمرارية هذا التوجيه. بالنسبة لصندوق النقد الدولي، فقد مرت العلاقة معه إلى حدود الساعة على أحسن وجه وبالشكل الذي أوصل البلاد إلى ما وصلت إليه. في 26 دجمبر سنة 1991، كتبت مجلة لوفيغارو الفرنسية في ملحقها الاقتصادي تقول: «إن الجمع المقبل والمشترك بين صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، سينعقد في واشنطن وسيكون تحت رئاسة المغرب. لماذا المغرب؟ لأن الدوائر العالمية العليا اختارت مكافأة هذا التلميذ الوفي الذي حقق نتائج تتطور باستمرار منذ ثماني سنوات تحت إشراف صندوق النقد الدولي» قد يبدو أن المغرب قد حقق فعلاً نتائج جيدة، لكن السؤال هو ما المقصود هنا بالنتائج الجيدة؟ ما يقصد هنا بالنتائج هو أن المغرب استطاع فعلاً تسديد مبالغ مهمة من المديونية الخارجية، لكن هذا كله تم على حساب الشعب الفقير. السؤال الثاني الذي يحتاج إلى تنقيب أكثر ومن طرف متخصصين في لغة الأرقام: أين تذهب عائدات المواد الفلاحية المصدرة؟ أين تذهب عائدات الفوسفاط؟ أين تذهب عائدات عمالنا بالخارج؟ أين هذا كله إذا كان المغرب غارقاً في المديونية؟ إن سياسة صندوق النقد الدولي أساءت للمغرب كثيرا. وفي هذا السياق يشير "جون فرانسوا كليمون" (Jean-Francois Clement) لتَمَرُّدين مرتبطين بسياسة صندوق النقد الدولي، يقول: «في 29 ماي 1981 بدأت الانتفاضة الأولى من الانتفاضتين الإثنتين ضد صندوق النقد الدولي، الانتفاضة التي يسميها الإعلام الدولي بـ"انتفاضات الجوع". كان صندوق النقد الدولي قد قرر الزيادة في ثمن الطحين بنسبة 40./.، والسكر بنسبة 40./. إلى

Clement M.Henry, The Mediterranean Debt Crescent. p 1996. p 143 – 11

50./.(...) تظاهر المواطنون ووزعت المناشير في مكناس. في السابع من يونيو، تم التخفيض في الزيادة المقررة إلى حدود النصف(...) في العشرين من يونيو وقعت أحداث عنف في أحياء الدار البيضاء(...).

في يناير 1984 وقعت الانتفاضة الثانية. يتعلق الأمر بانتفاضات شملت خمسة مدن باستثناء الدار البيضاء التي كان بها حشد هائل من رجال الأمن لأنها كانت ستحتضن مؤتمراً دولياً (.....) غير أن الحالة لم تصبح خطيرة إلاّ في ثلاثة مدن شمالية، الحسيمة، الناضور وتطوان ما بين 11 و21 يناير»[12]. لم يكن في وسع الدولة المغربية أن تستمع إلى رغبات الشعب وتستجيب لطلباته لأنها رهنت نفسها ورهنت كل شيء مقابل حماية النفس.

لقد أشرنا بشكل خاطف للظروف الاقتصادية والسياسية العامة التي كان يعيشها المغرب منذ سنة 1960، وإذا كانت الحالة سيئة على العموم، فإنها كانت أسوأ في الشمال الذي لم يكن يهتم به الفرنسيون الذين ظلوا يتحكمون في الفلاحة المغربية كما قلنا ولم يكن يهتم به صندوق النقد الدولي لأن الدولة المغربية نفسها لم تكن تأخذ هذا الشمال بعين الاعتبار إلاّ حينما يبدأ يزعجها. وإذا كان الشمال فعلاً مصدر إزعاج للبورجوازية الاقطاعية والتجارية الحاكمة، فقد بدأت تطبق عليه منذ سنة 1960 سياسة التهجير إلى أوربا والتهجير هذا تم في ظروف كان يحكمها هاجس واحد هو القضاء على مصادر الممانعة السياسية والاحتجاج ضد سوء التدبير: الشمال والجنوب، ليبقى وسط البلاد -وهو المغرب النافع- تحت السيطرة المحكمة للدولة. يقول عبد الله البارودي: «لكن هذا الوضع الاقتصادي الذي سارع في إفقار جماهير الفلاحين، ونمّى البطالة على صعيد

12 - Le Maroc actuel مرجع سابق. ص 405

المراكز المدينية، محدثاً بالتالي ارتفاعاً سريعاً في عدد المهاجرين إلى أروبا، ولا سيما فرنسا، ليس وليد الصدفة. بل على العكس من ذلك فإنه يسير وفقاً لتوجيه سياسي محدد، ولسياسة اقتصادية يتوافقان ومصالح الطبقات التي استعادت أمام السلطة من الاستعمار عام 1956»[13]. لم تكن هناك هجرة عشوائية ومن تلقاء ذاتها، بل كان هناك تهجير جماعي لسكان الشمال والتهجير هذا كان يهدف إلى التخلص من هذا الشمال الذي كان عقدة بالنسبة للدولة المغربية منذ القرن التاسع عشر. بالنسبة لأهل الشمال الأوسط والشرقي، انتهى عهد الهجرة الموسمية "الاضطرارية" إلى الجزائر مع استقلال هذه الأخيرة سنة 62 ثم مع "حرب الرمال" التي وضعت المغرب في مقابل الجزائر الجارة.

وفي سنة 1963 نفسها وقع المغرب مع فرنسا أول اتفاقية لتزويد الأول الثانية باليد العاملة. ما يثير الانتباه في موجة العمال الأولى المصدرة إلى فرنسا، هي أنهم كانوا كلهم تقريباً من القرويين الذين تخلّوا عن فلاحتهم بعد أن تخلت عنهم سياسة الاستقلال، أما نسبة أهل الحضر من المهاجرين الأوائل فقد كانت نسبة ضئيلة جداً. يقول عبد الله البارودي: «ليس من الصدفة أن يتعرض المغرب لمجموعة من المشاكل المعقدة والحادة، خاصة وأن تيار الهجرة الداخلية والخارجية فيه قد شهد زيادة ليس لها مثيل من قبل في بداية عقد الستينات. كما أن تيار الهجرة هذا قد أخذ يتوسع منذ عام 1963، على إثر الاتفاقية الفرنسية-المغربية حول اليد العاملة. وبالنظر لكثافة النزوح الفلاحي، فإن الأكثرية الساحقة من المهاجرين إلى أروبا، ولا سيما فرنسا، هم فلاحون. رغم أن القطاع الزراعي كان إحدى الأولويات، أو كان يشكل الأولوية الأساسية للخطط التي وضعت ما بين

13 - عبد الله البارودي. المغرب و الإمبديالية . ص 61

1960-1972»[14] ما يثير أيضاً في حالة المهاجرين الأوائل هو أن معظمهم كان من سوس أولاً (فرنسا) ومن الريف ثانياً. وهل من قبيل الصدفة أن تختار الدولة توزيع جوازات السفر (مايزال المهاجرون الأوائل يعتبرون هذه الجوازات بمثابة نعمة مادام أنهم كانوا يعيشون على رصيف جهنم يعاملون من طرف الغير باحترام لم يروا منه في بلادهم ومن ذويهم ولو نسبة واحد في المائة) على أهل الشمال والجنوب. يقول عبد القادر الغيطوني: «منذ أواسط الستينات تضاعف مدّ الهجرة التي كانت موجهة من قبل نحو فرنسا، ليشمل البلدان الصناعية الرئيسية في أوربا الغربية (ألمانيا، بلجيكا وهولندا). منذ سنة 1964 تجاوزت الهجرة المغربية نحو أوربا سقف 20 ألف مهاجر سنويا ليصل عدد 30 ألف في سنة 1969. وقد كان الريف الشرقي وسوس هما المنطقتين الرئيسيتين المصدرتين للهجرة التي لن تنتقل إلى باقي المناطق المغربية إلاّ في نهاية الستينات»[15]. حتى وإن كانت الهجرة ظاهرة عامة في بلدان العالم الثالث بعد الحرب العالمية الثانية، حتى وإن قلنا أن المغرب كان ملزماً على الانخراط في هذه العملية المربحة سواء بالنسبة للبلدان المصدرة أو البلدان المضيفة، فإننا نسجل بارتياح مع عبد الله البارودي قوله: «وبالفعل، فإن سياسة التهجير التي تمارسها الطبقات المغربية الحاكمة، لأسباب سياسية، تستهدف مناطق معينة - أكثر من غيرها- على الأخص منطقتي الريف والأطلس المتوسط - وذلك لسببين: أولهما الدور الحاسم الذي لعبه الضباط المنحدرون من هاتين المنطقتين في محاولتي الانقلاب العسكري لعامي 1971- 1972، وثانيهما الانشقاق السياسي شبه

14 - نفس المرجع. ص 62

15 - عبد القادر الغيطوني. مرجع سابق. ص 167

المستمر لمنطقة الريف، ذلك الانشقاق الذي كانت له علاقة مباشرة بالمقاومة البطولية للأمير عبد الكريم الخطابي (حوالي العشرينات) التي ما انفكت تراود ذاكرة الجماهير المغربية، وخاصة في منطقة الريف. ولهذا فإن الشعار المطروح لدى الأوساط العليا، وخاصة في القصر الملكي، هو الإفراغ التدريجي لمنطقة الريف من سكانه الذكور، والدليل على ذلك هو التعليمات التي تصدر في هذا الصدد إلى السلطات المحلية والإقليمية لتسهيل، وحث، وتشجيع هجرة سكان منطقة الريف نحو أوربا أو غيرها من البلدان»[16] يستدل البارودي على قوله هذا بالتعليمات التي كانت تعطى للسلطات المحلية والإقليمية في منطقة الريف من أجل تسهيل عملية الهجرة، ومن الغريب أن ريمي لو و يعتبر هذه النقطة من ضمن النقط التي أكسبت "الوالي غير المباشر" للشمال، السيد عبد العزيز الوزاني شهرة واسعة في منطقة الريف. يقول: «سي عبد العزيز الوزاني الذي تم انتخابه تحت لواء جبهة الدفاع على المؤسسات الدستورية (الفديك)، سيوظف كل طاقاته من أجل مقاومة تدخلات السلطات المحلية، من أجل الحصول على جوازات السفر إلى أوربا وخلق مشاريع الترقية الوطنية لناخبيه»[17]. في حقيقة الأمر، لم يكن عبد العزيز الوزاني يساعد الأهالي للحصول على جواز السفر، بل كان يشجعهم على طلبه في الوقت الذي كانوا يعتقدون أن حصولهم على هذا الجواز قد تم بفضله. لم يكن أهل الريف يدركون أن هناك فعلاً سياسة تهجير تحثهم على الهجرة، وحتى إن هم أدركوا ذلك فلم يكن بوسعهم أن يرفضوا "العرض". لقد بدت المسألة في أول الأمر وكأنها هبة نزلت من السماء أو أنها عفو من حكومة

16 - البارودي. ص 92

17- R.Leveau, p110

الرباط على أهل الشمال ما دامت قد فتحت أمامهم أبواب الهجرة بعد أن كانت قد أغلقتها بعد الاستقلال (الهجرة إلى الجزائر بالنسبة للريف الأوسط والشرق). في كتاب باللغة الهولندية (Marokkaanse arbeiders in nederland) نقرأ: «لم يكن قرار المغادرة قراراً فردياً. أغلبيتهم (85٪) تقول أنها استشارت مع الآخرين قبل أن تهاجر. لم تكن الدعاية المكتوبة والمسموعة تلعب أي دور في اتخاذ القرار، نسبة 79٪ لا تشير أبداً لأي إمكانية من الإمكانيات المتاحة. شخص واحد من الذين جرى معهم التحقيق ذكر أنه حصل على معلومات مكتوبة من هولندا. كان قرار المغادرة في العديد من الحالات قضية عائلية. 51 نسبة ٪ من المستجوبين تقول أنها استشارت مع العائلة و39٪ تقول أنها كانت على اتصال مع أفراد العائلة الذين كانوا قد هاجروا(...) بالنسبة للأجهزة الرسمية فقد كان دورها ضئيلا جداً، وليس هناك إلا 28 نسبة ٪ تقول إنها اتصلت بالسلطات الرسمية المحلية و نسبة 6 ٪ منهم تقول أنها اتصلت بالهيآت الهولندية».[18] من الطبيعي جداً أن يكون المهاجرون الأوائل على جهل تام بالخلفيات التي كانت وراء هجرتهم إلى أوروبا بالخصوص، وعلينا ألاّ ننسى أن الأغلبية الساحقة من المهاجرين الأوائل كانت من الفلاحين الذين انكمشت ظروفهم بسبب سياسة الإقصاء المتعمدة التي تلت انتفاضة خريف 58، ومن سياسة الإقصاء إلى سياسة الإبعاد. يقول مؤلفو كتاب "Partir pour rester" ما يلي: «قد يكون الانتماء إلى منطقة الحكم الإسباني شكل عائقاً أمام الهجرة من الشمال نظراً للحاجز

Marokkaanse arbeiders in Nederland. p 23 - 18

Van AMERSFOORT, J.M.M. & H.H. VAN DER WUSTEN, 1

الديبلوماسي الذي قد تصطدم به الإقامة في فرنسا أو في الأراضي الفرنسية»[19]. قد نشاطر هذا الرأي، لكن الأسئلة ستكثر مباشرة إن نحن فعلنا ذلك: لماذا تحولت الأمور بهذه السرعة، لماذا غدت فرنسا تقبل المهاجرين من الشمال فجأة؟ لماذا لم تعرض الدولة المغربية الطلب الفرنسي لليد العاملة على باقي المناطق المغربية؟ لماذا بدأت الهجرة إلى فرنسا بالضبط من المغرب الشرقي؟ لماذا ارتفعت نسبة الهجرة من الشمال المغربي إلى أوروبا من لا شيء قبل سنة 1960 إلى 64.4٪ بعد سنة ذلك؟

ليس من الممكن في هذا المقام أن نرصد جميع وقائع الهجرة، و ما نود التركيز عليه هو الخلفيات والظرفية التاريخية التي تمت فيها الهجرة. ونعتقد أن الأمر لم يكن يتعلق بالهجرة وإنما بالتهجير، بل نذهب إلى أبعد من ذلك بالقول أنه حتى وإن لم تكن هناك سياسة التهجير هذه، لطالب سكان الشمال أنفسهم "بالرحيل" لأن الاقتصاد المحلي أصبح بعد الاستقلال متردياً إلى أقصى الحدود. والسؤال الذي يفرض نفسه هو: هل استفادت المنطقة الشمالية من هجرة ذويها إلى أوروبا أم تضررت؟ كل الأسئلة ينبغي أن تخرج من صمتها لتلبس ثوبها اللسني أو اللغوي في إطار حوار وطني مسؤول.

P. DE MAS , W.F. HEINMEIJER, VAN AMERSFOORT, VAN Der Wusten , -19

W.Ettema. Pertir pour rester p 77

ملحق:
محمد سلام أمزيان
في جلسات آخر العمر

*

تقديم:

علاقتي بالقائد محمد سلام الحاج سلام أمزيان مرت عبر علاقتي بالأستاذ محمد محمد الحاج سلام أمزيان، يعني بالإبن. قبل سنة 1995 لم أكن أعلم الكثير عن محمد الحاج سلام الأب وفي أواسط نفس السنة حدثني الإبن عن مرض الأب وصعوبة خروجه من العراق (بسبب الحصار) للعلاج في هولندا. كان لا بد أن نبحث عن وسيلة لإخراجه من العراق. عرضنا الموضوع عن بعض الأصدقاء وكان منهم من لم يتردد في التدخل لدى السلطات الهولندية طلباً لتأشيرة السفر من العراق إلى هولندا. في أواخر سنة 1994 التحق السيد محمد الحاج سلام أمزيان بهولندا أملاً في العلاج. احتضنته عائلته في مدينة بيرخن أو بزوم والتف حوله الشباب الذي كان يرغب في معرفة ما حدث في حياة هذا الرجل.

كعادته، كان شديد الاحتراس والاحتياط، قوي الملاحظة ويعرف متى يستعمل قوة حدسه لإدراك الموقف. حدث يوماً أن أخذناه (أنا، محمد إبنه وصديق آخر) لزيارة مقبرة شهداء الحرب العالمية الثانية حيث سقط العديد من الجنود المغاربة في الجيش الفرنسي دفاعاً عن الحلفاء. بعد جولة قصيرة داخل المقبرة فاجأنا بالسؤال: لماذا أخذتموني إلى هذه المقبرة؟ أتعنون بذلك أن نهايتي قريبة؟ لم يرتح نهائياً لهذه الزيارة ورجعنا به إلى البيت.

بعد زيارات متكررة للمستشفى تأكد ما لم يكن في الحسبان، تأكد أن السيد يعاني من ورم في الفم. من سيخبر الرجل بهذا الأمر؟ كلفت أنا بإخباره عن نتيجة الكشوفات الطبية. بدأت أتلعثم بعض الشيئ في البداية...ثم ساعدني بسرعة وقال لي بعد صمت غامض : أنا جندي ولا أخاف من العمليات الجراحية. وصل موعد العملية وأتت به ابنته (مع زوجها السيد امحمد جاب الله) إلى المستشفى الأكاديمي بأوتريخت فيما محمد الإبن كان سيصل في تلك اللحظة من المغرب. اقترح أحد الأصدقاء تأجيل العملية بأسبوع حتي يتمكن الرجل من الحديث أكثر ما دام الأمر يتعلق الأمر بعملية جراحية ستفقده قدرة النطق. عرضنا عليه الأمر وقبل. بعد لحظة أمسك بيدي وقال لي: هل سألتقي بالمغاربة قبل العملية؟ قلت له بدون تردد: نعم! .... نظمنا جلسة في مطعم مراكش بأمستردام ودعونا بعض الأصدقاء والمهتمين. اغتبط كثيراً للموقف وتمنى لو كان ذلك وهو في كامل قواه الصحية. سأله الشباب عن عبد الكريم الخطابي، عن نفسه، عن التوترات السياسية في أواسط الخمسينات، عن جيش التحرير، عن جيش " التخريب " ، عن حزب الاستقلال .... كان يتحدث رغم الألم، يحكي رغم اظطرابه النفسي. كان إذا اختلطت عليه الأمور ينبهني بالقول أن كل التفاصيل مدونة في مذكراته التي لم تر النور بعد. كان لا يغامر بالحكي اعتماداً على الذاكرة فقط .. يتشنج أحياناً. وفي تلك اللحظات كان يعذبني ضميري: لماذا

أجعل الرجل يعود مرة أخرى إلى ماض يعتبره عفناً؟ .... نشأت الألة بيني وبينه وطلبته ذات مرة أن يحدثني عن المهدي بن بركة على أمواج الإذاعة التي أشتغل عندها وقال لي هاتفياً: لا أريد أن أخلق الارتباك في الرأي العام...الأمور معقدة كثيراً ويستحسن أن يفعل غيري ذلك.

يوم السبت تاسع شتمبر سنة 1995 رن الهاتف في بيتي على الساعة السابعة صباحاً. كان محمد الإبن يخبرني بوفاة محمد الأب. رحل دون إزعاج ولا إحراج... وفي قبيلة بني بوخلف (إقليم الحسيمة) استقبلته الأم بعد ٥٣ سنة من النفي...حمل معه أسراره الكثيرة لكنني تمكنت من انتزاع البعض منها أقدمه للقارىء عسى أن تتمدد الذاكرة الجماعية وتتسع لما اعتقل من وقائع تاريخية لمدة تاريخية طويلة. نقدم نص الحوار خاماً كما تلقيناه وسجلناه على شريط سمعي للقارىء صلاحية التحليل من طبيعة الحال.

*

سؤال : ما علاقة الاستاذ محمد سلام أمزيان بالأمير محمد بن عبد الكريم الخطابي؟

جواب: باسم الله الرحمن الرحيم، علاقتي بعبد الكريم الخطابي قديمة نوعا ما وتعود إلى أيام الطفولة. ولدت يوم نفي عبد الكريم و كانت الأم والأب ... والجماعة يحكون عن عبد الكريم... كان الجو مهيأ لأسمع ما يحكونه عنه. أما الاتصال المباشر به فقد كان يوم دخولي القاهرة (بداية سنة 1959). كان الشعب المغربي يتكلم عنه كثيرا في ذلك الوقت، الشيء الذي دفع بإسبانيا وفرنسا إلى اتخاذ احتياطاتهما اللازمة... وقبل التحاقي بالقاهرة،

كانت لي محاولة سابقة صحبة بعض الشبان، من ضمنهم أخي، حينما قررنا السفر إلى القاهرة لرؤية عبد الكريم، وسافرنا فعلا. سمح الإسبان لهؤلاء الشباب باجتياز الحدود الاسبانية-الفرنسية (منطقتي الحكم الإسباني والفرنسي) لكنهم منعونا، أنا وأخي. رجعت إلى فاس، لكن لم يكن لي أي عمل في فاس، كما أنني كنت قد أنهيت الدراسة. وكانت لي علاقة بأستاذ جزائري في المدرسة الصناعية بفاس الجديد. كنت أنا في هذه المدرسة وكنا نتبادل أطراف الحديث عن عبد الكريم. كان أب هذا الجزائري يساند عبد الكريم حينما كان يفكر في حرب الجزائر من خلال المجموعة التي بعث بها الى هذا البلد وأسماء أفراد هذه المجموعة معروفة. قال لي هذا الجزائري أن عبد الكريم أثار ضجة كبيرة وأن الفرنسيين قرروا تطوير التعليم العربي والاهتمام به في البادية المغربية وفي المدن. كانوا يريدون الاهتمام بالتعليم لتأخير المقاومة والثورة... لكن كيف يمكنهم ذلك؟ فعبد الكريم رجل ثوري، وما كان في إمكان الفرنسيين إيقاف الثورة. كنا نسمع الحديث في المقاهي وفي الشوارع... حكى لي الجزائري أن المفتش قرر البدء في تنظيم التعليم العصري لأبناء المغاربة وقدمت أنا طلب الترشيح مع بعض الطلبة المغاربة... كانت التجربة جديدة بالنسبة لنا، ومواد التدريس جديدة .. كان لدي حب الاستطلاع وقررت أن أشارك في التعليم الجديد في المدرسة الصناعية واجتزنا الامتحانات النهائية بحضور الأستاذ الجزائري والمفتش... شاء الحظ أن أنجح .... مسألة حظ. وعلى إثر ذلك تم تعييني في نفس المدرسة ببوجلود (فاس) لكن المفتش اتفق معي وقال لي أنهم يرغبون في تغيير التعليم في البادية ولهذا طلب مني أن أذهب إلى قرية بّا محمد. أجبته بالإيجاب لأني كنت أريد أن أعرف القرية التي كانت نشيطة في عهد عبد الكريم مع أخيه في الجبهة الجنوبية. كان هناك خمسة قواد، منهم من كان في عهد عبد الكريم وكانت لي رغبة شديدة في أن أعرف ما يجري في

قرية بّا محمد، خصوصا في الجبهة الجنوبية التي شهدت ملاحم كبيرة. بعثني المفتش إلى قرية بّا محمد التي أصبحت مركزا للتجسس... الكومندان كان جاسوسا، أولاد بّا محمد هم أيضا جواسيس والقائد الصوفي كان من القواد السجناء في عهد عبد الكريم.. قلت لهم أنني من طنجة وأنكرت هويتي الريفية. بدأت العمل وشيئا فشيئا كسبت ثقة القواد وبدأت أنظم لهم دروسا في بيتي عن تاريخ المغرب... ونفس الشيء قمت به مع للتلاميذ والموظفين... ظهر تغير ملحوظ في الوضعية، لكن مدير المدرسة كان يحاربني. استمرت الأمور هكذا إلى أن سمعنا عن فكرة تنظيم حفلة في قرية بّا محمد استقبالا للمقيم العام. اختاروا قرية بّا محمد ليزورها المقيم العام وقادة المغرب... قيل أنهم سيتكلمون عن تعيين الملك وبدأ الحديث عن شخص من الكتانيين، كان أستاذا في القرويين وكنت أعرفه، وبما أنني كنت معلما للعربية هناك، اختاروني لكي ألقي كلمة أمام المقيم العام والموظفين. كتبت خطابا بالشكل الذي كانوا يريدونه، تكلمت عن فرنسا ومنجزاتها، وعن استعمارها، ثم أعطيت نسخة من الكلمة للكومندان، موظفي الإدارة والقاضي...الخ، لكنني كنت قد كتبت كلمة أخرى مغايرة احتفظت بها لنفسي حتى موعد تقديمي لها أمام المقيم العام. التحق مآت القواد والباشوات بحفل المقيم العام كما حضرنا نحن ايضا. قرأت الكلمة ثم التحقنا بإدارة القاضي، أخرجوا النسخة التي كانت عندهم وأخرجت أنا نسختي التي كتبتها عن الظروف الحقيقية للمغرب. حينما كنت أقرأ كان الجميع يتحرك في مقعده لأن معظمهم كان يفهم العربية، ارتعش القاضي نوعاً ما في مقعده. أوقفوني وانتهت الحفلة. لما رجعت إلى البيت، أتاني المقيم العام وأمرني ألا أخرج من البيت، وفي المساء لم يأت القواد الذين كانوا يترددون على بيتي، وبعد يومين أو ثلاثة، أتاني حاكم فاس والباشا الفاطمي بن سليمان مع الشرطة، فتشوا البيت وأمروني ألا أسافر إلى طنجة.

سؤال: هل تتذكر تاريخ هذه الأحداث؟

جواب: (صمت)... في بداية الخمسينات... هذا كله مدون عندي... نعم، كان هذا سنة 1948 أو 1949.

بقيت هناك شهرا كاملا في الانتظار وكان هناك أحد الموظفين في الإدارة الفرنسية، السيد بناني من فاس وكان صديقا لي. كانت لديه اتصالات بالمخابرات الفرنسية... ربما كان يشتغل معهم، من يدري. أتاني مرة وقال لي أن موسيو "فلان" (لا أتذكر اسمه بالضبط) سكرتير الإقامة العامة أصدر أمرا بإرجاعي إلى طنجة. وأخبرني بناني أنني ما دمت من طنجة وطنجة دولية فإن الفرنسيين لا يمكنهم سجني ولا تسليمي للإدارة الإسبانية، ثم إنهم تلقوا معلومات من الإدارة الإسبانية تفيد منعي من دخول منطقة الحكم الإسباني. لن أدخل منطقة الحكم الإسباني ولا حق لي أن أبقى في منطقة الحكم الفرنسي، فكان الحل إذن هو طردي إلى طنجة الدولية. بعثني بناني مع شخصين كان يعرفهما وأركباني القطار في غرفة السائق لأن هذه الغرفة لا تخضع للتفتيش على الحدود بين المنطقة الإسبانية والمنطقة الفرنسية (القصر الكبير). فعلا دخلت طنجة وكان هناك زوج أخت زوجتي التي كانت معي (كانت لدينا بنت واحدة ازدادت في قرية بّا محمد). أقمت في طنجة لأنه لا يمكن لي العودة إلى المنطقة الشمالية حيث تركت كل شيء. هنا بدأ اتصالي غير المباشر بعبد الكريم الخطابي.

سؤال: تكلمتم عن علاقتكم الشخصية بعبد الكريم الخطابي. السيد محمد سلام أمزيان قائد انتفاضة الريف 1958-1959، قبل أن نتكلم عن هذه التجربة المنقوشة في ذاكرة الريف والمغيبة في التاريخ الرسمي للبلاد، هل كانت هناك استمرارية بين ثورة الريف بزعامة الأمير عبد الكريم الخطابي وحركتكم في نهاية الخمسينات؟

جواب: طبعا كان هناك ارتباط. سأبدأ الآن في الحديث عن اتصالي الأول (غير المباشر بعبد الكريم). كانت هناك في طنجة مكتبة في واد أحرضان وتسمى مكتبة طنجة، يديرها شخص من الجنوب يدعى الزيزي. كان متعلما وربما كان له موقف وطني... لم أسأله في الحقيقة لكنه كان متابعاً من طرف الإدارة الفرنسية. تعرفت عليه بسرعة لأنني كنت أسكن في واد أحرضان وكنت أشتري من عنده الكتب. وجدته متعلما جدا ولديه استعداد لمعرفة الحقيقة وقد سألني في الأيام الأولى: ما ذا قلت في الكلمة التي قرأتها أمام المقيم العام، ألم تخف؟ قلت له: أبدا لم أخف وهذا واجب وطني. من هنا بدأ يحدثني في بعض القضايا ويدعوني إلى بيته... تعرفت على عائلته وكانت عائلة محترمة جدا. قلت له يوما أنني أرغب في قراءة الكتب والمجلات القادمة من الشرق، خصوصا مجلة المصور. ضحك وقال أن مجلة المصور تحمل القنابل. استفسرته، ماذا تقصد؟ قال إنها تحمل منشورات لعبد الكريم الخطابي، يضعها ما بين الصفحة الأولى والثانية ويبعث بها إلي والمراقب لا يكتشف هذه المنشورات لأنه يتصفح المجلة بسرعة. رأيت العملية مرتين أو ثلاثة... كانت الحيلة عجيبة جدا. سألت الزيزي: كيف يمكن إدخالها الى المنطقة الخليفية؟ قال لي إنه يدخلها سرا، ثم قلت له: لماذا لا نفتح مكتبة أخرى في تطوان تكون موازية لمكتبة طنجة؟ قال: والله إنها فكرة جيدة. قلت: لكن تعرف أن الرأسمال اللازم... وقال لي أنه سيتكفل بكل شيء شريطة أن أتحمل أنا مسؤولية مراوغة الإسبان حتى يسمحوا لي بالدخول إلى تطوان وفتح مكتبة فيها. اتصلت أنا بالشيخ مزيان والشيخ زريوح... جماعة الإسبان، كانوا يتعاملون مع الإسبان وكانوا يشكلون البعثة المشهورة التي بعثتها إسبانيا إلى مصر. قال لي الشيخ زريوح الذي كان موظفا مع الإسبان (وزير التعليم أو شيء من هذا القبيل) إن الإسبان لن يسمحوا

لي بالدخول إلى تطوان. كان الشيخ زريوح يعرف كيف يتكلم مع الإسبان وليس كالشيخ مزيان الذي كانت له طريقة خاصة. نجح الشيخ زريوح في إقناع الإسبان وأخذ منهم الموافقة على دخولي إلى تطوان شريطة ألا أذهب إلى الريف.

التحقت بتطوان وبحثت عن محلّ لفتح المكتبة وكان هناك شخص اسمه عزّيمان يملك متجرا بالقرب من الفدّان. أخذت منه المتجر وبدأت اشتغل وأجلبُ الكتب والمجلات. بعدها تعرفت على شخص من مكناس يشتغل في إذاعة تطوان، كان يشتري مجلة المصور وكان يذيع أحيانا وبأسلوبه منشورات عبد الكريم التي كانت تصل داخل مجلة المصور. كنت أسلم النسخة الثانية من المنشور إلى عبد السلام الطاود الذي اختطفوه فيما بعد وهو كان ضمن البعثة المصرية. كان وطنيا ومجاهدا، لكنهم اختطفوه.

سؤال: من اختطفه؟ الإسبان؟

جواب: اختطفه حزب الاستقلال، عذبه الطوريس والمهدي بن بركة. كانوا يعذبونه وهم يتفرجون عليه وهو كان يشتمهم بأعلى صوته كما قيل، بل كما قال لي أحد المختطفين السابقين والذي اطلقوا سراحه وهو من تطوان. وقد كان معه المختطف الذي لم يظهر له أثر، حدو أقشيش (من الريف). كان هناك المختطفون كلهم، يتعذبون وأحياناً بحضور الطوريس، بنونة و المهدي بن بركة.

سؤال: لماذا كان حزب الاستقلال يعذبهم وماذا كان هدفه من وراء ذلك؟

جواب: كانوا يعذبون كل من اتصل بعبد الكريم الخطابي وعبد

السلام الطاود كان يصدر جريدة المغرب الحر وكان ينشر في الصفحة الأولى نداءات عبد الكريم وتنديده بجريدة الأمة التي كان يديرها الطريس. في الوقت الذي انطلق فيه جيش التحرير كان عبد الكريم الذي ساهم في تأسيسه و يؤيده بينما كان حزب الاستقلال يحاربه ويحطمه. كان عبد السلام الطاود قد ذهب إلى الريف وزارني هناك... رآه الناس... وهو كان مسؤولا على جيش التحرير.

سؤال: لنعد من جديد إلى مكتبة تطوان والمنشورات التي كان يبعث بها عبد الكريم؟.

جواب: كنت أروج هذه المنشورات في أوساط الوطنيين وكان "المكناسي" يذيع الإعلانات...الخ. بدأت الوضعية تنتعش إذن وشرعت في مراسلة عبد الكريم عن طريق الزيزي الذي كان يسافر الى القاهرة وإلى لبنان... كان نشيطا جدا. لم أتاخر كثيرا في تطوان لأن وفاة والدي فرضت علي أن أنتقل إلى الريف وسمح لي الإسبان بدخوله. مباشرة بعد وصولي إلى الريف، حوالي شهر على ما أظن، وصلتني رسالة من الزيزي يقول لي فيها: "أكتب لعبد الكريم". طلب مني أن أكتب لعبد الكريم عن طريق أحد الأشخاص كان مقيما في "مالا" الإسبانية. فعلا، كتبت لهذا الشخص وأجابني وطلب مني أن أتصل بشخص آخر في "بوعلمة" (إقليم الحسيمة) القريبة من "أربعاء توريرت" (مسقط رأسي أنا). اتصلت بالشخص وكنت أسمع أنه تاجر لا غير ولا علاقة له بالأمور السرية. تكلم معي وأبلغني سلام عبد الكريم. قلت له: كيف؟. قال لي أنه على علاقة بحفيد عبد الكريم وهو موجود في "مالا". تحملت المسؤولية في المنطقة وتحملي لهذه المسؤولية له قصة هو كذلك. كان الحديث عن عبد الكريم الخطابي مستمرا في الأسواق، كانت هناك إشاعات

عن عودة أخ عبد الكريم وعن وصول باخرة محملة بالسلاح.

جاءني هذا الشخص من "بوعلمة" وأبلغني بخطة الهجوم يوم الجمعة المقبل على الفرنسيين في "كزناية"، والذين كانوا قد اعتقلوا بعض قادة جيش التحرير. كان احتماله أن يكتشف الإسبان الخطة المشتركة التي كنا رسمناها مسبقا والتي كان هدفها أن يعتقل المجاهدون المقيم العام الفرنسي في "كزناية" ونعتقل نحن المقيم الإسباني في منطقة الحكم الإسباني. نفذ المجاهدون في الحكم الفرنسي الخطة ولم ننفذها نحن لأن المقيم العام الإسباني لم يحضر إلى المكان الذي كنا قد خططنا أن نعتقله فيه وذلك لرداءة الطقس. أخبرني المجاهد من بوعلمة أنه يملك 18 بندقية منذ أسبوعين وكان قد حصل عليها من عند الريفيين الذين كانوا شاركوا في الجيش الإسباني. لم يكن هؤلاء على علاقة لا بالأحزاب ولا بعبد الكريم الخطابي، كانت غيرتهم هي التي دفعتهم لإعطاء سلاحهم للمجاهدين... كان عبد الكريم يطالبنا بشراء الأسلحة لكن لم يكن ذلك في إمكاننا لأن الجواسيس كانوا منتشرين في كل مكان والإسبان كانوا يراقبوننا كثيرا. لو لم يتم القبض على مجاهدي "كزناية" لاستمر مجاهد "بوعلمة" في شراء الأسلحة لكن الأمور لم تتم بالشكل الذي كان يريده. قال لي صديقي من بوعلمة": عندنا 18 بندقية فماذا يبدو لك؟ قلت له: أفوض لك الأمر لأنك بعيد عن الأنظار ولن تكون محط الشك. قال لي فيما بعد أنه قد اتفق مع الرجال الذين سيهجمون على الفرنسيين، رجال من بوعلمة، من "بني ورياغل" ومن "كزناية". اتفقنا إذن على يوم الجمعة كموعد للهجوم واتفقت معه على أن أبقى مؤقتا في مركز "أربعاء توريرت" لأن بيتي بعيد عن المركز ولا يمكنني التنقل بسهولة.

سيتم الهجوم إذن على "بورد"، "أكنول" و"تيزي وسلي"، وكان علي

أن أكون يوم الخميس في أربعاء توريرت، إلا أن يوم الخميس ليس يوم سوق في هذا المركز ووجودي به سيثير انتباه الإسبان. لهذا قررت بناء بيت في أرض أملكها في أربعاء توريرت، اتفقت مع المستخدمين أن نبدأ في البناء، وفعلا أتى المستخدمون. وفي يوم الجمعة، كنت هناك، أنا وخالي وعيسى أمزيان وأفراد آخرون لا أتذكرهم. أتانا المراقب، تظاهرت أنا أنني لم أشعر بوجوده وقال لي "عملها عبد الكريم" قلت له أننا لسنا من عهد عبد الكريم ولا نعرفه بل نسمع به فقط، ثم سألته بدوري: ماذا فعل عبد الكريم؟ قال لي: "عملها في كزناية" قلت له: قد يكون ذلك صحيحا. وبينما نحن نتحاور رأيتُ أشخاصا يتسللون بين الأشجار للالتحاق بمستخدمينا، تردد المراقب في الذهاب إليهم لكني منعته بأدب، وطلبتُ من "عيسى" و"علّوش زيان" أن يذهبا إليهم، أما أنا فقد رافقت المراقب في اتجاه مركز السوق وقد كانت حالة التوتر ملحوظة على وجهه. سألته عن سبب توتره فقال لي: "الآن وقد قالها عبد الكريم..."، قال ذلك بالإسبانية. نظرت إليه وقلت في نفسي: والله عبد الكريم في القاهرة، لكنه موجود هنا. ودّعتُ المراقب وعدتُ إلى الرجال، قدّم لي الخمسةُ التحيةَ وقالوا لي: لقد نفذنا العملية. قلت لهم: أهلا وسهلا ومرحبا. نفذوا الهجوم على "بورد" ونجحوا في ذلك، لكنهم لم يقتلوا النقيب لأنه كان له مخرج أرضي في مكتبه. خرج واستقل سيارته وذهب إلى مكان آخر، ركب من هناك طائرة حربية وحاول الإنتقام لكنه لم يفلح، وأبلغ المسؤولين في فاس وغيرها. بالنسبة للهجوم على تيزي وسلي فقد نجح تماما وقتل المجاهدون العديدَ من الجنود، أما مركز أكنول فلم يصلوا إليه لأنه بعيد. أما المجاهدون الذين كان الفرنسيون قد اعتقلوهم في بورد فقد أطلق سراحهم جميعا... أما من كانوا في تيزي وسلي فلم يفرج عنهم كلهم لأن البعض منهم اعتقلهم المهاجمون أنفسهم واحتفظوا بهم لأسباب خاصة، ربما كانت بينهم عداوة شخصية، لا أدري. أتى سجناء

بورد من المنطقة الفرنسية مشيا على الأقدام، وكان البعض منهم مصحوبا بأسرته، عبروا واد توريرت وقرر الإسبان عدم استقبالهم، هنا توليت أنا مهمة إيوائهم. ناديت على الأهالي وطلبت منهم إيوائهم، في تلك اللحظة، قصفنا الفرنسيون بمدفع لكنهم لم يقتلوا أحدا. بدأت إذن في توزيع اللاجئين على بيوت عائلتي وأقربائي حتى لا أثير غضب الإسبان. بالنسبة لزعمائهم فقد استضفتهم في بيتي الخاص. سكت الإسبان عن هذه العملية ولم يقولوا لنا شيئا، آنذاك بدأ لاجئون آخرون يتوافدون علينا من كزناية وطلبت أنا من الاهالي في آيت مرزكة وفي آيت عروس إيوائهم. وتمثل موقف الإسبان في حشدهم القوات المسلحة بين الناضور ومليلية. كانت شاحنات الجيش منتشرة في كل مكان والحالة حالة طوارئ، ثم استدعاني المراقب. ذهبت إليه وقال لي: ماذا ستفعل لضمان الأمن؟ قلت له إن الأمر بين كزناية والفرنسيين ونحن لا علاقة لنا بذلك، نحن مسؤولون هنا فقط. قال لي: وبني توزين؟ قلت له إن بني توزين معنا وهم تحت الحكم الإسباني. هدأ المراقب بعض الشيء، كان ذلك يوم الجمعة، وفي اليوم التالي كان هادئا أكثر واتفقنا على أن نذهب معا إلى سوق الاثنين. في هذه الايام كان الناس يتوافدون على بيتي بالليل، خصوصا هؤلاء الذين كانوا قد جاهدوا مع عبد الكريم الخطابي، يعبرون عن استعدادهم للقتال. كانوا يطالبونني بالأسلحة، لكني طلبت منهم أن يذهبوا إلى كزناية التي كانت تعرف هيجانا كبيرا بدون سلاح لأنه لو حاولنا الحصول على السلاح من عند الإسبان فقد نحرضهم ضدنا. وفي يوم الإثنين، سوق إثنين بني بوعياش، اجتمع حولي الأهالي في السوق والجميع يتكلم عن الحرب وعلى استعداده للقتال. وفي يوم الثلاثاء أتاني شخص من آيت مرزكة ببندقية واحدة وقال لي إنه على استعداد ليقود عشرة أشخاص آخرين بدون سلاح ويلتحقوا بكزناية. فعلا، اعتمد هذا الشخص على نفسه وبدأ الآخرون يحصلون شيئا فشيئا على الأسلحة.

هكذا قام جيش التحرير ولم تكن لديه أية علاقة بحزب الاستقلال، إنه نتاج عمل المواطنين.

سؤال: كان محمد بن عبد الكريم الخطابي يجاهد من أجل تحرير المغرب. وكان وحزب الاستقلال يتبنى نفس الهدف. فما هو سبب هذا العداء كله إذن؟

جواب: كان حزب الاستقلال معترفا به من طرف الدولة الفرنسية الحاكمة... ومن جهة أخرى فالأحزاب السياسية المغربية كلها لم تكن تشير إلى الجهاد والكفاح المسلح، بل شرعت في تنظيم مجالس بلدية في تطوان وفي فاس... كل البيانات التي أصدرتْها هذه الأحزاب من سنة 1928 إلى غاية سنة 1948، لم تذكر اسم عبد الكريم نهائيا مع أنه في سنة 1928 كان رجال عبد الكريم ما يزالون في الجبال. نفي عبد الكريم سنة 1926... والأحزاب السياسية لم تذكره أبدا ولم تكن لها أية علاقة به، ولما أنزلوه في القاهرة -أقول أنزَلُوه ولم ينزل هو عن طواعية- فعلوا ذلك حتى لا يلجأ إلى فرنسا أو إسبانيا ويثير القلاقل انطلاقا من هناك. لقد تآمروا ضده.

سؤال: أثناء تشكل الأحزاب السياسية، وأهمها حزب الاستقلال وحزب الشورى والاستقلال، كانت بوادر تشكل جيش التحرير قد بدأت، كيف كانت علاقة عبد الكريم بجيش التحرير؟

جواب: هو الذي أسسه، هو الذي أنشأ لجنة سماها "لجنة تحرير المغرب العربي" وكلمة التحرير لم تكن موجودة في قاموس الأحزاب السياسية. وانطلاقا من القاهرة بدأ يشرف على تدريب المغاربيين، وكان يسهر على التدريب الغالي الطاود (أعتقد أنه لا يزال حيا) الذي كان قد درس العسكرية في العراق، هو وحدّو اقشيش. كان قد ذهب إلى العراق على قدميه. كلفه عبد الكريم بزيارة المغرب العربي مع جزائري يدعى

"قاضي" (قتله بن بلاّ...)، أما الغالي الطاود فهو الذي هيأ لقيام جيش التحرير في الجنوب... لم تكن له أية علاقة مع أي حزب من الأحزاب السياسية. كان صديقا حميما لي وكان من المفروض أن أشتغل معه... كان يزودني بالمعلومات عن عبد الكريم الخطابي لأنه كانت تربطه به علاقة كبيرة، كان تلميذه.

سؤال: أعود من جديد إلى علاقة حزب الاستقلال بجيش التحرير. قلتَ أنه كانت في منطقة الشمال اغتيالات واختطافات نفذها أقطاب ورموز حزب الاستقلال كعبد الخالق الطريس وبن بركة إلى حد ما. ماذا كان يريد حزب الاستقلال في الوقت الذي كان فيه جيش التحرير يشهر السلاح في وجه المستعمر لتحرير البلاد؟ ماهو هدف حزب الاستقلال آنذاك؟

جواب: جيش التحرير الحقيقي حمل البندقية في وجه الفرنسيين وهدد الإسبان ولم يستطع علال الفاسي أن يقضي عليه. مقابل ذلك أسس جيش التخريب لمواجهة جيش التحرير الحقيقي، هل فهمت؟

نزل جيش التخريب بسلاحه إلى الميدان، لكن ليس لمحاربة المستعمر، بل لقتل أعضاء جيش التحرير. فالرؤساء المباشرون لجيش التخريب هم عمال الأقاليم، منهم منصور عامل إقليم الحسيمة، وفي المجموع كانوا خمسة. استعلموا أسلوب الاختطاف والاغتيال وهو ما نتجت عنه فتنة كبيرة. وكنت بدوري سأقع في الفخ لكنهم لم يقتلوني لأن أحد أتباعهم وهو من قبيلتي (بن عبد الله موح امزيان) كان موظفا في إدارة الإسبان في أربعاء توريرت وقد ساعدته أنا على الحصول على الوظيفة، كان هذا الأخير يتعامل معي. حدث أن سرق بعض الأموال من الإدارة وكان الإسبان سيلقون عليه القبض، لكنني كنت أعارض ذلك. وعلى إثر ذلك حولته إلى إدارة إمزورن الخارجة عن الإدارة الإسبانية. لما وصل هناك اختفى عن الأنظار

وأسس تنظيماً سماه "أبطال عبد الكريم "، وقد حاول الإسبان اعتقاله لكنهم فشلوا. بعد الاستقلال المزعوم انضم لصفوف حزب الاستقلال، ودخل في تنظيم الاختطافات وكلفوه بتصفيتي لكنه لم يستطع لأنني أنقذته من الإسبان. وكان هو الذي اصطحبني من تطوان إلى الحسيمة حينما اعتقلوني... دافع عني كثيرا وأقنعهم بأن يعاملوني معاملة خاصة لكي أتعامل معهم وإلا ما كان الحزبيون سيعفون عني. كان على علم بأنني على علاقة بعبد الكريم الخطابي وبجيش التحرير. وهذا الشخص هو الذي اختطف حدّو اقشيش من بيت والدته التي حاولت مساعدته على تسلق الجدار لكي يهرب لكن بن عبد الله موح أمزيان أبعد الوالدة ومسك بحدو اقشيش وأنزله إلى الأرض.

سؤال: في سنة 1955 وقع حزب الاستقلال وثيقة المطالبة بالاستقلال، وجيش التحرير كان لا يزال يواصل جهاده في الجبال. كيف حدث هذا؟ كيف يوقع أشخاص لا علاقة لهم بجيش التحرير على المطالبة بالاستقلال، في غياب جيش التحرير الذي لا يطالب بالاستقلال، بل يرغم المستعمر على الرحيل؟

جواب: لأن حزب الاستقلال المعادي لجيش التحرير اتفق مع فرنسا ورتب معها كل شيء، أما جيش التحرير فقد كان في جبال الريف والجنوب. حينما اعترفت فرنسا بالاستقلال، أمر الحزبيون بوقف القتال، وتوقف من كان معهم، أما جيش التحرير فقد استمر في القتال، ومع إلحاحه على الإستمرار، قرر الحزبيون تصفية أقطابه.

سؤال: لدي وثيقة كتبها أحد قادة جيش التحرير يدعى الذهبي وهو كان مساعدا للبطل عباس المسعدي في منطقة تاونات على ما أظن. يحكي الذهبي تفاصيل زيارة الفقيه البصري والمهدي بن بركة

لعباس* المسعدي في مقر إدارته بتاونات، ثم حدث بينهم خصام، خرج عباس في طريقه إلى فاس وبعدها مات. من خلال الوثيقة يبدو أن الفقيه البصري والمهدي بن بركة هما اللذان كانا وراء تصفية عباس. من هنا بدأ إذن مسلسل التصفيات؟

جواب: جيش التحرير هو الذي أعلن التحرير ولم تكن له أية علاقة بحزب الاستقلال، وحزب علال الفاسي لم يتكلم أبدا عن التحرير، لم يكن حزبا للتحرير، والاستقلال حصلوا عليه من فرنسا. كما أن منطقة جيش التحرير الحقيقية، منطقة المثلث الجهنمي، لم يكن يعرفها علال الفاسي نهائيا. والاسم أطلقه عبد الكريم بعد ثلاثة أيام على قيام جيش التحرير في هذه المنطقة، منطقة كزناية (أي بورد، تيزي وسلي وأكنول). وبورد قريب منا نحن وتيزي وسلي أقرب إلى بيتي. كانت لدينا تعليمات من عبد الكريم بألا نصطدم مع الإسبان، وكانت الخطة رائعة. لقد انحرفنا الآن شيئا عن صلب الموضوع. أين كنا؟ كنا نتحدث عن المثلث الجهنمي. كان المثلث الجهنمي عبارة عن ثلاثة مراكز هجم عليها رجال جيش التحرير لأن بورد كان يضم الادارة الفرنسية وأكنول كانت فيه الإدارة العامة وقد صعب على جيش التحرير الوصول إليها في الأيام الأولى...

سؤال: تكلمتم بما فيه الكفاية عن قيام جيش التحرير في الشمال وعن دوركم فيه، فهل كان هناك تنسيق بين الشمال والجنوب؟

جواب: الطاود الذي أرسله عبد الكريم، صحبة شخصين آخرين، جزائري وتونسي، قضوا ثلاثة أشهر في الجنوب. الجزائري قتله بن بلاّ مباشرة بعد ظهور جيش التحرير. قام الطاود بدوره لكنني لا أعلم كيف كانت الأمور عندهم في الجنوب خصوصا وأن قيام جيش التحرير في الجنوب تأخر كثيرا، ويفترض أن الحركة انتقلت من الشمال إلى الجنوب

خصوصا وأن البلاد كانت تعرف حالة فوضى وضعف... تَحَكَّم الإسبان والفرنسيون في الوضعية، و كانت الأسلحة تباع وتشترى وكان التنقل ممكنا... كما أن حركة المقاومة قد انطلقت بمعزل عن جيش التحرير. لم تعد فرنسا وإسبانيا تتحكمان في مجريات الأمور. كان عدّي أوبيهي قد حكى لي أن الفضل يعود إليه في قيام جيش التحرير في الصحراء... كان الفرنسيون قد وضعوه في مستشفى للأمراض العقلية ببرشيد، لكنه كان يوجه رجاله من هناك، من داخل "السجن". يفترض أنهم كانوا على اتصال مع الطاود... معرفتي بمجريات الأمور في الجنوب ضعيفة، كل ما أعرفه هو أن الطاود خريج الكلية العسكرية في العراق، قام بدور كبير.

في واقع الأمر، خان الحزبيون في المغرب وتونس روح ميثاق "لجنة تحرير المغرب العربي" التي كان يرأسها عبد الكريم الخطابي. ساومت فرنسا حزب الاستقلال في المغرب، وبورقيبة في تونس، فحصلوا على الاستقلال المزعوم، وتفرغت فرنسا للجزائر. هنا اندلع الصراع بين عبد الكريم والحزبية المغربية، هذه الحزبية التي بدأت مباشرة بعد الاستقلال في تصفية كل من ترى فيه خطرا على وجودها.

سؤال: متى تمّ اعتقالك بالضبط ولماذا؟

جواب: بعد الإعلان عن الإستقلال، شكلنا وفدا يمثل الشمال كله، ذهبنا بعدد كبير من السيارات (كل ما كان في الشمال تقريباً)، مواطنين وأعضاء جيش التحرير، وقد حمل هذا الأخير أسلحته وقبعاته الخاصة (ما زلت أحتفظ بقبعة جيش التحرير). ذهبنا لاستقبال الملك في تطوان. كانت فرنسا قد أعلنت الاستقلال منذ ثلاثة أشهر، لكن إسبانيا كانت

تحاول التلاعب وكانت تبحث عن عملاء لإعلان استقلال معزول في الشمال، وقد كان هناك فعلا اتصال ببعض العملاء، لكني سمعت ذلك عن بعد. ذهب محمد الخامس إلى مدريد للحصول على إذن فرانكو بالدخول إلى تطوان الواقعة تحت الحكم الإسباني. فعلا، أتى إلى تطوان وذهبنا لتهنئته... كان المرابط أحمد هو المسؤول عن تنظيم الشباب. رأينا محمد الخامس في مقر إقامته وقضينا الليلة في فندق "درسة" حيث كان علال الفاسي، بن بركة وجماعتهم نازلين به أيضا. في اليوم التالي أتاني شاعر الريف (ابن الفقيه بولحيان) وقال لي أن علال الفاسي، بن بركة وجماعتهم وضعوا خطة أطلقوا عليها خطة غزو الريف. حكى لي شاعر الريف هذا الأمر بمفردي دون إشراك الشيخ مزيان الذي كان يعتبره متعاملاً مع الإسبان. ذهبت مع شاعر الريف إلى فندق درسة ورأيت علال والمهدي والجماعة في حالة اجتماع في إحدى القاعات وعليهم حارس واحد. استأذن لي شاعر الريف (الذي كان معهم) والتحق بهم، أما أنا فانصرفت ولم أخبر الشيخ مزيان بالأمر، بل أخبرت الشيخ زريوح وأخبرت الشباب من التلاميذ والطلبة. وضعنا كل شيء في الحسبان وطلبت من الشباب المسؤول على التنظيم أن يكون على يقظة تحسبا لأي مناوشة قد يقوم بها الحزبيون. قضينا الليلة في الشارع وكان يخيم جو من الفوضى على تطوان. في اليوم التالي بدأ التطوانيون يقدمون الولاء لمحمد الخامس في لباس خاص. بعد ذلك أعلن محمد الخامس عودته إلى الرباط وقررنا نحن السفر إلى الرباط أيضا. شكلنا وفدا كبيرا يمثل الشمال كله وتم اختيار الشيخ مزيان رئيسا للوفد، أما أنصار حزب الاستقلال فبدأوا يضايقوننا... لا أقول التطوانيون، بل أنصار حزب الإستقلال... وفي هذه الليلة انضم حزب الإصلاح لحزب الاستقلال، كما انضم حزب المغرب الحر لحزب الشورى. حينما زار مسؤولو "حزب

الشيخ مزيان. قلت لها أنني لا أعرف شخصا بهذا الاسم، لكنها أصرت وأخبرتني عن بعض التفاصيل. هنا أدركت أن شيئا ما ينتظرني. (يستدرك) لقد نسيت، حينما وصلت إلى فاس قادما من قرية بّا محمد وقد كانت لي هناك علاقات، وجدت أحد الريفيين في بوجلود (فاس) وقال لي إن شرطياً كان قد مرّ على التوّ وسأله عني وصورتي في يده. عرفت الآن أنني مراقب. وصلنا إلى تطوان وقصدنا منزل الشيخ مزيان الذي وجدته في حالة متوترة. وأخبرني أحمد (أحد أبناء العم) خارج البيت أن الشرطة تبحث عني، فهمت مغزى ذلك، وطلبت منه أن يترك لي فرصة توديع صديقي الجزائري حتى لا يراني في ظروف لا أريدها. خرجنا من تطوان، أنا وأحمد وعمر، و لمّا وصلنا إلى الفدّان أتاني ابن عبد الله موح أمزيان الذي كان يعمل مع حزب الاستقلال... حيّانا وقال لي: هل يمكن أن تسلم لي نفسك؟ قلت له نعم. قال لي: تفضل إذن، وحينما وصلنا إلى الكنيسة الواقعة في الفدان، جاء رجلان وطلبا مني أن أصطحبهما إلى مركز الشرطة. رافقني إبنا عمي لكن الشرطة طلبت منهما مغادرة المركز... وضعوني في الزنزانة واتصل الشيخ مزيان بالجنرال أمزيان وقال له: ابن عمي اعتقلوه ويمكن أن يختطفوه. أصدر الجنرال أمزيان تعليماته لرجال الأمن لكي يحرسوا مخفر الشرطة حتى لا يختطفني الحزبيون منه. سأل عني إبنا عمي في اليوم التالي وقيل لهما أنني غادرت المركز، لكن الحقيقة كانت غير ذلك، إذ أنني قضيت هناك ثلاثة أيام. كنت في كل هذه الليالي واقفا...كان هناك أحد الحراس من أصل ريفي (بني قلعية) إلى جانب حارس اسباني... أمدني الريفي بكأس البول من فتحة الباب وحسبته شايا لكن أحد الإسبان نبهني إلى أنه بول. منذ ذلك الوقت لم آعد آكل أو أشرب.

قضيت هناك ثلاثة أيام واتفق الحزبيون على أن يصطحبني ابن عبد الله موح أمزيان الى الحسيمة. وضعوني مقيدا في الحافلة (بالينصيانا). طلبت من حارسي أن يفك أغلالي ووعدته ألا أهرب... فكّ أغلالي فعلا وفي الطريق أخبرني بكل شيء. قبل أن ندخل الحسيمة وضع الأغلال في يدي من جديد وأدخلني السجن. كان السجن مقسوما إلى قسمين، قسم يعتبر إدارة والقسم الآخر يعتبر مكانا يستقبل فيه السجناء أقاربهم. وكان يوجد تحت المركز قبو وضعوني فيه. قضيت هناك شهرين كاملين، وطيلة هذه المدة كانوا يدخلون إلى السجن المختطَفين الذين كانوا يعذبونهم في بناية المعهد الديني الذي درسنا فيه. يدخلونهم السجن بعد إنهاء التحقيق معهم. وإبان هذه المدة أتاني عامل الإقليم، المنصوري ونائبه بصحبة الشرطة. وجدوني أكتب مذكراتي، أخذوها مني ومزقوها، ثم أدخلوني في زنزانة بمفردي، ثم فيما بعد وضعوني في زنزانة كان فيها شريف ترجيست. وهذا الأخير اعتقلوه في تطوان لأنهم وجدوا معه رسالة من عبد الكريم الخطابي. اختطفوه من تطوان وأتوا به الى الحسيمة ومن هناك نقلوه إلى سجن لعلو بالرباط. قضيتُ ستة أشهر في سجن الحسيمة وذات يوم أخذوني إلى منزل عبد الكريم الخطابي في أجدير والذي تحول إلى مركز للتعذيب، اعتقدت انهم سيعذبونني هناك، لكنهم أخذوا من هناك أحد الزعماء المحليين يدعى "سّي بوطربوش" ونقلونا إلي باب لعلو وهنا التحقت بعدّي أوبيهي. وضعوني في زنزانة كان الفرنسيون قد خصصوها لشخص واحد لكن الحزبيين كانوا يضعون فيها ستة أشخاص، دخلت الزنزانة إذن مع شريف ترجيست، سي بوطربوش، أخ أحرضان وشخص آخر لا أتذكره. ومباشرة بعد وصولنا إلى السجن، أتانا المدير وقال أن من يدخل هذا السجن لن يخرج منه إلا بعد ست سنوات ويوم واحد..." اعتبروا

المغرب الحر" محمد الخامس، أمرهم أن ينضموا إلى حزب الاستقلال، لكنهم انضموا، على عكس ذلك، إلى حزب الشورى والإستقلال. ذهبنا إلى الرباط في ضيافة حزب الشوري والإستقلال، استقبلنا الحاج أحمد معنينو وجماعته. احتفلوا بنا في سلا وكان أنصار حزب الإستقلال يضايقوننا في سلا أيضا. في اليوم التالي ذهبنا لزيارة الملك.

وصلنا إلى القصر، دخلت أنا والشيخ مزيان على الملك مباشرة، بينما كان المواطنون يدخلون القصر واحدا تلو الآخر. كان أنصار حزب الاستقلال منتشرين في القصر. حاولوا مضايقتنا، كان معنا رجل طويل وعريض، كنت أسميه عزرائيل (من آيت عروس). كان هذا الرجل يكسر أعلام حزب الاستقلال على مرآى السلطان أحيانا. دخلنا نحن بأسلحتنا واستقبلنا السلطان وقدم الشيخ مزيان كلمة تهنئة باسم الوفد. وبعد ذلك، تكلم السلطان وشكرنا على العمل الفدائي الذي قمنا به في إطار جيش التحرير وقال لنا أن جيش التحرير هو الذي أعاده إلى العرش، ثم طلب منا أن نعد له تقارير عن الشمال لأنه لا يعرفه، آنذاك تدخل الشيخ مزيان وقال: " صاحب الجلالة، ابن أخي هذا أجدر بهذه المهمة"، عقبتُ أنا وأظهرت استعدادي لهذه المهمة. هكذا كلفني السلطان بأن أعد له التقارير عن الشمال.

عدت إلى تطوان وشرعت في العمل، كتبت في المجموع أربعين تقريرا عن اختطافات وجرائم حزب الاستقلال، كنت أبعث بتقاريري عبر البريد الانجليزي وباسم رئيس الحكومة آنذاك مبارك البكاي، كانت الاختطافات في ذلك الوقت متتالية وأنا أكتب عنها التقارير. بدأ الحزبيون يشعرون بأمر مناوئ لهم وأخذوا يبحثون عن مصدره. ومن مجموع التقارير التي أرسلت، حصل الحزبيون على خمسة منها عبر زوجة

البكاي التي كانت تربطهم بها علاقة صداقة. وهروبا من الحزبيين، اختفيتُ عند بعض الأصدقاء في حي "السانية د الرمل" (تطوان) وكان أحدهم هو الذي يضع مراسلاتي في البريد الانجليزي وكان يزودني بالمعلومات. هنا بدأت المطاردة واستطاع أقطاب حزب الاستقلال أن يعرفوا مَن وراء هذه التقارير خصوصا وأنها كانت تحمل أسماء الريفيين ممن اختطفهم حزب الاستقلال. بعثوا ببعض هذه التقارير لعامل الحسيمة، المنصوري آنذاك وحدد هذا الأخير المتهم مباشرة في شخصي لأن خط يدي كان معروفا. أصدر تعليماته للمسؤولين بالبحث عني. وفي تطوان أبلغني أحد الأقرباء (عمر) أنهم يبحثون عني، كان يتظاهر وكأنه من الحزبيين مما سمح له بالاطلاع على بعض الأسرار. طلب مني مغادرة تطوان، وبالفعل قمت بذلك وذهبت إلى الرباط. قررت العودة إلى مهمة التدريس بعدما كنت قد غادرتها، (يتوقف بعض الوقت ويعبر عن عدم قدرته على الكلام بسبب مرضه، ثم يواصل) ثم قصدت مفتشا للتعليم كنت أعرفه حينما كنت أدرس في قرية بّا محمد لكنه أصبح فيما بعد موظفا في وزارة التعليم. قصدته وقلت له أن الفرنسيين نفوني من قرية بّا محمد لكنني مضطر الآن للعودة إليها. قال لي: سأرجعك إلى قرية بّا محمد. وفعلا أعادني إلى القرية بالشكل الذي كنت عليه في السابق، لكنني كنت هناك بدون زوجتي هذه المرة. قضيت هناك زهاء شهر، ثم حلت العطلة التي كانت بعد الاستقلال فذهبت إلى تطوان عبر وزان في سيارة صديق جزائري كان معنا في نفس المدرسة. حينما وصلنا إلى دار بن قرّيش التي كانت تحت الحكم الإسباني، أوقفتنا إحدى الفتيات، أركبناها معنا وجلستْ في المقعد الخلفي. مباشرة بعد أن انطلقت بنا السيارة، أبلغتني الفتاة، التي حسبناها فتاة عادية، سلام وتحيات الشيخ مزيان. قلت لها أنني لا أعرف شخصا بهذا الاسم، لكنها

أنفسكم نزلاء هذا السجن طوال هذه المدة كلها"... علمت فيما بعد أن عدّي أوبيهي موجود في الزنزانة المجاورة. خرجنا يوما من الزنازن، أنا وأصدقائي ثم عدّي أوبيهي وابنه ادريس وأحدهم يدعى العلوي كانوا قد وضعوه هناك للتجسس على أوبيهي، ثم ربيب اليوسي الذي كان هو الآخر جاسوسا... كان ضابطا. تعرفت على عدّي اوبيهي وبدأت آخذ منه بعض المعلومات. آنذاك بدأت إدارة السجن تمارس علينا بعض الضغوطات وتقدم لنا تغذية أقل من الحد الأدنى. كان المسؤول عن الطبخ يمارس علينا عجرفة كبيرة واتفقنا أن ننتقم منه. تكلفت أنا بالمهمة لأن الزنزانة التي كنت فيها كانت هي أول زنزانة يمر عليها. دخل الزنزانة وقدمت له التحية لكنه لم يرد علي بمثلها، آنذاك مسكته من رأسه ثم ساعدني بوطربوش وأغلقنا الباب. بعد العملية بدأ السجناء الآخرون يصرخون ويكسرون الأبواب، آنذاك أغلقت الإدارة الباب الرئيسي واتصلت بالشرطة وبمدير السجن. لم يأت المدير في ذلك اليوم بل أتى في اليوم التالي. ذهبت إليه أنا وإدريس، ابن عدّي أوبيهي، كان إدريس أميا وكان صغيرا في السن. قال لي مدير السجن أننا ارتكبنا مخالفة كبيرة، لهذا فنحن نستحق عقوبة كبيرة. أهاننا وحمّل لي مسؤولية ما حدث، لم أنف ذلك. بعدها قال أنه قرر أن يعاملنا "معاملة موافقة للجريمة التي ارتكبناها"...

مرت علي سنة كاملة في سجن القنيطرة وأعادوني إلى سجن لعلو في الرباط، قضيت هناك يومين أتضور جوعا، (لم أكن أعرف أحدا في السجن) وقدموني للمحكمة وكان الحاج أحمد معنينو (كان شوريا) في سلا قد كلف محاميا فرنسيا للدفاع عني. قال لي المحامي أنه لم توجه لي أية تهمة واضحة. دخلت المحكمة ولم انطق ولو بكلمة

واحدة، أُطلق سراحي وخرجت. وجدت الأصدقاء ينتظرونني خارج المحكمة، استقبلوني وهنؤوني لكني لم أصدق أنهم قد أفرجوا عني. ذهبت إلى بيت معنينو في سلا وهناك أقام الشوريون حفلة بمناسبة خروجي من السجن، اشتروا لي الملابس وبعض اللوازم الأخرى. قضيت هناك سبعة أيام... أنتظر الإذن بمغادرة سلا لكن "إدريس الضدي" الذي كان يحقق معي أخبرني أنهم رفضوا الترخيص لي بمغادرة سلا. طلبت منه أن يرجعوني إلى السجن وإلا ما معنى أن أكون سجينا وحرا في نفس الوقت، سئمت من هذه الوضعية. غادرت سلا بدون إذن والتحقت بأحد الأصدقاء في وزان، وشجعني هذا الصديق على السفر إلى الريف لرؤية عائلتي.

سؤال: معذرة، أود العودة إلى قضية عدّي أوبيهي، من اعتقله، المغاربة أم الفرنسيون؟

جواب: سبق لي أن ذكرت أنني عرفت عدّي أوبيهي في سجن القنيطرة وعرفته عن قرب، ما يعادل عشرة ساعات في اليوم. كان رجاله من القواد والباشوات متعلمين ويتقنون اللغة الفرنسية وقد كان هو والي الجنوب إلى أن حدثت خلافات بينه وبين علال الفاسي واستغل هذا الاخير بعض الظروف وساهم في وضعه في السجن. كانت لـ"عدى أوبيهي" أسلحة يخفيها في منطقته، أسلحة صادرها من الجيش الفرنسي وكان يريد تقديمها للجزائريين... كان ضد الفرنسيين كليةً مؤمن بالله وأمي، لكن كلمته كانت مطاعة جدا في الجنوب. كان له دور في المقاومة بالجنوب ولذلك عينه الملك محمد الخامس واليا للجنوب حتى يُرضي الصحراويين الذين كانوا ضد العرش. حينما حصل المغرب على الاستقلال كانت لـ"عدي أوبيهي" عند محمد الخامس مكانة كبيرة في الجنوب

وعينه عاملا لكن حزب الاستقلال كان يعلم ان أوبيهي كان يملك سلاحا مخفيا وأراد استقطابه. طالبه حزب الاستقلال بالالتحاق به لكنه رفض، لهذا بدأ حزب الاستقلال في نشر دعايات عن امتلاك عدّي أوبيهي للأسلحة وأنه يريد استعمالها ضد العرش. هاجمه حزب الاستقلال بمساعدة القوات المسلحة التابعة للدولة، لكن عدى أوبيهي لم يختر المواجهة وفضل الاستسلام، لم يرد مواجهة حزب مغربي، لكن الحزبيين استغلوا هذا الموقف الشجاع وهجموا عليه. بعد ذلك استسلم عدي أوبيهي ومن كان معه من القواد... لو لم يستسلم لما استطاع حزب الاستقلال هزمه. وضعوه في السجن كما نقلوا أولاده إلى القصر الملكي حيث التحق أحد أولاده فيما بعد بالقوات المسلحة. كانت له بنت هي أكبر إخوتها سنا، تعرف سرّ وجود السلاح عند أبيها وتعلم مكان وجوده. أخبرني عدي أوبيهي بهذا الأمر وأعطاني كلمة سر أقولها لابنته عندما أخرج وهي ستدلني على مكان وجود السلاح في الجنوب، وذلك لأستعمله في الشمال. وبالفعل، عندما خرجت من السجن، التقيتها في الرباط وكشفت لها السر الذي تلقيته من والدها، ضحكت ورحبت بي وسألتني عن والدها وعن أحواله.

عدت إلى الريف بعد سنتين، لم تكن ظروفي الصحية طبيعية وضعف بصري. كانت الوضعية غير عادية وفي يوم الأربعاء ذهبت إلى سوق أربعاء توريرت وكنت أنصت للمواطنين الذين كانوا يحكون لي عن عجرفة الاستقلاليين الذين دخلوا الريف. دخلت البيت مبكرا حتى لا أثير الانتباه. وفي يوم الاربعاء الموالي ذهبت مرة أخرى إلى السوق، وفي الطريق اعترض الأهالي سبيلي، كان الجميع ساخطا وسئم الناس من الوضع الجديد، وضع الاستقلال الجديد. كنت في

الحقيقة أفكر في السفر إلى الجنوب لأجلب السلاح الذي اخفاه عدي اوبيهي... ندمت على التحاقي بالريف وندمت على الاخذ بنصيحة صديقي بوزان. كان الريف يشهد أحكاما عرفية صارمة. اجتمع الأهالي حولي، كان من بينهم من يهلل، ومن يخيفني، ومن يحكي تفاهات... لكن لم تكن لدي إمكانيات لتهدئتهم... كانوا بالمآت والوضعية على وشك الانفجار. تقدمت في اتجاه السوق، اعترضوا سبيلي ثانية ووضعوا حاجزا في طريقي. طلبت منهم أن يخلوا سبيلي لألتحق ببيتي لكنهم رفضوا، لذلك التجأت إلى بيت صغير كنت أملكه في مركز أربعاء توريرت . تبعوني إلى هناك، بدأت أحدثهم لكنهم كانوا ساخطين على الوضع ولم يرضوا بالإستقلال الذي حصل عليه حزب الإستقلال... كانوا أميين، يجهلون مجريات الأمور، لهذا خفت أن تنفجر الوضعية وتتحول إلى فوضى، أدخلت كبارهم إلى بيتي وحاولت أن أفهمهم أن أي تحرك، كيفما كان نوعه، ستحملني الحكومة مسؤولية تنظيمه خصوصا وأن خروجي من السجن لم يمض عليه سوى أسبوعين تقريبا. تفهم البعض الأمر وعاد إلى بيته لكن البعض الآخر ظل متمسكا بموقفه وظل يطالبني بأن أقود الانتفاضة. اتفقت مع البعض على أن الثورة ستكون ولكن ليس كما يظنون. إذا أردنا الثورة فأين السلاح؟ حينما أحسست أن الأمور ستنزلق في اتجاه لا تحمد عقباه، اتفقت مع "ضيوفي" على أن نلتقي في اليوم التالي لكن ليس في البيت وإنما في مكان آخر، في الغابة. مع الاسف تسربت المعلومات على أنني سأقود الحركة مع أنني لم أكن قد حسمت في الأمر بعد، راجت الإشاعات وبدأ الجميع يتكلم في الأسواق على أنني أصبحت قائدا للثورة. تكلمت مع أربعة أشخاص كنت أثق فيهم وطلبت منهم أن يهدئوا الوضعية إلى غاية أن أعود بعد أسبوعين. كنت أفكر في السفر

إلى الجنوب لأجلب السلاح الذي أخفاه عدي أوبيهي، الآن والمواطنون لا يرون سبيلا آخر سوى مواجهة النظام الجديد فلن يكون سلاح عدي أوبيهي إلا في خدمة هذا الغرض مع أنني لم أكن متفقا نهائيا على المواجهة المسلحة. عجز "اصدقائي" الأربعة عن إقناع الأهالي بالعدول عن فكرة المواجهة أو الانتظار على الأقل إلى غاية عودتي، لهذا السبب ألغيتُ السفر تحت ضغط الأحداث المتتالية. اضطررت إلى أن أتحمل المسؤولية، مسؤولية المصيبة التي حلّت بي، إني أعتبر ذلك مصيبة، جنون... كيف يمكنني أن أقود حركة مسلحة بدون سلاح وأواجه حزب الاستقلال الحاكم والقوات الاسبانية كانت لا تزال في الشمال... هذا جنون. هذا بالإضافة إلى أنني لم أكن أتوفر على إمكانيات تنظيم الجماهير، لذلك دعوتهم لالتزام الهدوء وعدم اللجوء إلى استعمال العنف. مرّ الأسبوع الأول بعد انطلاق العملية في هدوء تام، الشيء الذي سمح لي بالشروع في تنظيم الجماهير، سواء القريبة أو البعيدة... استجاب الثوار لدعوتي بالتزام الهدوء وعدم استعمال العنف. شكلت وفدا وكلفته بالذهاب إلى الرباط للاجتماع مع السلطان حول مطالب الريف... فعلت هذا حتى أكسب الوقت. كان الوفد يضم أشخاصا أكفاء وكان أحد الأشخاص من بني حذيفة (عبد الله تهامي) هو الذي يزودني في حينه بجميع المعلومات. وافق الملك على بعض المطالب.

ماهي مطالبي؟ في الحقيقة، لم أذكر كلمة جمهورية بل كنت أطالب بالجلاء لأن التواجد الاستعماري في المنطقة كان لايزال مستمرا، ثم طالبت بانسحاب القواعد العسكرية الأجنبية... كانت هناك خمسة قواعد تضم من الطائرات ما "يواجه" الاتحاد السوفياتي. وافق السلطان -على الأقل أمام الوفد- لكنني لا أعرف كيف علم بن بركة بموافقة

السلطان، وزار على إثر ذلك السلطان، وصوروا (الحزبيون) له الأمر مخيفا ومهددا. قالوا له أنه إذا وافق للريفيين على مطلب الجلاء فقد تندلع هناك فوضى كبيرة. لهذا غير الملك موقفه وبدأ يفكر في تغيير سياسته إزاء المنطقة، إذ بدأ يعين شخصيات من مناصب عالية ويمنح للتجار الكبار الرخص التجارية. لكن هذا الأسلوب لم ينجح، أما أنا فقد نهجت أسلوب الهدوء... في الوقت الذي كان فيه الثوار يستعدون للسيطرة على الإذاعة، وفي الوقت الذي كانوا قد أمروا فيه القواد والباشوات التابعين للحكومة بمغادرة إداراتهم، تمكنت من إقناعهم بالعدول عن هذا الأسلوب. كنت لا أفكر في العنف نهائيا لأن العنف يتضمن أخلاقيا "قلة الحياء وعدم الاحترام". استجاب الثوار لمطلبي وتفاجأ الجهاز الحكومي للهدوء الذي عاد إلى المنطقة بعد مرور ثلاثة أشهر، هنا بدأت تتساءل الصحافة العربية عن سرّ هذا الهدوء والأمن... كيف ساد الأمن بدون شرطة ولا سلاح ولا أي شيء...؟ بدأ الصحافيون

يلتحقون بالمنطقة. بالنسبة للصحفيين الإسبان كان من بينهم من أرسلته القوات الإسبانية التي كانت ما تزال موجودة في الجهة الشرقية لكتابة التقارير عن الأحداث... قلت لهم أن أول انسحاب سيتم هو انسحاب القوات الإسبانية من المنطقة، أما بالنسبة للقوات الفرنسية فكان وجودها ضعيفا في الشمال. لن نترك هنا أجنبيا واحدا وإلا ما معنى الاستقلال...؟ ينبغي أن يكون الشمال حرا بدون أي قيد ولا شرط. استقبلتُ الصحافيين الفرنسيين وقدمت لهم استجوابات مطولة عن قضيتنا العادلة، كما أنني استقبلت ولمدة طويلة صحفيا تابعا لصحيفة تايمز (هو ستانلي كارنوف).

سـؤال: كـيف وقـع الاصطدام بـين الثوار وقـوات الأمن آنذاك مـا دام أن المنطقـة كانت قد استعادت هدوءها؟

جـواب: كـان أوفقـير قد اتـصـل بي من قبل، وحـينمـا قـدم إلى الريف حاول إغـرائي للتعاون مـعه حتـى نقلب النظـام ويتعاون الـشـمال مع الجنوب (أوفقير من الجنوب) لكنني رفضـت هذا التآمر. التقيته مرتيـن وحاول في كل مرة أن يظـهـر صدق ما يقوله لكنني كنت أرفض باستمرار. قلت له أنني مع الشـعب ولـن أنحرف عن أهداف المواطنيـن وإن قدر الله أن حققتُ شيئـا من أهداف هذه الحركـة فإنني سأذهب إلى إسبانيا، ولن أبقى في المغرب. كنت أقول هذا حـتى يتأكد أن لا أطمـاع لي في الحكم على عكسـه هو. كتبت هذا في بلاغ رسمي ووضعت لائحة مطلبيـة تضم 14 مطلبا، لكني لم أدرج مطلب إقامة النظـام الجـمهوري في القائمـة. غضب بن بركة واعتقد أنني كنت أنوي إقامـة حكومـة مستقلة في الريف مع أنني لم أذكر أبدا كلمـة "جـمهوريـة"... لم أذكرها أبدا. وما حـدث بخصوص هذه النقطة هو أن أحـد أعضـاء الوفد الذي كـان يتفـاوض مع السلطـان ذكرها سـهوا، قال ذلك في سياق الإلحاح على عدالة مطالبنا. فهمت من أوفقيـر أنه كان ضـد الملك ويـحاول الانقلاب ضـده، لكنني لم أقبل الانضـمـام إليه والمشـاركـة في مـؤامرتـه... إن أوفـقـير الـذي كان -وأبوه أيضـا- عـميلا للفرنسيـين، يريد مني أن أتعاون مـعه... هذا مستـحيل. وحينمـا رفضـت التـعـاون معـه فكر في طـريـقة للإنتـقـام مني، وفـعلا قـتل خـمسـة مواطنيـن في أجدير، أخذ رؤوسـهم وذهب بهـا إلى محمـد الخامس وقال له: هذا ما يـفعله المتمردون في رعاياك يا جـلالة الملك. لم يصدقـه محـمد الخامس لكنه مع ذلك استـغلّ هذا الحادث ولم يكـن ذلك في علمي نهـائيا إلى أن قـرأت ذلك في بلاغ رسـمي للحكومـة. كلفتُ رجـالي بإبلاغ

المواطنيـن أن الأمـر يتعلق بمؤامرة لأوفقيـر ولا عـلاقـة لنا باغـتيـال المواطنين الخمسـة، بل بالعكس، فأوفـقيـر هو الذي قتلهم لتـحريض الملك ضـدنا. هنا بدأ الضـغط على القوات العسـكرية التابعـة للنظـام والتي كانت مـوجودة في الحسـيمـة، كان محمد الخـامس قد أمـر القواد للذهاب بقواتـهم إلى الربـاط، لكني طلبت منهم البقاء بل حـصـلت منهم على وعود بمشـاركتهم في الحركـة في حالة ما إذا هجم الجيش النظـامي على الريف. أكد لي الضـبـاط أنهم سيـحـاربون معي إذا مـا اندلعت الحرب.... هناك أمـور كثـيرة لا أسـتطيـع تذكرهَا كلهـا... لقد دونت كل الأحـداث في مذكراتي.

حينما طـالب محمد الخامس قـواتـه بالخروج من الحسيـمـة، غادرها بعض الجنود لكن المواطنين اعترضوا سبيلهم في أجدير وطلبوا منهم العودة وفعلا استجابوا وعادوا إلى مراكزهم. بعد ذلك أصـدر محمد الخامس بلاغا يخبـر فيه بتمردنا عـن الجيش، لكنني أصدرت بيـانا مقابلا ونـفيت ذلك نهائيـا. قلت في بياني أنه في حالة ما إذا انسـحـبت القوات النظامية فإنها ستـعرض نفسـهـا للخطـر لأن المواطنين سيعترضون طريقها خصوصا وأن هذه القوات ستمـر بأرض غيـر خاضعة لأي حكم بعد أن تخلّى عنها عامل الاقليم. استعـمل "النظام" عملاءه في كثير من الحـالات وحاول في أكثر من مـرة القيـام بـجرائم ونسـبـهـا إلينا، وعلى سـبيل المثال اغتالوا أحد الأشـخـاص في النـاضـور، ووضـعـوا في سـوق بني بـوعـيـاش بعض القنابل اليدويـة... كـانوا يرسلون جواسيسـهـم إلى المنطقـة، ولقد تمكنا من اعتقال أحدهم... تتبع رجالنا هذا الجاسوس من الربـاط وهو لم يشـعر بذلك إلى أن اعـتـقلوه في ترجـيـست وأتوا به إلي... كـان مـعي في تلك اللحظـة صـحافيون امريكيـون واستفسـروني عن الحـادث، فشرحت لهم

جانب الجيش كان العدد يفوق الألف بكثير... أحسنَ رجالُنا المواجهة إلا أنه كان لدينا نقص في السلاح. فعبد الله تهامي من بني حذيفة قتل أربعين جنديا في بني حذيفة، ولقد هرب معي إلى إسبانيا، كان يلبس جلبابا وله شارب طويل، وحينما كان يراه الإسبان كانوا يخافون منه.

سؤال: هل مات في إسبانيا؟

جواب: كلاّ، لقد عاد إلى المغرب ..كان طويلا جدا. في الحقيقة أظهر الريفيون شهامتهم في هذه الانتفاضة، حاول الجيش النظامي أن يقضي عليهم بسرعة لكنه لم يتمكن من ذلك.

سؤال: ماذا كان يريد حزب الاستقلال بمناوراته هذه في الريف، هل كان خائفا من احتمال انفصاله أم هناك سبب آخر؟ أحيانا، حينما يتكلم المواطنون على انتفاضتكم، يقولون: "عام الحركة الشعبية" ولا أحد منهم يدري مضمون ذلك؟

جواب: قلت أن علال الفاسي لم يكن متفقا مع عبد الكريم الخطابي نهائيا. فعبد الكريم كان قد تبنى تسيير "لجنة تحرير المغرب العربي"، الشيء الذي أغضب علال الفاسي ولم يترك أية فرصة لعرقلة ذلك فحاول استعمال الحكومة وفرنسا، وفعل كل ما أمكنه فعله. حينما زار الملك محمد الخامس طنجة، وقبل أن يصل عبد الكريم إلى القاهرة، ذهب علال الفاسي إلى طنجة واتفق مع الملك على أمور كثيرة، ومن هناك ذهب إلى فرنسا حيث اتفق مع الفرنسيين، ومن فرنسا ذهب مباشرة إلى القاهرة لترتيب إنزال عبد الكريم من باخرته في القاهرة قبل أن يتوجه إلى فرنسا كما كان مقررا من طرف الفرنسيين الذين كانوا يتوقعون أن يكون وجود عبد الكريم في فرنسا في صالحهم وضد الإسبان. لهذا سمحت إسبانيا لعلال الفاسي بالدخول إلى الشمال وتشكيل قوات تابعة للحزبيين كبديل عن

جيش التحرير الحقيقي. وكان محمد الخامس نفسه ضد هذه الواقعة...

سؤال: كم مرة التقى محمد الخامس عبد الكريم في منفاه بالقاهرة ؟

جواب: التقاه مرة واحدة بعد انتفاضة 1958-1959. كنت أنا في إسبانيا حينما زار محمد الخامس عبد الكريم في القاهرة. سأله هذا الأخير: "ماذا فعلتم في الريف ؟" أجابه الملك: "أيتمرد أحد على سيده؟" قال عبد الكريم: "ومن هو هذا السيد؟" قال الملك: "إنهم ضد الملك". قال عبد الكريم: "لا، إنهم يطالبون بالجلاء" (...). قال الملك حينذاك: "إني أعدك أن يتم الجلاء الذي طالب به الثوار في ظرف ثلاث سنوات".

سؤال: هل يمكنكم الحديث عن خروجكم المضطر من الريف عبر مليلية؟

جواب: هجموا بالطائرات على بيتي الذي كنت قد اتخذته مقرا للقيادة، لكنهم لم يقصفوه، كانت لديهم تعليمات لاعتقالي حيا. كانوا يعتقدون أن لي أسرارا... لديهم الكثير من الجواسيس. خرجت وحدي من البيت ورأيت الطائرات فوق بيتي وقد كتبت عليها عبارات باللغات الأجنبية، لم تكن طائرات مغربية وإنما فرنسية أو أمريكية. يئست، وكنت حائرا في أمري... سأرحل، وربما سأنجو، ولكن العائلة؟ كيف أهرب بدون عائلتي؟ ذهبت وفتكوا بعائلتي وخربوا داري ودمروا كتبي... دافع عني عبد الله، أخ الملك الحسن، ضد أهل القرية الذين انتقموا وحاولوا هدم الدار... زارني هنا (يقصد مدينة بيرخن زوبزوم الهولندية) أبناء البعض منهم، ولا علم لهم بما فعل بي آباؤهم. وصلت إلى بني توزين القريبة منا... أتت الحملة من جبال بني توزين في اتجاهي لكنني اختفيت في بيت أحد المواطنين الذي قال لي فيما بعد أن عبد الله تهامي

جانب الجيش كان العدد يفوق الألف بكثير... أحسنَ رجالُنا المواجهة إلا أنه كان لدينا نقص في السلاح. فعبد الله تهامي من بني حذيفة قتل أربعين جنديا في بني حذيفة، ولقد هرب معي إلى إسبانيا، كان يلبس جلبابا وله شارب طويل، وحينما كان يراه الإسبان كانوا يخافون منه.

سؤال: هل مات في إسبانيا؟

جواب: كلاً، لقد عاد إلى المغرب ..كان طويلا جدا. في الحقيقة أظهر الريفيون شهامتهم في هذه الانتفاضة، حاول الجيش النظامي أن يقضي عليهم بسرعة لكنه لم يتمكن من ذلك.

سؤال: ماذا كان يريد حزب الاستقلال بمناوراته هذه في الريف، هل كان خائفا من احتمال انفصاله أم هناك سبب آخر؟ أحيانا، حينما يتكلم المواطنون على انتفاضتكم، يقولون: "عام الحركة الشعبية" ولا أحد منهم يدري مضمون ذلك؟

جواب: قلت أن علال الفاسي لم يكن متفقا مع عبد الكريم الخطابي نهائيا. فعبد الكريم كان قد تبنى تسيير "لجنة تحرير المغرب العربي"، الشيء الذي أغضب علال الفاسي ولم يترك أية فرصة لعرقلة ذلك فحاول استعمال الحكومة وفرنسا، وفعل كل ما أمكنه فعله. حينما زار الملك محمد الخامس طنجة، وقبل أن يصل عبد الكريم إلى القاهرة، ذهب علال الفاسي إلى طنجة واتفق مع الملك على أمور كثيرة، ومن هناك ذهب إلى فرنسا حيث اتفق مع الفرنسيين، ومن فرنسا ذهب مباشرة إلى القاهرة لترتيب إنزال عبد الكريم من باخرته في القاهرة قبل أن يتوجه إلى فرنسا كما كان مقررا من طرف الفرنسيين الذين كانوا يتوقعون أن يكون وجود عبد الكريم في فرنسا في صالحهم وضد الإسبان. لهذا سمحت إسبانيا لعلال الفاسي بالدخول إلى الشمال وتشكيل قوات تابعة للحزبيين كبديل عن

جيش التحرير الحقيقي. وكان محمد الخامس نفسه ضد هذه الواقعة...

سؤال: كم مرة التقى محمد الخامس عبد الكريم في منفاه بالقاهرة ؟

جواب: التقاه مرة واحدة بعد انتفاضة 1958-1959. كنت أنا في إسبانيا حينما زار محمد الخامس عبد الكريم في القاهرة. سأله هذا الأخير: "ماذا فعلتم في الريف ؟" أجابه الملك: "أيتمرد أحد على سيده؟" قال عبد الكريم: "ومن هو هذا السيد؟" قال الملك: "إنهم ضد الملك". قال عبد الكريم: "لا، إنهم يطالبون بالجلاء" (...). قال الملك حينذاك: "إني أعدك أن يتم الجلاء الذي طالب به الثوار في ظرف ثلاث سنوات".

سؤال: هل يمكنكم الحديث عن خروجكم المضطر من الريف عبر مليلية؟

جواب: هجموا بالطائرات على بيتي الذي كنت قد اتخذته مقرا للقيادة، لكنهم لم يقصفوه، كانت لديهم تعليمات لاعتقالي حيا. كانوا يعتقدون أن لي أسرارا... لديهم الكثير من الجواسيس. خرجت وحدي من البيت ورأيت الطائرات فوق بيتي وقد كتبت عليها عبارات باللغات الأجنبية، لم تكن طائرات مغربية وإنما فرنسية أو أمريكية. يئست، وكنت حائرا في أمري... سأرحل، وربما سأنجو، ولكن العائلة؟ كيف أهرب بدون عائلتي؟ ذهبت وفتكوا بعائلتي وخربوا داري ودمروا كتبي... دافع عني عبد الله، أخ الملك الحسن، ضد أهل القرية الذين انتقموا وحاولوا هدم الدار... زارني هنا (يقصد مدينة بيرخن زوبزوم الهولندية) أبناء البعض منهم، ولا علم لهم بما فعل بي آباؤهم. وصلت إلى بني توزين القريبة منا... أتت الحملة من جبال بني توزين في اتجاهي لكنني اختفيت في بيت أحد المواطنين الذي قال لي فيما بعد أن عبد الله تهامي

(أحد قادة الحركة من بني حذيفة) يسلم علي ويرجوني أن أختفي لأن الجيش يطاردني في كل مكان. بعث هذا المواطن إلى عبد الله تهامي وطلبت منه أن يأتيني إلى بني توزين، وفعلا أتى وبقي معي إلى أن دخل معي إسبانيا... كان شجاعا وكان يحبني كثيرا. التحق بنا الجيش في الجبل وبدأ يطاردنا بالكلاب البوليسية وحدث أن سقطنا في بيت أحد المواطنين وشعر بنا صاحب البيت لكنه "طلع ابن حلال"، رحّب بنا وبكى كثيرا وقال أنه سيذهب معنا. كنا نمشي بالليل فقط، أما بالنهار فالجيش كان منتشرا في كل مكان، وكانوا على علم في أية منطقة أوجد لأن الجواسيس رأوني حينما خرجت من البيت، لكنهم لا يعرفون بالضبط أين... كانت بني ورياغل محتلة وبقيوة كذلك... كانت المنطقة كلها محتلة. كنت أعرف حكاية الكلاب البوليسية وفكرت من قبل في وسيلة لإبعادها وهي الفلفل... الكلاب لا تقبل رائحة الفلفل لذلك تهرب منها. أخذت معي الفلفل، حبة سم ومسدسا. أما المسدس فللدفاع به عن النفس، والسم لأتناوله إذا وقعت في يد الجيش، والفلفل لإبعاد الكلاب البوليسية... حدث أن دفنت نفسي تحت الأرض مرتين ووضعت الفلفل حولي وكانت الكلاب تمر دون أن تشم رائحة آدمية. (يفتح هنا القوس ويقول لي بالريفية: «مين خي يكّين ذاعفّن» أي: لقد عانيت كثيرا، 23 يوما في الجبال بدون أكل ولا شراب والجيش يطاردنا). بعثت التوزاني الذي نزلنا في بيته إلى سوق بني توزين لاقتناء الخبز و لجمع المعلومات من أصدقائه، لكنه حينما وصل إلى السوق، رآه أحدهم فأخبر الجيش وقال لهم أن أحدا ما قد ظهر في السوق بعد أن كان غائبا... كان الجيش قد ضبط كل شيء ويعرف من غاب ومن بقي. عاد إلينا ولم يأت بالخبز... واصلنا الطريق في اتجاه مليلية، واجهنا مصائب كثيرة.

سؤال: كانت مليلية إذن هي بداية المنفى؟

جواب: لما اقتربنا من مليلية، صادفنا حفل زفاف حضره عبد الله تهامي والتوزاني الذي كان معنا، أما أنا فذهبت للبحث عن الطريق التي سنتبعها إلى مليلية... إننا الآن على الحدود. التحق بي عبد الله تهامي والتوزاني وواصلنا الطريق إلى أن وصلنا جدارا عليه أسلاك. صعدت فوق الجدار ونظرت إلى الجهة الأخري فرأيت جنديين كل واحد منهما يمشي في الاتجاه المعاكس ويلتقيان ثم يتابعان السير وهكذا دواليك... نحن الآن في مركز عسكري مغربي اعتقدنا أنه للإسبان...لم نتعرف على أي شيء في الظلام. قفزت من الأعلى الى الأسفل في الوقت الذي افترق فيها الجنديان عن بعضهما البعض... لما اكتشفت أن المركز للمغاربة وليس للإسبان عدت من حيث أتيت وواصلنا السير في اتجاه مليلية التي كانت قريبة جدا.

حينما وصلت إلى مليلية وقد كنت في حالة لا أحسد عليها، طلبت من محمد ابن عمي أن يذهب بي إلى بيت الشيخ زريوح الذي كان يقطن بمليلية. حينما رآني لم يجد الوقت الكافي ليفتح الباب وكسر زجاجة النافذة. دخلت البيت وبعد لحظة أتانا حاكم مليلية هو وهيئته الرسمية وزوجاتهم. كانوا يتتبعون الأحداث عن كثب وكانوا يتوقعون أن يعتقلني الجيش المغربي. كنت أنا باللباس الذي خرجت به من الريف وبدون حذاء، لكن محمد حمادي خرج واشترى بعض الملابس. بعدها اتصل الجنرال، حاكم مليلية بفرانكو وأبلغه الأمر. طلب منه فرانكو أن ينقلني من مليلية، كانت هناك باخرة ستتجه إلى مالقا، وكان الميناء غاصا بالمسافرين. ذهبت مع الجنرال وبقيت معه حتى يتم إفراغ الباخرة. تم الإفراغ فعلا، لكن الجنرال لم يثق أول الامر وطلب مني ألاّ ندخلها إلا بعد

التفتيش للمرة الثانية. أمر الجنرال بالتفتيش ثانية وإذا بهم يجدون بعض رجال حزب الاستقلال في القبو الذي توجد فيه المحركات. اعتقلهم الإسبان وضربوهم. بعدها اتصل الجنرال بمصلحة المياه الاقليمية وطلب باخرة حربية صاحبتنا إلى "مالـ ا" حيث استقبلني جنرال آخر، هو وجنوده، لكن هذا الأخير لم يدخلني "مالـ ا" بل ذهب بي إلى قصر كبير بعيد بعض الشيء عن مالـ ا. بقينا هناك ساعتين تبادلنا فيها أطراف الحديث وفيما بعد أتى بثلاثة سيارات عسكرية لنقلي إلى اشبيلية بأمر من فرانكو. ذهبت إذن إلى اشبيلية وكان معي ابن عمي محمد حمادي -الذي كنت قد بعثته من قبل إلى مليلية للبحث عن السلاح- وعبد الله تهامي. وضعونا في فندق باشبيلية تحت الحراسة (ضابط وثمانية رجال الأمن) وذات يوم لاحظ محمد حمادي وجود أشخاص ليسوا بإسبان، وإنما هم مغاربة، وقد تعرف عليهم محمد حمادي من خلال الاحذية التي كانوا ينتعلونها. قلت له، يجب أن نخبر الإسبان بذلك، وفعلا أخبرت الضابط المكلف بحراستي، وذهبنا إلى بناية كانت في السابق مسجدا للمسلمين، وحينما وصلنا، ادخلني خلسة وبهدوء فوجدنا هناك 18 رجلا تبين بعد التحقيق معهم أنهم تابعون للأمن المغربي. اعتقلهم الإسبان ورأيت في مركز الشرطة كيف كانوا يعذبونهم، لكن لا أدري ماذا كان مصيرهم. لم تكن هذه هي المرة الوحيدة التي حاولوا فيها اغتيالي، بل حدث مرة أن أتى رجلان إلى الفندق الذي كنت نازلا فيه وحاولا إغراء الطبّاخ بوضع السمّ في الغذاء الذي سيقدمه لي، لكن الطباخ أخبر الضابط وفشلت محاولتهما. ذات مرة تلقى حراسي معلومات تشير إلى وجود محاولة لاغتيالي (ومن معي) في بناية أثرية عربية كنا نزورها. ذهبنا مرة إلى هذه البناية الأثرية وتبعنا أشخاص مجهولو الهوية، لكن الإسبان شعروا بهم فاقفلوا الباب الرئيسي وتبعوا

هؤلاء الأشخاص الذين كانوا يبحثون عنا، اعتقلهم الإسبان قبل أن يصلوا إلينا. حدث مرة أن أخرجني الضابط (لأسباب لا أعرفها) من اشبيلية وذهبنا إلى مدينة رئيس الحكومة الإسبانية فليبي غونزاليس الذي كان منفيا آنذاك. قد يكون الضابط هذا من أتباع غونزاليس، تعرفت على أم غونزاليس وحكت لي عن ابنها كما كان الضابط قد حكى لي عن وطنية غونزاليس (قلت أنا ذلك لفرانكو فيما بعد وأصدر عنه العفو من عقوبة السجن التي كانت قد تقررت ضده... إني أعرف بعض الشيء عن قصة غونزاليس). ومن اشبيليا نقلوني (بطلب مني) إلى الميريا ووجدت هناك العديد من الريفيين، القواد والباشوات الذين هربوا من الريف إلى إسبانيا على الرغم من أنه لم تكن لهم أية علاقة سواء من بعيد أو من قريب بحركتنا. استقبلهم الإسبان ووفروا لهم جميع الإحتياجات، إلى درجة أنهم كانوا يأكلون خروفا كاملا في اليوم. لم ترضني تلك الوضعية لكن الشيخ مزيان تنازل لي عن مسؤولية تسيير شؤون هؤلاء اللاجئين وقدمني إلى النقيب الذي كان مسؤولا عن مصاريفهم وهو من الحكام الذين كانوا في الريف المستعمر. لم أصافح النقيب لكنني قدمت له التحية من بعيد وهنأته على منزله الجديد. قلت إنني لن أدخل إلى بيته (طلبت منه أن يكتب تقريرا في الأمر) كما أن حكاية ظاهرة الخرفان التي يأكلها اللاجئون المغاربة يومياً ينبغي أن تتوقف. نحن لاجئون وعلينا أن نأكل كما يأكل الناس جميعا، هنا بدأ البعض من " آيث بوطواجن " (يقصد الذين يعبدون الأكل) يحتج بصمت. بعد ثلاثة أيام من وصولي إلى الميريا، وصل اليوسي أيضا بعد أن طرده محمد الخامس من منصبه كوزير. علمت أنه نزل رفقة أحد أبنائه بفندق يدعى "قتبة" فأرسلت أخي عبد السلام (الموجود حاليا بالميريا) ليكتري غرفة بنفس الفندق،

وبما أنه يتقن اللغة الإسبانية، استطاع أن يتعرف على موظف الفندق الذي كان مسؤولا عن التلفون. وما حدث هو أن عبد السلام اكتشف أن اليوسي كان يعطي هاتفيا معلومات عني إلى القصر في الرباط.

في هذه الأثناء، حصل اتفاق بين محمد الخامس وفرنسا يتعلق باستغلال المياه الاقليمية للمغرب ولم يتم إشراك إسبانيا، وحينما علم فرانكو بالاتفاق الفرنسي المغربي، أراد أن يعرقل الإتفاق وقرر إخبار جمال عبد الناصر وعبد الكريم. اختارني لكي أوصل رسالته إلى عبد الناصر وعبد الكريم. استدعاني فرانكو وقدموا لي جواز سفر ديبلوماسي وذهبت إلى القاهرة مصحوبا بضابطين إسبانيين. وصلت إلى القاهرة وذهبت إلى عبد الكريم، استقبلني وقبلني على جبيني وقال لي: "أهلا بك يا قائد، حماك الله". أن يستقبلني عبد الكريم كان بالنسبة لي يعتبر معجزة. سلمت له الرسالة واتصل هو مباشرة بالرئيس عبد الناصر فذهبنا إليه ليلا. دخلنا عليه ووضع (عبد الناصر) يديه على كتفي وقال لي ما معناه: أأنت الذي تسببت في هذا الرعب؟ أخبرته بما كان يريد فرانكو أن أخبره به. كان فرانكو قد طلب مني أن أعود إلى اسبانيا وأن أبتعد عن العرب. قضيت في القاهرة أسبوعا كاملا وقلت لعبد الكريم أنني ساعود إلى إسبانيا لكنه رفض وقال أن هناك عملا كثيرا ينتظرنا. خصص لي عبد الناصر راتبا خاصا لكن الأمير عبد الكريم لم يقبل ذلك وتبناني في بيته حيث شرعت في كتابة مذكراته وتاريخ ثورة الريف من جديد. وجدت العالم جديدا لكن لم تكن لي أية أخبار عن عائلتي التي أخذوها إلى المعتقل. وفي يوم عيد استولى علي الحنين وشرعت في البكا، وبكى معي عبد الكريم... كتبت مذكرات عبد الكريم، كتبت عن الأمير الحسيني وعن العظماء أمثال نهرو.....

كان آخر يوم في حياة عبد الكريم يوما من أيام رمضان... كنا نكتب تاريخ معركة البيبان، دخل عبد الكريم وفي يده الدواء وضحك ضحكة ضعيفة وقال أن إسم البيبان أطلقوه على باب فرنسي وظل الباب لمدة عشر سنوات حينما يفتح ويغلق يقول: بيبان، بيبان. ثم قال: ما زلنا في المعركة. حيّانا وذهب لينام. وبعد ربع ساعة، خرجت زوجته وقالت بأنه مات رحمه الله.

سؤال: أريد أن أختم معك هذا الحديث بالإشارة إلى صورتك التي تظهر فيها وسط الجماهير وأنت لازلت شابا (36 سنة) مرتديا بذلة جلدية قيل لي أن فيديل كاسترو كان قد بعث بها إليك، هل هذا صحيح؟

جواب: نعم. هذا صحيح وقد بعث لي غيفارا بدوره قلما.

سؤال: هل كان بينكم اتصال ؟

جواب: لم يكن لي أي اتصال بفيديل كاسترو. ما حدث هو أنني كاتبته وأخبرته برغبتي في الذهاب إلى كوبا، فأجابني ورحب بي في بلده. أما بالنسبة لغيفارا فكنت قد اتصلت به في القاهرة.

وثائق

***

نداء من الملك محمد الخامس
إلى أهل الريف والشمال

الحمد لله،

رعايانا الأوفياء،

لقد تأزمت الحالة خلال الأشهر الماضية حتى بلغت حد الخطورة في بعض أقاليم الشمال وسائنا بعض ما وقع هناك من قلاقل واضطرابات تجلى بعضها في إعراض جماعات من الناس عن حرثهم أو أشغالهم ورحيلهم عن قراهم وبيوتهم ولجوئهم إلى الجبال. وبعضها الآخر في تمرد بعض الأفراد وزيغهم عن جادة الصواب وتحريضهم الناس على انتهاك حرمة القوانين والضغط عليهم لعصيان السلطات المحلية إلى غير هذا من أعمال تخل بالأمن وتمس بالاستقرار وتضر باقتصاد البلاد وتعرقل تنفيذ البرامج التي وضعناها لصالح شعبها وتحول دون متابعة الأعمال البنائية التي نقوم بها الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى فساد سمعة الوطن وتعريضه للفتنة والفوضى والتقهقر في مختلف الميادين.

وحرصا منا على الوقوف على حقيقة الأمر بدقة قبل إقدامنا على اتخاذ التدابير التي تفرضها مواجهة مثل هذه الحالة كلفنا لجنة بالذهاب إلى الجهة المضطربة للاتصال بسكانها والاستماع إلى شكاياتهم والتعرف على أسباب قلقهم وتذمرهم وقد حررت لنا هذه اللجنة تقريرا عكفنا على دراسته بدقة واهتمام وإمعان كما أمرنا حكومتنا ببحثه

ودرسه وأصدنا إليها تعليماتنا باتخاذ تدابير سريعة تستهدف زيادة العناية بتلك الأقاليم في شتى الميادين وترمي إلى تحسين أحوال سكانها وإسعادهم.

وإننا- ونحن نعلن ذلك لرعايانا الأوفياء في الأقاليم الشمالية- نهيب بهم جميعا إلى التزام جانب الحكمة والتبصر والنظر في عواقب أعمالهم بروية وتدبر مصدرين إليهم أمرنا بالعودة إلى حياتهم اليومية وتعاطي أشغالهم وخدماتهم العادية وأن يسمعوا لدعاة الفتنة والتفرقة وأن يخلدوا إلى الهدوء والسكينة ويتعاونوا مع ممثلي السلطة من مدنيين وعسكريين على إعادة الأمن وحفظ النظام لتستقيم الأحوال وتستعيد النفوس طمانينتها وثقتها.

إن استمرار القلاقل والفوضى لا يضر بسكان الجهة المضطربة فحسب بل يضر بعموم رعايانا في سائر الجهات ويعرض حاضر البلاد ومستقبلها لكوارث ومصائب محققة، لذلك تفرض علينا الأمانة التي طوق الله بها عنقنا ومسؤوليتنا نحو وطننا وشعبنا ان لا نسمح لأي فرد ولا جماعة من الدجالين ودعاة الفتنة والتفرقة بالاستمرار في مخادعة الشعب وتغليطه ومواصلة أعمالهم الهدامة والتآمر على وحدة الوطن واستقلاله.

ونحن عازمون على استعمال كل الوسائل للضرب على أيديهم الاثيمة ووضع حد لجرائمهم.

(فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم).

ألقي بالرباط

الإثنين 25 جمادى الثانية عام 1878- 5 يناير 1959

محمد سلام أمزيان
في ذمة الله

أعلنت جريدة الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية في عددها رقم 4416 بتاريخ 13 شتنبر 1995 عن خبر وفاة المناضل السيد الحاج محمد سلام أمزيان تغمده الله برحمته الواسعة.

والغريب أنها كتبت عنه كلمة رائقة غير أنها بكل أسى وأسف لا تعرف عنه شيئا، واكتفت بما سمعت عنه، وعلى كل حال فهي مشكورة على عنايتها وتعزيتها؛ والحقيقة أن هذه الشخصية معلمة وطنية مجاهدة ومثالية. فالمرحوم محمد سلام أمزيان ينتسب لحزب الشورى والاستقلال منذ نعومة أظافره منذ أن كان طالبا بجامعة القرويين بفاس، يتابع دراسته العليا حتى نال الشهادة العالمية منها، باستحقاق؛ وبعد ذلك رجع لمسقط رأسه بالحسيمة، يكافح في صفوف الحزب. غير أن الخصوم السياسيين من حزب الاستقلال، لم يمهلوه بل نصبوا له ولجماعة من خيرة رجال المدينة، أفخاخا نتج عنها إلقاء القبض عليه ورميه في السجن والمحنة والعذاب، إلى جانب القاضي العالم المسناوي والشريف العفيف سيدي محمد العربي الوزاني من تطوان والشريف الإدريسي صاحب مكتبة بالحسيمة والمجاهد محمد بُودَّة أحد رجالات ثورة الأمير محمد عبد الكريم الخطابي. هؤلاء خمسة وهم من رجال الوطنية والعلم والمبادئ، تَمَّ اقتناصُهم وإدخالُهم السجن ظلما وعدوانا. ومع مرور الأيام والأسابيع جاءنا الخبر بالواقع المؤلم؛ وتوجهتُ لقاضي البحث إذاك بالمحكمة العليا بالرباط الأستاذ عبد السلام الدبي، وهو الانسان المسلم والمثالي الذي يسعدني أن أترحم على روحه الطاهرة، لما كان يعاملني به من المجاملة والتكريم، ويحل أزمات الشخصيات المعتدَى عليهم ظلما وعدوانا. غير أنه رحمه الله قال لي في هذه النازلة "... يا أخي لا حق لي في الكلام عن المقبَض عليهم خارج الرباط؟ ولا أتدخل في شانهم ولا أنظرُ في ملفاتهم،

إلا عندما يصلون سجن لعلو بالرباط..."

وهكذا بقي المرحوم أمزيان ورفقاءه في المحنة والعذاب في سجن الحسيمة بالريف، وبعد مرور سنة تم نقلهم للرباط، ولكن بدون ملفات؟ نظرا لعدم وجودها في حقهم ومن جديد ذهبت عند الأستاذ الدبي وقلت له: "هاهم جاءوا عندك!" فأجابني رحمه الله بقوله "ليسوا من اختصاصي، لأنه لا ملفات لهم، وهم رهن إشارة البوليس في الرباط" وانتظرنا مدة من الزمن صُنعت خلالها ملفات مزورة وقدموا للتحقيق... حينئذ قال لي: "لقد سجلت رقمهم فلينتظروا دورهم" فقلت له يا سيدي... إنني أتيتك في شانهم منذ مدة تفوق السنة... وذكرته بما قال لي وكذلك بأنهم عذبوا عذابا شديدا بسجن الحسيمة، والآن يجب الاعتناء بهم... واستجاب رحمه الله لمطلبي وقال لي: "يا أخي سأقابل واحدا منهم كل أسبوع وأرجوك أن تعين لي بمن أبتدئ به فقلت له: عليك أن تبتدئ بالشريف سيدي العربي الوزاني من تطوان، وهو شريف عفيف متزوج بكريمة مولاي احمد الريسوني وله جنان بتطوان في اسم زوجته وجاءه المدعوون "بجيش التحرير" الذين كانوا يسيرون دار بريشة يعذبون الناس فيها ويقتلونهم طالبين التصرف في جنانه كمقر للاجتماع والحقيقة كمقر للسجن والاختطاف؛ فامتنع من التعامل معهم، وردهم بالخيبة، وعندما صادفوه بالحسيمة تآمروا عليه وأدخلوه السجن وعذبوه رغم طيبوبته وسذاجته في التعامل مع الرجال والأحداث... فقد كان أحد مناضلي حزب الشورى، من تلك الطينة النادرة التي استمرت ملتصقة بجذورها. وقلت للقاضي مازحا... أنه من مستعملي التنفيحة على عادة الكثير من سكان بوادي الشمال... فهي مادة لا تفارقه... نحن غالبا ما نمزح معه في هذا الشأن مما يؤكد وداعته وينمي معارفه في مناطق وجوده... وفعلا جيئ بالشريف عنده للمحكمة، وقال له القاضي هات التنفيحة؟ فأجابه الشريف تضحك علي؟ أنا منذ عام ونصف سجينٌ معذبٌ، لا لذنب ارتكبته، والآن عندما حضرت للمحكمة لكي تسمع مني شكايتي وتنظر في ملفي تقول لي هات التنفيحة... سكت القاضي مدة ثم قال له أيها الشريف هات التنفيحة دون جواب. فما كان إلا أن قدم له الحك وعندما فتحه وجد التنفيحة الكتامية؛ موضوع حديثي ومزاحي معه. فقال له أن هذه ممنوعة فأجاب على التنفيحة أدخل السجن. فلو كان ذلك فلا مانع أما وجودي بالسجن الآن فهو مجرد ظلم وعدوان

وانتقام... وبعد أن استنطقه القاضي وتأكد من حقيقة أمره أطلق سراحه لأن ملفه كان فارغا من كل مسؤولية بل مجرد تعدي وانتقام.

وفي الأسبوع الثاني جاء دور الفقيد القاضي المسناوي وكشف البحث أنه كان سينتحر بشفرة، وقد مر على بطنه بشفرة الحلاقة. ولكن الله سلم وبعد التدقيق في موضوعه هو الآخر، ثم إطلاق سراحه... وفي الأسبوع الثالث جاء دور العالم الحاج بن سلام أمزيان، صاحبنا رحمه الله، وعندما قابله قاضي التحقيق وبدأ الحديث إليه وجده عالما حيا ممتازا ولكنه وجد بملفه رسالة شديدة اللهجة قاسية ضد الحكومة قال له إنك أيها الفقيه لماذا تكتب بهذه اللهجة القاسية ضد الحكومة؟ فأجابه: أيها القاضي عليك أن تسالني عن أسباب هذه الكتابة فقال له: ما هي الأسباب؟ فأجاب: نحن بالريف كما تعلمون نسكن متفرقين في دور متباعدة. وفي يوم من الأيام جاءنا المخازنية متوعدين فوق الفرسان يأخذون ما أرادوا من المنازل، يهاجمون ويعبثون في الأرض فسادا... ولكنني عندما خرجت عندهم شاهدت بنتي تحت أرجل الخيل ميتة بعد أن قتلوها... والحقيقة أنني صُدمْتُ صدمة لأمرها ولهذه الجهالة. وكان من واجبي أن أقتل فاعل الشر. ولكني صبرت واحتسبت وحررت الرسالة، فماذا تقول؟ فأجاب القاضي إن كلامك صواب وموقفك شريف، ولكن قرار إطلاق سراحك يوجد بين يدي قاضي المحكمة. أما أنا فمجرد قاضي للبحث. فارجع إلى السجن وغدا سأرسل في طلبك.

وفي اليوم الموالي دعاني القاضي هاتفيا للحضور عنده حيث كلمني في الموضوع وقال لي: إن حجته قوية، ولكن الكلمة النهائية لقاضي المحكمة. غير أنه نظرا لما هو عليه من العلم والفهم والإدراك، وإذا أردتم ذلك فيمكنكم أن "تضمنوه" بتحرير رسالة في هذا المعنى تضيف إليها طلب إطلاق سراحه مؤقتا وتتعهد ببقائه في بيتك ما بين سلا والرباط... وبعد ذلك سأتولى إطلاق سراحه وفي كل الحالات تبقى أنت الضامن بحضوره ساعة المحكمة. فأجبته سيدي القاضي حرر الرسالة وهاتيها أمضي عليها.

وفعلا، صباح الغد غادر سجن لعلو بشرط ألا يرجع لبلدته الحسيمة إلا بعد الحكم النهائي. جاء عندي لسلا ولم يسبق أن تعرفت عليه بعمق. فهو يعرفني إذ شاهدني مرة ألقي كلمة في أحد التجمعات بفاس. أشدت فيها بالزعيم محمد ابن عبد الكريم الخطابي، فحياني ولم يكلمني إذاك. وهكذا أقام عندنا بسلا مدة شهر ونيف وتعرف

عليه الكثير من الأوفياء كانوا يكرمونه ويسهرون معه ويتسلون بأحاديثه ونكته. وفي أحد الأيام وقف في وجهي قائلا: آالحاج احمد، يا صديقي الوفي، أورجوك أن تذهب عند قاضي البحث الأستاذ الدبي، وترجوه أن يردني للسجن، إن شاء الله، أو يأذن لي بالعودة لقبيلتي حالا وبدون مهلة...

فراجعته قائلا ربما قد يعيدك للسجن، فأجاب أنه مستعد لذلك وفعلا توجهت عند الأستاذ الدبي، وأخبرته بما يطلبه منه الحاج محمد سلام أمزيان. فأجاب أنه يخاف عليه أن يلقى عليه القبض مرة أخرى ظلما وعدوانا. لكن ما دام أراد الذهاب لقبيلته فله ذلك، ما دام ملفه فارغا وبقاءه قريبا كان في باب الاحتياط نظرا للأجواء التي كانت تعيشها مناطق شمال المملكة. وعندما رجعت بعد الظهر وأخبرته بما قال القاضي ارتحل حالا. لقد ودعته والدموع تغمر من عينيه وهو الرجل الصابر. لقد ودعته بما يليق بأخ مؤمن قوي الشكيمة والعزم. ومرت عدة أسابيع. وبينما أنا في مدرستي أزاول عملي رن التلفون فإذا به الأستاذ عبد السلام الدبي يقول لي بصوت منفعل... الحاج احمد عليك أن تستعد لدخول السجن معي لأنني أطلقت سراح صاحبك، فهذا الصباح أعلنت الصحف باللغة الفرنسية أنه "رئيس الثورة في قبيلته بني ورياغل بالريف".

وفعلا قمت بالاستعداد لهذا الاحتمال خاصة عندما تأكدت الأخبار معلنة أن العديد من قبائل الريف قامت ضد "جيش التحرير المزور وضد السلطات المحلية المتآمرة معه، وضد تحرشات مكاتب ومسؤولي حزب الاستقلال... وبعد عدة أسابيع كانت شديدة الوضع مليئة بالتطورات والأحداث كلمني مرة ثانية قائلا صاحبنا استطاع "الفرار" إلى إسبانيا وأضاف أرجوك ألا تتدخل عندي لفائدة أي شخص في مرة أخرى... ومرت مدة وألقي القبض على المئات وقتل أفراد من رجال قبائل الريف بدعوى القيام بعصيان ضد الدولة وهو تلاعب وافتراء. ونعوذ بالله من الزور والكذب والبهتان؛ ذلك أن قبيلة بني ورياغل وبقية القبائل الأخرى كلها قامت بالثورة ضد الديكتاتورية والظلم والفساد. فالقبائل عادة لا ترضى بالذل والإهانة، بل تفضل الموت على الحياة خاصة وأنها قبائل مجاهدة استطاعت رغم قلة، أن تقف ضد الغادر المحتل وأن تكتب صفحات نضالية ذهبية في تاريخ المغرب الحديث... ومرت الأيام وانقطع الاتصال بيننا لكن النضال استمر من أجل الحرية والديموقراطية... وفجاة جاءتني رسالة من القاهرة

تخبرني بانه جالس بجانب الأمير محمد بن عبد الكريم، يتلقى منه ما جرى في الثورة الريفية ويسجل ذلك بكل دقة وأمانة وقد ألف بعد ذلك عدة كتب بلغت فوق 50 مؤلفا، ومنذ ذلك الوقت أصبحت أتراسل معه باستمرار. أتابع نشاطه وكتاباته وهوسه حول المغرب وسؤاله عن إخوانه ورغبته في العودة لوطنه... كان المغرب في كل مراسلاته هو هاجسه الأساسي يتطلع إلى أرضه وسمائه... ويتطلع أساسا إلى جبال الريف وتربته وتاريخه ونضاله... ومع مرور الأيام والسنين، كان يحكي لي عن قصة مرضه، وصعوبة طبع مذكراته وكتبه وتاليفه... وكنت في عشرات الرسائل التي أرسلتها إليه، أحدثه على الصبر وعلى التاني... وعندما أخذت الأمور تنضج أخبرته بقرب الانفراج... وكانت سعادته كبيرة ومخاوفه كذلك... فمعلوماته عن المغرب كان يطبعها نوع من الترقب... وجاءت الأخبار عن مرضه ومعاناته وسلسلة عملياته الجراحية وصعوبة عيشه في العراق... ورغبته في العودة... ودبرت الأمور من أجل ذلك... ولكن المرض عاوده إلى أن وصلني نعيه...

وعندما زرت القاهرة سنة 1961 زُرْتُ سمو الأمير محمد بن عبد الكريم الخطابي في منزله بحدائق القبة ولدى وجودي في بيته أجلسني بينه وبين أخيه الأمير سيدي محمد ووضعا أيديهما على جانبي، وقال لي في لهجة قوية: ما بينك وبين أبناء الريف؟ كل ريفي يحضر عندي للقاهرة يقول لي معنينو يذكر مساعدتك... واتصالاتك، ودفاعك عن أبناء تلك المنطقة الذين تعرضوا للظلم والعدوان... أي شيء بينكم وبينهم؟ وهنا استعرضت اتصالاتي بأبناء الريف بكيفية مطولة أولا عندما نزلت بتطوان سنة 1938 قادما من بلدة سلا، عن طريق الحجاز، أنزلني الريفيون التمتمانيون وأصبحت بيني وبينهم صداقة ومودة، وعزائي في فقدانه، ولكن لا مفر من قضاء الله. وكل نفس ذائقة الموت. ولكل أجل كتاب أو لكل كتاب أجل. والسلام.

محبه وأخوه وصديقه الحاج احمد معنينو

من محمد عبد الكريم الخطابي
إلى عبد الرحيم بوعبيد

باسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وآله،
الحمد لله وحده وبيده الحول والقوة،
حضرة الأخ المحترم السيد عبد الرحيم بوعبيد...
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد.

فلقد حاولنا مكاتبتكم مرارا قبل هذا الوقت ولكن ظروفا منعتنا عن تحقيق الأمنية التي طالما فكرنا فيها وأهم تلك الظروف عدم معرفة عنوانكم الرسمي، وعدم وجودكم في المغرب حيث كنتم في جولة خارج البلد استغرقت عدة شهور... على ما نعلم..

والآن وبما أن الأحداث تطورت سراعا في بلادنا رأينا من الواجب أن نفاتحكم ونكاتبكم لنبين لكم وجهة نظرنا في المشاكل الهامة التي تهمنا جميعا وخصوصا حول المؤامرات التي تحاك ضد البلاد والتلاعب بمصالح الشعب بمجاملة العدو والتسويف في تنفيذ مطالب الأمة المغربية العادلة..

ونحن لا يخامرنا أدنى شك في أنكم قد لمستم بأنفسكم مدى ما وصلت إليه البلاد من التقهقر والفوضى وعدم الاستقرار والانحلال والفساد الذي استشرى في بلادنا وأدى بها إلى هاوية سحيقة لا قرار لها. فبينما كان الشعب المغربي ينتظر تغييرا في الحالة ليتنفس الصعداء وليخرج من الاستعباد إلى الاستقلال ومن الاستعمار إلى الحرية والكرامة ولينقذ نفسه من الجوع والمرض والجهل ليساير ركب التطور في التقدم والعرفان.. بينما كان ينتظر ذلك فوجئ بارتمائه في وهدة أخرى أشد وأنكى وأبشع مما كان فيه من قبل.. إذ أضحى مستعمرا مستعبدا جائعا منحلا تسوده الفوضى

ويهدده الدمار والخراب.. وأصبحت البلاد محتلة من جديد احتلالا مباشرا كاملا شلّ جميع الحركات وبتر كل الآمال والأماني..

إذ رأى بعينه أمواله تنهب، وخيراته تسلب، وأعراضه تنتهك، وتجاربه تحتكر، واقتصادياته تموت ورأى فلول جيش الاحتلال تسيطر على جميع النقاط الاستراتيجية في طول البلاد وعرضها مزودة بسلاح فتاك كدسته في الثكنات والقواعد والمخازن تنتظر الفرص لتنقضّ من جديد لابتلاع البلاد ابتلاعا لا وقفة بعدها أبدا.. رأى الشعب هذه الفلول تصول وتجول وتقتل وتشرد وتجلو القبائل بكاملها عن القرى والمداشر لا تكترث باحتجاجات من يزعم أنه يسهر على أمن البلاد وسلامة العباد.. بل سائرة في تنفيذ خططها الإبادية تحت سمع "12 مليون مغربي" وبصر الجماعة الحاكمة التي تساهم هي بدورها في إبادة البقية الباقية من أبناء الأمة المغربية بالإضافة إلى الجيش العرمرم الذي جثى على إدارة البلاد من أصغر مكتب إلى أعلى مركز في المغرب الذي نزعم أنه بلاد مستقلة..

حدث هذا.. ونحن ساكتون صامتون وفينا العلماء والزعماء والمفكرون والعقلاء والشجعان سبق لهم أن ضربوا الرقم القياسي في التضحية والفداء في أزمان غابرة جعلتنا نحتل مكانتنا في تاريخ الرجال. واليوم استولى علينا اليأس وأصبحنا لا نحرك ساكنا ولا نعلم ما يحاك ضدنا ويجرى حولنا.. وكلما برزت بادرة أمل في التحرك من جانب من تهزه الغيرة على البلاد وأهلها يجد نفسه أمام عصابة الحكم تسرع إلى اختلاق أساليب التدجيل وأكاذيب التضليل.. وما مأساة اتفاقية إكس ليبان المشؤومة التي حطمت آمالنا وقوضت أعمالنا وحكمت علينا بالذل والهوان لطائفة من لصوص فرنسا الانتهازيين وعصابة الإجرام من أبناء أمتنا الانتفاعيين.. عنا ببعيد..

وبعد مرور خمس سنوات عن هذه الاتفاقية المشؤومة ذاق خلالها المواطنون أهوالا وآلاما وفواجع ونكبات حيث سمح فيها للعدو والمحتل بالبقاء في البلاد ليصول ويجول ويدمر ويقتل الأبرياء.. بعد هذا ظهرت مأساة أخرى كذيل من ذيول سابقتها وأعلن عنها باتفاقية "انتهاء مشكلة الجلاء" ولا شك أن أثر إعلان هذه الاتفاقية ستكون نتيجته حتما هو تثبيت الحالة التي قاسينا منها ما ذكرناه إلى أجل غير مسمى أو إلى الوقت الذي يدرك فيه الشعب المغربي واجبه فيعمل على إنهاء هذه الحالة

المشؤومة المزرية.. ومتى..؟ الله أعلم..؟

فهذه قضية الجزائر التي ترتبط ببلادنا ارتباطا وثيقا، وتمسنا مسا مباشرا نرى فيها المساعي تبذل ولكن ليس لتشجيعها ومساعدتها ومعاونتها بل للقضاء على هذه البلاد المنكوبة الجريحة والرجوع بها إلى ما كانت عليه من قبل.. رغما عن الجهود التي بذلها المجاهدون الأحرار.. ورغما عما أصيبت به البلاد من الرزايا والبلايا في الأنفس والأموال والأعراض.. وإذا تمت ونجحت هذه المحاولة الاستعمارية فلا شك أن الزمن سيعود بهذه البلاد المجاهدة إلى الوراء ما يقرب من 130 سنة...؟ وهذه تونس يلعب فيها أذناب الاستعمار دورهم أيضا لنفس الغاية.. أي لتأييد الاستعمار الفرنسي في شمال إفريقيا كلها.. كل هذا يمر بنا ونشاهده ونسمعه.. فلا نحرك ساكنا بل نكتفي بالبكاء والعويل والنحيب.. مع أننا قد جربنا البكاء والاحتجاج مدة طويلة فلم نر أية نتيجة أو ربح كسبناه من هذا العويل وهذا البكاء.. إذ كانت أعمالنا بمثابة ما يناله الأيتام على موائد اللئام.. أي لا شيء.. فهل آن لنا أن يكون هذا التاريخ الأسود عبرة وذكرى.. فنغير موقفنا ونقوم بواجبنا العملي مقتدين بالأمم الحية التي قام فيها رجالها بما عاد على الجميع بالنفع والصلاح.. ونترك الجبن جانبا.. ونتسلح بالشجاعة الكافية لتكسبنا عمليا وواقعيا ما نسعى إليه ونحمل المسؤولين على تغيير هذا الطريق الذي سلكوه أو نطالبهم -ولنا الحق كل الحق- بالبعد عن هذه المسؤولية التي لم يحسنوا التصرف فيها داخل نطاق اختصاصاتهم مع إخواتهم وفي بلادهم فضلا عن أن يقوموا بواجبهم نحو الأمم والشعوب المجاورة لنا التي تتطلب منا ظروفهم الاستثنائية مد يد المساعدة الفعالة الإيجابية.. أمامنا الآن "الكونغو" الذي أصيب بنكسة قوضت آماله وأهدافه وهدمت أمانيه.. ومع الأسف كان المسؤولون في بلادنا مساهمين مساهمة سافرة في هذه النكسة...

(...)

لقد كان من المنطق السليم أن نعمل لإجلاء الجيوش المحتلة عن بلادنا حتى نطهرها ونحررها وبعد ذلك يتسنى لنا أن ننجد إخواننا المظلومين بإفريقيا.. وكان من السهل جدا على المسؤولين أن يجلو الجيش الفرنسي من الإدارة المغربية ومن الشرطة والأمن ومن الجيش (... الجيش الملكي)، لكي نتفرغ لمساعدة إخواننا الذين يئنون تحت نير

الاستعمار الغاشم مثل الكونغو.. فماذا منع هؤلاء المسؤولين يا ترى..؟ ولماذا أسرع هؤلاء المسؤولون إلى إرسال جيشهم إلى الكونغو، وكيف كانت النتيجة.. لماذا نشطوا.. وما سبب هذا الإسراع إلى المساهمة مع القوات الأممية بالكونغو وأهملوا شؤون بلادهم..؟ وكيف كان موقفهم هناك في الكونغو.. هل أدى إلى نتيجة..؟ أو ليست هذه أوامر صدرت من الخارج لتشغل الفكر العام في بلادنا وتظهرها كدولة مستقلة تستطيع أن تنجد غيرها.. وتستطيع أن تساهم في إعادة الأمن إلى البلاد التي تدهور فيها الأمن والاستقرار..؟ هذا من جهة، ومن جهة أخرى لتحقق بهم هذه الدولة الآمرة أمنيتها وبغيتها ومصالحها الشخصية..؟ سارع المغرب لنجدة الكونغو كأنه فرغ من جميع مسؤولياته نحو بلاده.. كيف نسمي هذا..؟ بالله عليكم.. أنسميه خيانة.. أو جبن.. أو تلاعب.. أو استهتار..؟ أم موت الضمير..؟ أفلم يئن لنا وقت القضاء على هذه الحيل المكشوفة التي يستعملها الاستعمار ببلادنا بواسطة أذنابه وأبواقه وأياماه..؟

كيف يذهب "الكتاني" قائدا على جيش مغربي إلى بلاد أصيبت بالاستعمار وقد ترك في بلاده استعمارا غاشما ظالما عنيدا جبارا متكبرا..؟ كيف يذهب إلى إنقاذ غيره وبيته يعج بقوات الاحتلال محتلا منهارا موبوءا بجراثيم الاستعمار ومكروبات المستعمرين..؟ كيف ننقذ الجار ونحن أضعف من أن ننقذ أنفسنا..؟ ما هذه المهازل..؟ ما هذا الاستهتار..؟ ما هذا العار...؟

وهكذا.. فما كاد الاستعمار أن يفرغ من مؤامرته التي أحدثت النكسة في دولة الكونغو الناشئة حتى برزت لنا قضية "موريطانيا" لينشغل بها المسؤولون في بلادنا وليتظاهروا بالاهتمام بها.. مع أننا في الهم سواء نقاسي مثل ما تقاسيه موريطانيا المنكوبة من ظلم الاستعمار وهوان العملاء.. وبطش الأجراء..

لقد ركن "بن دادة" إلى الاستعمار وشغل منصب رئيس الجمهورية الإسلامية المضحكة ليكون ركيزة وبلاء وعونا للظالمين الغاصبين على المغرب وعلى البلاد المجاورة الأخرى.. المصابة بالإستعمار الفرنسي العنيد.. لحد الآن لم نفهم الدواعي التي أدت بالمغاربة إلى السكوت عن هذه الألاعيب نقول كيف سكت المسؤولون في المغرب ومنهم أنتم أيضا؛ إذ نحن نعبر عن المسؤولين برجال المغرب الأحرار الذين أدركوا وفهموا ما عليهم من حقوق وواجبات نحو بلادهم وأمتهم.. ولا أعني المسؤولين عبّاد المناصب

والكراسي..

لقد تماديتم في الاستنكارات والاحتجاجات حتى أصبحت لغة العاجزين وسياسة الجبناء مجته النفوس، وملته العقول.. لماذا وقفتم مكتوفي الأيدي كأنكم مسحورون بالخيالات والأوهام.. لماذا لم ننهض جميعا للعمل من أجل طرد الفرنسيين المخذولين..؟ إلى متى سنظل في هذا الإهمال وهذا التواكل..؟

إنني أرى أن الذين يتظاهرون بأنهم غير راضين عن الحالة الراهنة والوضعية الحالية يسلكون نفس الطريق مع فارق أولائك يسيرون في فلك الاستعمار ويهتمون بممالأة الاستعماريين ويعملون جديا من أجل بقاء الاستعمار في البلاد.. وهؤلاء تقاعسوا أو تجاهلوا مسؤولياتهم وتغاضوا عن تحقيق المطالب التي تنادي بها الأمة وفهمها هؤلاء ولكنهم لا يعملون.. ولماذا.. لست أدري..؟! يجب أن نعلم أن الكلام والاحتجاجات والتصريّحات والتذمر لا يفيد ولا ينفع.. ولا يجدي.. وأن الأمر أسهل مما يحسبون له ألف حساب.. ففرنسا نفسها يوجد فيها أحرار يقاسون ويعانون من أجل انحراف المسؤولين في حكومتهم.. وبالأخص لما تحققوا من خروج ديجول عن جادة الصواب التي لا تتفق ومصلحة فرنسا الحقيقية.. ورأوا هؤلاء الأحرار أن الظلم يجب أن ينتهي.. فتعرضوا بذلك للإذايات والإهانات والنفي والتشريد والمحاكمة والسجن؛ كل ذلك خدمة لأمتهم ولأنفسهم.. لأنهم رأوا وهم مفكرون عقلاء أحرار أن الظروف العالمية قد تغيرت تماما.. وأن فكرة التحرر تزحف كل أرجاء العالم... وهذا كله يدعونا نحن المغاربة وأهل شمال إفريقيا كلهم إلى التفكير في العمل الجدي.. حتى لا نكون عرضة للمهازل.. وحتى نتخلص من هذا العار المشين الذي ألحقناه بأنفسنا لأنفسنا.. ونتخلص من الحالة المزرية التي صيرتنا في مؤخرة الركب الذي يجب أن نكون في مستواه..

إنه كان في إمكان المغاربة أن يحدث لديهم رد الفعل للاستفزازات التي يقوم بها القراصنة الذين استعارهم الاستعمار من أشباه "لِيجْيون اطْرانْجيرْ" (اللفيف الأجنبي) الصعاليك المرتزقة الذين يعبثون في الأرض فسادا.. ورد الفعل هذا.. يجب أن تقوم به القبائل التي تشرد على يد هذه الفئة المرتزقة.. وفي استطاعة هذه القبائل أن تردها على أعقابها خاسرة خاسئة وتعاملها بالقوة التي تستحقها.. لو وجدت هذه القبائل من ينشطها ويزرع فيها روح التضحية والمقاومة.. هذه الروح التي لا يجب أن تعيش أية

أمة بدونها..

إن الحوادث التي تقع في ناحية وجدة والتي وقعت أخيرا في ناحية موريطانيا والاستفزازات المتكررة التي تقوم بها جماعة المرتزقين في نواحي فجيج كان من السهل جدا القضاء عليها.. لو كانت هذه القبائل أرشدها المرشدون إلى أن استعمال القوة هي الدواء الوحيد لردع أهل الفساد... وأن الهروب من أهل الفساد لا ينقذ الموقف بل بالعكس يشجع الصعاليك على متابعة الفساد فإلى أين يهربون..؟ يهربون من الشرق إلى الغرب..؟ والغرب فيه قوة أهل الفساد..؟ ويهربون من الجنوب إلى الشمال.. والشمال فيه قوة أهل الفساد..؟ أي قوة الاستعمار.. فإلى أين نهرب..؟..

نهرب من النار.. إلى النار..؟ نولي الأدبار من العدو المحتل.. لنجد أمامنا العدو المحتل..؟ كفانا من الهروب وكفانا من التواكل والإهمال.. علينا أن نعمل كرجال ونترك شعار النساء والأطفال وهو البكاء والعويل..

محمد عبد الكريم الخطابي

بتاريخ 1960/10/11

من محمد عبد الكريم الخطابي
إلى عبد الله ابراهيم

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه

الحمد لله وحده وبيده الحول والقوة

حضرة الأخ السيد عبد الله إبراهيم

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.. وبعد.

فإن الحالة التي نعيش عليها نحن المغاربة في الوقت الحاضر تفرض علينا أن نفكر كثيرا في العلاج المجدي السريع لنضع حدا لهذه الحالة المزرية.

نعم.. قد كان المغاربة يلقون اللوم على (طقم) معين معروف (...) وكنا جميعا نحصر مسؤولية البلاد في هذا الطقم.. وقلنا أن الشيء إذا جاء من أصله فلا غرابة فيه لأن الطقم هو الذي سلمنا للأجانب بالرضاء التام والموافقة الكاملة ليعيش هو في حماية هؤلاء الأجانب وعلى ظهر الأمة المغربية.. فهو - أي الطقم- ما فعل بدعا ولا حدثا غريبا..

فإذا تحايل أفراد هذا الطقم على بقاء العدو في البلاد، وإذا خدعوا الأمة وضللوا بأساليبهم المعروفة كما عهدنا منهم ذلك في كل حين.. فذلك أيضا من عادتهم وهو نفس الشيء الذي نعهده فيهم دائما وأبدا.. لكن إذا كانت هذه الحالة... حالة البؤس والشقاء والعذاب بالنسبة للأمة وبسبب سلوك هذا الطقم نشأت عن جهل الأمة وفقدان "زعماء" فيها يعملون لتصحيح الأوضاع.. فقد تغيرت الحالة وظهر في البلاد من يزعم ويدعي أنه غير راض عن الوضع الحاضر وبالتالي عن السياسة المتبعة مع العدو وما يتعلق بالشؤون الداخلية للبلاد.. وبطبيعة الحال أنتم الذين أكتب إليكم اليوم تعتبرون في مقدمة من يحمل لواء المعارضة لهذه الأوضاع وهذه السياسة.. حسبما سمعناه منكم

مباشرة وقرأناه في جرائدكم..
وهنا نتساءل... هل نحن متفقون على مفهوم هذه المعارضة..؟ وهل نحن متفقون على فهم أسباب هذه المعارضة وإدراك النقط التي اختلفنا فيها مع "الطقم"..؟
كنا نعتقد أننا متفقون وفي طريق واحد... هو العمل والعمل وحده وقبل كل شيء من أجل تطهير البلاد من قوات الاحتلال.. طريق العمل الذي هو السبيل الوحيد لتحقيق الغرض المقصود من وجود "المعارضة"... لا بالكلام.. ولا بالتنديد بالطقم الذي هو "معول" هدام في الأمة. ذلك أن المعول لا يتغير بسبب التنديد، ولا يتأثر بسبب الاحتجاج.. إذ هو موجود هناك لأجل عرقلة كل شيء والتعرض لكل شيء.. معتمدا في ذلك ابتغاء البقاء في التحكم بمصير الأمة.. وهو يسخر من هذه التنديدات والاحتجاجات.. ويسخر من تلك التوريات بل وحتى التصريحات فهو–أي الـ(طقم...)– قد رفع "لواء" الخيانة متنكرا لرغبة الأمة ومفتخرا بعمله وراضيا به. إذن.. لما نستمر في الكتابة تنديدا واحتجاجا..؟ وما الفائدة في هذا..؟ ولماذا لا ننصرف إلى العمل بكل سرعة قبل فوات الأوان..؟ وإلى متى ينتهي هذا التسويف وهذا الانتظار...؟ لماذا نسوف وننتظر ونحن نحكي عن الفرنسيين أنهم قد طوقوا البلاد شرقا وجنوبا بل وتوغلوا إلى تخوم البلاد بقواتهم العسكرية واحتلوها بصورة سافرة..

(...)

إن الحالة تتطلب منكم أن تقوموا بالعمل.. وتتركوا الجولات من أجل إلقاء محاضرات بدعوى أنكم تعملون لتنوير الرأي العام المغربي.. فإن المغاربة واعون.. والحمد لله.. فإذا خاطبتموهم عن الظلم فإنهم قد عاشوه زمنا طويلا.. وإذا خاطبتموهم عن الاحتلال فقد قاسوا منه الويلات... وإذا خاطبتموهم عن المستغلين فإنهم قد يعرفون ذلك جيدا.. وإذا خاطبتموهم في الأموال التي نهبها هؤلاء المستغلون وكدسوها في بنوك أوربا فإن الشعب يعلم ذلك ويعرفه حتى بالأرقام ويحق له أن يعرف لأنه عرقه ونهب منه قسرا وقهرا..
إذن.. فالأمر– والحالة هذه– ليس في القول والكلام.. بل إنه متوقف على وجود "قيادة" تقود هذا الشعب للعمل من أجل القضاء على قوات الاحتلال..
وأعتقد أن الوقت قد حان للعمل.. إذا كانت معارضتكم في محلها وتحمل مفهومها

الحقيقي متجاوبة مع الواجب.. فإن الناس قد سئموا من "معارضات" لا تؤدي إلى النفع العام للبلاد وبناء على هذا... فإن هذه المعارضة إذا لم تكن نتيجتها طرد العدو من البلاد فإنها ولا شك ستنقلب شرا ليس فقط على البلاد ولكنها على المعارضة نفسها.. وبعبارة أوضح فإن الشعب نفسه سينقلب على هذه المعارضة (...) وفي ذلك ما فيه من أضرار فادحة تسقط فيها البلاد من جديد.. وهل تريدون أن تسقط البلاد في وهدة أخرى ألعن وأدهى مما سبق وهل تعتقدون أن المحتل بالاتفاق مع "طقمه" لا يفكر في إعادة الكرة من جديد على شمال إفريقيا كلها إذا سارت الأمور كما تسير الآن..؟
علينا أن نستغل الظروف المواتية التي نراها في صالحنا وهي مواتية في الوقت الحاضر تماما.. وعليكم أنتم أن تتقدموا الشعب وتكونوا دائما مثله الأعلى إن كنتم تريدون الخير لأنفسكم ولبلادكم..
إن الأمر– في رأيي– ستكون فيه مفاجآت ليست في حسابنا.. ولا يعلمها إلا المهتمون.. وها أنا قد أنذرتكم قياما بالواجب.. فقفوا وتأملوا مليا وسريعا.. وتدبروا أمركم فإن الوقت لم يعد صالحا للتسويف وتضييعه في الكلام والاحتجاجات والتنديد..
إن وراء الأكمة ما وراءها.. وليس كل الأمر فيما يكتب فقط.. فالأحداث تأتي سراعا.. ومن لم يتدبر العواقب فما الدهر له بصاحب.. والعاقل من عرف كيف ينتهز الفرص حتى لا تفوت عليه.. فتعقبها الندامة..
إن الإمكانيات التي يتطلبها الموقف متوفرة لدكم.. والعدو مخذول ومدحور.. ولا يسعه أمام وثبة بسيطة من الشعب إلا أن ينسحب ويرحل.. وفي انتظار ما تأتي به الأيام المقبلة القريبة تقبلوا منا التحيات والسلام عليكم جميعا ورحمة الله وبركاته.

أخوكم محمد عبد الكريم الخطابي

بتاريخ 1961/8/3

تصريح للخطابي بالقاهرة

الشعب العربي كله يتطلع اليوم إلى المغرب العربي.. فالأحداث التي يجتازها هذا الجزء الحبيب من الوطن العربي تستحوذ على اهتمام أبناء الأمة العربية في كل مكان.
في تونس صراع بين شعب مناضل وحاكم مأجور للاستعمار.. وفي الجزائر المكافحة ثورة ملتهبة مضى عليها أكثر من أربعة أعوام وهي الآن تدق أبواب الانتصاربقبضة من فولاذ... وهناك في أقصى الوطن العربي من الغرب.. هناك في مراكش كفاح جماهيري يطالب بإجلاء جيوش الاستعمار نهائيا من تراب الوطن المقدس وهناك أيضا أزمة سياسية حادة بدأت ظاهريا قبل أسبوع ولكن جذورها في الحقيقة تمتد فترة طويلة إلى الوراء.
ذهبت إليه في منزله لأسمع رأيه في بعض المسائل المتعلقة بهذا الجزء من وطننا العربي، وإذا به يحدثني عن كل تلك المسائل.. جلست مع الأمير عبد الكريم الخطابي في غرفة نومه فقد ألزمته وعكة فراشه بعض الوقت.

أسباب الأزمة المغربية

وحينما بدأ يحدثني عن المغرب العربي بدأ لي وكأنه في الثلاثين من عمره واستطاع حماسه المتدفق ووعيه الواسع وروحه العالية أن تنسيني الثمانين عاما وظهر أمامي هذا الشيخ المناضل الدي قاد ثورة شعبه ضد الإسبان والفرنسيين.. ظهر أمامي وكأنه شاب من أبناء هذا الجيل الجديد.

- سألته عن الحالة في مراكش الآن فقال: إن مراكش اليوم مسرحا للاضطراب وعدم الاستقرار.. وإذا لم تحل الأزمة القائمة فإن الأمور قد تتطور إلى ثورة عامة تستقطب كل البلاد.

- فقلت له وما هي أسباب تلك الأزمة؟

قال: بعض تلك الأسباب داخلي وبعضها خارجي.

فالأسباب المتعلقة بسياسة الدولة الداخلية هي:

1- سياسة الظلم والاستبداد ضد الشعب.

2- المحسوبية والرشوة واستغلال الحكم للمصالح الشخصية.

3- الحالة الاقتصادية المرتبكة.

4- التعصب الحزبي الأعمى الذي يسيطر على بعض المسؤولين في حزب الاستقلال وهو الحزب وهو الحاكم.

5- المعتقلين الذين يملأون معتقلات مراكش بدون سبب إلا معارضتهم للحكم القائم.

6- سيطرة الشركات ورؤوس الأموال الأجنبية على اقتصاد البلاد وعلى سياستها.

أما الأسباب المتعلقة بالسياسة الخارجية فهي:

1- الاحتلال الفرنسي وعدم الجلاء الكامل.

2- القواعد الأمريكية التي جعلت الاستقلال حبرا على ورق.

3- عدم انتهاج الحكومة سياسة عربية تحررية ترتكز على مبدأ الحياد الإيجابي.

4- تهاون الحكومة في قضية الجزائر وممالأتها للحبيب بورقيبة في هذا الموضوع سرا.

ومضى الأمير الخطابي يقول أن بعض المسؤولين في مراكش يتجسسون على ثورة الجزائر فما أن يصل إلى علمهم أن مساعدة في طريقها إلى الجزائر إلا وتراهم يهرعون إلى المسؤولين الفرنسيين ويبلغوهم عن خط سير الثوار.

تذمر... فغليان

وقال الزعيم المغربي أن هذه الأوضاع الشادة جعلت الشعب في حالة تدمر وغليان.. وكان الريف كما هو دوما سباقا إلى إعلان تذمره... فانطلق الشعب هناك يعلن عن سخطه الكامل على الأوضاع القائمة.. والذي أرجوه أن يفيق المسؤولون عن سباتهم ويصلحوا الأمر ويدركوا أنهم جزء من الأمة العربية ويسيروا في الطريق السوي الذي اختطته هذه الأمة لنفسها.. والذي يتلخص في التحرر الكامل والحياد الإيجابي والإيمان بالقومية العربية المتحررة والعمل على توحيد شمل العرب أجمعين.

ثورة الجزائر

وسألته عن ثورة الجزائر.. وهل يود التعليق بشيء؟

فقال: أن ثورة الجزائر هي ثورة كل العرب.. فهي ثورة على الاستعمار والعبودية، وهي ثورة على التحكم وإذلال الفرد، وهي ثورة قومية تهدف إلى المساهمة في توحيد العرب وجمع شملهم.

وأضاف يقول ومن هنا جاء الخطر.. الخطر الذي يدبره حكام تونس وبعض العملاء في مراكش لتصفية هذه الثورة والتآمر على الشعب الجزائري الباسل.. لقد تآمروا في السابق على بن بلا ورفاقه الأبطال.. واليوم دفعتهم الوقاحة والخيانة إلى التآمر على الثورة الجزائرية بمجموعها.

ومضى بطل ثورة الريف يقول قد يستغرب البعض هذا القول.. ولكن من يقلب خطط الاستعمار ويدرسها ويحاول أن يربط الأحداث ببعضها ربطا صحيحا، لا بد وأن يخرج بهذه النتيجة وهي أن الحبيب بورقيبة وبعض العملاء في الشمال الإفريقي يعملون اليوم جاهدين لإفساد ثورة الجزائر وتصفية القضية بشكل يضمن فيه الاستعمار كل مصالحه وأهدافه. فالاستعماريون وعملاؤهم يروا أن نجاح الثورة الجزائرية معناه أن قلعة عربية جديدة ستقف في وجه الاستعمار.. وانتصار ثورة الجزائر يعني أيضا أن عملاء الاستعمار في مراكش وتونس بالذات لن يختلف مصيرهم عن مصير أمثالهم في العراق.

وقال الأمير الخطابي: ولهذا لا تستغرب يا بني هذه المهازل التي يقوم بها الحبيب بورقيبةمن وقت لآخر ضد الجمهورية العربية المتحدة.. إن بورقيبة رجل خان بلاده وتنكر لكفاح المغرب العربي بأسره.. ولقد أعلن أكثر من مرة أنه ليس عربي وأنه أوربي.. فلا تستغرب وأرجو ألا يستغرب أيضا إخواننا العرب في المشرق من تصرفات هذا الرجل فقد كان يخون وطنه وشعبه وهو في سجون فرنسا نفسها بتهمة الوطنية.

... والثورة ماضية

واستطرد الأمير يقول: ومع كل هذا فثورة الجزائر ماضية في طريقها.. يقودها جيش وطني وحكومة حرة، ويؤيدها العرب الميامين ويرعاها البطل العربي "جمال" ويمدها بكل ما تحتاج.. وهذا ليس بالغريب فقد عرف العرب عن هذا البطل المتواضع كل أنواع التضحيات من أجل تحررهم واستقلالهم ووحدتهم.

وكان الأمير عبد الكريم الخطابي يستشهد بين الحين والآخر بفقرات من الخطاب

التاريخي الذي ألقاه الرئيس جمال عبد الناصر يوم الخميس الماضي.. وقد قال الأمير عن هذا الخطاب أنه بحق أقرب إلى الدستور منه إلى الخطاب.. فقد عالج الرئيس فيه كل مشاكل العرب تقريبا.. كما أرسى قواعد كفاح الأمة العربية من أجل التحرر والوحدة والمستقبل السعيد.. وهنا لاحظت قطرات من دموع تدرفها عيناه.. ويظهر أنه انتبه.. فقال لي: هذا بسبب سعادتي وفرحي. فقد رأيت أعلام النصر تخفق وأنا أستمع إلى خطاب الثائر جمال عبد الناصر.. وهنا تأكدت أكثر من أي وقت مضى أن وحدة العرب هي الهدف الذي يجب أن نسعى إليه جميعا.. وأن وحدة النضال العربي كفيلة بالخلاص.. هل تذكر يا بني هذه الجملة التي قلتها في معرض حديثك معي قبل شهور..! أنا مازلت أعيشها بكل أحاسيسي.

واستأذنت.. وغادرت غرفة نوم الرجل الذي قاد ثورة في بلاده يوما ما.. الرجل الذي صودرت جميع ممتلكاته في مراكش والذي رفض العودة أخيرا إلى بلاده رغم قرار الحكومة الذي يقضي بإعادتها إليه.. هذا المناضل القوي العزيمة العامر بالإيمان الذي كلما حدثك عن الاستعمار تخيلت أنه قنبلة تكاد تنفجر في وجه الاستعمار ووجوه العملاء.

القاهرة– من محمد الخطيب

مراسل جريدة "الصحافة" الخاص.

بيان لعبد الكريم الخطابي

أذاع الأمير عبد الكريم الخطابي بيانا قال فيه:
جاءتني من مراكش أنباء تؤكد بأن بعض ساسة مراكش قد أخذوا يخفون وجههم الحقيقي الذي عرفوا به ولبسوا قناعا جديدا يتسترون وراءه لخداع الجماهير العربية بمراكش. هذا القناع الجديد هو استغلال شعارات مبادئ القومية العربية المتحررة وأهدافها في الحياد الإيجابي الحقيقي وعدم الانحياز والتحرر الصحيح الكامل والوحدة الشاملة وقصد هؤلاء الساسة من هذا الاستغلال هو اجتذاب جماهير الشعب إليهم للإيقاع بهم بين مخالب الاستعمار. وقد أخذ هؤلاء الساسة يتقمصون هذا الوجه الجديد بعد أن أثبتت القومية العربية أنها منتصرة دائما مهما حاول المزيفون والمضللون وعملاء الاستعمار تحويلها إلى غير طريقها الصحيح.
وأن ادعاء بعض هؤلاء الساسة في مراكش الآن أنهم يؤمنون بأهداف القومية العربية المتحدة إنما هو خطة تكتيكية للوصول بها إلى الحكم لتحقيق أهدافهم الشخصية الاستعمارية وليس عن عقيدة أو مبدأ حقيقي صادق على ما يؤكد واقعهم.. ولما كان ماضي هؤلاء الساسة وما ارتكبوه من جرائم في حق الشعب العربي في مراكش أمر معروف ومكشوف للشعب بكافة الطبقات، فإن هؤلاء الزعماء قد أخذوا يصرحون في كل مناسبة أنهم ينادون بسياستهم الجديدة بناء على اتفاقهم معي وطبقا لتعليمات صدرت مني إليهم. وهذا غير صحيح على الإطلاق.
واختتم الأمير خطابه بتحذير الشعب العربي في مراكش من الوقوع في هذا الفخ لأنه ليس هناك أي اتفاق من أي نوع على أساس بيني وبين هؤلاء الساسة الذين أثبت ماضيهم مروقهم وخروجهم عن رغبات الشعب وإرادته وأهداف القومية العربية ومبادئها التي أجمعت عليها كافة شعوب الأمة العربية.

الجمهورية الخميس 31 يونيو (تمز) 1958

الفهرس

منشورات "اختلاف"

صدر:

- حقوق الإنسان من سقراط إلى ماركس
- ابستملوجية علوم التربية وعلوم التربية العربية
- الإسلام والعلمانية من وجهة نظر يسارية
- ضرورة الفلسفة
- حدود وممكنات إصلاح التعليم
- الإسلاميون وامريكا: تحالف ضد أروبا
- اليساريون الثوريون بالمغرب: راهنهم ومستقبلهم
- نسيج الصداقة
- القطب الديمقراطي الحديث: من أجل يسار موحد
- الريف: بين القصر، جيش التحرير وحزب الاستقلال
- مكانة المراة في الإسلام
- في التربية اللغوية وانحاء التواصل
- محمد عبد الكريك الخطابي: آراء ومواقف (1926-1963)
- الريف: بين القصر، جيش التحرير وحزب الاستقلال (ط 2)